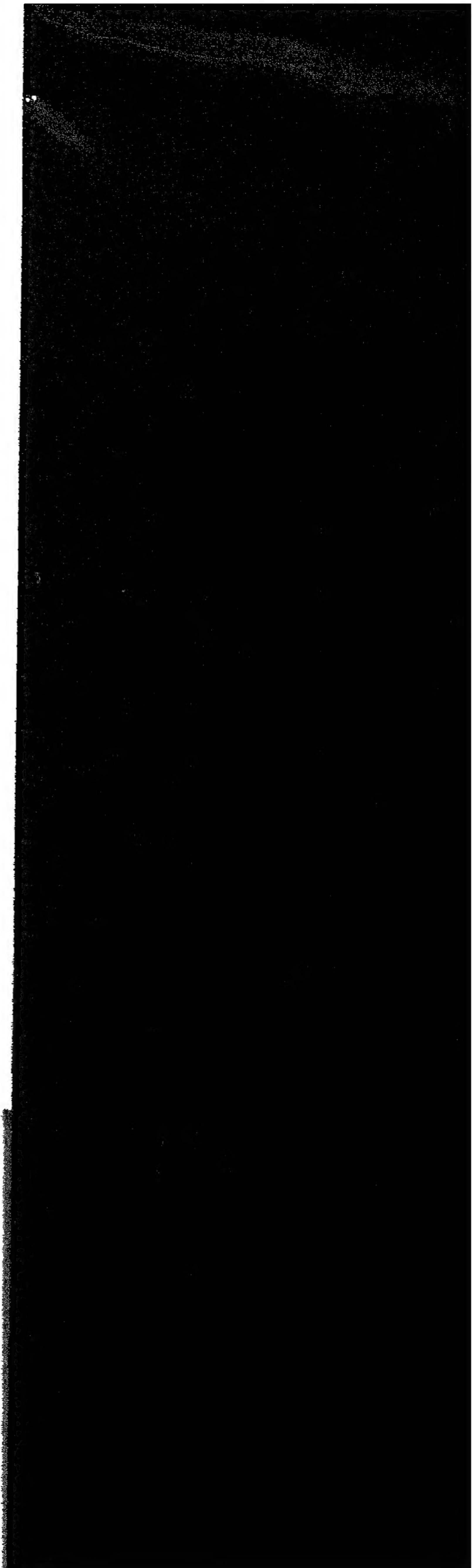


# المِيسَاةُ فِي الْمَنْطِقَةِ الْعَرَبِيَّةِ













بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







# صراع المياه في الشرق

الأوسط ٩٧-٩٨

المجلد الثالث

اعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات  
٤ ش ٩ب المعادي - ت: ٣٧٥٢٠٣٣









مجلد رقم ٢	صراع المياه في الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الثالث)	العنوان	المؤلف
		في حالة تسعير المياه عالميا	
٩٧-٠٦-٠٢	٤٨٤	الاهرام الاقتصادي	
٩٧-٠٦-٠٢	٤٩٠	قاعده عسكريه اسرائيليه على الحدود الارترية	محمود بكرى
٩٧-٠٦-٠٢	٤٩٢	الاسنوع	تهديدات العالج عروة
٩٧-٠٦-٠٣	٤٩٣	المساء	الاطماع الاسرائيلية في المياه العربيه
٩٧-٠٦-٠٣	٤٩٣	الشعب	بضغوط امريكية : معاهده دولية تعطى اثيوبيا
٩٧-٠٦-٠٣	٤٩٤	الشعب	صلاح بديوى
٩٧-٠٦-٠٥	٤٩٥	العالم اليوم	والى عقب توقيع ٤ اتفاقيات مع هولندا
٩٧-٠٦-٠٥	٤٩٧	الحياة	مها عبد المجيد
٩٧-٠٦-٠٥	٤٩٧	الحياة	موسى ينفى وجود مشروع لنقل مياه النيل
٩٧-٠٦-٠٦	٤٩٨	الشعب	يوسف خازم
٩٧-٠٦-٠٦	٥٠٠	الحياة	اثيوبيا تسعى لاقناع دول الاندوجو بالغاء اتفاقيات مياه النيل
٩٧-٠٦-٠٦	٥٠١	الكفاح العربى	صلاح بديوى
٩٧-٠٦-٠٦	٥٠٢	اكتوبر	السلطة الفلسطينية تحذر من كارثة مياه
٩٧-٠٦-٠٧	٥٠٣	الاهرام	نفرير خطير عن تقاوم مشكلة ندرة المياه العالم بحاجة الى ٢٠ نهرا
٩٧-٠٦-٠٨	٥٠٣	الاهرام	عزيرى القارىء
٩٧-٠٦-٠٩	٥٠٤	الاهالى	مصرى نائبا للرئيس الشرفى لهيئة السدود الدولية
٩٧-٠٦-١١	٥٠٤	الاهالى	احمد نصرالدين
			تأملات
			امين هويدى







مجلد رقم ٣	صراع المياه في الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الثالث)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٥٠٥	٩٧-٠٦-١١	الكفاح العربي	الماء النجدي الرئيسى لعالم في القرن المقبل نتسى لاون المعلوف
٥٠٨	٩٧-٠٦-١٢	الكفاح العربي	عبد المجيد دعا الى قمة عربية
٥٠٩	٩٧-٠٦-١٢	الحياة	التجمع للجمهورية : لماذا تخلت الحكومة عن حقوقها في مياه العاصي ؟
٥١٠	٩٧-٠٦-١٦	الاهرام	معارض سوداني ينقد تلويح الخرطوم
٥١١	٩٧-٠٦-١٦	الاهرام	بروتكول تعاون مع اوكرانيا في الادارة المائية
٥١٢	٩٧-٠٦-١٧	الكفاح العربي	ايران تعاني أزمة حادة في المياه
٥١٢	٩٧-٠٦-١٧	الكفاح العربي	اسرائيل تشارك في اجتماع مسقط لتحلية مياه البحر
٥١٤	٩٧-٠٦-١٨	الحياة	خبراء دوليون يناقشون في مسقط
٥١٥	٩٧-٠٦-١٩	الاهرام	حقائق ابراهيم نافع
٥١٦	٩٧-٠٦-١٩	الاهرام	اسرائيل تعلن مشاركتها في اجتماع لازالة ملوحة المياه بمسقط
٥١٧	٩٧-٠٦-٢١	الاهرام	نهر النيل والاتفاقية الجديدة للانهار الدولية صلاح الدين عامر
٥٢٠	٩٧-٠٦-٢١	الاهرام	نرحب بالاستثمارات المصرية ونوفر لها الضمانات ايناس نور
٥٢٢	٩٧-٠٦-٢١	الاهرام	مواقف انيس منصور
٥٢٢	٩٧-٠٦-٢١	الوفد	"والى" يكشف حقيقة المشروعات الاثيوبية على نهر النيل محمود غلاب
٥٢٤	٩٧-٠٦-٢٢	الاهرام	بريطانيا تدعو لدبلوماسية وقائية نشيطة عبد الله عبد السلام
٥٢٥	٩٧-٠٦-٢٢	الاهرام	في اجتماع بمسقط







مجلد رقم ٢	صراع المياه في الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الثالث)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٥٢٦	٩٧-٠٦-٢٤	الكفاح العربي	جبروزاليم بوست : عمان تستجدي مياها من طبريه
٥٢٧	٩٧-٠٦-٢٩	الخرطوم	قمة الارض تولى اسبقية لحل مشكلة مياه الشرب
٥٢٨	٩٧-٠٦-٣٠	الاهرام الاقتصادي	الاتفاقية الدولية لمياه الانهار
٥٢٠	٩٧-٠٧-٠٢	الاهرام	عبدالملك عودة هل هناك صراع على مياه النيل ؟
٥٣١	٩٧-٠٧-٠٢	الوفد	في مؤتمر الخدمة الاجتماعية بالفيوم
٥٣٢	٩٧-٠٧-٠٢	الاهالي	سيد الشورة ازمة المياه تتصاعد
٥٣٤	٩٧-٠٧-٠٢	الوفد	محمد سيد احمد المياه في العالم العربي
٥٣٥	٩٧-٠٧-٠٦	الاحرار	الفلسطينيون يموتون عطشا في الارض المحتلة
٥٣٧	٩٧-٠٧-٠٦	اكتوبر	نقطة ماء محمود نصر
٥٣٨	٩٧-٠٧-٠٧	الوسط	مصر : تنفيذ "معاهدة المياه"
٥٣٩	٩٧-٠٧-١٢	الاهرام	محمد علام الدبلوماسية الفاعلة واعادة تاهيل العراق والتنسيق مع ايران
٥٤٠	٩٧-٠٧-١٢	الاهرام	الموقف الصعب في بلاد النيل
٥٤٢	٩٧-٠٧-١٨	الشعب	احمد عبدالملك تحفظات مصرية على معاهدة دولية لاعادة تنظيم المياه بالانهار
٥٤٤	٩٧-٠٧-١٨	الحياة	ربيع شاهين اسرائيل تسرق المياه وتعيد تصديرها للفلسطين
٥٤٥	٩٧-٠٧-٢٢	الاخبار	لواءات اتاتورك وحاخامات اسرائيل .. وحرب المياه
٥٤٦	٩٧-٠٧-٢٣	الاهرام	عبد اللطيف عبد الكريم مصر تشترك في افتتاح المبنى الجديد لدول حوض النيل باوغندا





مجلد رقم ٢	صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الثالث)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٥٤٧	٩٧-٠٧-٢٣	الاهرام	الحفاظ على قطرات المياه .. كيف ؟! عبد الجواد على
٥٤٨	٩٧-٠٧-٢٤	الوفد	اعترف .. مشروعات ترعة السلام يتعثر عباس الطرابيلى
٥٥٤	٩٧-٠٧-٢٥	المصور	ندوة اسرائيلية تطاب باعادة توزيع مياه النيل !
٥٥٥	٩٧-٠٨-٠٢	نصف الدنيا	السياسة x برشامة انجى رشدى
٥٥٧	٩٧-٠٨-٠٤	الاسبوع	اسرائيل بدأت احتلال ثلاث جزر فى البحر الاحمر
٥٥٨	٩٧-٠٨-٠٥	الاخبار	بعاد السياسة المائية فى مصر حتى عام ٢٠١٠ محمد عرفة
٥٥٩	٩٧-٠٨-٠٦	اخر ساعة	٤٥ مليون عربى محرومون من المياه النقية !
٥٦٠	٩٧-٠٨-٠٧	الكفاح العربى	٢٠ مشروعا لتحلية مياه منطقة الشرق الاوسط
٥٦١	٩٧-٠٨-٠٧	الحياة	مركز تحلية مياه الشرق الاوسط يقر ٢٠ مشروعا
٥٦٢	٩٧-٠٨-٠٩	الاهرام	اثيوبيا تعزم اقامة سد كبير على احد روافد النيل
٥٦٣	٩٧-٠٨-١٠	الاهرام	التعاون بين مصر واثيوبيا ضرورى لاستثمار النيل
٥٦٤	٩٧-٠٨-١٠	الاخبار	مصادر دبلوماسية :
٥٦٥	٩٧-٠٨-١٠	نصف الدنيا	السياسة برشامة انجى رشدى
٥٦٧	٩٧-٠٨-١١	العربى	مصانع اسرائيلية للاسماك فى البحر الاحمر محمد نعمان
٥٦٩	٩٧-٠٨-١١	الحياة	ازمة "الامن المائى العربى " فى اكااديمية نايف الامنية
٥٧٠	٩٧-٠٨-١٢	الشعب	تخفطات مصرية وسودانية على اتفاقية دولية ربيع شاهين





مجلد رقم ٣	صراع المياه في الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الثالث)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٥٧٢	٩٧-٠٨-١٤	دعوات الى ترشيد الاستهلاك لتخفيف أزمة المياه عربيا تركى الدخيل	الحياة
٥٧٤	٩٧-٠٨-١٦	انشاء بنوك للمياه وتاجج الحروب عليها	الاهرام
٥٧٦	٩٧-٠٨-١٧	السياسة x برشامة انجى رشدى	نصف الدنيا
٥٧٨	٩٧-٠٨-١٨	الثورة الزرقاء وعدالة التوزيع احمد نصرالدين	الاهرام
٥٧٩	٩٧-٠٨-١٨	مطارات اسرائيلية فى ثلاث جزر بالبحر الاحمر	الاسبوع
٥٨٠	٩٧-٠٨-١٩	سد واغندى جديد	الاهرام
٥٨١	٩٧-٠٨-٢٠	اوغندا تبني سدا للطاقة على النيل	الخرطوم
٥٨٢	٩٧-٠٨-٢١	المياه الجوفية .. ثروة مهمة فى القارة السوداء !! محمد محمددين	المساء
٥٨٤	٩٧-٠٨-٢٢	نيتانياهو يوافق على خطة شارون ببناء سد على نهر اليرموك	الاهرام
٥٨٥	٩٧-٠٨-٢٢	شارون يريد بناء سد على ارض سورية محتلة سلامة نعمات	الحياة
٥٨٨	٩٧-٠٨-٢٢	كبوحى : اسرائيل تريد مياه جنوب لبنان	الكفاح العربى
٥٨٩	٩٧-٠٨-٢٢	شارون يبنى سدا على اليرموك	الكفاح العربى
٥٩٠	٩٧-٠٨-٢٢	مؤتمر عن المياه فى القرن ٢١	العالم اليوم
٥٩١	٩٧-٠٨-٢٢	سد اسرائيل على اليرموك	العالم اليوم
٥٩٢	٩٧-٠٨-٢٤	الاردن ينغى مع اسرائيل لبناء سد على نهر اليرموك	الاهرام
٥٩٣	٩٧-٠٨-٢٤	الجامعة العربية تدين بشدة قرار الحكومة الاسرائيلية	الاهرام





مجلد رقم ٢	صراع المياه في الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الثالث)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٥٩٤	٩٧-٠٨-٢٤	المساء	حذار المساس بالمياه العربية السورية
٥٩٥	٩٧-٠٨-٢٤	الحياة	بين مؤتمر الحوار ... وسد شارون عبد الوهاب بدرخان
٥٩٦	٩٧-٠٨-٢٥	الوفد	سد اليرموك جمال بدوي
٥٩٧	٩٧-٠٨-٢٥	العربي	حل مشكلة مياه الفرات بالتضامن .. العربي احمد عبد العزيز
٥٩٨	٩٧-٠٨-٢٥	الكفاح العربي	الجامعة : خطوة استفزازية لابتنزاز سوريا
٥٩٩	٩٧-٠٨-٢٥	الوسط	مصر : تلويح بحرب مياه وسياسة جديدة تجاه اثيوبيا محمد علام
٦٠٢	٩٧-٠٨-٢٥	الحياة	اسرائيل تؤكد مشروع بناء سد على اراض سورية محتلة
٦٠٢	٩٧-٠٨-٢٥	الحياة	قوات راناريد توشك ان تخسر معلقها الاخير في كمبوديا
٦٠٤	٩٧-٠٨-٢٦	الاهرام	الاردن يجدد رفضه اقامة سد مشترك
٦٠٥	٩٧-٠٨-٢٦	الاخبار	كلمة اليوم
٦٠٦	٩٧-٠٨-٢٦	الكفاح العربي	تل ابيب : سيقام باتفاق كامل مع الاردنيين
٦٠٧	٩٧-٠٨-٢٦	صوت الأمة	اسرائيل لن تحصل على نقطة واحدة من مياه النيل
٦٠٨	٩٧-٠٨-٢٧	الاهرام	وزير المياه الاردني بحث مع شارون المشروعات المشتركة
٦٠٩	٩٧-٠٨-٢٧	الكفاح العربي	الاردن ينفي مجددا موافقته على تعديل موقع سد اليرموك
٦١٠	٩٧-٠٨-٢٧	الحوادث	الجبهة الوطنية التقدمية : السلام باعادة الاراضي وتوفير الامن للجميع
٦١١	٩٧-٠٧-٢٨	الاهرام المسائي	امريكا تعارض بناء سد اليرموك





مجلد رقم ٢	صراع المياه في الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الثالث)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	المصدر	التاريخ	
٦١٢	الحياة	٩٧-٠٨-٢٨	دمشقي : تعديل موقع السد رفيق خليل المعلوف
٦١٤	الحياة	٩٧-٠٨-٢٨	وزير الري الاردني ينقل عن شارون نغيا لما اعلن عن المشروع رفيق خليل المعلوف
٦١٥	الحياة	٩٧-٠٨-٢٨	اليمن بدرس مجموعة خيارات
٦١٧	العالم اليوم	٩٧-٠٨-٢٨	شارون يخطط والاردن ينفذ في الظلام
٦١٨	الوفد	٩٧-٠٨-٢٩	واشنطن تعارض بناء سد اليرموك الاسرائيلي
٦١٩	الاحرار	٩٧-٠٨-٢٩	اسرائيل تشتري مياه نهر الفرات من تركيا
٦٢٠	الكفاح العربي	٩٧-٠٨-٢٩	مشروع سد اليرموك يتفاعل
٦٢١	الحياة	٩٧-٠٨-٢٩	موسكو تطلب من اسرائيل
٦٢٢	الاهرام	٩٧-٠٨-٣٠	روسيا اسرائيل التخلي عن فكرة بناء سد على نهر اليرموك عبد الملك خليل
٦٢٢	المساء	٩٧-٠٨-٣٠	مصر عام ٢٠٠٠ محمد علي ابراهيم
٦٢٦	الاهرام	٩٧-٠٨-٣١	مياه اليرموك .. معركتهم القادمة احسان بكر
٦٢٨	اكتوبر	٩٧-٠٨-٣١	للنواع حول مياه الفرات ودجلة
٦٣١	اكتوبر	٩٧-٠٨-٣١	حوار الافكار اسماعيل منتصر
٦٣٢	نصف الدنيا	٩٧-٠٨-٣١	السياسة x برشامة انجي رشدي
٦٣٤	الحياة المصرية	٩٧-٠٨-٣١	اسرائيل تسرق مياه العرب
٦٣٥	الاخبار	٩٧-٠٩-٠٢	ماذا وراء الخزان الاسرائيلي في الجولان ؟ هالة العيسوي





مجلد رقم ٣	صراع المياه في الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الثالث)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٣٦	٩٧-٠٩-٠٣	الاهرام	الامن المائي .. عصب الامن الاقتصادي
١٣٩	٩٧-٠٩-٠٣	الاهرام	سوريا تدعو الى اجتماع لجنة المياه
١٤١	٩٧-٠٩-٠٣	الاهرام	ماذا وراء فتح ملف اعادة توزيع مياه نهر النيل ؟ رشدى سعيد
١٤٤	٩٧-٠٩-٠٣	الاحرار	الشرع : سد اليرموك
١٤٥	٩٧-٠٩-٠٣	الاهالى	اسرائيل نستفز سوريا بسد اليرموك
١٥٠	٩٧-٠٩-٠٤	الكفاح العربى	مؤتمر عالمى فى مونتريال
١٥١	٩٧-٠٩-٠٤	الحياة	مؤتمر عالمى فى مونتريال
١٥٢	٩٧-٠٩-٠٤	الحياة	رئيس الوزراء الاردنى متفائل بامكان احراز تقدم فى عملية السلام
١٥٣	٩٧-٠٩-٠٦	الأهرام العربى	خواطر عربية احسان بكر
١٥٤	٩٧-٠٩-٠٦	الأهرام العربى	مشروع توشكى المصرى لن يتأثر بالسد الايونيوبى محمد عز الدين
١٥٥	٩٧-٠٩-٠٦	الحياة	الرباط : تستضيف الاسبوع المقبل
١٥٦	٩٧-٠٩-٠٧	الاهرام	انتخاب وزير الاشغال لمؤتمر المياه العالمى
١٥٧	٩٧-٠٩-٠٧	الوفد	مصر تدعو دول حوض النيل لتأسيس هيئة مائية جديدة ناصر فياض
١٥٨	٩٧-٠٩-٠٧	الحياة المصرية	المياه تهدد باشتعال الحروب فى القرن القادم محمد محمدين
١٥٩	٩٧-٠٩-٠٨	الاهرام	وزير الاشغال والموارد المائية مصطفى سامى
١٦٢	٩٧-٠٩-٠٨	الاهرام	مصر تتطلع الى اقامة هيئة لنهر النيل تضم دول الحوض



مجلد رقم ٣	صراع المياه في الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الثالث)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٦٢	٩٧-٠٩-٠٨	الرؤية المصرية شاملة لمواجهة أزمة المياه	اشرف بدر
١٦٤	٩٧-٠٩-٠٨	الكفاح العربى	الفيغارو :
١٦٥	٩٧-٠٩-٠٩	المغرب يدرس خططا بديلة لتعويض النقص فى الموارد المائية	الحياة
١٦٦	٩٧-٠٩-٠٩	د. أبو زيد رئيسا لمؤتمر المياه العالمى للمرة الثانية	الشعب
١٦٧	٩٧-٠٩-٠٩	انيوبا تطالب باستخدام المياه فى المنطقة	المساء
١٦٨	٩٧-٠٩-١٢	سد سودانى على النيل !	الجمهورية
١٦٩	٩٧-٠٩-١٢	البعثة النروجية حنت لبنان على مفاوضات المياه	الكفاح العربى
١٧٠	٩٧-٠٩-١٢	حقائق	ابراهيم نافع
١٧١	٩٧-٠٩-١٢	سد السودان على النيل لا يمثل خطورة علينا	اخبار اليوم
١٧٢	٩٧-٠٩-١٥	المياه والاحلاف ... هل تشعل الحروب فى المستقبل ؟	الحياة
١٧٤	٩٧-٠٩-١٧	مشاكل القرن القادم تطل براسها !..	مها عبد الفتاح
١٧٦	٩٧-٠٩-١٧	حكاية سد اليرموك	اللواء
١٧٧	٩٧-٠٩-٢٠	الوقية بين الاردن وسوريا والسيطرة على المياه	صلاح صابر
١٧٩	٩٧-٠٩-٢٢	منطقة الشرق الاوسط .. هل تستورد المياه من خارجها ؟	صليب بطرس
١٨١	٩٧-٠٩-٢٢	تركيا تستضيف اول قمة للمياه	المساء
١٨٢	٩٧-٠٩-٢٤	بتمويل امريكى .. تركيا تزود اسرائيل بالمياه عبر سوريا	الاخبار





مجلد رقم ٣	صراع المياه في الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الثالث)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٨٣	٩٧-٠٩-٢٤	الحياء	هارتس : مشروع لشق قناة مياه من تركيا
١٨٤	٩٧-٠٩-٢٥	الاهرام	حضور مصرى قوى مصطفى سامى
١٨٦	٩٧-٠٩-٢٦	الحياء	عمان توافق على اجتماع فى ١١ الشهر المقبل ابراهيم حميدى
١٨٧	٩٧-٠٩-٢٧	الاهرام	"ميثاق المحيط" لحماية ثرواته من اى عدوان مصطفى سامى
٦٩٠	٩٧-٠٩-٢٨	الوفد	حكاية منسوب النيل ! ناصر فياض
٦٩١	٩٧-٠٩-٢٨	الوفد	قمة للمياه فى تركيا
٦٩٣	٩٧-٠٩-٢٨	المجلة	مطلوب استثمار حجمه ٦٠ مليار دولار والا حلت الازمة عام ٢٠٠٥
٦٩٧	٩٧-٠٩-٢٨	العالم اليوم	حروب المياه بين دول حوض النيل عيسى عبد الباقي
٦٩٩	٩٧-٠٩-٢٨	العالم اليوم	قمة المياه العالمية فى اسطنبول بعد غد عيسى عبد الباقي
٧٠٠	٩٧-٠٩-٢٨	الحياء	اعتبرته نتيجةه للتحالف التركى ابراهيم حميدى
٧٠١	٩٧-٠٩-٢٩	الاخبار	نعم .. يستورد الشرق الاوسط مياه الرى .. والتربة !! صليب بطرس
٧٠٢	٩٧-٠٩-٢٩	الاهرام الاقتصادى	الجفاف والمجاعة فى منابع النيل عبد الملك عودة
٧٠٦	٩٧-٠٩-٣٠	الاهرام	سوريا تفتتح سدا على الفرات عاطف صقر
٧٠٧	٩٧-٠٩-٣٠	المساء	لا صحة للخلافات .. مع مصر رضا سيف النصر
٧٠٨	٩٧-٠٩-٣٠	الحياء	سورية تحول مجرى الفرات ابراهيم حميدى
٧١٠	٩٧-١٠-٠٣	الحياء	مؤتمر المياه فى اطنبول :





المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٣	صراع المياه في الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الثالث)		
العنوان			
دمشق تدعو بغداد الى اجتماع لجنة المياه	الحياة	٧١٢	٩٧-١٠-٠٣
ابراهيم حميدي			
مسنول تركي	الاهرام	٧١٣	٩٧-١٠-٠٥
العالم سيواجه ازمة مياه مع نقص الاستثمارات الخاصة	الاهرام الاقتصادي	٧١٤	٩٧-١٠-٠٦
ملف امياه يعود الى الواجهة السورية - التركية	الوسط	٧١٥	٩٧-١٠-٠٦
ابراهيم حميدي			
سوريا والاردن تبحثان قضايا المياه المشتركة	الاهرام	٧١٩	٩٧-١٠-٠٨
عاطف صقر			
لجنة المياه السورية	الحياة	٧٢٠	٩٧-١٠-٠٨
ابراهيم حميدي			
تحتاج الى ١٢٠٠ مليون متر مكعب اضافية يوميا	الحياة	٧٢١	٩٧-١٠-٠٨
البنك الدولي يحذر من وقوع ازمة في المياه	العالم اليوم	٧٢٢	٩٧-١٠-٠٩
العالم يبحث عن ٦٠٠ مليار دولار	الاهرام المسائي	٧٢٤	٩٧-١٠-١٠
اسرائيل تسرق المياه المصرية والسعودية	العربي	٧٢٥	٩٧-١٠-١٣
محمد نعمان			
ازمة المياه في العالم العربي	الحياة	٧٣٦	٩٧-١٠-١٣
سمير رزق الله			
الاردن يؤكد لسورية معاضته اقامة سد مع اسرائيل	الحياة	٧٣٨	٩٧-١٠-١٤
ابراهيم حميدي			





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٦٧/٦/٢٠



د. يوسف والي:  
مصر ترفض  
بشدة هذا  
الإقتراح

في حالة

تسليم

المياه

عالي

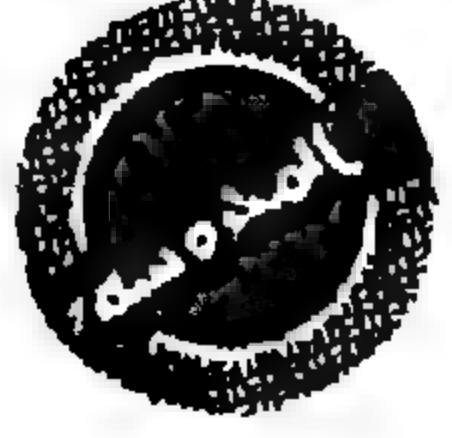
٢٧,٧ مليار دولار

تدفقها مصر

سنويا!







المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٠

٧٢ مليار دولار سوف تتحملها ميزانيات مدفوعات خدمة نول عربية في حالة إقدام المجتمع الدولي على تطبيق اقتراح تسعير وبالتالي  
هذا الرقم أوردته تقرير صابر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية، ويشيء من التفصيل يذكر  
التقرير أن مصر سوف تتحمل لوحدها ٢٧ ملياراً و ٧٥ مليون دولار سنوياً، وتأتي العراق، ثم المرحلة الثانية (٢١ مليار دولار) ثم  
السودان ١١.٨ مليار دولار، فسوريا ١١.٠٥ مليار وأخيراً موريتانيا ٥.٠٠ مليون دولار وعلى الرغم من فداحة هذا الرقم إلا أن هناك شيئاً  
أفدح من ذلك وهو أن هناك دولاً ومنظمات دولية بدأت بالفعل تتبنى هذا الاقتراح الخطير وتحاول الترويج له وسط المجتمع الدولي  
تصهيداً لإقتناص الموافقة عليه وبدء تطبيقه، ويقع على رأس هذه الدول تركيا وإسرائيل والبنك الدولي ومنظمة الفاو







المصدر : الأهرام الاقتصادي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/٢٠

## ٧٢ ملياراً تدفعها الدول العربية ثمناً للمياه

والاعتراف في  
العلاقات المائية  
الدولية.  
وأشار د. يوسف  
والى الى أنه عند  
الحديث عن قضية  
تسعير وبيع المياه  
يمكن أن نناقش  
القضية على  
مستويين: الأول هو  
تسعير المياه في  
الداخل وبيعها سواء  
للمزارعين أو غيرهم  
وهذه مسألة تم حسمها منذ  
سنوات حيث تم الإنفاق على  
أعلى المستويات على عدم

إجازة تطبيق هذا الاقتراح في  
الداخل، وبالتالي لم يتم إثارة  
هذا الجانب من سنوات.  
أما المستوى الثانى فيتعلق  
بتسعير وبيع المياه المشتركة  
وهذا يتعلق بالأنهار والمجاري  
المائية المشتركة التي تمر داخل  
عدة دول كنهر النيل مثلاً،  
ونحن نقول هنا أن لكل دولة  
ظروفها الخاصة تجاه تطبيق  
هذا الاقتراح من عدمه، بشرط  
احترام كل دولة للمواثيق  
 والمعاهدات الدولية التي تنص  
على حقوق لدول المصب على  
دول المصدر.

وأكد نائب رئيس الوزراء  
وزير الزراعة واستصلاح  
الأراضي على أنه سبق للرئيس  
حسنى مبارك أن طالب خلال  
كلمته فى الجلسة الافتتاحية  
للمؤتمر الوزارى العربى  
للزراعة والمياه الذى عقد

ومع خطورة قضية تسعير  
وبيع المياه الدولية التقت  
«الأهرام الاقتصادى» ببعض  
المسؤولين المصريين وعلى  
رأسهم د. يوسف والى نائب  
رئيس الوزراء ووزير الزراعة  
واستصلاح الأراضي لتتعرف

مهم على موقف مصر من هذه  
القضية والآثار الناجمة عن  
تطبيقها، كما التقت أيضاً  
ببعض المسؤولين العرب  
لتتعرف على خلفية هذا  
الاقتراح ومضمونه وموقعه فى  
العلاقات المائية الدولية،  
والجوانب القانونية المتعلقة  
بتسعير وبيع المياه الدولية  
والآثار المحتملة على موازين  
المدفوعات العربية بما فيها  
المصرية إذا أقدمت - مثلاً - دول  
حوض النيل على مطالبة مصر  
بسداد ثمن ٥٥.٥ مليار متر  
مكعب تحصل عليها من النيل  
سنوياً، وهو ما يعنى تحمل  
الاقتصاد المصرى لأعباء  
إضافية تفوق قيمتها ٢٧ مليار  
دولار سنوياً.

فى البداية قال د. يوسف  
والى لـ «الأهرام الاقتصادى» أن  
هناك اتفاقاً بين كافة وزراء  
الزراعة والمياه العرب  
على رفض اقتراح  
تسعير وبيع المياه  
الدولية وإنشاء بنوك  
للمياه فى المنطقة  
العربية لتعارض ذلك  
مع أحكام القانون  
الدولى والحقوق  
الثابتة للدول فى  
المياه المشتركة.

وأضاف بان  
تطبيق هذا الاقتراح  
يتناقض مع الأحكام  
الدولية والاتفاقيات

وعلى سبيل المثال نجد أنه  
سبق لتركيا وأن تعرضت بشكل  
غير مباشر الى هذا الموضوع  
حيث ذكر بعض مسئوليهـا بأن  
الماء ثروة وطنية، وكما أن لدى  
الدول العربية بترولاً فإن لدى  
تركيا مياهاً، ويمكن مقايضة  
الماء بالبترول، كما قالوا «ليس  
لتركيا أن تتخلى عن مياهها،  
كما لن تتخلى السعودية عن  
النفط». والجدير بالذكر هنا أنه  
أثناء زيارة رئيس الوزراء  
التركى لبغداد فى مايو ١٩٩١  
طلبت تركيا العراق بتسديد  
ديونها عليه والتي تقارب  
مليارى دولار. ورفضت تعديل  
موقفها المتشدد إزاء تمرير مياه  
الفرات بدون الحصول على  
إمتيازات مقابلة من العراق  
فيما يتعلق بما يصدره لها من  
نفط.

أما بالنسبة لموقف إسرائيل  
فانه يتمثل فى عدم التنازل عن  
المياه العربية التي سرقتها  
خلال فترات الاحتلال، وتصر  
على بيعها إن أراد العرب ذلك.  
كما أعترضت إسرائيل خلال  
المفاوضات المتعددة الأطراف  
الخاصة باوضاع المياه والتي  
عقدت فى فيينا فى مايو ١٩٩٢  
على أية برامج أو سياسات  
لإعادة النظر فى توزيع المياه  
على دول المنطقة، كما أن أحد  
المسؤولين الإسرائيليين قد  
صرح بأن إسرائيل لا تقبل بأن  
تكون تابعة لأى من جاراتها فى  
مجال المياه حتى فى زمن  
السلام، وتصر إسرائيل، خلافاً  
لاتفاقيات جنيف حول قوانين  
الحرب، أن لها حقاً مكتسباً فى  
المياه التي تسرقها وتسحبها  
من نهري اليرموك والأردن إلى  
جانب المياه الجوفية والتي  
تزيد على ٨٠٠ مليون متر  
مكعب سنوياً.





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٦٧/٧/١٩

## بيع المياه ينافي القوانين الدولية

قانونية أو فنية في حالة  
الاقدام عاى نقل مياه مشتركة  
وليست مياهها قومية.  
ويعتبر رئيس المركز القومى

لبحوث المياه ان موضوع بيع  
المياه الدولية يعد معقدا  
قانونيا لذلك نجد ان كافة الدول  
العربية رفضت تنفيذ هذا  
الاقتراح منذ ظهوره على  
الساحة الدولية سواء من  
خلال بعض منظمات الأمم  
المتحدة أو من خلال بعض  
الدول التي ترغب في الاستفادة  
من المياه التي تمر بأراضيها.

ويلاحظ د. محمود أبو زيد ان  
بعض الدول خفضت من حدة  
اقتراح بيع المياه الدولية من  
خلال المطالبة بإنشاء بنوك  
المياه وبالفعل بدأ بعض البنوك  
في تنفيذ هذه الفكرة كالولايات  
المتحدة والمكسيك، وساعد على  
ذلك أن هذه الفكرة

يتم تنفيذها حتى  
الآن داخل الدولة  
الواحدة أو بين  
الولايات المختلفة  
في أمريكا. وبالطبع  
هناك إشكالات  
ونداءات في المحافل  
الدولية بالتوسع  
في بنوك المياه على  
أساس الاستفادة  
القصوى من المياه  
في الانتاج الزراعى  
وغيره

ويلفت د. أبو زيد  
النظر إلى نقطة  
مهمة وهي انه يمكن

خلال إنشاء بنوك السلام.  
وكانت هذه الخطوة تهدف إلى  
حل مشاكل العجز في المياه  
الذى تعاني منه  
بعض الدول، وبدون  
شك فإن تنفيذ هذا  
المشروع الضخم كان  
يتطلب تكاليف  
باهظة، وكان في  
تصور تركيا أن  
تنفيذها لهذا المشروع  
سوف يجلب لها  
إسترداد تكاليف  
إنشاء الخط مع  
الحصول على بعض  
من العائد المادى  
باعتبار انها ستبيع  
هذه المياه لمن  
يحتاجها

ويضرب د. أبو زيد  
أمثلة أخرى موجودة  
في العالم لدول تقوم  
بنقل المياه اما داخل  
القارات أو حتى بين  
دول المناطق المختلفة  
في الدولة الواحدة  
كما يحدث داخل

الولايات المتحدة حيث يتم نقل  
المياه من نهر كلورادو إلى  
جنوب كاليفورنيا.

والولايات المتحدة تقوم أيضا  
بنقل المياه من المكسيك وكندا  
إلى أراضيها، ويشير إلى أن  
موضوع نقل المياه إذا تم في  
مياه قومية أو داخلية يكون  
للدولة الحق القانونى في تنفيذ  
ذلك دون اعتراض من أحد لأنها  
مسألة داخلية أما إذا تعلق  
الأمربنقل أو بيع مياه مشتركة  
أو مجرى مائى دولى فإن الأمر  
هنا يختلف، وبالطبع سوف  
يترتب على هذا الأمر ظهور  
اعتراضات من الدول المشاطئة  
للمياه المشتركة سواء كانت

بالقاهرة نهاية شهر  
أبريل الماضى على  
ضرورة التأكيد على  
إحترام الموائيق  
والمعاهدات الدولية  
والاقليمية المتصلة  
بإستغلال مياه  
الأنهار المشتركة  
لتكون أحواض هذه  
الأنهار مجالا  
للتعاون البناء  
والتعايش بين  
الدول المشاركة فيها  
وليست بؤرا للتوتر  
والصراع.

وخلص د. يوسف  
والى على أن هناك  
اتفاقيات ومعاهدات  
ثم أبرامها طبقا  
لاحكام القانون  
الدولى، وعلى الدول  
المشاطئة لنهر مائى  
مشترك أو مجرى  
مائى دولى، أن  
تحترم هذه الموائيق  
الدولية.

ويرى د. محمود  
أبو زيد رئيس المركز القومى  
لبحوث المياه ورئيس المجلس  
العالمى للمياه ان تركيا هي أول

دولة فى  
منطقة  
الشرق  
الأوسط  
تعلن عن  
إستعدادها  
لنقل  
الفائض من  
بعض  
الأنهار بها  
الى الدول  
العربية  
وإسرائيل  
وذلك من







## المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنمية والتنمية الاقتصادية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٤

المثال قطع العلاقات المائية بين الدول المتشاطئة كما تقطع العلاقات السياسية أو الاقتصادية، ولا يسمح القانون الدولي لأي سبب من الأسباب تدمير المنشآت المائية أثناء الحروب بين الدول.

ويقند المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية مقولة تركيا بأن المياه معادلة للبترول حيث يصفها بأنها محض افتراء وهم، فإذا اعتبر أن كلا من الماء والبترول موارد طبيعية سائلة، فإن هذا المنطق يجافي الواقع فالبترول له بدائل باعتباره مصدراً للطاقة، أما الماء فهو عصب الحياة وليس له بديل، ومن جهة أخرى فإن البترول يكمن في باطن الأرض ويمكن الإبقاء عليه كمخزون يستخرج عند الحاجة، بينما المياه السطحية تجري في مسارها الطبيعي، ويجب الاستفادة منها ولا يمكن حجزها، وتخزينها إلا لأغراض مقصود منها الأضرار بمصالح الدول المتشاطئة على المجري المائي.

وقال د. يحيى بكور إنه من خلال ما قامت به المنظمة العربية للتنمية الزراعية من تحليل وتقويم للأثار المترتبة على مثل هذه المقترحات تبين أن الأضرار التي ستلحق بالاقتصادات العربية جسيمة، ويكفي أن ندرك على ذلك بأن موازين المدفوعات العربية ستتحمل نحو ٧٢ مليار دولار سنوياً إذا ما أصبحت للمياه المشتركة سوقاً، ذلك أن حوالي ٧٠٪ من الموارد المائية العربية السطحية تأتي من مصادر خارج الحدود العربية. وفيما يتعلق بالأثار المترتبة

قبل بعض الدول. وهي مخالفة للقوانين والمواثيق المتعارف عليها كما يصفها أيضاً بأنها فكرة ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب ويقول إنه بدلاً من تنفيذ هذا الاقتراح فإنه يمكن للدول المتشاطئة على مجرى مائي مشترك الاتفاق على برنامج محدد يتم من خلاله بناء السدود على هذا النهر وتطهير مياه النهر من الحشائش والأوبئة، والمحافظة على مياهه من التلوث والاختطاف المختلفة.

ولكن ماهي وجهة نظر جامعة الدول العربية في اقتراح بيع وتسعير المياه الدولية؟

د. يحيى بكور المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية يرى أن جميع المقترحات التي يروج لها البعض لبيع وشراء المياه الدولية لاتستند على أي أساس أو مصدر قانوني، بل وهي سابقة في تاريخ العلاقات المائية الدولية تخالف بشكل صريح حق الاستخدام المنصف والمعقول للمياه المشتركة، كما أنها تخالف مجموعة من المبادئ التي تكفلها القوانين والأحكام والأعراف والاتفاقيات الثنائية والدولية، وهي مبدأ حسن الجوار، ومبدأ عدم التسبب في ضرر الدول المتشاطئة على المجري المائي الدولي ومبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة في الموارد المائية.

ويؤكد د. بكور على أن المياه المشتركة لها خصوصية في العلاقات الدولية باعتبارها مورداً طبيعياً مشتركاً لا يخضع للسيادة المنفردة لأي من الدول المتشاطئة، فلا يجوز على سبيل

لدولة أن تحتكر منتجات أو محاصيل لديها، ولكن من الصعب تقبل العالم لقارة احتكار المياه وبيعه بعد ذلك للدول المجاورة، هذه سياسة مرفوضة داخل مصر والمنطقة العربية خاصة وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الأمن المائي والأمن الغذائي العربي وكلاهما مرتبط بالأمن القومي العربي.

ويرى أن المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية بما فيها البنك الدولي لا يمكنه فرض سياسة تسعير المياه على الدول المختلفة.

ومن وجهة نظر د. كمال فريد استاذ الموارد المائية بمعهد البحوث والدراسات البيئية بجامعة عين شمس والخبير المائي بمنظمة اليونسكو سابقاً فإنه بشكل عام فإن اتجاه الدولة ضد فكرة تسعير المياه داخلها، لأن تطبيق هذه الفكرة سوف يخلق مشاكل اجتماعية

واقتصادية لأحضر لها، وقد أكدت الدولة على لسان د. يوسف وإلى أن هذا الاقتراح مرفوض داخل مصر، وأنه لاتسعير ولا تسييس للمياه.

أما فيما يتعلق ببيع المياه الدولية فإن مقترحات البعض في هذا الصدد سوف يترتب عن تنفيذها أبعاداً وأثاراً اقتصادية مدمرة خاصة على القطاع الزراعي العربي وبالتالي على الغذاء العربي ونحن نعلم أن الأمن المائي العربي يجب أن يكون فوق كل اعتبار.

ووصف د. كمال سعد هذا الاقتراح بأنه لعبة خطيرة من





المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٤

على قطاع الزراعة في حالة  
إقدام المجتمع الدولي على  
تسعير المياه وبيعها أكد المدير  
العام للمنظمة العربية للتنمية  
الزراعية أن هناك أضراراً  
مؤكدة ومدمرة على هذا القطاع  
حيث أن بيع المياه المشتركة  
يهدد القواعد الإنتاجية  
الزراعية والصناعات الزراعية  
وكافة الأنشطة الاقتصادية  
القائمة والمرتبطة بهذه القواعد  
والصناعات وضرب مثلاً بذلك  
بأن تكاليف إنتاج المحاصيل  
الغذائية خاصة الاستراتيجية  
كالحبوب سوف تفوق الأسعار  
العالمية لهذه المحاصيل  
باضعاف. ■ ■





المصدر : الأسبوع

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## قاعدة عسكرية إسرائيلية على الحدود الإريترية لإسقاط النظام السوداني.. وتهديد أمن مصر المائي

وتؤكد المعلومات أن هذه القاعدة لن تعتمد على جنود أو ضباط إسرائيليين يشركون بصفة مباشرة في أية عمليات عسكرية ، بل سيكون الهدف الأساسي هو الاعتماد على المعدات العسكرية الإسرائيلية والأمريكية ، بينما يتولى الجنود الأتارقة استخدام هذه الأسلحة والمعدات . وهناك اعتقاد بأن القاعدة الإسرائيلية ترتبط بتنفيذ مخططات أخرى غير المخططات العسكرية ، وهي خاصة بمياه النيل ، حيث إن غالبية الدول التي تسعى إسرائيل للاعتماد عليها في تشييد هذه للقاعدة هي من الدول الأفريقية النيلية ، إضافة إلى أن إسرائيل تساعد هذه الدول فنياً على إقامة السدود والاستفادة من مياه النيل ، بما يمثل تهديداً جزئياً للأمن المائي المصري .



البشير

تشير تقارير مهمة إلى أن إسرائيل شرعت في الأونة الأخيرة في بناء أكبر قاعدة تدريب عسكرية على الحدود السودانية - الإريترية .. وأن وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق موروخاي وقع اختياره على أكثر من ٢٠ ضابطاً إسرائيلياً للإشراف على هذه القاعدة ، والقيام بأنشطة التدريبية عالية المستوى للقوات الإريترية .

تؤكد التقارير أن القاعدة العسكرية الإسرائيلية ليست محصورة فقط في نطاق تدريب الإريتريين ، بل تشكل قاعدة إسرائيلية عسكرية الكبرى في القارة الأفريقية ، حيث وجه وزير الدفاع الإسرائيلي مكاتبات رسمية بلغت حوالي ٢٨ مكاتبة إلى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان في الدول الأفريقية .

تضمنت المكاتبات الإسرائيلية دعوة الدول الإفريقية لتدريب بعض عناصر جيوشها في هذه القاعدة العسكرية الإسرائيلية ، وأشارت هذه المكاتبات إلى أن الهدف من هذه القاعدة هو القضاء على الإرهاب ، ومولى ومخطط العمليات الإرهابية التي بدأت تنتشر بعنف في دول القارة الأفريقية ، وأن تخضع هذه العناصر لدورة تدريبية لمدة ٦ أشهر .. وسيكون من ضمن مهامها الأساسية الحفاظ على نظام الحكم في دولها .. وعرضت توفير كل التسهيلات اللازمة للمتدربين ، بشرط موافقة هذه الدول الأفريقية على إمكانية استعانة إسرائيل بالتدربين للقيام بعمليات ضد الإرهاب ، وأن إسرائيل ستراعى أن العمليات التي ستشارك فيها هذه العناصر تهدف أساساً إلى حماية أمن واستقرار هذه الدول .

وزعمت المكاتبات الإسرائيلية أن اهتمام إسرائيل بالأمن والاستقرار في القارة الأفريقية يعود أساساً إلى ارتباط أمنها بالأمن في أفريقيا .. و ربطت بين العمليات الإرهابية في إسرائيل - على حد زعمها - انتشار الاضطرابات والفلاقل في القارة الأفريقية ، حيث زعمت أن منشأ هذه الجماعات في الدول العربية ، وخاصة السودان .

وادعت إسرائيل أن السودان يسعى لإقامة مملكة إسلامية في أفريقيا ، وأن حكام السودان يريدون أن ينصبوا أنفسهم ملوكاً وحكاماً للقارة الأفريقية . وقد أشارت المعلومات بهذا الصدد إلى أن هناك نشاطاً إسرائيلياً محموماً ضد السودان في القارة الأفريقية ، وأن هذا النشاط يمتد لإقناع قادة الدول الأفريقية بالدخول سرا مع إسرائيل في إطار عمليات عسكرية لقلب نظام الحكم في السودان .

وتعد قاعدة التدريب الإسرائيلية على الحدود السودانية - الإريترية بمثابة قاعدة الانطلاق الرئيسية للعمليات الإسرائيلية ضد السودان ، حيث بدى في تجهيزها منذ نحو العام تقريباً وسط خطوات سرية للغاية ، حيث قدمت إريتريا دعماً خفياً لهذه القاعدة ، والتي لا تستهدف السودان فحسب ، بل تشكل تهديداً للعديد من الدول العربية الأخرى ، وفي مقدمتها مصر واليمن والدول الخليجية ، حيث تعمل إسرائيل على تزويد هذه القاعدة بصواريخ متوسطة وطويلة المدى ، ستكون لها القدرة على الوصول إلى أهداف عربية في الدول السابق ذكرها .

وفي هذا الصدد أكدت مذكرة إسرائيلية فنية أن أزمة المياه التي ستضاعف حدتها في إسرائيل بدءاً من العام ٢٠٠٠ ، والتي ستبلغ ذروتها في أوائل القرن القادم تتطلب أن تبحث إسرائيل عن مصادر مياه غير تقليدية ، تخرج عن إطار لبنان والأردن ويعتبر الإسرائيليون أن مياه نهر النيل من المصادر غير التقليدية التي يجب أن تلجأ إليها إسرائيل ، وأنه لا بد من التلجأ على الاعتراض المصري في هذا الصدد من خلال الاتصال مع الدول الأفريقية مباشرة يذكر أن هناك العديد من الخطط الإسرائيلية المعدة لنقل مياه النيل إلى إسرائيل ، وهناك اتفاقات مبدئية بين إسرائيل والعديد من الدول الأفريقية في هذا الشأن ، مفادها أن تقدم إسرائيل خبرة فنية لمعاونة هذه الدولة في تنفيذ بعض برامج التنمية الخاصة بالمياه والسود .

ووفق رؤية استراتيجية تحكم عمل إسرائيل في تحركاتها تلك في أفريقيا .. فإن هناك توقعاً بأن تتحرك مصر عسكرياً إذا ما شعرت بالتهديد لأمنها المائي ، وأن هذا قد يؤدي إلى مواجهات عسكرية بين مصر والدول الأفريقية .. ولذا فإن أحد التقارير الاستراتيجية يؤكد أن الاحتمال القوي لحدوث مواجهة عسكرية مصرية - إسرائيلية يمكن أن ينبع من أفريقيا .

ويبدو أن إسرائيل تعتمد التصعيد في هذا الاتجاه ، سواء من خلال هذه القاعدة العسكرية ، أو المخططات والاتصالات السرية التي يتم تبويبها حالياً بشأن مياه النيل ووفق المعلومات .. فإن الضباط الإسرائيليين يخططون لأن تكون هذه القاعدة نقطة الانطلاق الرئيسية ضد مصر إذا ما استعرت حروب حول مياه النيل ، وأن هذا يمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذه القاعدة ، إلا أن هذا الهدف سيكون مؤجلاً في إطار رد الفعل المصري ، بينما يكمن هدفها الحالي في إسقاط النظام السوداني ، حيث تعتبر إسرائيل أن هذا الهدف من الأهداف العليا لإسرائيل في إطار الانطلاق إلى أفريقيا ..

وتؤكد المعلومات أن إسرائيل سوف تزود هذه القاعدة بخبراء عسكريين ، بالإضافة إلى الضباط المكلفين بتأدية المهام التدريبية ، حيث سيعنون بمهام التخطيط ، كما





المصدر : الأسبوع

للتنفيذ : التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٠

سيستخدم الخبراء الإسرائيليون الموجودون في الدول الأفريقية هذه القاعدة في تدريب وحدات الجيوش الأفريقية لتنفيذ المهام التخطيطية التي يعدونها . وفي هذا الإطار ، فإن الخبراء العسكريين للوجودين في زائير تصحوا المتمردون مؤخرا بإرسال عناصر من وحداتهم للتدريب في هذه القاعدة ، والتي ستمثل المهام الرئيسية في التنسيق بين كل الخبراء العسكريين الإسرائيليين في أفريقيا ، والخبراء العسكريين الذين يديرون هذه القاعدة ، وأنه في إطار تخطيط هذه القاعدة فإن القيادة الرئيسية للخبراء العسكريين الإسرائيليين مستمرة في هذه القاعدة التي يمكنها تكليف خبرائها في أفريقيا بمهام عسكرية محددة . وتشير التقارير إلى أن تلك القاعدة تمثل نقلة نوعية جديدة في تنفيذ المخططات الإسرائيلية لتهديد أمن الدول العربية ، حيث إن إحدى المهام الرئيسية التي تضطلع بها القاعدة حاليا تتعلق بتدريب حوالي ٥٠٠٠ من عناصر المتمردون في جنوب السودان ، وهي تدريبات متطورة يتم الاعتماد فيها على استخدام المعدات العسكرية الإسرائيلية المتطورة ، حيث سمحت إسرائيل للمرة الأولى للمتمردين في جنوب السودان باستخدام أنواع متطورة من الصواريخ ومنها صواريخ « أريحا ١ - أريحا ٢ » ، بالإضافة إلى قنابل صغيرة الحجم إلا أنها شديدة التدمير .

محمود بكرى







المصدر: .....المستمر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣ / ١ / ١٩٩٧

السياسية أن ينتهكنا في مقالاته ويستبيح  
حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .  
.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التي  
نعيش أزهى عصورها . ننقل الآراء  
والانتقادات التي توجه ضد مصر والعالم  
العربي والإسلامي .. ولكننا نحفظ  
لأنفسنا بالحق في التعليق عليها  
وتفنيدها .. ومن يقضب عليه أن يفهم  
الديمقراطية أولا .

. تنهمر علينا طلفات المقرضين  
أصحاب النوايا السيئة ضد مصر .  
فلانملك أن نرد عليهم متعللين بأن حرية  
الرأي والديمقراطية تبيح للمراسل  
الأجنبي والمعلق وكاتب التحليلات



## تهديدات الفاتح عروة

# لحسن حزين مكرور تصدق به حكومة الترابي - البشير

هدد الفاتح عروة مندوب السودان الدائم لدى الأمم المتحدة وعضو الوفد المشارك حاليا في اجتماع هراري بأن  
السودان سوف ينسحب من اتفاقية مياه النيل مع مصر والموقعة عام ١٩٥٩ إذا ما أقدمت مصر على طرد القوات  
السودانية من حلايب .

## المساءلة

المصريين لا يمكنهم التفريط فيه أو التنازلي عنه وأي  
محاولة من أي دولة للتأثير في حصة مصر السنوية  
ستواجه بكافة السبل والوسائل المتاحة فحق مصر في  
هذه المياه مكفول بمقتضى الاتفاقات التي وقعت من قبل  
دول حوض النيل الثمانية وهي الاتفاقات التي تم  
التوصل إليها من خلال قناعة كافة الأطراف بعد مشاور  
ومباحثات مكثفة .  
ومن ثم فإن تهديد الممثل السوداني أسلوب مرفوض  
شكلا ومضمونا وهو كسابق الأساليب التي تقدم عليها  
حكومة الترابي - البشير بحيث أصبح كالحل الحزين  
المكرر الذي يصدق بها حكام الخرطوم .

فقد حكام الخرطوم صوابهم وراحوا يطلقون تصريحات  
«غريبة» تعكس كما كبيرا من الحقد الاعمى تجاه مصر  
وشعبها . وما هو تصريح «الفاتح» بالانسحاب من  
اتفاقية مياه النيل خير دليل على ذلك .

كان الاجدى بـ «الفاتح» أن يركز جهوده وكلامه في  
الحديث عن مشكلة الجنوب المتأزمة وأن يقدم  
اطروحات جديدة تساهم في حل هذه الأزمة .. فذلك  
أفضل بكثير من الهجوم على مصر ومحاولة النيل  
منها .  
إن قطرة واحدة من مياه النيل شيء مقدس جدا لدى





المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٧/٦/١٩٩٧

كتاب مهم:

## الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

تتعدد الكتابات حول قضية المياه العربية ودورها في الصراع الإقليمي.. ولكنها على الأغلب تتناول المخططات الصهيونية التاريخية لاستغلالها في إطار الندرة المميزة لهذا العنصر التتموى النادر. ويختلف كتاب «الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية» ليس بسبب توجهه القومي المتميز، وإنما ببساطة تحليله وعمق مادته وإدماجه لكل المشروعات التاريخية والمستقبلية لإسرائيل، والقوى الإقليمية المتربصة بالوطن العربي في مياهه، فضلا عن الدراسة المفصلة لدور المياه في عملية التسوية الدائرة منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١.

ويقدم الباحث «جورج المصري» عبر خمسة أقسام وقرابة ١٤٠ صفحة من القطع المتوسط، في كتابه الصادر هذا العام عن مركز الدراسات العربي-الأوروبي، صورة إجمالية لإشكالية المياه دون مزايدة أو تهوين، ولكن بعرض الحقائق كاملة.

ويوضح القسم الأول أن مشكلة الموارد المائية العربية تتداخل فيها عوامل الندرة النسبية مع عوامل سوء التوزيع، بما يضيف عليها مزيدا من التعقيد. فيشغل الوطن العربي ٩ بالمائة من مساحة اليابسة وفيه خامس تجمع سكاني عالمي في حين تقدر موارده بحوالي ٧,٤ بالمائة من موارد العالم وتقل المتجددة منها عن ١ بالمائة عن نظيراتها العالمية، ولا يزيد نصيب الفرد العربي من المياه على ١٧٤٤ متر مكعب سنويا، في حين يبلغ المعدل العالمي ١٢٩٠٠ متر مكعب، وهو ما يعني ازدواجية الأزمة من حيث قلة العرض وزيادة الطلب.

وقد جاءت مؤخرا نتائج الدراسة لمياه الشرق الأوسط برعاية جامعة «هارفارد» الأمريكية تثبت أن الخطر على المياه العربية بات قائما مع العجز المائي في إسرائيل وأن خطط المياه لديها تقوم على أساس الأحواض المائية، والخطورة أنها تعتقد بأن هناك تقسيما غير عادل ضدها في المنطقة، ينبغي تعديله بإصلاح ميزان القوى التفاوضي بخطط التعاون الإقليمي.

ويحلل الباحث في القسم الثاني مقولة إن المياه هي ورقة التسوية الناقصة في اتفاق أوسلو، حيث أبقي السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية الفلسطينية، وأصر الصهاينة على استمرار سيطرتهم على ٨٢٪ من مياه الضفة باعتبار أن المياه لا تعرف ما يدور فوقها ولا علاقة لها بمشكلات الأرض والحدود. أما بالنسبة للأردن فقد استطاعت معاهدة «وادي عربة» تمكين الطرف الإسرائيلي من استمرار استغلاله للمياه الأردنية وتقليص السيادة الوطنية للأردن على مياهه بالحد من قدراتها على اتخاذ قرارات مناسية تتعلق بالتصرف فيها بعيدا عن الوصاية الإسرائيلية. فالحل الإسرائيلي لمشكلة المياه في المعاهدة، استهدف الاستيلاء على كل المياه المتوافرة في المنطقة والسعي للتحكم فيها وتحميل الطرف الأردني مسئوليات تأمين الاحتياجات الإسرائيلية من المياه.

ويؤكد الكاتب في القسم الثالث أن تعنت إسرائيل في تطبيق القرار رقم ٤٢٥ يعود إلى الرغبة في مواصلة استغلال مياه الجنوب اللبثاني الحيوية وهو نفس السبب الذي يدفعها إلى رفض الانسحاب من الجولان الذي يشكل ٤٠ بالمائة من احتياجات إسرائيل المائية حتى يقال إن سوريا تستطيع نشر الجفاف في الكيان الصهيوني إذا استعانت الهضبة المحتلة.

أما القسم الرابع من الكتاب فيركز جهوده في دراسة تنسيق الكيان الصهيوني مع تركيا وإثيوبيا للاستيلاء على المياه العربية. وعلى الرغم من أن المؤلف كتب بحثه قبل تولي زعيم حزب الرفاه الإسرائيلي رئاسة الوزراء، إلا أن الملاحظة هي أن المشاريع المائية المطروحة مثلت بديلا للاتفاقات مع سوريا والعراق وربط مكافحة الإرهاب الكردي بالمياه، وبالتالي مركزية دور إسرائيل المرتبطة بواشنطن.

واستغلت تركيا غموض القانون الدولي حول المياه ومارست أساليب الخداع ضد سوريا والعراق في مشروع الجاب وأنابيب السلام لتنفيذ المخططات الإسرائيلية في سرقة مياه العرب.. وينطبق نفس الأمر على إثيوبيا حيث تحاول إسرائيل تأمين موطئ قدم لها على البحر الأحمر عبر قضية المياه. ويبدو أن إثيوبيا أقدمت على خطوة التعاون المائي مع الكيان الصهيوني للتعويض عن إخفاق التنسيق مع مصر والسودان، ولكن ذلك سيلحق ضررا كبيرا بالتنمية في الدولتين العربيتين.

ويخلص المؤلف في الخاتمة إلى القول بأن الحل هو تطوير العمل الجماعي العربي بخصوص المياه كخطوة ضرورية لتعزيز الأمن القومي للعرب.







المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٣

# بضغوط أمريكية: معاهدة دولية تقطع

## إثيوبيا حق الاعتراض على توسع

### وترعة السلام

كتب صلاح بديوي:

أعطت المعاهدة الدولية الجديدة التي تنظم إقامة السدود والمشروعات على مياه الأنهار، إثيوبيا الحق في الاعتراض على أية مشروعات تقيمها مصر والسودان على مياه النيل إذا ما رأت أنها ستلحق الضرر بمصالح أنيس أنابا، في وقت امتنعت فيه مصر عن التصويت على المعاهدة التي أجازتها الأمم المتحدة الأسبوع الماضي بموافقة ١٢٤ دولة وامتناع ٣٤ دولة أخرى عن التصويت، ورفض بقية الأعضاء لها.

جاء الامتناع المصري إثر ضغوط مارسها الولايات المتحدة وحلفاؤها على الدول الرئيسية الفاعلة، والتي تقع في مجريات الأنهار الكبرى في العالم. وعلمت «الشعب» أن مصر تحفظات على عدة مواد بهذه المعاهدة، أهمها البند المتعلق بضرورة أخذ

موافقة جميع الدول التي تمر بها الأنهار حال إقدام أية دولة تقع على مجرى نهر على تشييد منشآت جديدة على هذا النهر يمكن أن تلحق الأضرار بالدول الأخرى، وهو البند الذي إذا ما التزمت به مصر فإنه يشكل فرصة لإثيوبيا لمواصلة المطالبة بتجميد مصر للمشروعات التي تقيمها في سيناء وجنوب الوادي مثل ترعة السلام ومنخفض توشكي بحجة أنها تلحق الضرر بحصة تطالب بها إثيوبيا مصر والسودان في مياه النيل.

وأوضحت مصادر دبلوماسية لـ«الشعب» أن المعاهدة تجيء ضمن سلسلة من معاهدات قانون موحد للمياه تسعى واشنطن وحلفاؤها لإنهائها خلال الشهور المقبلة، تستهدف ما تسميه تحرير سلعة المياه وتسويقها عالميا، الأمر الذي سيؤدي

لممارسة مزيد من الضغوط على البلاد العربية خصوصا مصر والسودان وسوريا والعراق، ضمن محاولات واشنطن وحلفائها لاحتواء هذه الدول لمصلحة «إسرائيل» السياسية والاقتصادية.

ويأتي تقرير هذه المعاهدة في الأمم المتحدة في وقت تشن فيه وسائل الإعلام الإثيوبية حملة انتقادات حادة ضد مصر، تزعم خلالها أن المياه ملك لإثيوبيا وتنبع من أراضيها، ويجوز لها أن تتصرف فيها كيفما تشاء، وتتعاون اقتصاديا مع من تشاء، مادام ذلك التعاون يخدم مصالحها، وعكست آراء خبراء ومسؤولين إثيوبيين طالبوا بضرورة لجوء إثيوبيا للمحاقل الدولية للتصدي لما أسموه بالأطماع المصرية في مياه النيل.





المصدر: المساء اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٥/٦/١٩٩٧

والى عقب توقيع 4 اتفاقيات مع هولندا:

**قروض ميسرة من البنك الدولي**

**لتشجيع الاستثمار جنوب الوادي**

□ كتب - مها عبد المجيد  
وعيسى عبد الباقي:

استغل الدكتور يوسف والى فرصة توقيع 4 اتفاقيات مائية مع هولندا.. ليتحدث عن التهديد المائي لمصر.. أكد والى أن مصر أكثر الدول كفاءة فى استغلال حصتها من مياه النيل رغم ضآلتها.. ولمصر الحق فى محاسبة أى دولة تهدر مياه النيل

حين ثبت أن حصة مصر لا تمثل شيئاً بالنسبة لكميات المياه التى تسقط على الهضبتين الاستوائية والحبيشة والتى تصل إلى 1600 مليار متر مكعب سنوياً.. تتعرض نسبة كبيرة للإهدار لقلة الخبرة الفنية وضعف إمكانيات دول حوض النيل.. وقال إن مصر سوف تدعم أوغندا بمساعدة قدرها 8 ملايين جنيه للتخلص من ورد النيل.

قال والى فى مؤتمره الصحفى عقب الاتفاقيات إنه تم تشكيل أول شركة قابضة تضم 17 من رجال

الأعمال المصريين تتولى استصلاح وزراعة 200 ألف فدان بالعوينات.. وأنه يبحث مع البنك الدولي منح الشركة قروضا ميسرة بفوائد 75 ٪ لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى جنوب الوادي.

كان الدكتور والى قد شهد توقيع 4 اتفاقيات مع الحكومة الهولندية لتمويل عدد من المشروعات الخاصة بإدارة المياه بالفيوم ومراقبة وتحليل نوعية مياه الصرف الزراعى وبرنامج متكامل للرصد القومى لنوعية المياه من خلال منحة قدرها 80 مليون جنيه مصرى والتى شهدتها السفارة الهولندية بالقاهرة والمهندس يحيى عبد العزيز رئيس هيئة الصرف المغطى

وعدد من قيادات وزارة الأشغال المصرية انتهت من حفر 20 بئرا بكينيا ضمن منحة مقدمة من مصر لتوفير مياه الشرب من خلال 120 بئرا.

وأوضح أنه تم اختيار 17 من رجال الأعمال المصريين لتكوين شركة قابضة فيما بينهم لاستصلاح وزراعة 200 ألف فدان

بالعوينات ومن المقرر أن تعرض وزارة الزراعة على بعثة البنك





المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٥/٦/١٩٩٧

المصرية مسئولة تماما عن حفر مسار ترعة الوادي الجديد وإقامة محطة الرفع العملاقة والتي تنفذ حاليا بأموال وأيد مصرية مشيرا إلى أنه تم حفر 13 كيلو مترا من المسار ومن المقرر أن يصل إلى 17 كيلو مترا أول يوليو القادم كذلك البت في محطة الرفع في 9 سبتمبر القادم.

وأكد أنه تقرر تقصير طول التربة وليس تعديل مسارها المحدد من قبل خبراء وزارة الأشغال بحيث يشمل المناطق التي تتراوح ارتفاعاتها ما بين منسوب 200 متر و160 مترا عن سطح البحر مع دخول مساحات جديدة أكدت الدراسات صلاحيتها وهي 180 ألف فدان على طريق أسوان - أبو سمبل بالإضافة إلى 273 ألف فدان بمنخفض توشكى، مشيرا إلى أن فرق المناسيب في هذه المنطقة سوف يتيح الفرصة لتوليد طاقة كهربائية يمكن استغلالها في إدارة المشروع.

بالمناطق. وأضاف د. والى أن البنك الدولي أرسل بعثتين الأولى للاطلاع على خطط الحكومة التي أعدتها الوزارات المختلفة حتى عام 2017 وذلك لدراسة إمكانية تمويل بعض هذه المشروعات..

والثانية لمناقشة المساعدة في مشروع ترعة الوادي والتي سوف تقتصر على المساهمة في تنمية منطقة درب الأربعين والتي تشمل حفر 85 بئرا لاستصلاح وزراعة 12 ألف فدان من خلال الدراسات الفنية الخاصة بها وأيضا إعطاء بعض الخطوط الائتمانية الميسرة لملاك هذه الأراضي. وأوضح د. والى أن الحكومة

الدولى التى تزور القاهرة حاليا توفير قروض ميسرة بفوائد 0.75٪ لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى هذه المنطقة التى من المقرر افتتاح المطار الجديد بها نهاية الشهر الحالى ويتم حاليا استكمال رصف الطريق كما تم توفير 3 خطوط تليفونية وقامت الزراعة بتوفير أماكن الإقامة لهم بمبنى وزارة الزراعة







المصدر : المسيرة

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/٦

أكد : الحياة أن لآخلافات مع اثيوبيا

## موسى ينفي وجود مشروع لنقل مياه النيل الى اسرائيل

□ هراري - من يوسف خازم:

■ أكد وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى انه «لا توجد اي مشكلة مع اثيوبيا في شأن مياه النيل»، وانه لا يوجد اي تناقض بين المبادرتين الاثيوبية والمصرية لحل النزاع الصومالي.

وقال موسى في تصريح الى «الحياة» في هراري حيث يمثل بلاده في مؤتمر القمة الافريقية السنوية العادية الـ ٣٣، ان ما صدر عن وجود مشاكل بين مصر واثيوبيا في موضوع مياه النيل «كان عبارة عن تقارير صحافية شكلت نوعاً من البالون المنتفخ بالهواء، وفي الحقيقة لا توجد اي مشكلة، وهناك اتصالات كثيرة تجرى بين البلدين، اضافة الى ان الاجتماعات الدورية تعقد كالمعتاد».

وعما تردد عن مشروع مصري لنقل مياه نهر النيل خارج حوضه الى اسرائيل، قال: «ان ما تردد عن هذا المشروع هو اخبار مذبذبة غير صحيحة على الاطلاق. والموضوع ليس مطروحاً بتاتاً، نفينا هذا الامر منذ عشر سنوات، ونفي ذلك الآن. والموضوع برمته غير صحيح، ولا توجد اي مشكلة في هذا الشأن مع اثيوبيا».

الصومال

الى ذلك، أكد موسى «ان مصر ستظل تتابع محاولاتها لحل الازمة الصومالية، لان القرن الافريقي والشرق الاوسط متداخلين».

واضاف ان «الازمة الحالية في الصومال دخلت في مرحلة متطورة ومن المؤكد ان هناك مرحلة جديدة بدأت بجمع الفصائل، اذ سبق ان عقدت لقاءات عدة في نيروبي واديس ابابا بين

قادة الفصائل المختلفة».

وزاد ان اتفاق القاهرة الذي جمع رئيس المجلس الوطني للانقاذ علي مهدي محمد ورئيس التحالف الوطني الصومالي حسين محمد فارح عبيد «كان احدي الخطوات الرئيسية التي يمكن ان تساهم في عقد مؤتمر المصالحة الوطنية المقرر ان يلتئم في الصومال. ومصر تدعم هذا المؤتمر وتامل بان يحقق التفاهم على تشكيل حكومة وإعادة مؤسسات الدولة».

وكان عبيد وافق للمرة الاولى الاسبوع الماضي على الاجتماع مع بقية الفصائل المناوئة له على قدر المساواة، اذ كان يعتبر نفسه رئيساً للصومال وانه يجب ان يتعامل مع الفصائل الاخرى على هذا الاساس.

واتفق عبيد ومهدي في اجتماع عقد في ٢٧ من الشهر الماضي في القاهرة على وقف كل الاعمال العدائية، وبذل جهود لعقد مؤتمر مصالحة وطنية يزيل كل الخلافات بينهما، اضافة الى دعوة كل الاطراف الصومالية الى المشاركة في اتفاق القاهرة ومؤتمر المصالحة المرتقب في الصومال.

وقال موسى انه لا يوجد اي تناقض بين المبادرة المصرية والمبادرة الاثيوبية في شأن حل الازمة الصومالية.

واضاف ان الاجتماع الذي عقد في بلدة سودري الاثيوبية من ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ الى ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧ جمع الفصائل التي كانت منضوية في اطار التحالف لانقاذ الصومال بقيادة علي مهدي، في حين جمع اجتماع القاهرة طرفي النزاع الرئيسيين حسين عبيد وعلي مهدي.



[illegible]

بناء السدود والمشروعات لاستغلال مياه الأنهار. وفي العاصمة الكينية نairobi حذر مسئول كبير من خطورة المساس بهذه الماهيات الهامة بين دول حوض النيل، لما يترتب على ذلك من قلق واضطرابات تهدد التعاون المشترك بين بلدان الحوض، ونقلت صحيفة كينية وأوغندية عن مخصص أمريكي تأييدها لإعادة توزيع المياه واستغلالها بحوض النيل.

من جهة أخرى ذكر تقرير عن حالة السكان في العالم صدر الشهر الماضي أن ٣٦٪ من سكان مصر لا يزالون يخربون مياهها ملوثة، في الوقت نفسه أكدت المناقشات التي دارت بالمؤتمر القومي للعفاظ على

وبارتيريا، والكوفنو - زائفر سابقا - عندما روج لها الإثريبيون على هامش أعمال قمة هراي والتي اختتمت هذا الأسبوع، وتريد أن أديس أبابا طرحت الخطة على السوربان، إلا أن علي مهدي - سفير الخرطوم بـ واشنطن - قد نفى تماما وجود أية نية لدى حكومته للانسحاب من اتفاقية مياه النيل التي أبرمت عام ١٩٥٩، تأتي التحركات الإثيوبية ضمن مخطط يستهدف الضغط على مصر واحتواء معارضتها لخطة إعادة تقسيم واستغلال مياه النيل، وذلك عبر الدول الأعضاء بمنظمة «الأنودوجو» لإجبار مصر على قبول التفاوض حول إبرام معاهدة جديدة لتقسيم مياه النيل واستغلالها على ضوء الاتفاقية التي وافقت عليها مؤخرا الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعلق

كتب صلاح بدوي:

تجربى الحكومة الإثيوبية - حاليا - سلسلة من الاتصالات مع دول منظمة الأندوجو لإقناعها بالانسحاب من اتفاقية تقسيم مياه النيل، وذلك استجابة لتعريضات أمريكية عكستها أقامات تمت بواسطتهن مؤخرا بين مسترلين من البلدين، وتمخضت عنها بلورة خطة تتعلق بمعارسة ضغوط على مصر كي تدعمن لإعادة تقسيم واستغلال المياه بين دول حوض النيل على ضوء التغيرات الجارية بالمنطقة.

علمت «الشعب» أن الخطة الأمريكية الإثيوبية وجدت تأييدا من قيادات أوغندا، ورواندا،







المصدر: الشعب

التاريخ: ٦/٦/١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على مياه الشرب، والذي اختتم أعماله مؤخرا ان حوالى ٢٥٪ من مساكن القاهرة بلا مياه شرب، وحوالى ١١,٩٪ فقط في ريف القليوبية تصلهم مياه الشرب، و٢٢,٧٪ بالسويس، ٤,٤٪ بريف الجيزة، ١٠,٣٪ بريف الإسماعيلية. وأوضح المؤتمر أن شبكات المياه بمصر باتت تشكل خطرا فادحا على صحة السكان، بعد أن أصبحت المواسير قديمة ويبلغ عمرها نحو ٦٠ عاما، ووصل العجز المائي لهيئات مياه الشرب بمصر إلى ٢٥٦ مرة لقيمة الإعانة الحكومية المقدمة لمرافق مياه القاهرة، وبما يعادل ٩٢,٥ مليون جنيه أى حوالى ٢٧٪ وصلت الآن إلى ٨٢٪ من قيمة موارده، كما وصلت قيمة الديون على المرافق إلى ١٢٠٩,٤٧ مليار جنيه، حيث لا تغطي التعريفة المالية سوى ٤٠٪ من تكلفة مياه الشرب، وبأسعار اقتصادية لا تغطي سوى ١٦٪، حيث تحتاج مصر إلى ٤٣,٩ مليار جنيه لإنتاج مياه نظيفة.





المصدر: المسببة

التاريخ: ٦/٦/١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## السلطة الفلسطينية تحذر من كارثة مياه

□ رام الله -  
من نعيم ناصر:

■ قال مصدر مazon في سلطة المياه الفلسطينية ان كل ما حصل عليه الجانب الفلسطيني من كميات المياه الإضافية، حتى الآن، لا يتعدى ٢,٥ مليون متر مكعب، منذ التوقيع على اتفاق المياه قبل نحو عام ونصف العام، على رغم ان بنود الاتفاق نصت على تفهم الطرف الاسرائيلي والتزامه الكامل بالعمل مع الجانب الفلسطيني من اجل توفير كميات مياه اضافية بمعدل ٢٨,٦ مليون متر مكعب لأغراض الشرب.

وحذر المصدر من عواقب النوايا الاسرائيلية تجاه الحقوق الفلسطينية واحتمال انعكاس ذلك على مجمل العملية السلمية. واشتار الى ان الجانب الاسرائيلي يرفض منح تراخيص لحفر آبار جديدة، ولم يعط، حتى الآن، الا موافقة على رخصتين فقط من اصل ١١ طلباً مما يهدد بكارثة.

وقال المصدر: «ان الجانب الفلسطيني التزم التزاماً كاملاً بالمبادئ التي قامت عليها معاهدة السلام، وباتفاقات أوسلو والقاهرة، ومن ضمنها اتفاق المياه، الذي استبشر به الفلسطينيون خيراً، وعلقوا عليه الآمال الكبيرة، لاعتقادهم انه سيؤدي الى تحسين أوضاعهم المائية الصعبة، ولو في شكل جزئي، إلا ان النتائج الفعلية المحققة من الاتفاق انت الى احباط كبير لدى الفلسطينيين الذين زابت أوضاعهم المائية سوءاً». وأضاف: «في الوقت الذي ينعم فيه المستوطنون بالسباحة داخل مستوطناتهم، ويروون حدائقهم التي تلتف حول تلك المستوطنات لا يستطيع الفلسطينيون توفير أدنى احتياجاتهم من مياه الشرب».

وشدد على ان سلطة المياه، التي التزمت التنسيق والتعاون الكاملين مع الجانب الاسرائيلي، منذ التوقيع على اتفاق المياه، كانت ولا تزال حريصة كل الحرص على انجاحها، ايماناً منها ان التعاون في هذا المجال ضروري جداً نظراً لطبيعة المشاكل المرتبطة بالمياه وخدماتها، وضمان الحفاظ على مصادرها، قدر الامكان، لفائدة الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي.





المصدر: الكفاح العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٠

# تقرير خطير عن تفاقم مشكلة ندرة المياه العالم بحاجة إلى ٢٠ نهراً كالنيل خلال ٣٠ سنة لمواجهة الزيادة السكانية

واشنطن - «الكفاح العربي»

ومن الطبيعي بعد هذا أن يقول التقرير أن من الصعب أن تكون متفائلين بشأن مستقبل الأمن الغذائي، وأن من الضروري اللجوء إلى كل الوسائل لزيادة «إنتاجية المياه» في إنتاج المحاصيل الأساسية عالمياً. ويصل التقرير إلى حد التوصية بفرض سياسة أسعار للمياه واستخدام طرق إعادة استعمال المياه المستهلكة في المدن لري الأراضي الزراعية. وينبه «معهد مراقبة العالم» إلى أخطار «حروب المياه» القائمة في مناطق أحواض الأنهار الرئيسية في العالم، وإن كان يشير إلى «بعض خطوات وأعدة بنزع فتيل الحرب في بعض هذه المناطق» مشيراً إلى اتفاقات بين الهند وبنغلادش بشأن اقتسام مياه نهر «الغانغز» وبين إسرائيل والأردن والفلسطينيين، «وإن كانت المهمة لا تزال عسيرة بشأن اقتسام مياه حوض نهر الأردن». كما يشير إلى أن ممثلي بلدان حوض النيل يجتمعون سنوياً منذ عام ١٩٩٣ لتعزيز التعاون والعمل من أجل توزيع متكافئ لمياه النهر.

ويقول التقرير أن عدم توصل بلدان حوض نهري دجلة والفرات - وهي سوريا والعراق وتركيا - إلى اتفاق حول اقتسام مياه النهرين قد

«يحتاج العالم إلى ٢٠ نهراً مثل النيل في السنوات الثلاثين القادمة فقط لكي يلبي متطلبات الغذاء الجديدة لسكان العالم الآخذين بالازدياد». هذا ما أكدته تقرير جديد أصدره «معهد مراقبة العالم» المعني بشؤون البيئة حول مواجهة ندرة المياه. وأكد أيضاً أن انتشار ظاهرة ندرة المياه في مناطق مختلفة من العالم سيجعل توفير مياه الشرب والغذاء والحاجات المادية لعالم ينتظر أن يبلغ تعدادة بعد ثلاثين عاماً نحو ٨ مليارات نسمة تحدياً بالغ الصعوبة. ويصف التقرير ندرة المياه بأنها «النمر النائم» بين مشكلات البيئة. ولكن هذا النمر بدأ يستيقظ «وعلياً نحن أيضاً أن نستيقظ». ويوضح التقرير أن أفريقيا والشرق الأوسط هما أكثر مناطق العالم تعرضاً لهذه المشكلة حيث أن ٢٨ من بلدهما قد عبرت خط «الضائقة المائية» إلى حد أن ١٩ منها تستورد الآن نسبة ٢٠٪ على الأقل من احتياجاتها من الغلال. وخلال ٣٠ عاماً من الآن سيكون في أفريقيا والشرق الأوسط أكثر من ١.٣ مليار نسمة يعيشون في بلدان تعاني الضائقة المائية، وهو عدد يربو على ثلاثة أمثال العدد الراهن.

خلق جواً من المنافسة وعدم الثقة يمكن أن يولد صراعاً في المستقبل على الرغم من أن دجلة والفرات هما الوحيدتين بين أنهار منطقة الشرق الأوسط اللتين يحتويان على وفرة نسبية في المياه. وذلك نظراً لأن «مشروع جنوب شرق الأناضول» التركي يهدد مشروعات التنمية الخاصة بالعراق وسوريا ويعرضها لنقص خطير في المياه. ذلك أن مشروع الأناضول يشتمل على إنشاء ٢٥ شبكة جديدة لري الأراضي ٢٢ سداً و١٩ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بمساقط المياه. ويعد «سد أتاتورك» حجر الزاوية في هذه المشروعات.

ويصف التقرير تعهد تركيا الشفهي لكل من سوريا والعراق بعدم استخدام سد أتاتورك وسيلة للتهديد أو الضغط مجرد «تعهد أجوف» لأنه سبق لتركيا (في عام ١٩٨٩) أن هددت بوقف تدفق مياه الفرات عن سوريا بحجة «الرد على تأييد سوريا للمتمردين الأكراد».

ويلاحظ التقرير أنه لا توجد استراتيجية شاملة لدى أي حكومة في العالم من أجل دعم إنتاجية المياه واستخدامها وتوفيرها، فضلاً عن أن أسعار المياه في بلدان العالم لا تزال متدنية إلى حد يجعل الافراط في تبديدها أرخص من المحافظة عليها.







المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٨ / ٦ / ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### عزيزي القارئ

المعلقون متفقون على أن المنطقة العربية مقبلة على أزمة مياه ، وإن المياه ستكون موضوع الصراع في المنطقة . وإن هدف السياسات في كل دول الشرق الأوسط سيكون السيطرة على منابع ومصبات الأنهار . ويقولون إن الحروب قامت من قبل من أجل البترول ولكن الحروب القادمة ستكون من أجل المياه .

سكان الوطن العربي سوف يصبحون ٤٦٠ مليون عربي بعد عشرين سنة ، وسوف تتضاعف احتياجاتهم للمياه ، وستؤثر هذه الاحتياجات على العلاقات بين الدول العربية فيما بينها ، كما ستؤثر على علاقاتها مع دول الجوار ، كالسدود حول منابع النيل ، ومحاولة خنق العراق بإقامة مزيد من السدود على نهر الفرات ، والمشروعات الواسعة لبناء سدود على نهر الفرات تمنع تدفق المياه إلى سوريا والعراق ، والنزاع بين تركيا من جانب وسوريا والعراق من جانب آخر حول تقسيم مياه الفرات ، ومحاولة تركيا الاستفادة من حالة الضعف في العراق والانقسامات في العالم العربي وانشغال كل دولة عربية بخلافاتها مع دول عربية أخرى ، ثم النزاع الجديد بين الأردن وسوريا والكيان الفلسطيني من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى على حقوق المياه في نهر الليطاني ونهر اليرموك ونهر الأردن ، وحول مرشحات الجولان التي تتجمع فيها مياه الأمطار وتسهر في روافد عديدة تستفيد منها إسرائيل الآن . وعدم وجود مصادر طبيعية متجددة للمياه في دول الخليج واعتمادها على تحلية المياه ..

كل هذه العوامل لابد أن تسبب القلق ، ويزيد القلق لأن البنك الدولي يرفض تمويل سد الوحدة بين سوريا والأردن ويشترط موافقة إسرائيل ، بينما يعمل البنك السدود على نهر النيل الأزرق

والأنهار الأخرى في الحبشة التي تمثل روافد مهمة لنهر النيل دون موافقة من السودان ومصر .

يضاف إلى ذلك التغلغل الإسرائيلي الواسع في أفريقيا وخاصة عند منابع النيل .. والأصابع الخفية التي تثير القلاقل وتسبب حالة الانهيار في زائير ورواندا وبوروندي وهي من دول منابع النيل ..

كل ذلك يرسم خريطة لاحتمالات تدعو إلى القلق .

فإذا لم تتحرك الدول العربية أمام هذا الخطر فمتى تتحرك .. ؟

المحرر





المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٩

### مصري نائب الرئيس الشرفي لهيئة السدود الدولية مدى الحياة كتب - أحمد نصر الدين:

★ أكبر هيئة دولية للسدود والخزانات الكبرى في العالم أهدت في اجتماعها الأخير بإيطاليا إلى نائبها المصري عن أفريقيا خلال الـ ٤ سنوات الماضية المهندس عبد الرحمن شلبي منصب نائب الرئيس الشرفي للهيئة مدى الحياة، وذلك في أول تقليد من نوعه لتلك الهيئة لجهوده المتميزة على مدى السنوات الأربع في الهيئة العريقة التي قررت أن تسجل هذا التشريف في شهادة تقدير أمام ممثلي أكثر من ٨٠ دولة حضرت المؤتمر والذي قرر أن يبدأ نشاطه الرئاسي الجديد اعتباراً من الاجتماع التنفيذي القادم الذي يعقد في مدينة نيويوك بالهند وبالمؤتمر الدولي للسدود عام ١٩٩٩ في مدينة انطاليا بتركيا وعام ٢٠٠٠ في بكين بالصين.







المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٦/١١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تأملات

### صوت صديق من أعالي النيل

علق وزير الخارجية الأثيوبي على ما قيل من أن بلاده تلقت تمويلا إسرائيليا لبناء سدود على نهر النيل داخل الأراضي الأثيوبية بأن أثيوبيا لا تحتاج إلى إذن أحد لبناء سدود، ونفى وزير الخارجية سييوم مسفن لصحيفة «ريپورتير» الأثيوبية تلقي بلاده لتمويل إسرائيلي لمشروعين على نهر دابوسي الأثيوبي متهما مصر بأنها وراء تلك الاتهامات، لأنها تسعى إلى صرف النظر عن الاتفاقات المصرية - الإسرائيلية السرية بموجب ملاحق سرية ضمن اتفاقى كامب ديفيد تنص على حفر قناة مصرية - قناة السلام - فى الجري للرئيسى لنهر النيل لتوصيل مياه إليها مروراً بسيناء وغزة، مما يعد خرقاً صريحاً لقوانين المياه الدولية، خاصة أنها تلحق ضرراً كبيراً بأثيوبيا لأنها دولة المنبع.

وأكد الوزير أن لدى بلاده من البراهين والأدلة ما يثبت وجود هذه الاتفاقات السرية، وأكد أن هذه الاتفاقات نوقشت فى اجتماع اللجنة الاقتصادية للبلدين المشتركة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٩٢، وأن العمل على تنفيذ مشروع قناة السلام قائم بين البلدين. وأكد الوزير الأثيوبي أن مياه النيل فى مقدمة الثروات الطبيعية لأثيوبيا، واعتبر إقامة السدود داخل الأراضي الأثيوبية حقا مشروعاً لأثيوبيا لوضع حد للمجاعات ومشكلات الجفاف التى تعاني منها وتطوير وسائل الري المستخدمة فى الزراعة التى تعتمد حالياً على الأمطار. وأضاف أن مصر كانت أول دولة تقوم بإنشاء سدود على النيل دون أخذ موافقة دول الحوض، ولذلك فيلاده ترفض الاتفاقات للوقعة بين مصر والسودان لأنها جائرة وغير ملزمة لأثيوبيا واعتبر الوضع الحالى لتوزيع مياه النيل ظالماً لأثيوبيا.

والحديث خطير لأنه على لسان وزير الخارجية الأثيوبي ويتزامن مع بحثنا فى إقامة مشروع توشكى واعتماده الكامل على مياه النيل، ويحتاج منا إلى توضيحات وتطمينات توجه إلى أديس أبابا، فمشكلات المياه لا يمكن أن تحل إلا بالحوار والتفاهم وعدم تجاوز ما يقال، وكانت مصر فى الخمسينيات والستينيات تقف كثيراً أمام ما يثار من شكوك بين القاهرة وأديس أبابا وتعمل على مناقشتها والوصول إلى تفاهم مشترك بخصوصها، بل كان عبد الناصر يحرص على الاتصال لشخصى بالإمبراطور هيلاسيلاسى بل وعاه إلى القاهرة مرتين حيث استقبل استقبالاً شعبياً. فإذا كان الوزير قد قال ما نقل عنه فإنه مقتنع به علينا ألا نهمل ذلك، كما لا يجوز أن يدخل ذلك فى دوامة خلافات لا داعى لها. فالرأى الآخر أمر طبيعى خاصة فى العلاقات بين الدول الصديقة مثل مصر وأثيوبيا، مما يحتم الحوار للوصول إلى فهم متبادل، ولا يجوز أن يصرفنا اهتمامنا بما يفعله رئيس الوزراء الإسرائيلى نتانيا هو على أرض فلسطين وفى القدس، عما يحدث فى منابع النيل، وأن أن سياستنا الواعية لا تغفل عن ذلك.

أمين هويدى





المصدر: الجزيرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١١

خبرة دولية تنتقد سياسات إسرائيل؛

# الماء التحدّي الرئيسي للعالم في القرن المقبل

أسف

لكن بوسنل أعربت عن أسفها الشديد لأن الخلافات بين سورية والعراق وتركيا، حول الماء، لا تزال على ما هي عليه، فيما تمضي تركيا في إنشاء السدود وتنفيذ المشاريع المائية الضخمة التي تهدد تدفق مياه الفرات إلى سورية ومياه بحلة إلى العراق من دون وجود معاهدات بينها وبين جارتها العربيتين.

واستطردت بوسنل فقالت إن النزاعات الدولية التي تتناول الماء ليست السبب الوحيد للقلق حول الأمن المائي في المستقبل.

ويذكر أن بوسنل كانت تتحدث

تقبل

ولفتت بوسنل إلى أن الدبلوماسية حققت تقدماً مهماً في التفكير الدولي في النزاعات الخاصة بالماء نتيجة التقدم الذي تحقق نحو اتفاق بين الهند وبنغلادش حول تقاسم مياه نهر الغانج وبين الجمهوريات الخمس التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي حول تقاسم مياه بحر أورال.

وهذا التمدد في التفكير الدولي أحدث تغييراً في الإجماع الدولي. إذ أصبح هذا الإجماع يقر بهيمنة المبدأ القائل بضرورة الاستخدام العادل للمياه بدلاً من الأخذ بمبدأ ملكية المياه، وحق الدول في أخذ ما ترغب من أخذه من ماء تدعى ملكيته.

وقالت بوسنل إن هذا كله يتطلب مزيداً من التعريف والإيضاح، لكن يبدو أن الإجماع الجديد يبدي تقويم مقدار حاجة دولة من الدول إلى الماء على مجرد ادعائها أن لها حقاً فيه.

وقالت بوسنل إن خطة أو مشروع، جوشون تبنت صيغة التوزيع المستند إلى الحاجة، وهي الصيغة التي تتطلب من إسرائيل أن تخفف على نحو درامي ما تأخذه من مياه حوض نهر الأردن إذا تم تطبيق هذه الصيغة حالياً.

وأضافت: «لهذا اعتقد أنه سيكون من الصعب جداً التوصل إلى توزيع عادل يمكن أن يستمر لمياه الأردن لأن مما لا شك فيه تقريباً أن التوزيع العادل سيقطع من إسرائيل خفض ما تأخذه من مياه. لكن ما لم نعالج عدم الانصاف والظلم لا يمكن أن يحل سلام دائم في تلك المنطقة».

ولفتت بوسنل إلى أن بعض التقدم حصل في التوجه نحو التعاون بين دول حوض نهر النيل لأسباب أهمها أن مصر واليوتوبيا تبحثان على الأقل في المسائل العالقة بدعم من الدول مانحة المساعدات.

□ واشنطن -  
من يتسنى لأون المعلوم:

حذرت خبيرة أميركية في شؤون الماء من أن المسائل المرتبطة بالأمن المائي في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى من العالم باتت أكثر إلحاحاً وتازماً منذ قمة الأرض في ريودي جانيرو أي منذ خمس سنوات.

ورحبت ساندرا بوسنل مديرة مشروع سياسة الماء الدولية (غلوبال ووتر بوليسي بروجكت) في امهرست (ماساتشوستس)، بالاتفاقيات التي عقدت أخيراً بين الفلسطينيين والأردن وإسرائيل حول الماء، لكنها حذرت من أن «المعاهدات جيدة طالما بقي المتعاقدون يتقيدون بموجبيها».

وقالت بوسنل، أمام مؤتمر عقد في واشنطن الأسبوع الماضي، في إشارة إلى تردد إسرائيل وعدم ثباتها في مجال تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة التي عقدها مع الأردن السنة الجارية: «سترتكب إسرائيل خطأ كبيراً إذا لم تنفذ التزاماتها التي هي جزء من اتفاق ١٩٩٤».

ووجهت بوسنل انتقادات إلى حكومة نتانياهوا لأنها أوقفت التحرك في اتجاه عقد اتفاقات تتناول التوزيع العادل لمياه حوض نهر الأردن. وقالت: «لا شك في أن بناء مسيزيد من المستوطنات في الضفة الغربية لن يساهم في تحسين وضع توزيع المياه... فكمية توتر الآن بسببه تمتع المستوطنين الإسرائيليين ببحيرات سياحة، بينما لا يحصل الفلسطينيون على ما يكفي للشرب إلا بصعوبة... وأنا اعتقد أن بوسع الإسرائيليين أن يفعلوا ما من شأنه أن يضيق هذه الفجوة».





المصدر: **المجلة**

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/١١

لمتعة البعض، فيما يفتقر الآخرون  
العديدون إلى الماء، لن يسبب اضطراباً  
في العلاقات الاجتماعية بين الطبقات.  
وتدعو بوسنل في تقريرها إلى  
استثمار مبالغ كبيرة في حماية الأنهار  
والجداول ومصبات الأنهار والأراضي  
المشعبة بالماء، وفي إصلاح الضرر الذي  
تسببه المشاريع الضخمة التي أعادت  
هندسة الطبيعة.

ويذكر أن عدداً من محاولات  
الإصلاح تجري حالياً بما في ذلك  
مشاريع في منطقة «أفرغليس» في  
ولاية فلوريدا وفي جزء من منطقة بحر  
آرال التي تقلص في أواسط آسيا.

وتقول بوسنل إن إزالة ملوحة مياه  
البحر لا تزال خياراً باهظ الثمن  
بالنسبة إلى معظم الدول.

وعلى رغم ازدياد الطاقة على تحلية  
مياه البحار في العالم، لا تزال هذه  
الطاقة توفر ٠,٢ في المئة فقط مما  
يستخدمه العالم من مياه.

وتقول بوسنل أخيراً إنه كان من  
الأفضل اتفاق المال، الذي تم اتفاده على  
الأبحاث التي تناولت تطوير تكنولوجيا  
تحلية المياه، على تحسين فعالية  
استخدام الماء.

الولايات المتحدة إلى شعور الناس خطراً  
بوجود ماء غدير في المنطقة. كما تنتقد  
الطلب على ما يستنفد كثيراً من الماء،  
في نمط الحياة الأميركية، مثل إنشاء  
أحواض السباحة وملاعب الغولف في  
الدول النامية التي تنمو بسرعة فيما  
يولد النمو الاقتصادي في هذه الدول  
طبقة استهلاكية توسعها الاتفاق على  
إنشاء هذه الأحواض والملاعب.

وتلفت بوسنل إلى أن ماليزيا  
وتايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية  
والفلبين شهدت إنشاء ٥٥٠ ملعباً  
للغولف وتنوي هذه الدول إنشاء ٥٣٠  
ملعباً إضافياً. وتضيف بوسنل: «حتى  
مصر، التي يزداد سكانها بمقدار مليون  
نسمة كل تسعة أشهر، والتي وصلت  
تقريباً إلى استهلاك كل الماء المتاح  
المتيسر لها، تنوي إنشاء ثمانية ملاعب  
غولف جديدة إضافية».

وتستطرد بوسنل فتقول بلهجة  
التحذير: «يبدو أن هذه الدول مستعدة  
للمراهنة على أن النمو الاقتصادي  
سيكفل بالإنفاق على مستوردات  
الحنطة في المستقبل، وعلى أن هذه  
المستوردات ستكون متيسرة وعلى أن  
تخصيص الماء لإنشاء ملاعب الغولف







المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٦ / ١٩٩٧

### عبد المجيد دعا الى قمة عربية لبحث قضية المياه

دعا الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد خلال لقائه الصحافيين العرب المشاركين في دورة اعلامية في القاهرة الى عقد قمة عربية لبحث مشكلة المياه. وأكد ان أهمية القمة تنبع من ضرورة اتخاذ موقف موحد تجاه أي عبث أو تحركات تضر بمصادر المياه الى الدول العربية. وقال ان موضوع المياه حيوي ومصيري لأن جزءاً كبيراً من مصادرها يقع خارج الوطن العربي.

وأضاف: «لا يمكن ان تخيفنا أي تحركات تدعي تهديد ذلك بسبب الاتفاقات الدولية التي تحدد حقوق الدول».

وتشكو سوريا والعراق من إفراط تركيا في استغلال مصادر المياه المشتركة. وتقوم إسرائيل باستغلال المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية لصالح المستوطنين. (أ.ف.ب)





المصدر : الحياة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٢/١٢

## «التجمع للجمهورية» : لماذا تخلت الحكومة عن حقوقها في مياه العاصي؟

□ بيروت - «الحياة» :

تنفيذها» لافتاً الى «ان الارض والمياه هما من أهم عوامل الزراعة خصوصاً في سهل البقاع». وسال الحكومة «لماذا أوقفت استعمال القناة الرومانية التي تجرّ مياه العاصي من جسر الهرمل الى سهل البقاع الخصب الذي كانت ترويه القناة؟ وكيف تسمح لنفسها بالتنازل عن حقوقها في مياه العاصي باتفاق المياه بين لبنان وسورية؟». وأشار الى «الغبخ الفاحش الذي يلحق بلبنان اذ صدّق هذا الاتفاق في المجلس النيابي اللبناني».

■ تطرق «التجمع للجمهورية» خلال اجتماعه الاسبوعي امس برئاسة الدكتور البير مخير، الى «الوضع العام المتردي على كل الصعيد»، وافاد، في بيان على الاثر، ان الحكومة هي المسؤولة عن هذه الحال لانها ... اوقعت البلاد في عجز خطير ما يهدد بالافلاس، وتوقف عند «اهتمام الحكومة ولو متأخرة بالزراعة». وسال «هل التشريعات المنوي إصدارها تفي بالغاية ويمكن







المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٧/١٩٩٧

## معارض سوداني ينتقد تلويح الخرطوم بإلغاء اتفاقية تقسيم مياه النيل مع مصر

أديس ابابا - أ. ش. أ. - استنكر الدكتور منصور خالد وزير الخارجية السوداني الأسبق وعضو التجمع الوطني المعارض لتلويح بعض المسؤولين السودانيين أخيراً بإلغاء اتفاقية عام ١٩٥٩ حول تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان، على اعتقاد أنها ورقة ضغط ضد مصر، وأكد خالد الذي يعمل كمستشار سياسي لجون جارانج زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان - أن هذه الاتفاقيات يترتب عليها حقوق مكتسبة تمس حياة الشعوب لا يملك أي طرف أن يلغها. وفي الخرطوم انتقد اللواء محمد عبدالله عويضة رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان السوداني المذبحة التي ارتكبتها الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأسفرت عن مصرع ١٤٢ من الأطفال والسيدات والمسنين، وذكر راديو أم درمان نقلاً عن عويضة أن جنود الجيش الشعبي ارتكبوا هذه المذبحة الدموية في منطقة بحر الغزال واستولوا على مائتي رأس من الماشية.





المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٦/١٩٩٧

### بروتوكول تعاون مع أوكرانيا في الإدارة المائية

وقعت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية أمس اتفاقية بروتوكول تعاون فني مع الهيئة القومية للإدارة المائية بأوكرانيا في مجال الإدارة المائية.

وقع الاتفاقية عن الجانب المصري الدكتور محمود أبو زيد رئيس المركز القومي لأبحاث المياه ويقوم الطرفان في ظل مبدأ الحقوق بتدعيم التعاون في مجال الإدارة المائية بين مصر وأوكرانيا.





المصدر: الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٧

## إيران تعاني أزمة حادة في المياه ونداءات للتقنين في استعمالها

وقد بدأت الأزمة تأخذ أبعاداً تشمل كامل البلاد وراح الأثمة في المناطق الأكثر تعرضاً للجفاف يتطرقون في خطبهم إلى المشكلة ويدعون السكان إلى تجنب أي هدر في المياه.

وتعتبر إيران بملايينها الستين مستهلكاً كبيراً لمياه الشرب وكذلك مياه الزراعة والصناعة.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن إيران استهلكت عام ١٩٩٤ أكثر من مليار متر مكعب من مياه الشرب وأن معدل ما يحتاجه المواطن الإيراني سنوياً يقدر بـ ٣٠٠ متر مكعب من المياه في حين أن المعدل العالمي لا يتجاوز ١٥٠ متر مكعباً.

ويشرب الإيرانيون من المياه التي توزع عبر الشبكة ولم يتعودوا بعد استخدام المياه المعبأة في الزجاجات على نطاق واسع على الرغم من أن إيران غنية بالمياه المعدنية التي تصدرها إلى الدول العربية المجاورة في الخليج. وإمام مخاطر اللجوء إلى التقنين توجه وسائل الإعلام نداءات متكررة إلى المواطنين خصوصاً في العاصمة طهران وأحيائها القنية بصورة خاصة حتى لا يستخدموا المياه في غسل السيارات أو ملء أحواض السباحة أو ري الحدائق.

ويطرح استخدام المياه في المناطق الريفية والزراعية مشكلة من نوع آخر، فالفلاحون الإيرانيون لا يعرفون وسائل الري الحديثة وما زالوا يستخدمون الوسائل التقليدية التي تعتمد على المياه الجوفية.

واستناداً إلى الأرقام شبه الرسمية فإن هناك أكثر من ٢٠٠ ألف بئر في أنحاء إيران، واستخدام هذه الآبار يساهم في خفض مستوى احتياطي البلاد من المياه الجوفية التي تزداد ملوحتها سنوياً. (أ.ب.)

تواجه إيران التي تتميز بمناخ جاف شبه صحراوي أزمة لا سابق لها في توفير ما تحتاجه من المياه بسبب الجفاف الذي تشهده الهضبة الإيرانية منذ أكثر من ستة أشهر.

وتحذر الإذاعة الرسمية في برامج ونداءات خاصة بمشكلة المياه منذ ثلاثة أيام من أن «أزمة المياه خطيرة إلى درجة تستدعي التقنين» في التوزيع.







المصدر: الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧/ ٦/ ١٩٩٧

## اسرائيل تشارك في اجتماع مسقط لتحلية مياه البحر

والولايات المتحدة والأردن واسرائيل وفرنسا واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا. وقال دبلوماسيون ان الفريق الاسرائيلي المشارك في الاجتماع موجود في مسقط بالفعل، ولكن المندوب السعودي لن يشارك في أي محادثات هذه السنة، وقال احد الدبلوماسيين «لم تقدم أسباب سياسية لعدم حضوره».

وتعد إزالة ملوحة المياه حيوية للدول التي تشكل الأراضي القاحلة جزءاً كبيراً من مساحتها في الشرق الأوسط لكن تكلفتها باهظة. ولا تقتصر مشكلة المياه في المنطقة على ندرتها ولكنها أيضاً محور خلاف بين الاسرائيليين والفلسطينيين وبين دول أخرى في المنطقة وتحصل اسرائيل على معظم احتياجاتها من الماء من الينابيع والأنهار في الأراضي المحتلة. ويقول الفلسطينيون انهم يحصلون على العشر فقط من حقوقهم الطبيعية.

(رويترا)

يعقد خبراء دوليون في سلطنة عمان اليوم اجتماعاً لبحث مشروع للحد من تكلفة إزالة ملوحة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتخفيف من النقص المتنامي للمياه في المنطقة. وستبدأ المحادثات التي تستمر يومين بين خبراء من عمان ومصر والامارات العربية وايطاليا والكويت والسلطة الفلسطينية





المصدر : الحسينية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٨

## خبراء دوليون يناقشون في مسقط أزمة المياه في الشرق الأوسط

بتوصيات جيدة في شأن سبل تخفيض تكلفة تحلية المياه في الشرق الأوسط.

وأضاف لـ «رويترز» سيتولى المركز تنفيذ مثل هذه التوصيات حال الموافقة عليها (...) ونتوقع توزيع أول عقود أبحاث في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧. ويعتزم المركز طرح مناقصات حول مشروعات أبحاث في أيلول (سبتمبر) وتشيرين الأول (أكتوبر) المقبلين.

ويعد الاجتماع المزمع ان تنتهي أعماله غداً الخميس، الأول من نوعه الذي يحضره خبراء من عمان ومصر ودولة الإمارات العربية وإيطاليا والكويت والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والأردن وإسرائيل وفرنسا واليابان وكوريا الجنوبية والمانيا.

وتعهدت الولايات المتحدة وعمان واليابان إسرائيل دفع ثلاثة ملايين دولار لتمويل مركز الأبحاث. وأسهمت كوريا الجنوبية بمبلغ ٦٠٠ ألف دولار فيما يعتزم الاتحاد الأوروبي تقديم ٣,٦ مليون دولار.

■ مسقط - رويتر - بدأ خبراء دوليون محادثات أمس الثلاثاء في سلطنة عمان حول مشروع طموح للحد من تكاليف إزالة ملوحة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتخفيف من النقص المتنامي للمياه في المنطقة.

ومن المتوقع طرح أفكار حول وسائل أرخص لإنتاج المياه العذبة في المنطقة خلال محادثات تستمر يومين يشارك فيها ٢٠ خبيراً أعضاء في مجلس الأبحاث الاستشاري الذي أسسه مركز الشرق الأوسط لأبحاث إزالة ملوحة المياه في أيار (مايو) الماضي.

والمركز أحد المشروعات التي انبثقت عن عملية السلام في الشرق الأوسط.

وقال أريك جانكل مدير مركز الشرق الأوسط لأبحاث إزالة ملوحة المياه الذي يوجد مقره في مسقط وتأسس في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٩٦: «المياه أهم قضية في الشرق الأوسط سواء في أوقات السلم أو الحرب (...) ونعتقد ان مجلس الأبحاث الاستشاري سيتمكن من الخروج





المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩/٧/١٩٩٧

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### حقائق

كما أن الحياة قد بدأت من الماء، فإنها بدونها لا يمكن أن تستمر، وبالرغم من ضالة المياه العذبة التي تستفيد منها البشرية والتي تصل إلى ٣٪ فقط من إجمالي المياه الموجودة على سطح الكرة الأرضية. فإن تلك النسبة الضئيلة تتعرض لأنواع مختلفة من التلوث بسبب البكتيريا والفيروسات الناتجة عن مياه الصرف الصحي غير المعالجة، والتلوث بالمواد العضوية والأملاح التي تستهلك الأوكسجين المذاب بالماء، والتي يمكن أن تجعل الماء غير صالح للشرب، فضلا عن التلوث بالأسمدة الكيماوية مثل البوتاس ومركبات الفوسفور والنيتروجين التي تساعد على نمو الأعشاب والطحالب في الماء.

ولتلوث المياه تأثيره الضار الذي قد يبلغ حد الكارثة على صحة الإنسان أو على الثروة السمكية والحيوانية أو على الإنتاج الزراعي والصناعي، بالإضافة إلى ما يحدثه للطبيعة وأماكن الاستجمام من أضرار.

وفي مصر، ارتبطت حياة المصريين بالنيل شريان حياتهم، وارتبطت كذلك بعض الأمراض المعدية بمياه الشرب حين تكون ملوثة مثل الكوليرا وحمى التيفوئيد والاسهالات المعوية، إذ تعيش جرثومتها تلك الأمراض في المياه الملوثة التي تقوم بحملها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة إلى الإنسان.

ولقد كشفت الأبحاث العلمية أن هناك أمراضا أخرى اكتشفت في الهند مؤخرا سببها الماء الملوث منها السرطان الذي يرجع في بعض مسبباته إلى بعض الملوثات العضوية، كما أن زيادة نسبة الصوديوم في مياه الشرب تضر بمرضى الكلى، ويؤدي نقص أو زيادة نسبة الفلوريدات فيها إلى أمراض الإنسان.

وأيا كان نوع الخطورة أو درجة الضرر، فأننا لانتصور أن يفاجئنا القرن الحادي والعشرون ونحن على حالنا في تعاملنا غير الرشيد مع نهر النيل، ومع قطرة الماء بصفة عامة، وقبل أن نتحدث عن الرقابة الحكومية والتشريعات العديدة لحماية نهر النيل من التلوث، فأننا يجب أن نتحدث أولا عن الرقابة الذاتية للإنسان المصري نفسه على حماية النيل من التلوث، وحماية صحة المصريين من أضراره وأمراضه الخطيرة.

إبراهيم نافع







المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/١٩

### إسرائيل تعلن مشاركتها في اجتماع لإزالة ملوحة المياه بمسقط

القدس - وكالة الأنباء - ذكر راديو إسرائيل أن خبراء من إسرائيل سيشاركون في اجتماع يعقد بمسقط لبحث موضوع إزالة ملوحة المياه في الشرق الأوسط  
ونكر الراديو أن هذا الاجتماع يعقد في إطار إحدى الهيئات المنبثقة عن مفاوضات السلام المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط  
ويشارك في الاجتماع أيضا خبراء في شؤون المياه من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية والإمارات وخبراء أمريكيون ويابانيون.





المصدر: الأهرام

# للتشـر والخدمـات الصحفيـة والمعلـومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٠ نهر النيل والاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية

د. صلاح الدين عامر

استاذ ورئيس قسم القانون الدولي  
العام - جامعة القاهرة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ مايو الماضي اتفاقية دولية جديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية بأغلبية ١٠٤ أصوات واعتراض ثلاث دول (الصين - تركيا - بوروندي) وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت (من بينها مصر وفرنسا وأثيوبيا) وقد جاء اعتماد هذه الاتفاقية تنويجا لجهود طويلة بذلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة - من خلال لجنة القانون الدولي التابعة لها - فقد تطلب الأمر ما يزيد على ربع قرن من الزمان (١٩٧٠ - ١٩٩٧) حتى تفرغ لجنة القانون الدولي من إعداد المشروع وتنقيشه اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة، وبأخذ شكل المشروع الذي أقرته الجمعية العامة وفتحت باب التوقيع عليه من هنا فإن من المناسب التعرف على أبرز ملامح الاتفاقية الجديدة بشأن قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، ومدى ما يمكن أن يكون لها من تأثير على النظام القانوني لنهر النيل والقواعد المتعلقة باستخدامات مياهه.

للمنصف) و٦ (الخاصة بمعايير التقاسم المنصف) و٧ (المتعلقة بالالتزام بعدم التسبب في الضرر) موضعاً للمناقشة والتفاوض حتى اللحظة الأخيرة، من أعمال لجنة لكل (التي أنشئت عن اللجنة السادسة - القانونية - التابعة للجمعية العامة) في يوم ٤ أبريل الماضي، وكان اقتراح رئيس اللجنة السفير الياباني يامادا الذي جرى التوصل إليه بعد جهود مضنية ومفاوضات شاقة شارك فيها الوفد المصري مشاركة فعالة - بمثابة حل توفيقى تضمن وضع المواد الثلاث في سلة واحدة، وضعت مبدئياً التقاسم المنصف والالتزام بعدم التسبب في الضرر على قدم سواء، وحاولت أن تخفف إلى أبعد مدى من الصياغة التي جاء بها مشروع لجنة القانون الدولي، والتي كانت تستجيب في المقام الأول لمصالح دول منابع الأنهار.

٤ - الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم: كانت المادة السابعة بدورها محلاً لمفاوضات شاقة، وعلى الرغم من عدم إمكانية تجنب استخدام تعبير الضرر الجسيم أو نوى الشئ Significant فإن المادة جاءت في صياغتها التي تم إقرارها على أكبر قدر من التوازن بربطها بالمادتين السابقتين عليها والنص في الفقرة الأولى من المادة الخامسة عند تقرير مبدأ التقاسم المنصف على وجوب مراعاة مصالح دول المجري المائي المعنية والتركيز على التزام الدولة

بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة.

٥ - الالتزام بالتعاون والاطلاع عن الإجراءات المزمع اتخاذها: انطوت الاتفاقية على التزام عام يوجب على الدول التي تشترك في المجري المائي الدولي (النهر الدولي) التعاون فيما بينها وتبادل المعلومات على نحو منتظم كما تضمن الجزء الثالث من الاتفاقية تفصيلاً واسعة حول التدابير المزمع اتخاذها، أي المشروعات التي تنوي إحدى الدول النهرية القيام بها، وخاصة حيث يحتمل أن يكون لها هذه المشروعات آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى (وهو الأمر الذي يحدث عادة بالنسبة لمشروعات دول

## أولاً: أبرز ملامح الاتفاقية الجديدة:

١ - إنها اتفاقية إطارية بمعنى أنها تضع القواعد العامة والأصول الكلية المتعلقة باستخدامات الأنهار في غير شئون الملاحة والقواعد الأساسية التي يتم على مقتضاها تقاسم الموارد المائية للأنهار بوجه عام، ثم تأتي من بعد اتفاقية خاصة لكل نهر من الأنهار يتم إبرامها بين الدول النهرية التي تتقاسم مياهها فيما بينها، بحيث تنطلق من القواعد العامة والأصول الكلية التي تضمنتها الاتفاقية الإطارية أخذة في الاعتبار الأوضاع الخاصة بالنهر من جميع النواحي.

٢ - علاقة الاتفاقية بالاتفاقيات السابقة أو اللاحقة بشأن نهر ما: وكان نص المادة الثالثة من الاتفاقية الجديدة من أكثر النصوص إثارة للجدل، وقد جاء نص المادة في النهاية معلها اعتبارات الثبات على الرغبة العامة في القضاء على الاتفاقات القائمة، مع إعطاء الفرصة للدول الأطراف في اتفاقات قائمة أن تنظر إذا ما رغبت وعلى أساس اختياري تماماً - في إمكانية تحقيق اتساق الاتفاقات القائمة مع القواعد العامة الواردة في الاتفاقية الجديدة.

٣ - الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان: لقد كان مبدأ التقاسم العادل والمنصف لمياه الأنهار الدولية واحداً من الركائز الرئيسية للقانون الدولي العرفي في هذا المجال، والذي حاولت رابطة القانون الدولي تقنينه فيما يعرف بقواعد هلسنكي لعام ١٩٦٥، كما جرى تقنين المعايير التي استقرت في العرف الدولي والتي يجب أخذها في الاعتبار عند إجراء تقاسم مياه النهر، ولكن هذا المبدأ كان يقيد دائماً بوجوب عدم التسبب في ضرر للدول الأخرى، أي أن العرف الدولي للمستقر كان يشترط لأعمال التقاسم المنصف للمياه عدم التسبب في ضرر للدول الأخرى، وجاء مشروع لجنة القانون الدولي فأعلى مبدأ التقاسم العادل أو المنصف وقدمه وجعله للمبدأ العام، وأورد مبدأ عدم التسبب في الضرر وجعله في مرتبة أدنى بعد أن اشترط أن يكون الضرر جسيماً، بحيث لا يكون أي قدر من الضرر موجبا للتعويض أو للتأثير على مبدأ التقاسم المنصف للمياه، ومن هنا فقد ظلت نصوح المواد ٥ (الخاصة بالتقاسم





المصدر: الأهرام - رام

## للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٤

لاتحقق التوازن بين دول الحوض ودول المنبع، وإن الجزء الثالث من الاتفاقية الخاص بالأجراءات المزمع اتخاذها يضع أعباء ثقيلة على الدولة التي تنوي القيام بمشروعات على مياهها، كما أشار إلى أن نص المادة الثالثة كان يجب أن ينص على التزام الدول بتعديل الاتفاقيات القائمة لتتوافق مع الاتفاقية الإطارية، كما أشار إلى أن أثيوبيا تتحفظ بشدة على المادة السابعة الخاصة بالالتزام بعدم الأضرار الجسيم.

ومن ناحية أخرى فإن محاولة سريعة للتعرف على مواقف دول حوض النيل الأخرى تكشف عن أن دولتين فقط قد وافقتا على الاتفاقية هما السودان وكينيا، واعتزضت بوروندي، ولم تشترك كل من أريتريا وأوغندا وزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا) في التصويت، وامتنعت كل من رواندا وتنزانيا عن التصويت حيث أبدت الأولى اعتراضا شديدا على الجزء الثالث من الاتفاقية والخاص بالتدابير المزمع اتخاذها، كما ذهب مندوب تنزانيا في شرح موقف بلاده إلى القول بأن النص في المادة الخامسة على الأخذ في الاعتبار بمصلحة جميع دول المجرى في إطار الاستخدام العادل قد أحدث خللا في التوازن الذي كان ينطوي عليه مشروع لجنة القانون الدولي.

وهكذا نجد في النهاية أن مواقف دول حوض النيل قد تباينت بشأن الاتفاقية الجديدة، ولكن غالبيتها تتفق على عدم التسليم بالاتفاقية الجديدة كخيار للعرف الدولي. على اختلاف الملاحظات التي تنطلق منها. وهو الأمر الذي يثير التساؤل المهم في النهاية حول مدى تأثير هذه الاتفاقية على النظام القانوني لنهر النيل.

### ثانيا: نهر النيل والاتفاقية الجديدة:

من المعلوم أن هناك عددا من الاتفاقيات الدولية السارية التي تشكل الإطار القانوني الذي يحكم تقاسم مياه نهر النيل، قد لا يتسع المقام هنا لتعدادها، وقد اقترن بهذه الاتفاقيات الدولية النافذة والسارية عرف دولي إقليمي بين دول حوض النهر تؤكد احترامه وثباته على مدى مئات السنين، بحيث لم تكن الاتفاقات الدولية، في حقيقة الأمر، إلا انعكاسا وتقينا للأعراف الدولية المستقرة بشأن مياه النيل وتقاسم هذه المياه بين دول حوضه، وهذه الأعراف لا تخرج في مجموعها عن العرف الدولي المستقر على الصعيد العالمي بشأن تقاسم مياه الأنهار الدولية، والتي تضع في اعتبارها التقاسم للنصف للمياه الذي يستند إلى مجموعة من المعايير المتوازنة، منها للورد المائية المتاحة لكل دولة من دول الحوض، واعتماد السكان في كل دولة على موارد النهر، والطبيعة الخاصة بإقليم كل دولة من دول الحوض، ووجوب عدم الأضرار بالدول النهرية الأخرى.

ولاشك أن الاتفاقية الجديدة بوصفها إتفاقية إطارية لن يكون لها تطبيق مباشر على علاقات دول الحوض، حتى ولو أصبحت جميعها من أطراف الاتفاقية الجديدة مالم يتم إبرام إتفاقية خاصة بين دول حوض النيل تعكس القواعد والأحكام العامة التي وردت بالاتفاقية الإطارية، وتقوم بانزالها على خصوصيات النيل وأوضاعه الهيدرولوجية والجغرافية والسكانية

واقتصاديات دوله ومدى اعتمادها على موارده المائية. والموارد المائية الأخرى المتاحة لهذه الدولة.

وإذا كانت دول حوض النيل ليست على قلب رجل واحد بالنسبة للاتفاقية الجديدة فإن هذه الدول تظل على التزامها باحترام العرف الدولي العام بشأن استخدامات مياه الأنهار بوجه عام والأعراف الإقليمية

التي كلما ملئت الإجراءات الخاصة بالإخطار الذي «مسدود» الدول التي تزمع اتخاذ تدابير (مسروعات) وما يجب أن يقتصر به من بيانات ومعلومات، تقوم بموافقة الدول النهرية الأخرى، وحددت فترة زمنية معينة (سنة أشهر يجوز مدها) كمهلة للرد على الإخطار وألقت للالتزامات على الدول في فترة المهلة نفسها التوازن وعدم البدء في تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها، وعلى وجه العموم تضمن الجزء الثالث من الاتفاقية ضمانات وتحسينات مهمة لدول المصب والمجرى الأسفل في مواجهة دول المنابع.

٦. علاقة الاتفاقية الجديدة بالعرف الدولي: إذا كان من الواضح أن جانباً مهماً من أحكام الاتفاقية ينطوي على تطوير للأعراف الدولية المستقرة في هذا المجال، فقد كان من الطبيعي أن تعبر بعض الدول بوضوح عن تحفظها على هذا الاتجاه وتمسكها بالالتزام بالأعراف المستقرة، بل واعتراضها على أي تطوير تضمنته الاتفاقية الجديدة ينطوي على أساس بالذات العرفية المستقرة وقد تضمن البيان الذي أدلى به المندوب المصري في اجتماعات لجنة الكل في إبريل الماضي، واجتماع الجمعية العامة في ٢١ مايو ١٩٩٧ ما يفيد هذا المعنى. بوضوح وإلى أن مصر لن تكون ملتزمة إلا بالقواعد العرفية المستقرة، ثم انطلق البيان المصري إلى إيضاح النقاط التي رأى وجوب إبراز الموقف للمصري بشأنها حيث قرر «لا يمكن لنهر هذه الاتفاقية الإطارية أن تؤدي بحال من الأحوال إلى التأثير على الاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بأنهار بذاتها».

إن وفد جمهورية مصر العربية الذي يؤكد على أهمية مبدأ التقاسم العادل لمياه الأنهار الدولية، يتحفظ على الصياغة المطلقة لنص المادة الخامسة من المشروع، ويؤكد ضرورة الربط بين هذا المبدأ وبين التزام الدول النهرية بعدم الأضرار بالدول النهرية الأخرى، وضرورة وضع المبدأين على قدم سواء.

إن معايير التقاسم المنصوص عليها في المادة السادسة لا يمكن لها بحال أن تتسبب في أية معايير أخرى سبق أن استقرت في العرف الدولي، أو أن تكون بديلاً عنها.

إن وفد جمهورية مصر العربية يرى أن صياغة نص المادة السابعة من المشروع لاتتال من المبدأ العرفي المستقر والذي عبرت عنه لجنة القانون الدولي منذ فجر عملها بالتعبير الذي يقول (استخدام مالك من حق دون مضارة الغير)، وتؤكد أن التزام دول حوض النهر بعدم الأضرار بالدول الأخرى هو بمثابة حجر الأساس لأي نظام قانوني لنهر من الأنهار الدولية يتم الاتفاق عليه بين الأطراف.

وبما تجدر الإشارة إليه أن امتناع مصر عن التصويت عند إقرار الاتفاقية في لجنة الكل ثم في الجمعية العامة، قد أعطى لها أوسع قدر ممكن من

حرية الحركة في مواجهة الاتفاقية، فهذا للوقت لا يحول دون إمكانية التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها مع التحفظات الواضحة للشار إليها، أو الاستمرار في تجاهل الاتفاقية وعدم الانضمام إليها مستقبلاً في ضوء مواقف دول حوض النيل الأخرى. فبعد أن كانت أثيوبيا من أشد المرحبين بالاتفاقية الجديدة لدى إقرارها في لجنة الكل (٤ إبريل الماضي) عند تصويتها بالموافقة عليها، عادت عند التصويت عليها في الجمعية العامة (٢١ مايو ١٩٩٧) إلى الامتناع عن التصويت، حيث أكد ممثل أثيوبيا أن تصويت بلاده بالامتناع يرجع إلى أن الاتفاقية







المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٦ / ١٩٩٧

يشتمل نهر النيل بصفحة خاصة، وما هو قائم وناقض بشأنه من اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف، وذلك حتى تتوصل هذه الدول فيما بينها إلى اتفاقية دولية واحدة بشأن نهر النيل تعكس العرف الدولي الإقليمي بشأنه وما ورد في الاتفاقيات القائمة من أحكام وقواعد مستقرة، ولقد عبر البيان للصري الذي تم الإذلا -ه عند التصويت على الاتفاقية الجديدة عن هذه المعاني بجلال - عندما قرر - أن وفد جمهورية مصر العربية يود في هذه المناسبة أن يؤكد أن الطبيعة الإطارية لهذه الاتفاقية تعنى - في المقام الأول، أنها تنطوي على مجموعة من المبادئ والأحكام العامة المتعلقة بالاستخدامات غير الملاحية للنهار الدولية، والتي يتوقف تطبيق أحكامها - كلياً أو جزئياً - على أي حوض من أحواض الأنهار الدولية، على اتفاق ورضا - جميع الدول التي تتقاسم مياه هذا النهر، ولا يمكن للاتفاقية الإطارية، بحكم طبيعتها، أن تكون قابلة للتطبيق المباشر من حيث الموضوع، وعلى موارد حوض النهر، ما لم تقم الدول النهرية بإبرام اتفاق خاص ينظم العلاقة بينهما، حتى ولو كانت جميع هذه الدول أطرافاً في الاتفاقية الإطارية، وذلك حتى يتخذ الاتفاق الخاص في الاعتبار الطبيعة الخاصة للنهر، من النواحي الجغرافية والمناخية والتاريخية والهيدرولوجية، وأن يتخذ في الاعتبار أيضاً ما سبق إبرامه بشأن النهر من اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف وما استقر بشأن استخدامات مياهه من أعراف، وهي الأحكام التي يتعين طبقاً للقواعد العامة في القانون، أن تكون لها بحكم خصوصيتها الأولية على الأحكام التي تتضمنها الاتفاقية الإطارية

ولا شك أن هذه النتيجة تسهم وتستقيم إلى أبعد الحدود مع العلاقة الخاصة التي تربط دول حوض النيل والتعاون الوثيق القائم بينها في مجالات تقاسم مياه حوض النهر - في صورها المختلفة - والحفاظ على هذه الموارد وإدارتها إدارة رشيدة والعمل على تمتينها تنمية مستدامة مما يحقق أكبر قدر من الفائدة لشعوب حوض النيل في إطار عدد من المشروعات المشتركة أخرى التي يكون لها إطار مؤسسي وتنظيمي للتعاون بين دول حوض النيل، وعقد آخر اجتماع لوزراء الموارد المائية في الدول الأعضاء فيه بالقاهرة في فبراير الماضي - ولعل العبارات التي اختتم بها بيان جمهورية مصر العربية عند التصويت على الاتفاقية قد عبر أبلغ تعبير عن هذه المعاني جميعاً إذ قرر:

«أن جمهورية مصر العربية التي كانت منذ فجر تاريخها وحضارتها هبة لنهر النيل الخالد قد نعت دائماً، وحرصت على التعاون مع شقيقاتها من دول حوض النيل، على أساس قواعد القانون الدولي المستقرة، تأمل أن يكون إقرار هذه الاتفاقية حافزاً لمزيد من التعاون بين دول حوض النيل في إطار الاتفاقيات الدولية للبرمة بشأنه والأعراف الإقليمية المستقرة بينها وكذلك العرف الدولي المستقر العالمي، الذي قننت هذه الاتفاقية بعض قواعد وأحكامه، وذلك في إطار من الاحترام الكامل والمتبادل للحقوق والالتزامات وفي ظل التعاون للثمر البناء الذي يجعل من نهر النيل شرياناً للحياة يربط شعوبه وينفعها إلى التطلع لتحقيق تنمية موارده والحفاظ عليها لصالح أجيال الحاضر والمستقبل».





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢١

الرئيس الأوغندي يورى

موسيفينى لـ «الأهرام»:

# نرحب بالاستثمارات المصرية ونوفر لها الضمانات غير صحيح محاولات التأثير على تدفق المياه

أجرت الحوار:

إيناس نور

بتطوير منطقة المنابع.. ذلك أن مياه النيل لن تكون مؤمنة بالسوى المطلوب، إذا ظلت المناطق الأخرى الخلفية غير متطورة.. ومن المهم أن تستثمر مصر في وادي النيل، وتؤمن نطاقتها وبيئتها السليمة، لتحصل مصر على مياه نظيفة وبصورة مستقرة..

- تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأوغندي كان قد طلب أثناء زيارته لمصر مؤخرا ولقائه بالرئيس مبارك، أن تقدم مصر الخبرة الفنية لمكافحة ورد النيل، وأوفدت مصر بالفعل بعض الخبراء في هذا المجال وبالنسبة لإمكانية تكرار هذا الشكل من التعاون مع دول أخرى، فهذا أمر يمكن إذا توافرت الرغبة لدى القيادات السياسية. وبمسألة التعاون في مجال الاستثمارات بات أمرا ملحا وضروريا، ولكن أريد أن

بعض دول حوض النيل من إجراءات، من شأنها تقليل تدفق المياه إلى مصر.

وقدما يلي الحديث:

● تعتبر العلاقات بين البلدين غير تقليدية، وتتميز باتاحتكم فرصا طيبة للاستثمارات المصرية الخاصة.. فلماذا اخترتم مصر.. وهل يمكن أن يعتبر هذا الشكل من التعاون نموذجا للتعاون مع دول أخرى؟

- أنني رحبت وأرحب برجال الأعمال المصريين في بلادى، لمساهمتهم في توسيع نطاق الناتج المحلى، كذلك فإن مصر جزء من وادي النيل، وهي تعتمد على النيل أكثر من اعتماد أوغندا عليه، وقد فكرت في أن مصر ستكون مهتمة

أشاد الرئيس الأوغندي يورى موسيفينى، بعلاقات التعاون الثنائي مع مصر، وبعلاقته الممتازة بالرئيس مبارك. وقال موسيفينى، أنه يقدر هذا التعاون البناء، مشيرا إلى أن اهتمامه بتوثيق الروابط والتعاون مع مصر، يرجع إلى كون البلدين من دول حوض النيل. وقال إنه يرحب بالاستثمارات المصرية، والتي تتيح مجالات للعمل في بلاده، مشيرا إلى أن جميع التدابير والاجراءات تتخذ لحماية هذه الاستثمارات. وبيد موسيفينى الشكوك حول ما يقال بشأن اتخاذ





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٨

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوضح أن الذين يرحبون بالاستثمارات لا يقدمون صنيعا للمستثمرين أو خدمة.. كما أن المستثمرين لا يقدمون صنيعا للدولة، حين يوفرون الاستثمارات، وإنما الجميع يستفيد بصورة مشتركة، المانع والمتلقى.

● هل هذا سبب دعمكم لطلب مصر الانضمام لأحد التجمعات الاقتصادية الإقليمية، حيث تنص اتفاقية الجماعة الاقتصادية الإفريقية، على

تعزيز التعاون الإقليمي، تمهيدا لقيام السوق الموحدة بحلول عام ٢٠٢٨؟

- نعم، بالفعل نحن نزيد ذلك ونجري اتصالات في هذا الشأن مع بعض التجمعات، لأن انضمام مصر سيبني فرصة للاستفادة المتبادلة، ويمكن لمصر أن تصدر البنية منتجاتها ونصير لمصر منتجاتنا في ضوء أن كل بلد لديه مجال إنتاج يستفيد منه ويتخصص فيه، مما يوفر تكاملا.. كذلك كلما كانت السوق أكبر كان ذلك أفضل ويتيح فرصة انخفاض الأسعار، مما يجعل المنتج قادرا على المنافسة.

- تجدر الإشارة إلى أن أوغندا عضو في تجمع دول شرق إفريقيا للتنمية «إيجاد» ومنطقة التجارة التفضيلية «كوميسا»، وقد كانت هناك معارضة من السودان لانضمام مصر لجموعة «الإيجاد»، في ظل توتر العلاقات المصرية - السودانية.

● كيف يمكن - في رأيكم - لدول حوض النيل، أن تتغلب على بعض السياسات المتعلقة بحصص المياه؟ وحول ما يقال عن اعتزامكم ودول أخرى بناء بعض السدود للتحكم في تدفق المياه؟

- هذه السياسات في غير محلها وترجع إلى فهم غير دقيق للموقف.. فالنيل موجود لنا جميعا لنستخدمه، ولا أرى أي تعارض فنحن كمصدر ومنبع لمياه النيل الرئيسية ولدينا مياه أكثر من مصر، ولذلك ليس لدينا دوافع أو سبب قوي للاقلال من تدفق هذه

المياه.. فنحن نتوافر لنا كميات كثيرة من مياهه، وبالنسبة لدول أخرى تشيرين إليها فهي جميعها في وضع أفضل بالنسبة لثروتها المائية مقارنة بمصر، ولا يتعدى الأمر بالتالي إلا أن يكون سوء فهم للموقف، وفيما يتعلق باستخدام

المياه لتوليد الكهرباء، فلا توجد مشكلة لأن المياه تتدفق عبر توربينات لتوليد الكهرباء، ثم تواصل تدفقها إلى مصر، حيث تستخدم في الري. أما بالنسبة للري عندنا، فإن أوغندا تعتمد أكثر على مياه الأمطار وتظل مياه النيل بمثابة رصيد احتياطي، وبالتالي لا يوجد تنافس كبير - ولا يتعدى الأمر أن يكون تخوفا في غير محله من جانب مصر

● ماذا عن دوركم داخل تجمع «الإيجاد» بشأن التوصل إلى حل لمشكلة جنوب السودان. وما يقال عن طرحكم فكرة انفصال الجنوب؟

- جرى مشاور بين دول المجموعة بالفعل على هامش القمة الإفريقية، واتفقنا على عقد اجتماع رسمي في أواخر الشهر الحالي في نيروبي - حيث ترأس كينيا حاليا المجموعة - ولحسن الحظ فإن كل ما نقوم به مسجل على الورق ولا يترك مجالا للتخمين والتكهنات. وأثناء اجتماعات سابقة لنا، اتفقنا على ما يعرف بإعلان البادي، بشأن حل مشكلة جنوب السودان، وهو ينص على إما أن يقوم السودان للوحد على أساس علماني لا يتخذ الدين أساسا له،

نظرا لأنه يضم قوميات وأديانا متعددة أو أن تتاح الحرية للآخرين من غير العرب والمسلمين في السودان، بأن تكون لهم دولتهم الخاصة بهم.

ونحن نرى أن اعطاء الغلبة لطرف على آخر، فإنه يخل بوحدة الدولة.. وإنما يجب أن نبحث عن الجوانب المشتركة ولا نركز على العوامل المختلفة، وفرض هوية طرف على آخر، وإلا ستكون هناك مشاعر بالاستياء وأثارة الحفيظة.. وأفضل شيء للتعايش معا أن نتقاسم ما هو مشترك، ونترك جانبا ما لا نشترك فيه للمحليات.

● كيف تقيمون علاقتكم الحالية مع السودان بعد الاتفاق الذي توصلتكم إليه بوساطة إيرانية؟

- نحن لم نتوصل أبدا إلى اتفاق مع السودان، ولكننا أجرينا محادثات في كينيا ووافق السودان على وقف اختطاف أطفالنا وقتلاتنا اللاتي يقومون باغتصابهن، والعلاقة حاليا مع السودان هي أننا نتحدث معا ولكننا لم نتفق تماما بعد.

● ماذا عن نتائج القمة الإفريقية الأخيرة، وما ذكرتموه من تعقيب بشأن الزعماء الأفارقة، الذين يمثلون الحرس القديم بالقارة، وضرورة تركهم مواقعهم؟

- إنني أرى أن عليهم إما أن يرحلوا أو يدخلوا التغييرات.. وما أقصده هو التغيير.. وليس معنى ذلك بالضرورة أن يتغير الأشخاص ولكن الأعمال والتصرفات، وبالنسبة للقمة الإفريقية الأخيرة، فلم يكن هناك تناقضات.. وقد حققت المنظمة الإفريقية مهمتها الأساسية، وهي تحرير كل القارة من الاستعمار والعنصرية، ولكن بالطبع مازال هناك جوانب ضعف داخلية، كوجود بعض الديكتاتوريات. وتركز المهمة الكبرى للمنظمة في الفترة القادمة على التنمية الاقتصادية، إذ بات من الضروري علينا أن نتغلب على تخلفنا عن الركب، ويجب أن نعمل الآن على تطوير قارتنا، وإته الأمر إيجابي أن يكون لنا تجمع نحرص جميعا على حضور اجتماعاته - حتى لو كانت هناك خلافات - فهذا يتيح الفرصة للحديث حتى فيما بين الأطراف المختلفة فيما بينها.







المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢١/٧/١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مواقف

بعض الظن إثم.. وهو إثمنا نحن لأن الظن من صنعنا أيضا. فقد ظننا أن السيد نيتانيا هو سوف يشاغب ويشاكس في موضوعات كثيرة. وسوف يترك قضية القدس إلى الآخر.. وسوف تؤدي مناقشاتنا إلى كل أنواع الخلافات العربية والإسرائيلية والدينية والعرقية والسياسية. ولكن فوجئنا.. ونحن عادة نفاجأ بكل شيء.. بأنه عجل بمشكلة القدس.. أي مشكلة المشكلات التي تتخاضع إلى جانبها بقية المشكلات.. فبدأ بفتح النفق الذي تحت المسجدين الأقصى وقبة الصخرة.. ولم تتوقف أعمال الحفر والتنقيب تحت مسجد قبة الصخرة.. فهناك سراديب وسالام وشموع ومزارات تحت المسجد.

وبدأت مشكلة المستوطنات على أطراف القدس.. وعلى الرغم من الخلاف الشديد بين نيتانيا هو ومعارضيه فإنهم سارعوا بالاتفاق التام معه: بأن القدس عاصمة موحدة إلى الأبد لإسرائيل.. قالوها ألف مرة. ثم جاء الكونجرس الأمريكي وأعلن أن هذا قراره أيضا. وبدأ بالفعل يبني على أرض اشترأها في القدس لبناء السفارة الجديدة لأمريكا وحدد تكاليفها مائة مليون دولار قابلة للزيادة!

وكان في ظننا أن (حرب المياه) سوف تتأجل لما بعد حرب قيام الدولة الفلسطينية. ولكن حرب المياه بدأت.. فالمياه قليلة تحت أرض وعلى سطح إسرائيل وفلسطين والأردن.. والمياه التي تروى سوريا العراق تجيء من تركيا.. وتركيا تبني السدود وتحدد نصيب الدول الأخرى من الماء.. وتركيا ترتبط بعلاقات قوية مع إسرائيل أقوى من علاقتها بسوريا والعراق ودول الشرق الأوسط الأخرى.. ويتقارب العدوان اللودان: سوريا والعراق في مواجهة تركيا التي تخترق حدود العراق وتضرب الأكراد ولن تتوقف.. وتباركها أمريكا التي تصفي الشعب العراقي تصفية جسيمة بالمرض والجوع.

ولن يتأخر اللعب بخوارد المياه في أعالي النيل أيضا. فقد خاب ظننا في ترتيب وقوع الأزمات.. فهم لا ينظمونها كحيات العقد وإنما يسقطونها فوق دماغنا مثل قطرات المطر!

أنيس منصور





المصدر: السوفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٤

## ١ «والى» يكشف خطة السودان الأثيوبية لنهر النيل

أثيوبيا لا تملك خطة لاستغلال مياه النيل.. ولا أساس بحصة مصر



د. يوسف والى

كتب - محمود غلاب:

كشف الدكتور يوسف والى وزير الزراعة النقلاب عن الأنباء التي ترددت عن اعتزام حكومة أثيوبيا إقامة مشروعات كبرى على نهر النيل أكد «والى» أن أثيوبيا لا تملك خطة قومية لاستخدام مياه النيل حتى الآن.

وأشار إلى أن ما قامت به الحكومة الأثيوبية هو أعداد دراسة لوضع خطة لاستخدامات المياه رصدت لها ٣٠ مليون دولار.

جاء ذلك فى رد «والى» على سؤال النائب محمد محمود على حسن رئيس لجنة الإسكان بمجلس الشعب.

استمعان النائب فى سؤاله بمقال جمال بدوى رئيس تحرير «الوقد» فى ٢٢ إبريل الماضى بعنوان: «بلاغ إلى من يهمة مصير شعب مصر: نحن مهددون بالموت جوعا وعطشا». ونفى «والى» فى رده على السؤال أى أساس بحصة مصر فى مياه النيل والتي أقرتها اتفاقية عام ١٩٥٩ وحققها الطبيعى فى الحصول على مزيد من إيرادات النيل فى المشروعات المشتركة مع السودان فى المستقبل.

أضاف «والى» أن أثيوبيا يمكنها أن توفى مطالبها من مياه النيل دون التأثير على حصة مصر فى حالة التنسيق مع مصر فى تشغيل الخزانات بعد تنفيذ كافة خططها القومية، كشف «والى» عن وجود كميات كبيرة من مياه النيل ضائعة فى المساحات المتاخمة لحدود السودان الشرقية الجنوبية. وأكد إمكانية توفير كميات منها لتغطية احتياجات أثيوبيا واستفادة دول المصب منها. أشار «والى» إلى وجود اتفاق بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس الأثيوبى ميليس زيناوى عام ١٩٩٣ للتعاون بين مصر وأثيوبيا فى كافة المجالات وأهمها مياه النيل. تضمن الاتفاق عدم إضرار أى دولة بالرى بأخرى، ومناقشة استخدامات مياه النيل طبقا لقواعد وأسس القانون الدولى، وأضاف «والى» أن علاقات مصر طيبة ومتوازنة مع كافة دول حوض النيل، وأوضح «والى» أن نهر النيل به طاقات هائلة لم تستغل فى منابعه، وتشمل كميات كبيرة من المياه ضائعة فى مستنقعات أعالي النيل وطاقات كهربائية كبيرة فى الهضبة الأثيوبية وأوغندا وفوائد الملاحة والثروة السمكية فى البحيرات والأنهار. وأضاف أن ذلك يؤكد عدم

وجود مجال للصراع على مياه النيل، كما أضاف «والى» أن المستقبل لابد أن يشمل عقد اتفاقية شاملة وتشكيل آلية تضم كل دول حوض النيل وتهدف إلى تنظيم العمل فيه وتنفيذ المشروعات المقترحة. وأكد قيام فريق من خبراء دول حوض النيل بأعداد الأطار الاقليمى لنهر النيل، وقال «والى» أن مصر تؤمن أيمانا أكيدا بأن لكل دولة من دول حوض النيل حقها فى استخدام المياه فى إطار منصف وعدم إحداث أى ضرر على أى طرف. وأعلن «والى» أن مصر تقدم العون الفنى والمادى لاشقائها من دول حوض النيل. وأشار إلى تقديم منحة لكينيا لإنشاء ١٠٠ بئر جوفية ومكافحة نبات الهايسنت فى أوغندا، كما تبحث إقامة أبار جوفية فى تنزانيا وتوفير الخبرات الفنية التى تطلبها تلك الدول. وأكد «والى» وجود تنسيق كامل بين وزارة الأشغال ووزارة الخارجية والأجهزة الأخرى لأجراء اتصالات مستمرة لمؤسسات دول حوض النيل ليس فقط للحفاظ على حقوق مصر فى مياه النيل بل للعمل على زيادة حصة مصر، كما تشارك مصر بممثلين من وزارة الخارجية واساتذة القانون الدولى ووزارة الأشغال فى اجتماعات الأمم المتحدة التى تعقد سنويا لأعداد اتفاقية لاستخدامات الأنهار فى غير أغراض الملاحة.





المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٣

## بريطانيا تدعو لدبلوماسية وقائية نشيطة لمنع اندلاع حروب بسبب المياه في القرن المقبل

واشار إلى ان بلاده سوف تطلق حملة عالمية لمواجهة الجفاف العالمي في ظل توقع حدوث نقص شديد في المياه في مناطق كثيرة من العالم. وقال ان بريطانيا واجهت خلال العامين الماضيين أسوأ موسمين من الجفاف على الإطلاق. وذكر انه سيعقد سلسلة من الاجتماعات مع وزراء خارجية دول العالم خلال قمة الأرض في نيويورك وسوف تمارس بريطانيا ضغوطا على الولايات المتحدة لاتخاذ اجراءات صارمة لخفض نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى التي تؤدي لارتفاع حرارة الكرة الأرضية وتغير المناخ.

لندن - من عبدالله عبدالسلام - حذر روين كوك وزير الخارجية البريطاني من أن الدبلوماسية العالمية في القرن المقبل يجب أن تركز على سبل منع اشتعال الحروب بسبب المياه. وقال في حديث لصحيفة «صنداي تلجراف» البريطانية أمس ان الماء سيكون عاملاً مهماً للغاية خلال القرن المقبل مثلما كان البترول في القرن العشرين ومن المهم أن يكون هناك نوع من الاتفاق الكوني حول ادارة مصادر المياه بشكل مشترك وكيفية جريان مصادر المياه من بلد إلى آخر وطالب الوزير بضرورة القيام بنوع من الدبلوماسية الوقائية لمنع حدوث نزاعات وحروب حول المياه.







المصدر: الأهرام

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ / ٦ / ١٩٩٧

### في اجتماعات بمسقط خبراء دوليون يقترحون تنفيذ ٤٠ مشروعا لتحلية مياه البحر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مسقط (أف ب) - ذكر بيان صادر عن مركز الشرق الأوسط لتحلية مياه البحر أمس ان خبراء دوليين في مسقط اقترحوا تنفيذ اربعين مشروعا لتخفيض تكاليف تحلية مياه البحر في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وأوضح رئيس المركز اريك جانكل الأمريكي الجنسية والذي شارك الأسبوع الماضي في اجتماع في مسقط لخبراء دوليين حول المياه ان التوصيات صدرت بخصوص اربعين مشروعا تغطي ٩ مجالات تكنولوجية مختلفة تبلغ تكلفتها الاجمالية ثلاثة ملايين دولار في السنة الاولى. وقد تأسس مركز الشرق الأوسط لبحاث تحلية المياه في دول المنطقة في اطار مجموعة العمل حول المياه المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط. وقد خصص أكثر من ١٦ مليون دولار للمركز الذي يضم خبراء من دول عدة لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واسرائيل ومصر والأردن والامارات والسلطة الفلسطينية. وشارك خبراء من اسرائيل في اجتماع مسقط.





المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## جيجوروزا اليم بوسنت: عمان تستجدي مياها من طبرية وأموالاً من واشنطن

تطوران رئيسيان رأت افتتاحية «جيجوروزا اليم بوسنت» (٦/١٩) أنهما يبرزاً مؤخراً في العلاقات الإسرائيلية-الأردنية، ولكن لم يحظيا بالاهتمام الكافي في إسرائيل بفعل الضجيج الذي أثارته أحداث محلية بحثة، والتطوران هما: موافقة إسرائيل في الشهر الماضي على منح الأردن مزيداً من المياه، وموافقة الحكومة الإسرائيلية ظاهرياً على نقد الأردن ٥٠ مليون دولار سنوياً.

أما التطور الأول، فقد نشأ، وفقاً لرأي الافتتاحية، من صيغة معاهدة السلام الإسرائيلية-الأردنية الموقعة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤. إذ نصت المعاهدة على أن الدولتين ستعوانان على إيجاد مصادر إضافية لخمس مئليون متر مكعب من المياه سنوياً لخدمة الأردن، ولكن لم ترد فيها أية تفاصيل بشأن نوع «التعاون» المطلوب، والجهة التي ستدفع تكاليف المصادر الإضافية، وماذا سيحدث في حال لم يسفر البحث عن مصادر مجزية اقتصادياً.

والنقطة المهمة في هذا التطور - كما وصفتها افتتاحية الصحيفة - هي أن مكتب رئيس الحكومة ووزارة البنى التحتية قبلا التفسير الأردني للنص، من دون التشاور مع وزارتي الدفاع والمال الإسرائيلييتين. على حد قول المعلق في صحيفة «هآرتس»، رئيس شيف، ومؤدى ذلك التفسير أن

تقدم إسرائيل على منح الأردن مياهاً إضافية (٥٠ مليون متر مكعب سنوياً) من بحيرة طبرية، التي حين إنجاز بناء محطة التحلية التي ستبني تزويد الأردن بالمياه، وسيكون ذلك على حساب سكان وادي بيسان، الذين سيتم التوطين عليهم بخفض كميات المياه المخصصة لمزارع الأسماك في الوادي، كما أنه سيكلف إسرائيل حوالي ٥٠٠ مليون دولار. وأما التطور الآخر، المتعلق بمنح الأردن ٥٠ مليون دولار سنوياً، فمن مجرياته التي عرضت الافتتاحية لها أن الحكومة الإسرائيلية وضعت خطة تدعو الولايات المتحدة إلى عدم خفض المساعدة المالية الأميرككية المخصصة لإسرائيل (١,٢ مليار دولار)، في مقابل أن تقوم إسرائيل بدفع هذا المبلغ من خزائنها إلى الصندوق الإقليمي للسلام والاستقرار المخصص في معظمه للأردن وكجزء من برنامج أميركي مقترح لد الأردن بمساعدة مالية سنوية (أكثر من ١٥٠ مليون دولار).

وإزاء كلا التطورين، كان للافتتاحية موقف نقدي، خلاصته دعوة الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة النظر في الأعباء الاقتصادية والدبلوماسية التي تلقىها على إسرائيل. إظهاراً لشاركتها الولايات المتحدة في التأكييد للشعب الأردني أن عملية السلام تؤدي ثماراً، ولا سيما أن الأردن مقبل على انتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.





المصدر: الخريطيوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٢٩

## قمة الأرض تولى استباقية لحل مشكلة مياه الشرب

نيويورك - الوكالات:

قررت قمة الأرض أن تعطي الأولوية لحل المشاكل الخطيرة لمياه الشرب في العالم التي يواجهها عدد كبير من المناطق وخصوصا في البلدان النامية. وتوصل مندوبو القمة إلى اتفاق على اعداد برنامج لحماية مصادر المياه العذبة اقترحه فرنسا. وسيعقد مؤتمر عالمي حول المياه على المستوى الوزاري في مارس أو أبريل ١٩٩٨ في باريس وستقدم مقترحات هذا المؤتمر إلى لجنة للأمم المتحدة للتنمية الشابة في السنة نفسها. وسيخصص هذا البرنامج الذي اطلق عليه اسم «مياه ٢١» لتأمين استخدام أفضل والحماية لجميع مصادر المياه العذبة بما في ذلك تلمين مياه الشرب الصحية للجميع. ويفترض ان يسمح أيضا بمكافحة الأمراض التي تسببها المياه ووضمان الأمن الغذائي وإدارة ثابتة للمياه وخصوصا في المناطق

الجافة.

وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك دان الاثنين أمام الأمم المتحدة مخطر نقص المياه العذبة الذي يهدد البشرية، واقترح استضافة مؤتمر دولي في باريس. واطلق في الوقت نفسه خطة لخفض إلى النصف خلال عشرة سنوات عدد المنازل في المدن التي لاتصلها مياه الشرب أو شبكات معالجتها. ومن جديد سيواجه برنامج من هذا النوع عقبات مالية. يفكر ان مياه الشرب لاتصل إلى واحد من كل خمسة من سكان الأرض وإلى افریقی من اصل اثنين، وأن واحدا من كل اثنين من سكان العالم لايمك وسائل معالجة المياه بطريقة مناسبة. ونصف الأمراض المنتشرة في العالم تنتقل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المياه. ويموت أكثر من خمسة ملايين شخص سنويا بأمراض تسببها المياه الملوثة.

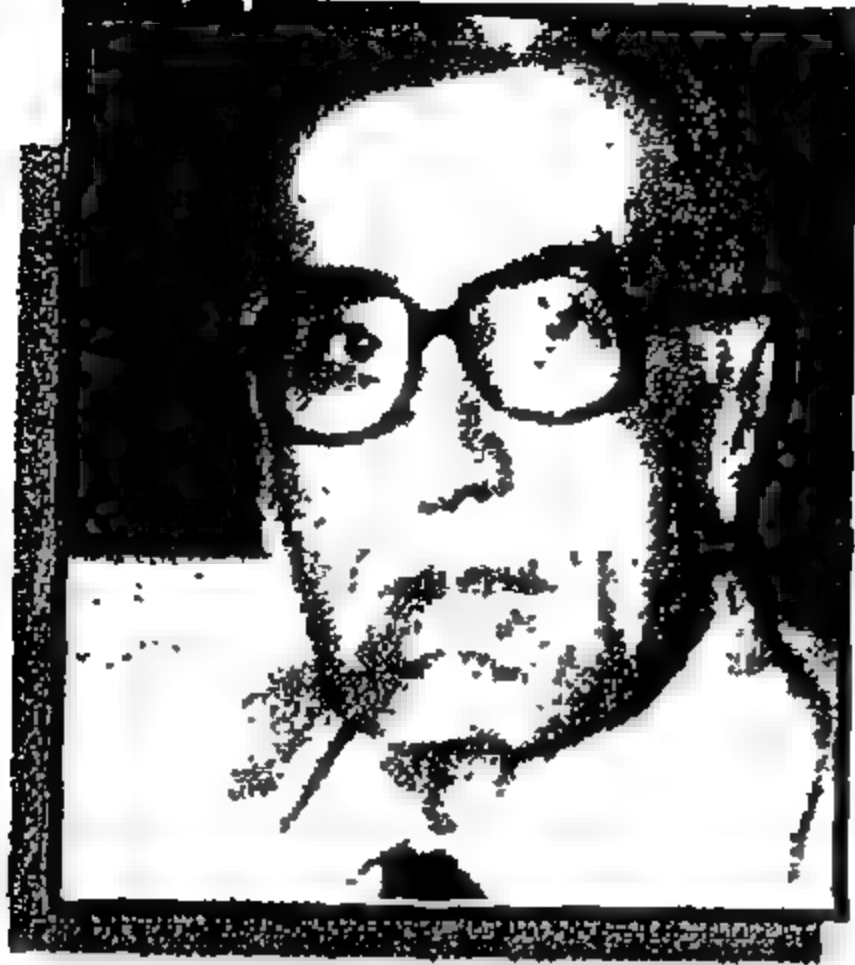






المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٦/٣



## سياسة

• دكتور عبد الملك عودة

• يوم ٢١ مايو ١٩٩٧ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على جميع المواد والبنود المكونة لقانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية، وبهذه الموافقة إحتمل إعداد الاتفاقية الدولية لاستخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية. وفى الجلسة الختامية للجمعية العامة تمت الموافقة بأغلبية ١٠٤ أصوات ومعارضة ٣ دول بينما تخطفت أو امتنعت ٢٧ دولة. والدول المعارضة هى تركيا والصين وبوروندى، ومن بين الدول التى تحفظت أو امتنعت مصر واثيوبيا واسرائيل والهند وباكستان وفرنسا ورواندا وتنزانيا.. الخ، واستطردا تشير الى ان بعض الدول غابت عند التصويت.

• بهذا الاجراء تصبح الاتفاقية معروضة على الدول الاعضاء فى الامم المتحدة للتوقيع عليها، وسوف تدخل حيز التنفيذ خلال ٩٠ يوما من تاريخ مصادقة ٣٥ دولة، ومن ناحية ثانية فان هذا الاجراء هو ختام جهد دولى بدأ منذ عام ١٩٧٠ فى لجنة القانون الدولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد قامت بصياغة مشروعات مواد هذا القانون، ثم نوقشت الصياغات فى اللجنة القانونية للأمم المتحدة، وجرى عرضها تباعا فى

### الاتفاقية

### الدولية

### لمياه

### الأنهار





المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢١

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجتماعات الجمعية العامة للمناقشة قبل استكمال اقرار الصياغة النهائية للاتفاقية فى الدورة الحالية للجمعية العامة، وفى هذا المقام أشير الى المقال القيم الذى كتبه الاستاذ الدكتور صلاح الدين عامر استاذ القانون الدولى العام بجامعة القاهرة والمنشور بالاهرام يوم ١٩٩٧/٦/٢١.

● ومن المعروف ان الدبلوماسية المصرية كانت تتابع الموضوع وتشارك فى مناقشاته على مختلف مستويات الامم المتحدة ولجانها، وان كل المذكرات والاراء التى قدمتها الدبلوماسية المصرية قد جرى توزيعها ضمن وثائق الامم المتحدة على الدول الاعضاء، وهذا ينطبق على اراء الدول الأخرى، وهذا القول يعنى وجود ثروة ضخمة من المعلومات والدراسات التى قيلت

أو طرحت حول الموضوع بوجه عام، الأمر الذى يتيح للدارسين والمتخصصين فى القانون الدولى والعلوم السياسية الهيدروليكيا مجالاً خصباً للبحث والتقييم لكل من هذه الصياغات وغيرها من النتائج والآثار السياسية والفنية التى تترتب على سريان الاتفاقية الدولية. ومن ناحية ثانية فإنه من الضرورى دراسة خريطة المواقف السياسية للدول الاعضاء بالامم المتحدة، والسبب هو ان وسائل الاعلام قد اشارت الى غياب الموقف الموحد للدول العربية بالجلسة الختامية عند التصويت، وان معظم الدول العربية صوتت لصالح القرار، كذلك لم يتحقق الموقف الموحد لدول المصايب فى الأنهار الدولية، وهذا القول يدعو أيضاً الى تحليل خريطة المواقف والاسباب الخاصة بالدول المشاطئة لنهر النيل حيث أنها لم تأخذ موقفاً موحداً بشأن الموافقة والرفض والامتناع والغياب.

● ومن وجهة النظر السياسية أستطيع القول ان اقرار الاتفاقية الدولية يعنى انشاء مرجعية أساسية وقانون مكتوب يحدد الاطار العام لاجراءات وخطوات التعامل والعلاقات بين الدول المشاركة فى مجرى نهر دولى واحد مثل نهر النيل، لقد احتوت الاتفاقية على مجموعات المبادئ والحقوق

والالتزامات التى تحكم موضوع المياه لغير اغراض الملاحة، كما وردت بها صياغات ومعايير محددة بشأن موضوعات مثل توزيع وتقاسم المياه بانصاف، وعدم التسبب باضرار، ومجالات التعاون الجماعى وإساليبيه... الخ، ومن ناحية ثانية اقرت الاتفاقية وجود الدور الدولى عند حدوث خلافات أو نزاعات بين الدول المشاطئة، فقد تحدثت عن تشكيل لجان محايدة لتقصي الحقائق، ونصت على امكانية اللجوء الى الوساطة أو التوفيق أو التحكيم، وأيضاً امكانية اللجوء الى التسوية القضائية فى محكمة العدل الدولية.

● لقد أوضح الوفد المصرى لدى اجتماعات الجمعية العامة موقف بلاده ورايها فى الاتفاقية وما احتوته من مواد، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين معايير التقاسم المنصف للمياه وبين أية معايير أخرى سبق ان استقرت فى العرف الدولى، وان وجهة النظر المصرية هى ضرورة الربط بين مبدأ التقاسم المنصف والعادل لمياه الأنهار وبين التزام الدول النهرية بعدم الاضرار بالدول النهرية الأخرى، ويشير الى هذا المعنى حديث المهندس محمد ناصر عزت المنشور بالاهرام يوم ٩٧/٦/١٠ ويقول فيه ان مصر لاتعارض كما أنها لاتوافق، بل أعطت نفسها مهلة حتى تقوم الجهة المصرية المنوطة باتخاذ القرار، بتحديد الموقف الذى يفيد مصر وعلاقاتها المائية من منطلق حفاظها على حقوقها التاريخية فى مواردها المائية الطبيعية.







المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧/٢/٢٠ للنشر والخبر : الزيادة في المساحة المائية

## الحكومة ترد على سؤال برلماني مهم:

في اول واقعة تتم فيها ممارسة الرقابة البرلمانية على الحكومة في غيبة مجلس الشعب تفجرت قضية الصراع على مياه النيل، هل هي حقيقة.. ولماذا انسحبت هذه القضية من جدول الأولويات في السياسة الخارجية المصرية؟ هذه التساؤلات كانت نقطة الارتكاز التي انطلق منها السؤال البرلماني الذي قدمه مكتوبا وعلى عجل النائب المهندس محمد محمود علي حسن إلى الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء وبصفته وزيرا للري. والواقع أن السؤال اعتمد على ما كتبه رئيس تحرير جريدة الوفد جمال بدوي الذي اعتمد

هو الآخر على خبر مصدره وكالة انباء الشرق الأوسط والخبر يقول من اديس ابابا أن حكومة اثيوبيا اعلنت عن ابل حطة كبرى لتحويل ٦٥ ألف كيلو متر مربع أي حوالي ١٥ مليون فدان من الري بالأمنطار إلى الري الدائم وانها بصدد تطوير المزارع المائية للأنهار الثلاثة التي تنبع من اثيوبيا تمهيدا لإقامة مشروعات تنموية واقتصادية واجتماعية خلال الثلاثين عاما المقبلة ويتكاثف ضخمه تم تدبيرها من مصادر تمويل دول أجنبية، وحول هذه المعاني تركز

السؤال البرلماني المقدم من المهندس محمد محمود علي حسن الذي جاءه الرد في وقت قياسي. ولعل رد الفعل لرد الوزير على النائب الذي يفقده الآن في ظل المحطة البرلمانية ميزة التطبيق قد تجسد في عبارات هامة للنائب على فيها رد الوزير قائلا أن الوطنية تدعوني الآن إلى القبول بأن هناك تكاسلا بولوماسيا في التحرك لمواجهة الخطر قضية تواجه الأمن القومي المصري في السنوات القادمة.. وهي مياه نهر النيل فالسياسة الخارجية المصرية

التي شهد لها الجميع بالنجاح قد فاتها أن تضع هذه القضية في مكانها اللائق وسط اهتماماتها.. فالأرقام الرسمية الصادرة من وزارة الري تقول إن نسبة العجز في المياه إذا قيست بنسبة السكان في عام ٢٠٢٥ ٢٠٢٥ تعني أن هناك نقصا في احتياجات مصر من المياه تبلغ نسبتها ٤٠٪ فالأمر جد خطير وإذا كانت الأرقام الرسمية الأخيرة تقول إن ما يسقط من أمطار على نهر النيل يبلغ ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا إنني كيف لا يتم استغلال هذه المياه لصالح جميع



دول حوض النيل. أما الدكتور يوسف والي، فقد أكد في رده المكتوب على النائب أن ما أعلن لا يزيد على كونه تصريحات خاصة بدراسة الخطة القومية لاستخدامات المياه في اثيوبيا، حيث أن اثيوبيا ليس لديها خطة قومية لاستخدامات المياه.. وأن اثيوبيا يمكنها أن توفر مطالبها من مياه النيل دون التأثير على حصص مصر، وهناك اتفاق موقّع بين السيد الرئيس حسني مبارك والرئيس الاثيوبي للتعاون بين مصر واثيوبيا في مياه النيل يقوم على أساس عدم الانصرار بأي دولة أخرى وإن مصر تقدم العون الفني والمادي لإنشائها من دول حوض النيل فلعلي سبيل المثال يتم إنشاء مائة بئر جوفية في كينيا، وذلك منحة من مصر ويتم عمل ترتيبات مكانة نبات الهاليسنت في بحيرة فيكتوريا بأوغندا وتجرى دراسة امكانية إقامة أبار جوفية في تنزانيا، وكذلك أوغندا.

وقال الدكتور والي إن نهر النيل به

طاقات هائلة لم تستغل في منابه وان ما يسقط من أمطار على نهر النيل، والتي تبلغ ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا تشمل الطاقات غير المستغلة لكميات كبيرة من مياه ضائعة في مستنقعات أعالي البحار وطاقة كهربائية كبيرة سواء في الهضبة الاثيوبية أو في أوغندا وكل ذلك يؤكد أنه ليس هناك مجال للصراع على مياه النيل، وأنه بالتعاون بين دول حوض النيل يمكن تحقيق آماني شعوب وادي النيل، كما أنه لا أساس مطلقا بحق مصر التاريخي في مياه النيل وهي حصتها التي أقرتها اتفاقية عام ١٩٥٩ كما أن لها حقا طبيعيا في الحصول على مزيد من إيراد النيل، فيما ينفذ مستقبلا من مشروعات مشتركة مع السودان وقال الدكتور والي: إن المستقبل لابد أن يشمل عقد اتفاقية شاملة وتشكيل آلية تضم كل دول الحوض تهدف إلى تنظيم العمل في حوض النيل وتنفيذ المشروعات المقترحة لتحقيق ما يصبو إليه الجميع.

# هل هناك صراع على مياه النيل؟







المصدر: الوفـــــــــــــــــد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٧/٧/١٩٩٧

## في مؤتمر الخدمة الاجتماعية بالفيوم حصار سياسي على مصر لبيع حصة من المياه لاسرائيل التوصية بإنشاء دبلوم للدراسات العليا يهتم بالقضايا البيئية

الفيوم - سيد الشورة:

اختتم المؤتمر العلمي العاشر الذي أقامته كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم تحت عنوان «الخدمة الاجتماعية والتحديات البيئية، فعاليات يوم الجمعة الماضي والذي رأسه الدكتور محمد سعيد سليمان نائب رئيس جامعة القاهرة لفرع الفيوم والأمين العام الدكتور مصطفى حسان، كشفت مناقشات المؤتمر أن مصر تعيش حصارا سياسيا خطيرا يهدف إلى بيع حصة من مياهها لاسرائيل وأكد الدكتور عبد الهادي الجوهري عميد كلية الآداب بالفيوم أن الحكومة المصرية رفضت التوقيع على اتفاقية بولية «لعولاء المياه وأن الحكومة الأمريكية بالتعاون مع القوى الصهيونية تبذل

جهودا مضنية لاستصدار قرار من الأمم المتحدة «لعولاء المياه وبيعها لاختلاف دول العالم وإجبار الدول الرافضة على التوقيع على هذه الاتفاقية.. ووصف ما تقوم به أمريكا حاليا بأنه عملية «طبخ» لاستصدار قرار ملزم لدولة فرض هيمنتها على الولد للثانية في العالم وبيعها لاختلاف الدول بالإضافة إلى إجبار مصر على بيع حصة من مياهها لاسرائيل. وأكدت مناقشات المؤتمر وجود تباين وتفاوت كبير

في التوزيع السكاني في محافظات مصر حيث أن أكبر محافظات مصر مساحة وهي الوادي الجديد يعيش فيها أقل عدد من السكان وكشفت المناقشات أن ما تنتجه مصر من القمح حاليا يصل إلى ٤٥٪ من الاستهلاك رغم أن مصر من الدول الزراعية وكشفت الدراسات أن ٢٪ من الأمريكيين فقط يعملون بالزراعة وأن النسبة في البلاد النامية ومن بينها مصر تقلت بين ٨٠،٥٠٪ بما يؤكد أهمية التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة. أوصى المؤتمر باقتراح إيجاد دبلوم للدراسات العليا يهتم بالقضايا البيئية وعلاقتها بالخدمة الاجتماعية وضرورة المراجعة المستمرة للائحة للترتبة على اتفاقية «الحات» وإيجاد آليات اجتماعية مناسبة لمساعدة الفئات للضرورة على توفير الحد الأدنى من الحياة والاهتمام بالبعد الاجتماعي في التحول الاقتصادي نحو التصديقات السوق مع وضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن هذا التحول. أوصى المؤتمر بضرورة السعي إلى المزيد من التواجد للمهنة للخدمة الاجتماعية في المنظمات غير الحكومية مع العمل على تدعيم هذه المنظمات وزيادة فاعليتها وتنشيط المشاركة فيها لمقابلة التحديات المختلفة وأعطى المزيد من الاهتمام برفع مستوى الجودة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتركيز على الجانب الوقائي





المصدر: الأهراس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٧/١٩٩٧

حذر الرئيس الفرنسي جاك شيراك، في قمة الأرض الثانية التي عقدت بنيويورك هذا الأسبوع من خطر متزايد يؤذن بإشعال حروب في المستقبل المنظور، هو شح المياه العذبة على صعيد الكوكب كله.. قال شيراك إن معدل زيادة استهلاك المياه أسرع من التكاثر السكاني. ويتضاعف كل عشرين عاما. ويته إلى أن نصيب الفرد من المياه العذبة في إفريقيا، عام ألفين. سوف يكون ربع ما كان عليه في منتصف القرن.. وسوف يكون في آسيا وأمريكا اللاتينية ثلث ما كان عليه في التاريخ ذاته.. وأكد شيراك أن الوقت قد حان لإتخاذ إجراءات استثنائية لتدارك الخطر قبل استفحاله. وإفلاته من كل سيطرة..

وفي نفس القمة. أشار أكثر من متحدث عربي إلى شح المياه، وإلى خطر أن تصبح ندرتها سببا في إندلاع صراعات حادة بين أكثر من دولة في الشرق الأوسط.. نيه الدكتور عصمت عبد المجيد إلى محدودية الموارد المائية في المنطقة، وإلى أخطار التدهور البيئي الناجمة عنها واقترحت مصر على لسان الدكتور عاطف عبيد إنشاء صندوق عالمي للبيئة يتم تمويله من خلال إضافة دولار واحد على كل تذكرة سفر إلى الخارج، مما سوف يأتي بنحو ألف مليون دولار سنويا.

ومع ذلك، فلا مفر من التسليم بأن

اجتماعات القمة

لمعالجة مشاكل البيئة،

وقد عقد أولها بريودي

جانينرو منذ خمس

سنوات وقد أريد بها

## أزمة المياه تتصاعد

إبراز أن المحافظة على البيئة قد أصبحت قضية سياسية في المرتبة الأولى من الأهمية.. إن هذه الاجتماعات ما زال السياسيون يحاولون "توظيفها" لأغراض سياسية بالمعنى التقليدي - الضيق - لكلمة "السياسة"، أي على نحو لا يمت إلى قضية تدهور البيئة بصفة..

فلقد أبرمت قمة ريو معاهدين، أولهما خاصة بما يعرف "بمفعول الدفينة"، وللقصود به تعرض درجة حرارة الغلاف الجوي للارتفاع المستمر بسبب الزيادة المستمرة في إفرازات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الملوثة كإحدى منتجات حضارتنا الصناعية.. أما الاتفاقية الثانية، فإنها كانت خاصة بالمحافظة على التنوع البيولوجي Biodiversity واستهدفت الحيلولة دون تعرض سلالات عديدة من الكائنات النباتية والحيوانية للإنقراض..

بيد أن هناك شواهد على أن الاحتكارات الدولية والشركات المتعدية الجنسيات العملاقة هي أصحاب مصلحة في التعظيم من شأن "مفعول الدفينة" لتبرير حظر استخدام تكنولوجيات معينة. وإحلال تكنولوجيات جديدة محلها، في عصر يتعرض فيه الاقتصاد الرأسمالي العالمي لتحولات "عولمة" كبرى.. بل إن هناك من يقولون إن الركود الذي تلا الحد من سباق التسلح عقب انتهاء الحرب الباردة أصبح مبررا للتركيز على "الأخطار البيئية" لإبتداع تكنولوجيات جديدة يستعيبها الاقتصاد حيويته..

ويسلم الرئيس كلينتون بأن مواجهة خطر "مفعول الدفينة" أمر لا مفر منه، وإن كان متبهما بأنه - على حد قول بعض أنصار البيئة في أمريكا - "دمية في يد أرباب صناعات البترول والغاز والفحم الحجري".. ولكن كلينتون على أي







المصدر: الأهرام

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٠

الأحوال يرفض بقاتنا تحمل تبعات التسليم بمتطلبات الحفاظ على التنوع البيولوجي .. والجدير بالملاحظة أن الدول الفقيرة اقتصاديا هي الغنية بالتنوع البيولوجي.. لأن المناطق الإستوائية. الشديدة الحرارة، هي بمنزلة بنوك للجينات، وتشكل غاباتها الكثيفة مستويات لأغلب ما أنتجته الطبيعة عبر الدهور من تنوع في الكائنات النباتية والحيوانية.. وهو التنوع الذي يبنى عليه علم "الهندسة الوراثية" آماله في تخليق نوعيات جديدة من النباتات، تكفل للإنسان القدرة على مقاومة نضوب أشكاله الراهنة من الغذاء.. ولذلك يكون إمدار هذا التنوع إمداراً لفرص توفير الغذاء للبشرية كلها مستقبلاً.. وهو خطر وارد بحكم أن الشعوب الفقيرة المستوطنة في هذه المناطق تستيد بها أولويات تفوق اهتمام الدول المتقدمة بعدم المساس بثروة بيولوجية، إذا ما بددت فلن تعوض..

إن أول ما يشغل الشعوب الفقيرة هو تجنب نفسها المجاعات وغيرها من الآفات التي تتهددها الآن في صميم كيانها، وبالتالي، فإن التفاتها إلى المستقبل ترف لا تملكه .. وكما قال أحد المتحدثين العرب في قمة نيويورك: "إن للتغيير المناخي أولوية للدول الصناعية خوفاً مما سيطرأ بعد مائة عام.. بينما أولوية الدول النامية أنية تتعلق بالفقر والتصحر" .. ومن هذا مصلحة دول العالم الثالث كي "توظف" هي الأخرى الأخطار التي تتهدد البيئة، وكى تؤكد أن إقدام الدول المتقدمة على تزويدها بمعونات اقتصادية كثيفة ليس مجرد "إنتشال" لها، ولا هو مجرد تجنبها أخطاراً محدقة في حاضرها وحسب، بل إنها عملية سوف تعود بمنفعة محققة للدول الصناعية ذاتها، وسوف تؤمن أجيال المستقبل ضداً خطراً تتهددها جميعاً.. ومن هنا ضرورة أن تتحمل الدول الغنية تبعات المحافظة على كنوز بيولوجية معرضة للإهدار سوف تصبح هي في يوم ما في أمس الحاجة إليها:

وقد وافقت قمة الأرض بنيويورك على برنامج لحماية مصادر المياه العذبة، وسيعقد بباريس مؤتمر عالمي حول المياه تحت عنوان "مياه ٢١" في بدايات العام القادم، وهو مؤتمر جدير بنا أن نهتم به إلى أبعد حد، لمعالجته قضية تمسنا بشكل مباشر.

ولكن علينا أيضاً إدراك أن الولايات المتحدة، خلافاً لكبريات دول الاتحاد الأوربي، مازالت تناهض تحمل التزامات محددة تجاه جهود الحفاظ على حرارة الأرض من الارتفاع والإضرار بالبيئة.. مما يدل على أن تردى البيئة على صعيد الكوكب، وقد أصبح واقعاً لا يحتمل الإغفال، لم يرتفع بعد إلى مستوى القضايا ذات الصلة "السياسية" الحادة.. التي باتت تفرض أولويتها.. ولذلك أجمع المراقبون على أن قمة الأرض الثانية قد خيّبت كل الآمال







المصدر: الحسياسة

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٠

## المياه في العالم العربي

■ تعتبر الحقبة القادمة حقبة الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط كليا على حوض نهر النيل او دجلة او الفرات. وهذا الصراع هو صراع متعدد الاطراف لكن اكثرها حدة هو التطلعات الاسرائيلية الى موارد المياه العربية المحيطة بها.

وتنصب السياسات والنشاطات الاسرائيلية اساساً على انهيار الأردن والحاصمباني والليطاني وتم بالفعل بعد احتلالها جنوب لبنان سنة ١٩٨٢ تحويل مجرى نهر الليطاني واستنفذت ما يساوي ٥٥ في المئة من اجمالي استهلاكها من المياه. كذلك فان احتلال اسرائيل للجولان يمثل الشطر العسكري المباشر والمكمل لتحويل اسرائيل لمياه نهر الأردن.

ان مشكلة المياه بين تركيا وكل من سورية والعراق حادة وتقوم تركيا ببناء عدد من السدود على نهري دجلة والفرات مما سيؤثر في كمية المياه المتدفقة الى سورية والعراق.

ويعتبر الصراع في حوض النيل الجزء الثالث من الصراع على المياه، اذ تحصل مصر على ٨٥ في المئة من حصتها من المياه الواردة لها من اثيوبيا، فيما تحاول اسرائيل التسلل الى دول للنيل ومساعدتها على اقامة بعض السدود وتنفيذ مشاريع الري.

ويهتم المجتمع الدولي بمياه الشرق الأوسط لانتباب عدة منها قلة ما هو متوافر منها بالقياس الى الزيادة السكانية الحالية والمستقبلية وهذا بطبيعة الحال يتطلب زيادة في مصادر المياه في حال افتراض استمرار مستوى الاستهلاك الحالي. وتمثل مشاريع الصناعة المائية في الشرق الأوسط وافريقيا ميداناً مغرياً للاستثمارات المالية الضخمة كما جرى في النهر الصناعي في ليبيا ومشاريع تحلية المياه في الخليج.





المصدر: الأهرام

للتشرو والخدماء الصءففة والمعلوماء :ءارء : ١٩٩٧/١١/٧

# ءقرفر لشبكة سى إن إن فوفءفء الفلسففففون ففوففون عطفاف فى الأرض المءفلة

## شارون فففن : السفطرة على المفاه مسالة ففاه أو موف

وان اسراءفل فسفطر على هءه الطفقاف المفسفرة رغم ان اءفاقفاف السلام ففص على ان فشارك الفلسفففون اسراءفل فى الفطففط للموارد المفاه. ففر ان الصقور فى ففومة بففامفن ففناهو رففس الوزراء الاسراءفلى من امءال ارفل شارون وزفر البففة الففففة فطالفون باعارة صفاغة اءفاقفاف السلام لفرمان الفلسفففون من اى سفطرة على موارد المفاه. وقالف «سى. إن. إن» ففلا عن الففراف فى اسراءفل ان شارون فسعى من فلال هءه السفااسة

لمنع الفلسفففون من اقامة دولة مطلقا بفاففده على ان السفطرة على المفاه مسالة ففاه أو موف. فى الفوف ففسفه وفى ففل الفففف الاسراءفلى لفا الفلسفففون لفر ابار فففة لاسففراف المفاه الفف ففون ملوفة افسافاف لفرفا ان لفسفولفن فى مءفلة فففن بالففة الفرففة ففولون ان ١٩ فى المافف من السكان فعافون من الفوسففارفاف الامسببفة وان امراضا اخرى ففففل عن فرفق المفاه الملوثة بفاف فى الففهور فى المءففة.

المسفوففاف الففوففة بالمفاه الفف لا ففقفع عن مئازلهم مطلقا فعافى الفلسفففون ففصاف فى المفاه. واوفففف الشفبكة ان فصف سكان مءففة فففن فى الففة الفرففة البالف ففءافهم ٥٥ الف فسمة مفرومون من المفاه الفارف فى ففن لا ففء الفصف الآخر المفاه فى الصفففر الا مرة واحدة فى الاسفسوع وففلل الشفبكة عن امراءة فلسففففة وام لسبعة اطفال فى المءففة الفول ان اسرفها فعفش على المفاه الشفففة والفالفة الففن الفف

ففل بواسففة الشفافاف كل فلاله أو ارففة افا مفففة ان ٢٠ فى المافف من ففل فوفها فصفع على فراء المفاه وانه امر مفاف للفل فافاف فالفاف ففوفون من العطفش على مسافة ٣٠ ففلو مفراف ففط من فل ابفب أو فففا. وقالف شبكة «سى. إن. إن» ان فعص السفااسففن الاسراءفلفن افروا ففءافه الففل الفوفع على الفلسفففون ففف قال افلى فولد فشفف عضفو الكفففف الاسراءفلى ان الفوفع الففالى فلال للفلسفففون. واشفارف «سى. إن. إن» إلى ان مفاه الامطار ففسرف ففء الأرض

اكد فقرفر اءاففه شبكة «سى. إن. إن» الامرفكة ان عملفة فوفع المفاه بفن الاسراءفلففن والفلسفففون فى الأرض المءفلة ففر عافلة اطلاقاف وان الفوفع فففر بانءلاع ففر على المفاه بفن الفاففن. وقفالف شبكة «سى. إن. إن» الاففارف ان المسفوفن الففوفى ففصل على كمفة من المفاه فزفء بواقف فمس أو فس مراف عن المفاه الفف ففصل للففر الفلسفففى فى الففة الفرففة. وففل «سى. إن. إن» عن ففراف اسراءفلفن وفلسفففون ففولهم ان فصف المفاه المفسفصفة للفلسفففون ففسرف كفسر المواسفر الفف فم مءها الفاف الاففال الاسراءفلى. وفى الفوف ففسفه ففالف الشفبكة الامرفكة ان الاسراءفلفن فسفولون على فسبة ٧٥ فى المافف من مفاه الامطار الفف فسقف فوف الففة الفرففة وففركون البفافى للفلسفففون. واشفارف «سى. إن. إن» فى فقرفرها فول صراف المفاه بفن اسراءفل والفلسفففون إلى انه فى الفوف الذى ففعم فففه سكان





المصدر: الأهرار

التاريخ: ٦/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من ناحية اخرى يشكو زهدى  
المنصور رئيس بلدية جنين من  
انه رغم وجود مساعدات اليه  
اوروبية لتزويد المدينة بمياه  
جارية نظيفة فإن اسرائيل تشكل  
عقبة برفضها الموافقة على مد  
مواسير المياه التي وصلت  
بالفعل لاعتبارات أمنية حيث  
تقول ان هناك ارهابيين  
فلسطينيين قد يقومون بعمليات  
تخريبية.

وتسأل رئيس بلدية جنين  
قائلا: كيف يمكن لاسرائيل ان  
تتوقع تمتع الفلسطينيين بالامن  
دون وجود مياه.







المصدر : أكتوبر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/١٠

## نقطة ماء

في العالم ٢١٤ نهرا .. منها ١٥٥ تشترك فيها دولتان فقط و ٣٦ تشترك فيها ثلاث دول ، و ٢٣ نهرا حوله ما بين ٤ و ١٢ دولة . ونهر النيل واحد من هذه الأنهار تشترك في مياهه ١٠ دول بعد استقلال أثيوبيا .. والحوار حوله مازال مستمرا .. والحقيقة المؤكدة أن مصر هي الوحيدة من بين هذه الدول العشر الأشد حاجة إلى مياه النيل .

ثلاثة منها هي زائير وزواندا وبوروندي لا تهتم كثيرا بقضايا النيل . واثنان هي تنزانيا وكينيا موطنهما ليس مؤثرا بعدما أعلنتا بضرورة الحصول على منافع من دول المصب ، وطلبتا مراجعة أن يحصل مصر والسودان كل تكاليف مشروع التحويل . أما أوغندا فهناك ثلاث اتفاقيات تربطها بها ، وهي دائما تستشير مصر فيما تنفذه من مشروعات كما حدث بشأن توسيع كهرباء جيجا على بحيرة فيكتوريا .

ثم إثيوبيا وحاجتها لمياه النيل هائلة ولكنها مركز النقل في كل قضاياها ومصدر ٨٥٪ من إيرادات النهر الواصل لمصر والسودان ، فلما أنها نفذت كل السود التي اقترحتها مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي فسوف تتأخر مياه النيل بمقدار ٦ مليارات وهو أمر يؤثر على خطط التنمية في مصر ، ولكن موقعها تعديل مؤثرا وتعديلت معه مواقع الخزانات أما السودان وهي في نفس القارب معها كدولة مصب فإنها تملك نسبة عالية من الأمطار وتزرع ٨.٥ مليون فدان فقط من ٢.٠٠ مليون قابلة للزراعة ، منها ٤.٥ مليون تعتمد على مياه النيل ، غير أن حيا حليبا يحكمها الآن كان يفكر في مراجعة اتفاقية ١٩٥٩ رغم أنها أعطت السودان ١٤.٥ مليار مكعب بينما أعطت مصر ٧.٥ مليار فقط لكنه نظام لم يقدر له النصيب السياسي حتى يعاقب الآمال على الاتفاق معهم .

والحقيقة أن وزارة الري أعدت سياستها المائية حتى عام ٢٠٢٥ لتجاوز خط الفقر المائي ، ولواجهة ما تحتاج إليه المشروعات التنموية الكبيرة المتزايدة ، أو أي تغير ينشأ في مواقف الآخرين . إلى هنا والأمر يكاد يكون مطبعا ، إلا أن البعض ومنهم إسرائيل يعمل على تسويق فكرة أقامة الموارد في إطار النظام العالمي الجديد . ولو صحت نية هذا السجدة الخطير فإن الدول العشر وأولها مصر مطالبة بأن تكون أكثر تمسكا بخصوصية النيل كاستراتيجية ثابتة وسط كل التغيرات ، فيما يحضر اجتماعه في طامات مشاكل الشرق الأوسط . خططا للأوزان ، باعتباره أمرا داخليا يصل إلى حد العجزات ، لا يقلل الاختراق ، وإن لم تفعل فسوف يكون هم دول المنطقة الأعظم هو البحث عن نقطة ماء في المستقبل البعيد .

محمود نصير







المصدر : ..... الوسط

التاريخ : ٧/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مصر: تنفيذ «معاهدة المياه» مرهون باحترام الاتفاقات الثنائية

القاهرة - محمد علام

أكدت مصر أن «المعاهدة الدولية للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية» التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي «غير ملزمة». وعزت مصادر مطلعة ذلك إلى «العبارات الفضفاضة التي صيغت بها بعض البنود ما جعلها تحمل أكثر من تفسير»، إلا أنها اعتبرت المعاهدة «خطوة لتعزيز التعاون بين دول أحواض الأنهار». وقالت المصادر إن أقرار المعاهدة في حد ذاته نقلة مهمة على طريق تعزيز الدور الذي تقوم به المنظمة الدولية في مجال تقنين قواعد القانون الدولي بما يسهم في المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتحقيق مزيد من التعاون بين دول حوض نهر النيل شرط ألا يتعارض ذلك مع الاتفاقات الثنائية المبرمة سلفاً أو مع الاعراف المستقرة.

وأوضحت أنه على هذا الأساس يمكن إجراء المشاورات للبحث في التعاطي مع المعاهدة التي أقرتها الجمعية العامة في ٢١ أيار (مايو) الماضي وتدخل حيز التنفيذ خلال ٩٠ يوماً من تصديق ٢٥ دولة.

وكانت الجمعية العامة أقرت المعاهدة الأولى من نوعها في هذا الخصوص بغالبية ١٠٢ أصوات ومعارضة ثلاث دول (تركيا وبوروندي والصين) وتحفظ ٢٧ دولة من بينها مصر وإثيوبيا وإسرائيل فيما تباينت مواقف الدول العربية.

وعن تحفظات مصر على المعاهدة كشفت المصادر أن

«بعض البنود صيغت بعبارات قد تؤدي إلى تفسيرات متباينة من قبل دول حوض النهر الواحد (...) فمثلاً المادة الخامسة التي تنص على أنه يتوجب على أي من دول حوض النهر أن تأخذ في اعتبارها مصالح بقية دول المجرى وأن تتم المشاركة في تطوير مجرى النهر بطريقة عادلة تحمل أكثر من تفسير ما قد تستغله بعض دول كسند طلبها إعادة التفاوض على الحصص في مياه الأنهار».

وبالنسبة إلى المادة السابعة التي نصت على أنه «يحق للدول الأخرى في حوض النهر اتخاذ إجراءات لوقف أي ضرر وإنهائه وطلب التعويض في حالة قيام طرف بإجراءات تؤدي إلى هذا الضرر» اعتبرت المصادر «فضفاضة وتثير اجتهادات وتاويلات متباينة حول طبيعة الضرر وتقدير أثره ما قد يدفع بعض دول إلى إثارة مشاكل لدولة أخرى تنفذ مشاريع حتى ولو كانت داخل أراضيها وفي حدود حصتها المقررة».

وأضافت: «علاوة على ذلك فإن الاتفاقية الدولية «لا تأخذ في الاعتبار الاتفاقات الثنائية التي اكتسبت الصفة الدولية»، كما أنها «بدلاً من المساهمة في حل المشاكل ثنائياً وفي إطار علاقات حسن الجوار فتحت الباب أمام تدويل وتفاقم النزاعات كونها تحدثت عن وساطة في حالة قيام خلافات وعرضها على محكمة العدل الدولية أو لجان دولية؟».

وأشارت، في هذا الصدد، إلى تحفظ كل من مصر وإثيوبيا - وإن كان لأسباب مختلفة - وتسجيل تركيا معارضتها لأسباب من بينها المادة السابعة التي ترى أنقره أنها تقلل من سيادتها على المجاري المائية التي تنبع من أراضيها. واعتبرت أن الاتفاقية لم ترض الجميع أقله في المنطقة الأفريقية والشرق الأوسط.





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٠

## الدبلوماسية الفاعلة وإعادة تأهيل العراق والتنسيق مع إيران محاوَر سورية لتسوية مشكلة المياه بطريقة سلمية

«أتاتورك» وتازمها إذا ضاقت هذه الأبواب؟ هذا لا بد من التأكيد على أن سوريا مطالبة بالعمل على محاور عدة حتى تصل إلى تسوية مائية مع تركيا تكفل لها الحصول على حقوقها للشرعية والمشروعة وذلك لن يكون الأمن خلال الأتي.

● صياغة دبلوماسية مائية نشيطة في المحافل الدولية تقوم على أسس واضحة ومؤهلة قانونيا للدخول في معارك دبلوماسية علي الصعيد الدولي.

● العمل وبكل الوسائل على إعادة تأهيل العراق والتنسيق معه وبذل الجهود لاعادته إلى امته العربية باعتباره الشقيق والشريك والجار والمضار من سياسات تركيا المائية

● التنسيق مع الدول العربية وإيران لممارسة الضغط على أنقرة فللطرفان لديهما شبكة واسعة من المصالح والعلاقات يمكن التلويح بهما في وجه تركيا.

فهل ستتجفع السياسة السورية أم أن طموحات تركيا المائية وامتلاكها للمنبع جعلها تنسى أن للمياه من المسائل غير القابلة للتفاوض سؤال تترك أنقرة كيف تجيب عنه.

شبكة سكون ٢١٠ سداً على النهرين في إطار تنفيذها لمشروع جنوب شرق الاناضول «جاب» والذي كلفته بقطع المياه عن العراق وسوريا في يناير ١٩٩٠ لمدة شهر يدعو ملء سد أتاتورك!!

أمام ذلك وفي ظل استبعاد الخيار العنيف في حل هذه الاشكالية يقول الباحث السوري عبد العزيز شمادة في رسالة ماجستير تناولت هذا الموضوع - أن دمشق عمدت إلى اتباع سياستين تجاه أنقرة.

الأولى تقوم على استمرار التعاون معها في مختلف المجالات مع استمرار البحوث والاتصال على أمل اقناعها باستمرار المفاوضات لحل القضية المائية بما يخدم جميع دول حوض الفرات.

والثانية تقوم على الضغط والتأثير من خلال التنسيق مع العراق ومحاولة إيجاد موقف عربي إزاء أنقرة مع تحذيرها من مخبة تعاونها العسكري مع إسرائيل إضافة إلى رفض فكرة مشروع أنابيب السلام - التي تمر أنابيبها في سوريا - والتي طرحته أنقرة باعتبار أنه لا بد من حل المسألة المائية العالقة بين البلدين قبل الدخول في مشاريع جديدة.

وقد يطرح هنا تساؤل حول ما اذا استمر الوضع على ما هو عليه وابقاء سوريا رهينة لسياسات تركيا المائية ومدى انفراج علاقاتها بأنقرة إذا فتحت أبواب

كثير الحديث في الأونة الأخيرة عن الأزمات المائية التي تتعرض لها مناطق مختلفة من العالم وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط ولاشك أن هذه الأزمات جعلت قضية المياه تفرض نفسها كأحد الموضوعات التي قد تكون سبباً للصراع وربما التعاون.

وفي ظل الأزمات والسيناريوهات المائية المطروحة في المنطقة حالياً كان لا بد أن تحظى مسألة المياه في العلاقات السورية - التركية باهتمام كبير باعتبار أن المياه وعوامل أخرى أهم خطوط التماس بين البلدين بما يعنيه ذلك من معان تحمل في طياتها خيارات عدة.

وللمعروف أن سوريا تندرج ضمن البلاد الواقعة في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم وهو ما يجعل مواردها الطبيعية المائية محدودة فقيرة الروافد السورية لنهر الفرات لا تزيد على ١٠٪ من النهر الذي تأتي ٨٨٪ من مياهه من تركيا.

وإذا أخذنا في الحسبان معدل الزيادة السكانية لسوريا ٢,٨٪ سنوياً يتضح لنا ما يعنيه رفض أنقرة لتقنين علاقاتها المائية مع دمشق وتطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق وواجبات دول المنبع والمصب. وهو ما أكدته ممارسات تركيا على نهري دجلة والفرات وقيامها بإنشاء

محمد الأنور





المصدر: الأهرام

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٢٠

## الموقف الصعب في بلاد النيل

د. عبد الملك عودة

■ قبل مقدم القرن الحادي والعشرين بعامين ونصف العام وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢١ مايو ١٩٩٧ على اتفاقية بشأن قانون استخدام المجارى المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وتمت الموافقة بأغلبية ١٠٤ دولة ورفض ٣ دول وتحفظ ٢٧ دولة، وتغيبت عن جلسة التصويت وقود عدد من الدول، وتعطى مؤشرات التصويت دلالة على قرب نفاذ هذه الاتفاقية، فالمطلوب هو مصادقة ٣٥ من الأطراف المنصوص عليها في الاتفاقية حتى يبدأ سريانها بعد ٩٠ يوما من المصادقة.

■ وفي تقديرى أن الاتفاقية تمثل المرجعية الأساسية التي أقرها المجتمع الدولي لتنظيم وترتيب العلاقات الثنائية بين الدول المشاطئة للأنهار الدولية، وأن هذه العلاقات المائية تنتقل بموجبها إلى مستوى جديد من التفكير التفاوضي وممارساته وأطرافه، وأن الاتفاقية تنشئ أطارا جديدا من الضوابط والمحددات للعلاقات المائية، وأنها تنص على القبول بإجراءات وردت بها صور تفصيلية أو موجزة. وفي هذا المقال أقدم عددا من الملاحظات في إطار قراءة سياسية للاتفاقية.

■ الملاحظة الأولى تتعلق بالأطراف المدعوة للتوقيع على الاتفاقية، وهي الدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي، وهذه المنظمات الإقليمية يمكن أن تنضم للاتفاقية دون أن يكون أى من الدول الأعضاء بها طرفا في الاتفاقية، كما يمكن أن تكون دولة أو أكثر من الدول الأعضاء بالمنظمة طرفا في هذه الاتفاقية، وقد أوضحت الاتفاقية الالتزامات والمسؤوليات التي تترتب على كل من هذين الوضعين بالنسبة للمنظمات وهذه الملاحظة تدعو إلى تذكر أوضاع المنظمات الإقليمية الحالية في القارة الأفريقية والتي يحتمل أن تشارك في توقيع هذه الاتفاقية الاطارية، أو التي قد تطلب المشاركة والإسهام عند التفاوض لعقد اتفاقية خاصة بنهر النيل. والسبب في هذا القول هو أن دول نهر النيل تتداخل وتتكرر عضويتها في عدد من المنظمات الإقليمية العامة والفرعية مثل منظمة الوحدة الأفريقية واتفاقيتها الخاصة

والجيولوجيا والهيدروليكا لتوضيح هذه النقطة. ■ الملاحظة الثالثة تتعلق بخريطة السياسات والمواقف المائية، فهي تكشف عن تباين وتباعد المواقف الدول العربية عند التصويت، وذلك على الرغم من العديد المتلوع من

بالمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، والجماعة الاقتصادية الأفريقية، واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في أفريقيا، ومنظمة أيجاد،

ومنظمة تعاون دول شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومنظمة نهر كاجيرا، ومنظمة كوميسا، ومنظمة سادك. وأجمال القول أنه في حالة عقد اتفاقية خاصة بنهر النيل فالاحتمال أن المشاركون لن يكونوا الدول العشر فقط، بل تنضم إليها مجموعة من المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي في أفريقيا ومن خارج أفريقيا

■ للملاحظة الثانية تتعلق ببعض المصطلحات الفنية الواردة بالاتفاقية، وهي التعريف بالمجرى المائي، ودولة المجرى المائي، والمنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي، والسبب في هذه الملاحظة هو أن الاتفاقية لم تذكر مطلقا في صياغاتها مصطلح حوض النهر، ولهذا راجعت مصادر ثقة في جغرافيا نهر النيل لمعرفة الفرق بين مكونات التعريف بالمجرى المائي الدولي ومكونات التعريف بحوض النهر، وبالتالي هل تعريف حوض نهر النيل كما ورد في الفكر العربي المنشور هو التعريف الوارد للمجرى المائي الدولي؟ وهذه المقارنة ليس هدفها أكاديميا فقط، وإنما هو البحث عن احتمال توليد أو تخريج نتائج سياسية لاستعمال مصطلح المجرى المائي الدولي، لأن مثل هذه النتائج سوف تظهر في إطار العلاقات المائية المتبادلة بين الدول المشاطئة ولهذا أرى استطلاع رأى المتخصصين في علم الجغرافيا







المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/١٢

المؤتمرات والندوات التي انعقدت في السنوات الأخيرة حول قضايا المياه والأنهار العربية، وإن ذلك النشاط قد أعطى تصورا وهميا عن وحدة السياسات المائية العربية. أما خريطة المواقف والسياسات المائية لدول نهر النيل فتفصح عن رفض دولة واحدة هي بوروندي، وموافقة دولتين هما كينيا والسودان، وتحفظت كل من مصر ورواندا وأثيوبيا وتنزانيا، بينما تغيبت عن عملية التصويت وفود دول أوغندا وأريتريا والكونغو الديمقراطية، وهذه المواقف تعني أن الخلاف قائم حاليا بين دول نهر النيل، لأن أسباب المواقف فيها تباين وأن توافق الشكل، ومن ناحية ثانية فإن احتمال تزايد المنازعات المائية قائم في المستقبل، ولذلك فإن الأسلوب الأمثل لفحص وتقييم السياسات المائية لهذه الدول هو دراسة الوثائق والمنكرات التي قدمت خلال المناقشات قبل التصويت على الاتفاقية.

■ الملاحظة الرابعة هي أن الاتفاقية تؤسس العلاقات المائية بين دول النهر الدولي في مجالات الانتفاع والتنمية والحماية على أساس المصالح والإنصاف دون التسبب في ضرر ذي شأن للدول الأخرى، مع الالتزام بمبدأ التعاون على أساس المساواة بين الدول. وفي كل صياغات ومواد الاتفاقية لم يرد ذكر صريح لعبارة الحقوق التاريخية للدول المشاطنة للنهر الدولي، وإنما وردت صياغة تشير إلى أن هذه الاتفاقية لا تؤثر على حقوق والتزامات دول المجرى المائي الدولي

نتيجة لاتفاقات يكون معمولا بها، وعلى أن ينظر في اتساق الاتفاقات السابقة مع المبادئ الأساسية الواردة في الاتفاقية، وهذا الموضوع يدعو إلى تذكر عدد من التصريحات لوزير الري المصري السابق عن التمسك بالحقوق التاريخية وعن دعوة الجامعة العربية للتحرك والتنسيق بين المواقف العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن ناحيته ثانية اعتقد أن القانون الدولي العام هو حمال أوجه، ففيه آراء وتقصيرات وسوابق قانونية كثيرة بينها اختلافات، وفيه مدارس أكاديمية ومهنية لها رؤى مختلفة، ويترتب على هذا الوضع الفقهي المعترف به أنه في حالة التعدد والتفوق في الآراء والتفسيرات أن يحكم الأطراف إلى الآليات القانونية الدولية ومستويات التقاضي الدولي.

■ الملاحظة الخامسة هي أن الاتفاقية قد أوردت تفاصيل عن عملية إدارة النهر الدولي وإنشاء البنى التحتية المشتركة في مجالات تخطيط التنمية المستدامة والانتفاع بالمجرى وحمايته لضبط التدفق وتشبيد الأشغال الهندسية وصيانة الانشاءات والمرافق والأشغال العامة والأمر المهم في هذا المقام هو الربط بين هذه الإجراءات عامة وبين جدول توقيتات ومدد زمنية محددة لطلب المعلومات وتبادلها والرد عليها، ولذلك تشير الاتفاقية إلى أنه في حالة حدوث اختلافات أو منازعات بين الدول المشاطنة في مجالات تفسير أو تطبيق السياسات والنصوص القانونية، فإن الأسلوب

المحدد لتطويق وحل المنازعات هو التفاوض أولا، ثم الاستعانة ثانيا بدور الطرف الثالث المحايد من خارج مجموعة الدول المشاطنة، ويشتمل هذا الأسلوب في تشكيل لجان تقصى الحقائق أو الوساطة أو التوفيق، فإن استعصى النزاع على الحل فإن الأطراف المتنازعة تلجأ بحكم الاتفاقية إلى التحكيم الدولي أو التسوية القضائية في محكمة العدل الدولية وفي تقديرى أن كل ما سبق من خطوات وإجراءات تعنى احتمال تدويل المنازعات والخلافات المائية بين دول النهر الدولي.

■ الملاحظة السادسة تتعلق بنظرة نحو احتمالات المستقبل والعلاقات المائية بين دول نهر النيل، وفي تقديرى أن الخلافات وتعدد وجهات النظر قائم حاليا بين الدول المشاطنة للنهر لأسباب سياسية أو أسباب مائية، وإن قيل في تصريحات لوسائل الإعلام غير هذا، ومن جانب آخر تجدر الإشارة إلى أن دول نهر النيل تنتظر بتقدير مشوب بالاعجاب والغيرة إلى نتائج التجربة الزراعية المصرية في التحول لنظام الري الدائم وإنشاء السدود وتوليد الطاقة الكهربائية، وما تترتب على ذلك من التقدم ورفع مستويات المعيشة والانتاج ولذلك فإن هذه الدول ترغب في تطبيق نماذج أو صيغ من التجربة الزراعية المصرية لأسباب عديدة من بينها انتشار الجفاف والتحصن في مناطق عديدة من هذه









المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨/٧/١٩٩٧

## تحفظات مصرية على معاهدة دولية لإعادة تنظيم المياه بالأنهار الدولية

كتب ربيع شاهين:

تتقد في نيويورك الشهر القادم اجتماعات اللجنة المعنية بإعداد اتفاقية المياه والتي كانت قد توصلت إليها عقب اجتماعات لها في أبريل الماضي. وتبحث اللجنة إعادة صياغة للمعاهدة بعد تحفظات عليها من بعض الدول.

وفي هذا الإطار كشفت مصادر دبلوماسية عن عدة تحفظات قدمتها مصر تجاه هذه الاتفاقية فيما اعتبرتها القاهرة تمس حقوقها القانونية في موضوع المياه التي استقرت بموجب معاهدات واتفاقيات دولية، وتعرف هذه المعاهدة بموافقة الاستخدامات غير الملاحية للمجاري الدولية المشتركة.

وقالت المصادر إن هذه الاتفاقية ليست ملزمة للدول التي لم توقع أو تحفظت عليها. وأشارت إلى تحفظ مصر واعتراضها على الفقرات رقم ٧، ٦، ٥ منها.

جدير بالذكر أن إثيوبيا سعت مرارا لتغيير اتفاقيات تنظيم مياه النيل غير أن مصر رفضت ذلك تماما، فيما لم تمنع القاهرة من التشاور للاستخدامات المثلى للموارد المائية وليس إعادة النظر في حصص المياه حسبما زعمت أديس أبابا.







المصدر: الحسياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧/٨

## اسرائيل تسرق المياه وتعيد تصديرها للفلسطينيين

□ رام الله - من نعيم ناصر:

■ ذكرت سلطة المياه الفلسطينية ان ١٧٨ قرية في الضفة الغربية تفتقر الى الماء في اراضيها، وان الجانب الاسرائيلي ما زال يواصل سياسة الماطلة والتسويق منذ اكثر من عام في شأن استصدار رخص لحفر آبار جديدة في الضفة الغربية. وقال رئيس سلطة المياه نبيل الشريف، خلال برنامج «واجه الصحافة» الذي نظمته الثلاثاء الماضي وزارة الاعلام الفلسطينية في غزة: «إن العلاقة مع الجانب الاسرائيلي بخصوص حقوق الشعب الفلسطيني في المياه لا تعدو معركة سلمية يريد الجانب الاسرائيلي من خلالها مضادة الحق الفلسطيني في المياه، وان كل ليتر مياه يستخدمه المواطن الفلسطيني يأخذ الاسرائيلي مقابله ثلاث لترات».

وأوضح الشريف انه على رغم اقرار الحكومة الاسرائيلية، ولأول مرة في اتفاقية طلبا بحق الجانب الفلسطيني في زيادة مقدارها ٨٠ مليون متر مكعب من المياه إلا انه لم يتم تطبيق ذلك فعليا، واقتصرت الزيادة على ستة ملايين متر مكعب فقط.

وأضاف: «ان الحكومة الاسرائيلية تسعى من وراء ذلك الى تسويق المياه لنا، وليس اعادة حقوقنا المشروعة فيها» مشيراً الى ان مشتريات قطاع غزة من المياه الاسرائيلية تبلغ خمسة ملايين متر مكعب سنوياً، وتصل مشتريات الضفة الغربية الى ٢٦ مليون متر مكعب سنوياً، بسعر ١,٩٢ شاقل لكل متر مكعب لقطاع غزة، و١,٦٢ شاقل للضفة الغربية. وعن اوضاع شبكات المياه في قطاع غزة، قال رئيس سلطة المياه الفلسطينية: «إن شبكات المياه في قطاع غزة في حال سيئة، وتجاوز عمرها ٣٠ عاماً، ووصل فاقد المياه

في تلك الشبكات ضمن حدود بعض البلديات، الى ٥٠ في المئة، والبعض الآخر الى ٣٢ في المئة كحد أدنى». وأوضح ان ما يقوم به الجانب الاسرائيلي يهدف الى الاستيلاء على مصادر المياه الفلسطينية، واكبر مثال على ذلك إقدام اسرائيل على حفر ١٧ بئراً في المنطقة الصغراء في قطاع غزة (وهي المنطقة التي تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة) تُضخ خمسة ملايين متر مكعب لتلبية احتياجات المستوطنات الاسرائيلية.

وحول جهود سلطة المياه لحل مشكلة ملوحة المياه في قطاع غزة قال الشريف: «إن لدى السلطة خطة لتوفير ١٥ ألف متر مكعب يومياً من المياه العذبة الناتجة من تحلية مياه البحر، مشيراً الى انه يتم التعاقد مع النمسا وفرنسا لتنفيذ هذه الخطة، وسيتم توزيعها في شكل عبوات.





المصدر: الأخصاص

التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# لواءات أقاتورك وحاضرات إسرائيل.. وحرب المياه



بقلم:  
عبد اللطيف  
عبد الكريم

ذاته.. إن حق دول المجري ودول المصير لا يقل أو ينقص عن حق دول المنبع.

والأردن ولبنان وفلسطين.. ماذا يفعلون واسرائيل هي الأخرى تلعب لعبتها القذرة المفضوحة لتصنيف عتقا إلى العنت التركي؟ فهل تستطيع اسرائيل أن تقول لسماء الأردن لا تمطري وأن يأمروها باختصار التسعة مليارات متر مكعب إلى بضعة آلاف؟

ولماذا لا يتدخل الكونجرس الأمريكي فيصنقر قرارا يحدد للمواطن العربي مرة واحدة فقط للاستخدام كل عام وعدم غسل الملابس والاكتفاء بالهوية الأمريكية من ملابس الالات المستعملة التي سبق أن ارتداها الخواجات؟ وهل تقع الأردن في بؤرة السلامة فتقبل أن تخدمها اسرائيل وتعطيها بعض مياه نهر اليرموك العربية الأصل المفتحة كخمن رخيص لسلام مزعوم ليس فيه من رائحة السلام شيء؟ وهل سوف تظل الأردن ترفض وتغني حفاوة ورضا بالخمسين مليون متر مكعب من مياه الشرب كهدية من اسرائيل تكريما لزيارة الأميرة الأردنية قائدة السلاح النسائي الأردني؟ وهل سوف تظل اسرائيل تعلن هي الأخرى حرب المياه على فلسطين التي كانت المياه تفرها من كل صوب حتى عام ١٩٤٨ ثم احتلت اسرائيل أخصب الأراضي في عام ١٩٦٧ ثم انصامت المستعمرات (المستوطنات) في مناطق التحفقات المائية مثل منطقة (عروش قطيف).

تستخدم اسرائيل في حربها السلامية مع العرب عدة أسلحة في وقت واحد، فهي تستخدم سلاح الارهاب، وسلاح اقامة المستعمرات، وسلاح الحرب النفسية بما تطلقه من اراجيف واكاذيب، وهي تستخدم اللوبي الصهيوني في امريكا وأوروبا، وهي تستخدم سلاح الاحلاف المحلية كتحالفها مع تركيا تحالفا له معانيه ومراميه العسكرية والاقتصادية والسياسية بمباركة ودعم الولايات المتحدة، وهي تستخدم سياسة فرق تسد للفرقة بين العرب وبعضهم أو بين بعض فصائل المسلمين.. وهي تستخدم أحدث سلاح وهو سلاح المياه، فذلك نهر دجلة وهذا نهر الفرات، يجريان في سوريا والعراق منذ وجدت الحضارة وحتى من قبل أن تستقر القبائل البربرية التركية في دولة المنبع، وهذا

نهر الأردن وتلك مياه الجولان ومياه جنوب لبنان.

منذ متى كان لاسرائيل هلاقة بتلك الأنهار وتلك المياه؟

وأي القانون الدولي واتفاقات المياه المنظمة لتوزيع المياه والتي تعطي كل ذي حق حقه؟

ولماذا تحاول تركيا أن تنأى بانظار العالم عن نظامها الفاشي العسكري الذي يستبد بالأمر كله دون حكومتها الشرعية المنتخبة فتخلق مشكلة المياه في الأرض العربية متكررة لهويتها الاسلامية وعلاقتها التاريخية والثقافية والعائلية التي تربطها بالعالم العربي والتي نرجو أن تنتبه اليها قبل فوات الآوان فقرضي بالعدل الذي يساوي في المياه بين نصيب المواطن التركي والمواطن العربي في سوريا والعراق وفقا للمعدل العالمي الذي لا يخفض

لغيرتو أمريكي أو لتسلط واشنطن؟ وإذا كانت تركيا قد اقامت سدودا لسرقة حصص العرب من المياه فإن السدود لا يمكن هدمها ولكن للمشروعات التركية الأخرى يمكن وقفها فليس معنى أن النهرين اللتين ينبعان في أرضها أن تمنع جريانهما في أراضي الجوار ولن أحدث الأتراك عن حق الجوار بعد أن تنكر لواءات اقاتورك لحق الاسلام

وبينما يميث الاسرائيلي في المياه العربية المسروقة في قطاع غزة إلى حد السفه لجدهم يطلقون على الفلسطينيين لقب الرجل البلاستيك بسبب خزانة البلاستيك التي يحملها فوق ظهره ليمسأها بالمياه التي يبحث عنها واسرائيل بكل صلفها لا تترك مياه نهر المصباتي تذهب إلى لبنان وتضاعف عقوبة استخدام مياه هذا النهر في الجنوب اللبناني وتسرق المياه الجوفية كما تسرق مياه نهر الليطاني عن طريق حفر الانفاق ونظرا لأن هذا النهر ينبع ويصب في أرض لبنان فإن اسرائيل تطالب بكل بجااة بالتفاوض حول مياه هذا النهر الذي يعتمد عن حدودها بستين كيلومترا.

وهذا ليس بغريب إذا وجدنا لاسرائيل تنظر إلى مياه نهر النيل بحقد وحسد شديدتين فتارة تطالب بأن يمتد إليها عبر سيناء وقناة السويس وتارة تدعي أن النهر المصيراني يوسف بن يعقوب حين أنقذ مصر من المجاعة في السنين العجاف قام باستخدام مياه نهر النيل وعليهم أن يتخذوه أسوة، كما أن مياه نهر النيل هي التي أغرقت للمليونير المصيراني للقديم قارون ومن حقهم أن ينالوا تعويضا من نفس المياه التي أغرقت سلفهم وعليهم أن يشاركوا المصريين الآن في عائد النهر وعائد السبيلحة من الأهرامات التي بناها أجدانهم كما يزعمون وعليهم أن يعقدوا معنا اتفاقية شهيقي وزغير بحيث لا تنتفخ هواء مصر إلا بآذن منهم ويحضور رؤس من البيت الأبيض.

ليس من العجيب أن يتنمر لواءات اقاتورك مع حاضرات اسرائيل الذين يشجعون حكاهم على شن حرب المياه لكي يجف الزرع والضرع؟





المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٧/٧/١٩٩٧

## مصر تشترك في افتتاح البنك الجديد لدول حوض النيل بأوغندا

كتب - أحمد نصر الدين:

تشترك مصر مع دول حوض النيل اليوم في افتتاح المبنى الخاص بالكبر تجمع لها وهو تجمع التيكونيل في مدينة عنتيبي بأوغندا وبحضور سفراء الدول العشر بها.

ويجىء هذا الاحتفال على هامش الاجتماع الدورى المهم للجنة التنمية لتجمع «التيكونيل» والذي تحدد لمناقشة موافقة البنك الدولى للإنشاء والتعمير بتكوين ورئاسة للجمعية الاستشارية للممولين الدوليين. والجهات الدولية المانحة لتمويل ٢٢ مشروعا من مشروعات التجمع والتي تتكلف مائة مليون جنيه، وفي مقدمتها مشروع دفع التبادل الخاص بالمعلومات وقواعد البيانات الحديثة بين الدول العشر لحوض النيل، وكذلك المشروعات المشتركة بين دولة أو أكثر لصالح تغطية موارد النهر التي لا يستغل منها سوى ١٠٪ فقط. وصرح المهندس محمد عزت رئيس هيئة مياه النيل وممثل مصر فى التجمع بأن خبراء البنك الدولى سوف يعقدون اجتماعا بالقاهرة فى نوفمبر القادم مع ممثلى دول الحوض وبحضور مسئولى هيئة المعونة الكندية والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة.





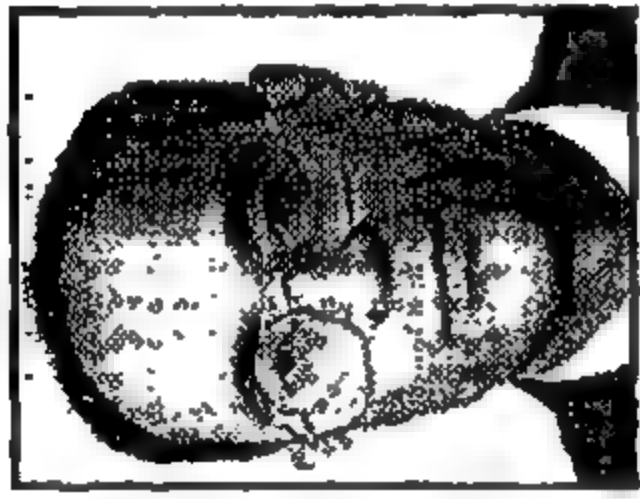


المصدر : الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ / ٧ / ١٩٩٧

## الخطط على شطرات المياه .. كيف؟ رؤية برلمانية:



محمود أبوزيد

### عبد الجواد على

يقبل العالم في القرن القادم على أزمة خطيرة في المياه، وربما تكون هذه إحدى الأسباب الرئيسية في قيام نزاعات وحروب بين الدول والشعوب للحصول على «قطرة المياه» التي هي أصل الحياة. ومن هنا انشغلت لجنة الزراعة والرعي برئاسة المهندس عصام راضي طوال عامين بدراسة ترشيد استخدام المياه في مصر نظراً لحدودية مصادرها وكمياتها وهي ما يحتاج إلى الحكمة واستخدام أساليب حديثة في الري تسهم في توفير المياه لمواجهة الاحتياجات المتزايدة عليها لأغراض الزراعة في ظل التوسع في استزراع الصحراء وتنفيذ مشروعات عملاقين للتنمية الزراعية والصناعية في توشكي وسينا بهدف زيادة الانتاج الزراعي لتوفير احتياجات المصريين من الغذاء ولتحد من ظاهرة تزايد الاعتماد على الاستيراد، والعمل على زيادة المصادرات الزراعية لدعم الاقتصاد الوطني.

ولا شك أن هذه الدراسة البرلمانية التي انتهت اللجنة المختصة في مجلس الشعب مؤخراً من إعدادها يمكن أن تكون دليل عمل جيد للدكتور محمود أبوزيد وزير الري (الأشغال العامة والموارد المائية). وقد تولى مسئولية هذه الوزارة الهامة التي تتحمل عبء ترشيد استخدام المياه في أراض الري والشرب وعدم تبديد هذه الثروة القومية الهامة حفاظاً على قطرات المياه المحدودة في زراعة مساحات مصر الشاسعة وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة فيها لجذب الزيادة السكانية وتخفيض أعبائها عن الدلتا والوادي وحماية الأراضي الزراعية القديمة من زحف الباني الذي يكاد يلتهم يومياً مئات الأفدنة من أجود أراضي الانتاج الزراعي.

وتؤكد هذه الدراسة البرلمانية أنه تعتبر إدارة الموارد المائية من المهام الملحة للأجهزة القائمة على إدارتها واستخدامها فهناك تزايد مستمر في الاحتياجات المائية اللازمة للوفاء بمتطلبات خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أنها تعتبر العامل المحدد للانتاج الزراعي والتوسع الزراعي إلى جانب تأثيرها على طبيعة وكمية الانتاج.

وحيث أن النيل يشكل المصدر الرئيسي للمياه في مصر وحصته مصر من مياهه محدودة بنحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً وموارد النيل تخضع للتذبذب بفعل الظروف الجوية والطبيعية المتغيرة، وتعتبر باقي موارد المياه في مصر مثل المياه الجوفية أو

الامطار ثانوية أو هامشية بجانب إيرادات نهر النيل على أساس أن معظم روافد تقذية الخزائن الجوفية تعتمد على مياه النيل، مع تساؤل كميات الامطار. وتؤكد ضمن المهم بذل الجهود المستمرة من أجل ترشيد ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية في الزراعة بالاعتماد على الوسائل الفنية والمؤسسية والاقتصادية معاً، وسوف تبقى عملية تنمية الموارد المائية من المراكز الرئيسية والمعالجة في خطط التنمية خاصة أنها عنصر أممي في وقت تعتبر فيه مشكلة المياه واحدة من أكثر المشاكل تعقيداً على المستويات الدولية والاقليمية.

وتقوم استراتيجية ترشيد الموارد المائية على زيادة معدلات التكثيف أي زيادة المساحة المحسوبة، والاستمرار في زراعة المحاصيل ذات الاحتياجات المائية المنخفضة، بالإضافة للمياه اللازمة لاستزراع المساحات التي لا تملكها الزراعة للاستصلاح والاستزراع، فضلاً عن مواجهة متطلبات الاستخدامات المنزلية، أو الصناعية أو غيرها.

وبناء على ما تقدم رأت اللجنة أن توصي بالمضي قدماً في تعميم مشروعات تطوير الري، ومواصلة الجهود الحكومية التي تستهدف القضاء على مصادر تلوث مياه النيل خاصة الصناعية أو الصرف الصحي، وتطوير الجاري المائية من الحشائش والموانق وتهذيب الجسور لأحكام استخدام المياه وعدم إهدارها والتوسع في إنشاء وتطوير محطات خلط مياه الصرف بعبء الري وما يحتاجه ذلك من ضرورة الحفاظ على مياه الصرف الزراعي والصحي دون تلوث خارجي وكثيف الجهود العلمية والبحثية لاستنباط سلالات جديدة من المحاصيل تكون أقل احتياجاً إلى المياه وتحقيق أقصى استفادة بمياه الامطار والسيول مهما قلت كمياتها، والتركيز على نشر الوعي المائي الذي تتولاه الحكومة بين جميع مستخدمي المياه سواء في الزراعة أو الصناعة أو الاستخدام المنزلي.

أما فيما يتعلق بمجال الصرف الذي أصبح اليوم مصدراً من مصادر مياه الري فإن اللجنة توصي بتدبير الاستثمارات اللازمة للتوسع في إنشاء شبكات الصرف وعمليات الاحلال والتجديد للشبكات التالكة واعطاء العناية الواجبة لتنفيذ أعمال التطهير، والصيانة اللازمة لشبكات الصرف وحماية مياه الصرف من التلوث بما يرفع كفاءتها في إعادة الاستخدام.







المصدر : - الوففسد

للفشر والخدماء الصخفة والمعلوماء - الأربخ بـ ٢٤ / ٧ / ١٩٩٧

«الوففسد»  
أأاور  
وزفر  
الأشغال  
الأففف

أأأرف .. مشروع أرة

السلام ففأر

أأرفس أوففل مفا النفل إلى وسط

سفناء .. وفذه هف الأسباب

أأرف الأوار:  
عباس الأراففل  
ناصر ففاض

لفس لأففا

مأروءاء كفرة

فف أأاف

النفل





المصدر : الوفاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/٢

# تؤثر على حصة مصر

الدكتور محمود أبو زيد :

نخطط التطوير  
وسائل الري

ونقل

استخدام

مياه

الصرف

في

الزراعة

هذا حديث لم تنقصه الصراحة تناول نهر النيل من منابعه إلى المصب.. مما يقال عن مشروعات فيها أضرار جانبية في المنابع. ومن سوء تصرف في المياه في الوادي وفي الدلتا. وإذا كان الناس يتابعون بحذر مشروعات تنفذها الحكومة في جنوب الوادي.. فإنهم يتعجبون من تعثر أو توقف العمل في ترعة السلام التي ستقل مياه النيل إلى سيناء.. أي اسراع هناك في الجنوب وتعثر في الشرق رغم خطورة هذا الشرق وأهمية تنمية سيناء وتحويلها إلى حائط صد ضد أي اجتياح جديد في المستقبل.. ويعترف الوزير المسئول - الدكتور محمود أبو زيد بأن مشروع ترعة السلام يتعثر. وأن العمل فيه يتأخر عن المرسوم له رغم أن العمل متقدم في السحارة تحت قيادة السويس.





المصدر : السوفستد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ / ٧ / ١٩٩٧

وتطرح «الوفد» فكرة مد أو شق ترع فرعية من ترعة السلام تخزل بمياه النيل إلى حيث وسط سيناء الاستراتيجي لتوفير مياه الري لهذه الاراضي الحيوية. ويعترف الوزير أيضا بحيوية هذه الفكرة.. فيذيع سرا ان هناك دراسات الآن فعلا لتنفيذ

هذه الفكرة وانه سيتم زراعة ٢٠٠ ألف فدان في هذا الوسط بعد مد الترع الفرعية إليها.. سوف تختصر المساحات القديمة في باقي مسار الترعة.. لتحقيق هذه الفكرة الاستراتيجية في وسط سيناء..

وتتساءل «الوفد» : لماذا يتزايد الاعتماد على مياه الصرف في الزراعة؟ ويرد الوزير: نعم.. نحن نخطط الآن لتقليل الاعتماد على هذه المياه التي تصل إلى ١٢ مليار وفي نفس الوقت نعمل على تطوير وسائل الري التقليدية. وسوف يسير البرنامج معاً. تقليل الاعتماد على مياه الصرف وتطوير وترشيد استخدامات المياه حتى نواجه مشكلة التلوث.

وتطرح الوفد المشكلة التي يعانيها الفلاح في نهايات الترع. وايضا يعترف الوزير بأن حل هذه المشكلة لن يكون الا بحسن إدارة المياه عند بدايات الترع حتى يحصل الفلاح على كفايته من المياه.. عند نهايات الترع. وتتساءل الوفد: ما هي خطة الوزارة لحفر الآبار في سيناء؟ فيقول الوزير اعتمدنا ٥٠ مليون جنيه لثق الآبار وإنشاء السدود في

سيناء.. فترد «الوفد» يعنى ١٠ ملايين جنيه كل سنة.. وهل يتفق هذا مع أهمية سيناء..

وايضا مع حجم الانفاق في.. توشكى؟؟؟

وتطرح «الوفد» مخاوف المصريين مما يجري عند منابع النيل.. ويرد الوزير: ما يحدث عند المنابع ليس خطيرا.. وهي مشروعات صغيرة معظمها خارج حوض النيل. ونحن نراقب كل ما يجري عند المنابع واثيوبيا ليست لديها أى مشروعات كبيرة أو حيوية على النيل الأزرق..

وتسأل: كم يتكلف توفير مليار متر مكعب من المياه؟ يقول الدكتور ابوزيد: عندما انشأنا خزان أسوان كان المليار يتكلف نصف مليون جنيه. وعند إنشاء السد العالي كان المليار يتكلف ٢٠ مليون جنيه.. وفي قناة جوبلى يتكلف المليار ٣٠ مليون جنيه.. وترد «الوفد» إن سياسة ترشيد الاستخدام يمكن أن توفر لمصر عشرات المليارات من الجنيهات.







المصدر : السوفيسد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/٢٢

تعالوا نقرأ الحوار الذي أجرته الوفد مع  
وزير الأشغال والموارد المائية الدكتور محمود  
أبو زيد.

● مشروع ترعة السلام - من  
دمياط إلى قرب العريش -  
يتعثر معدل التنفيذ أقل مما  
يجب. بل توقف في بعض  
مراحله. لماذا يتعثر هذا  
المشروع الحيوي رغم قناعتنا  
بخطورة تأخير تنمية سيناء  
زراعيا وبشرياً؟

- نعم: هناك تعثر في تنفيذ  
أعمال التربة. بينما لم يحدث أي  
تعثر في أعمال السحارة تحت  
قناة السويس. وسبب التعثر في  
التربة يعود إلى الشركات وعدم  
التزامها بالبرامج الزمنية  
وبعضها حدث بسبب نوعية  
التربة وملاصقتها لشق التربة  
ومعدل الردم بسبب الرمال  
الناعمة. وقد تم تحديث وتبديل  
في أجزاء منها طبقاً لنتائج  
دراسات التربة وتأثير المياه  
الجوفية المالحة وهكذا.

وقد تم عقد اجتماعات مؤخرًا  
مع الشركات المنفذة لوضع برامج  
لإنهاء الأعمال والاسراع في  
التنفيذ حتى نتمكن من إطلاق  
مياه النيل إلى سيناء. ونقول هنا  
أن هناك بطئاً في إقامة محطات  
الصرف والرفع لترجة أن معدلات  
العمل في التربة لم تتجاوز  
٥٠٪ عن المستهدف!!

● متى يتم إطلاق المياه إلى  
سيناء.. وهل يبدأ هذا بشكل  
تدريجي. أي مرحلي؟  
- أتوقع أن يحدث هذا في  
النصف الثاني من العام القادم  
ونتوقع أن يحدث هذا بطريقة  
جزئية بهدف تحسين التربة في  
سهل الطينة لمعالجة مشكلة  
الملوحة فيها وإعدادها للزراعة.

● كانت هناك اعتراضات  
على مسار ترعة السلام  
والبعض كان يطالب بأن  
تتخذ مساراً نحو وسط  
سيناء بحكم أن هذا الوسط  
الاستراتيجي يجب زراعته  
بالمناطق السكنية والزراعية.  
أي تحويله إلى حائط صد ضد  
عمليات الاجتياح العسكرية  
من الشرق.. وما دام المشروع  
استقر على هذا المسار

الشمالى. لماذا لا يتضمن شق  
عدة ترع فرعية تأخذ مياهها  
من ترعة السلام ثم تنزل إلى  
وسط سيناء لتوفير المياه  
للأراضي الصالحة في هذا  
الوسط الحيوي.. حتى تساعد  
على تثبيت ما به من سكان  
ولا يهجروه.. ونشجع على  
استيطان سكانى جديد فيه  
من المصريين؟

- اتفق معكم في كل ما قيل  
هنا.. ولذلك - وهذا يعلن لأول  
مرة - هناك دراسات جارية الآن  
هناها ضم مناطق في وسط  
سيناء يمكن أن تروى بمياه ترعة  
السلام. وهذه الأراضي يجري  
الآن حصرها وتصنيفها  
وتكليفها. وستكون في حدود  
٢٠٠ ألف فدان، وبسبب طاقة  
التربة سوف نستبدل - مقابل  
هذه الأراضي في الوسط -  
بأراض في الشمال على المسار  
القديم للترعة. والقرار سيكون  
بناء على الدراسات الجارية الآن..  
وهذا الوسط على الطريق  
الوسط الموصل إلى طريق  
العريش من منطقة الممرات. وقد  
تمت الدراسة وهناك اتفاق مع  
وزارة الزراعة تم برأسته لشق  
توصيلة لوترعة وأكثر لتوفير  
المياه للأراضي المقترحة في وسط  
سيناء.. وقد تم عقد اجتماعات  
بين الدكتور يوسف وإلى بصفته  
وزيراً للزراعة والدكتور محمود  
أبو زيد كوزير للأشغال العامة  
لتحديد المسارات المقترحة لهذه  
الترع الفرعية.. والذي سيحكم  
القرار النهائي هو تكاليف  
استصلاح هذه الأراضي.

● لماذا تتأخر أعمال حفر  
ترعة السلام.. عن أعمال  
السحارة؟

- لأن الدولة لم تضع برنامج  
المشروع كله كوحدة واحدة.. أي  
برنامج حفر التربة.. مع تركيب  
السحارة.. وكانت النتيجة أن  
أعمال السحارة متقدمة على  
أعمال التربة.

● هناك مناطق في سيناء

يصعب وصول مياه النيل  
إليها ويجب الاعتماد على  
المياه الجوفية فيها. ولكن  
مشروعات بئ الأبار فيها  
يسير ببطء شديد خصوصاً  
ونحن نعلم أن البئر يعني  
قرية زراعية ويعني تجمعاً  
سكانياً.. يعني حياة متكاملة  
نحن بحاجة إليها خصوصاً  
في وسط سيناء الحيوي  
الاستراتيجي.

- نحن الآن نقوم بحصر  
مصادر وكميات المياه الجوفية  
ونتفق في أهمية الزراعة  
والتجمعات السكانية. ونقر أن  
أبار المياه هي نقاط ارتكاز للحياة  
وابتداء من العام القادم وحتى  
عام ٢٠٠٦ لدينا برنامج لحفر  
عدة أبار.. وإقامة سدود صغيرة  
في سيناء.. إما لمنع ضياع المياه  
فتجف في الصحراء. أو لتجميع  
المياه لتكون خزانات صغيرة  
تروى منها المزارع الجديدة..  
وهذه البرامج تتكلف ٥٠ مليون  
جنيه..

● هذا يعني أن الحكومة  
ستخصص حوالي ٢٠ ملايين  
جنيه لهذه المشروعات  
سنوياً.. فهل هذا المبلغ يكفي  
لتحقيق الهدف وهو زرع  
الحياة في وسط سيناء  
خصوصاً وأن حفر البئر  
الواحدة حوالي ١٠٠٠ متر  
عمق، يتكلف حوالي مليون  
جنيه.. وهل يتفق هذا المبلغ  
مع حجم الاتفاق في مشروع  
توشكى وتنمية جنوب  
الوادي.. رغم الأهمية  
الاستراتيجية الأولى  
لسيناء؟

- يجب أن نعترف أن حجم

المياه الجوفية في سيناء ليس  
كبيراً.. ونحن نتعامل معها على  
هذا الأساس ونحن ندرس هنا  
إمكانية مساهمة المستثمرين في  
تكاليف حفر هذه الأبار تحت  
إشرافنا في سيناء.. ونحن  
نعترف بجهود المزارعين في





المصدر : السوفيسد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٦/٢٤

سيناء الذين تعرفون قيمه الحقيقية للمياه ولهذا يتعاملون معها بكل احترام وحذر..

● كل ما تم حفره من أنبار منذ تم تحرير سيناء لا يتجاوز ٢٩ بئرا فهل هذا يكفي؟

- لا يكفي. ولكن محدودة المياه الجوفية لا تشجع..

● والاستفادة من مياه السيول؟

- اعتمدت الدولة للسنوات الأربع القادمة ٨٠ مليون جنيه للوقاية من السيول في سيناء وواى النيل وهذه المشروعات تزيد من مخزون المياه الجوفية ولدى إقامة بعض المشروعات..

زراعة حواف الوادى

● أقامت

مصر

مشروعات

للرى بالقرب

من مجرى

النيل لزيادة

الأراضي

الزراعية حول

حواف النهر

كما حدث فى ترعة الابراهيمية. لماذا لا تكرر نفس السياسة خصوصا ان هناك اكثر من مليون فدان من اسوان جنوبا وحتى الجيزة شمالا. كما جاء فى الدراسة التى اعدتها حزب الوفد عن تنمية جنوب الوادى.

- هذا سليم. ونحن ننفذ الآن مشروعات شبيهة سواء باقامة ترع على محطات عائمة او تأخذ من النيل مباشرة لان لدينا ٦٥٠ ألف فدان صالحة للزراعة على طول مجرى النهر فى قنا ٢١٥ ألف فدان وامتداد كوم امبو ٢٧٥ ألف فدان وسوهاج ١٦ ألفا واسيوط ٢٤ ألف فدان فضلا عن ١٠٠ ألف فدان فى وادى النقرة.

● من الصعب زيادة حصة مصر من مياه النيل.. وعليها ان تعيد النظر فى سياسة استخدامنا للمياه.. اذ لا أحد فى العالم - الا المتخلف - يروى

اراضيه بالغمر كما يحدث عندما.. ونتج عن ذلك ارتفاع منسوب المياه الجوفية خصوصا فى الدلتا. هل من حل يوقف سياسة هدر المياه بالرى بالغمر؟

- يجب ان نعتزف ان سياسة الغمر هذه ضارة بالارض.

ويحتمل مصر من المياه فالفلح مازال يفتح على المياه ثم يتم دون اعتبار لمن بعده ممن عليه الدور فى الرى. وهذا الهدر يضر

بالسياسة المائية لمصر ويجب تعديله وعليها ان تعيد النظر فى سياسة الرى السطحي. ولدينا

خطة عملية بدأت منذ عام ١٩٧٧ لمواجهة زيادة هدر المياه ويجب ان

تعلم ان تكاليف توفير المياه عالية للغاية.. وعلى سبيل المثال

كانت تكاليف توفير مليار متر من المياه عند إقامة خزان اسوان

هى نصف مليون جنيه وتكلف هذا المليار ٢٠ مليون جنيه كما

هو الحال فى مشروع السد العالى. الآن يتكلف توفير مليار

متر مكعب ٣٠٠ مليون جنيه

كما هو الحال فى مشروع قناة جونجلي باعتبار ان المياه

متوفرة.

ولكن تزيد التكاليف كثيرا الآن.. ورغم ما انفقناه فى

جونجلي فأننا لم نحصل على أى شىء بسبب الاوضاع

السياسية فى جنوب السودان.

● ومشروعات تطوير فكر الفلاح للمصرى..

- نسجل هنا اعترافنا بخبرة ابناء سيناء فى استعمال المياه

الشحيحة. وهم اساس الرى بالتنقيط هناك. وعليها ان تبحث

عن اسلوب مماثل وافضل مع فلاح مصر فى الوادى والدلتا

يقوم على حسن ادارة المياه والتعامل معها ولنا كان للزراع

فى الصحراء يتعامل معها بذلك. فان علينا ان نتقن فلاح الدلتا

بذلك ايضا حتى نحدث وفرا فى

المياه.

● بسبب سياسة الرى

اسصى بالغمر وصلت كميات مياه الصرف الزراعى

الى ١١ و ١٢ مليار متر مكعب وكثرة استخدام هذه المياه

تضر بالزراعة خصوصا ان الوزارة تضع مشروعاتها على

اساس التوسع فى اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى

فى الزراعة مرة ومرة؟

- نعتزف. هناك سوء تعامل مع المياه خصوصا ان النظرة

القومية للمياه غائبة عن الفلاح فهو يفتح المياه من التربة للرى..

فيذهب ثلاثة ارباع هذه المياه الى المصارف بدون استخدام وبدون

فائدة. ولدينا الآن دراسات متأنية للتعرف على وسائل سوء

الاستخدام هذا للحد منه بالتحكم فى المياه عند المصدر.

ونحن نخطط الآن سياسة تقوم على استمرار تطوير برامج

الرى وترشيدها.. وفى نفس الوقت نلقل من الاعتماد على

مياه الصرف الزراعى مرة اخرى. لاننا نعلم مخاطر اعادة

الاستخدام هذه اكثر من مرة. فسنبت تزايد ملوثاتها.. مع ما

بها من مبيدات سابقة حتى نتحاشى مشاكل تلوث المياه.

أى نحن سنعطى اولوية لتطوير استخدامات مياه الرى

عن برامج اعادة استخدام مياه المصارف. وهذا يتطلب عملا

مشاركيا مع الفلاح ومع باقى القطاعات المستخدمة للمياه مثل

الصناعة والاستخدامات البشرية.. ولكن البداية يجب ان

تكون مع اقناع الفلاح بحسن استخدام المياه وبدون هذا

الاقتناع لا نأمل فى أى نجاح كبير لسياسة الترشيد هذه. أى

ببساطة سوف نزيد من خطط تطوير وترشيده الاستهلاك ثم

نقل الاعتماد على مياه الصرف فى الزراعة للخروج من مأزق

خطورة هذه المياه على الزراعة.

مشكلات نهاية الترع ● الاراضى الزراعية عند

نهايات الترع فى الصعيد والدلتا هل لها من حل؟







المصدر : السوفيسد

التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٧

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- المشكلات هنا تعود إلى سوء استخدام الفلاحين في بدايات الترع. فهم يأخذون أكثر من حصصهم أي ببساطة فلاح البداية يأخذ من حصة فلاح النهاية! ثم نجد مشكلة صيانة مجارى الترع وتطهيرها من الحشائش حتى تصل المياه إلى نهايات الترع. وكل عمل في بداية شبكة الري يؤثر على نهايتها. وأي خلل يؤثر عند النهايات وبدون تعاون الفلاح من السد العالي إلى البحر المتوسط ستظل مشكلة نهايات الترع قائمة.

●● وبصل إلى قضية منابع النيل.. وما يثار بين وقت وآخر عن مشروعات أما في الهضبة الاثيوبية أو في منابع الاستوائية كيف تحفظ مصر حقوقها المائية. أي كيف نضمن حصول مصر على حصتها التي حددتها الاتفاقيات والاعراف الدولية؟

- يجب أن نطمئن الناس أن مصر تعرف كل ما يجري في منابع النيل. ونحن نتعامل معها بحرص وحذر شديد. وهناك تفهم كامل لهذه الأهمية. ويجب أن يعرف كل المصريين أن للوارد المائية لدى دول المنابع تفوق كثيرا احتياجات هذه الدول مثلا اثيوبيا حيث منابع النيل الآنق والسواط لديها ٢٢ حوضا آخر من الأنهار أحدها النيل ومعدل سقوط الأمطار عال جدا. وبالتالي ليست بحاجة كبيرة لمياه النيل. ولكن لا يمكن الاعتداء على حقها في النيل، تماما كما أنها لا يمكن أن تعتدي على حقوق غيرها من هذه المياه ومن صالحنا أن تساعد دول المنابع في أي مشروعات تفكر فيها من أجل التنمية عندها. ولكن في نفس الوقت لا يمكن لأي أحد الاعتداء على الحقوق التاريخية للمياه لكل دول الحوض. وهناك اتفاق بأن نعمل سويا لصالح البلدين وعدم الإخلال بالاتفاقيات المائية المستقرة.

ونضيف: إن ما يجري من مشروعات في اثيوبيا عبارة عن مشروعات صغيرة جدا معظمها خارج حوض نهر النيل.. ما عدا مشروعا واحدا على أحد روافد

النيل. وتم الاتفاق حوله.. وليس هناك أي أفكار عند حكومة اثيوبيا لاقامة مشروعات أساسية على النيل الأزرق.

ونضيف مرة أخرى أن دول المنابع تمتلك مصادر عظيمة للمياه ولا تحتاج إلى حصة كبيرة من مياه النيل. ولو استغلت اثيوبيا هذه المصادر لما احتاجت لمياه النيل بشكل مباشر.. ولو نفذت اثيوبيا مشروعاتها فإن مصر لن تضار منها أبدا.

●● زراعة الارز في مصر تولجته مشكلة كان من أهم أهداف السد العالي زيادة المساحة المزروعة بالارز بحكم كونه محصولا تقديرا للاستهلاك المحلي والتصدير ولكننا نسمع في كل عام عن تنازول الفلاحين للمساحات المزروعة بالارز وبالتالي نسمع عن الغرامات.. ثم التنازل عن الغرامات. إيه الحكاية؟

- الأرض التي تزرع أرزا كل عام تنور حول مليون ومليون ونصف مليون فدان سنويا والحل هو أن نحاول زيادة المساحة التي تزرع بنفس كمية المياه.. وهذا يكون باستخدام سلالات جديدة كثيرة الانتاج.. قليلة المياه. وهناك نوعيات أرز جديدة تنطبق عليها هذه لنظرية يجب زراعتها للحد من تدوير المياه التي تنصب إلى مصارف أو إلى باطن الأرض.





المصدر : .....  
المصدر

التاريخ : .....  
التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ندوة إسرائيلية تطالب بإعادة توزيع مياه النيل !

□ نظمت جامعة تل أبيب ندوة حول نهر النيل شارك فيها مجموعة من الجامعيين والخبراء القانونيين من جامعات ألمانيا وهولندا والسويد وكندا وأثيوبيا وإريتريا والسودان، ورفضت مصر الاشتراك فيها لأنها ترى أن توزيع مياه الأنهار موضوع على درجة عالية من الحساسية ويجب عدم بحثه في ندوات أكاديمية ، وإنما يجب تركه للرسميين والمتخصصين.

الندوة ناقشت عددا من الموضوعات منها إعادة تقسيم مياه النيل وكشف المشاركين عن دراسات أمريكية لاقامة سدود في أثيوبيا ، بينما طالب آخرون احياء فكرة تخزين مياه النيل الأزرق في أثيوبيا .







المصدر: نصف الدنيا

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٧/٨/٣

# السياسة x يرتسامة

## قضية المياه ١

تحتل قضية المياه في حياة مصر مركزا حيويا ، واستراتيجية ، وقبل كل شيء هي قضية أمن قومي .. فبدون مياه لا تنمية ولا تقدم ولا رجاء .

وقضية المياه هي بالذات وهذه الايام في اذهان الجميع حيث يتركز النقاش الوطني حول الخطوة التي ستبدا بعمل قناة بين بحيرة ناصر والوادي الجديد .. وان كانت مياه جنوب الوادي ليست هي في الاساس القضية الكبرى إلا انه لا يمكن تجاهلها لانه يرتبط بسياساتنا الخارجية وقدرتها على توفير المياه اللازمة من مياه النيل من أجل التنمية .

هذا البعد الاستراتيجي لم يغيب عن ذهن الدكتور بطرس غالي وهو وزير دولة للشئون الخارجية حيث كان في مقدمة اهتماماته القارة الافريقية وفي قلبها نهر النيل شريان الحياة لمصر .. ومن هنا قامت اتفاقية الاندوجو التي تضم ٩ دول هي ما تاتي منها منابع النيل حيث تم الاتفاق على كيفية التعامل مع مياه النهر وحقوق كل دولة - فيما عدا الاتفاق الذي وقع سنة ٥٩ مع السودان - لتحديد نصيب مصر من المياه بعد بناء السد العالي وكان ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه .

في الفترة الاخيرة ضعف تأثير الاندوجو وتوزعت اهتمامات ومشاكل الدول المعنية وبدأت كل واحدة تخرج عن البروتوكول الموضوع ومن هنا بدأ الاحساس في القاهرة بتفاقم بخطورة الموقف خاصة وان هذه الكمية من المياه من المتوقع الا تكفي مصر مستقبلا . ولعل من اهم اسباب هذه المشكلة هو ذلك الفاقد من مياه النيل في المستنقعات والتي كان ممكن مثلاً فيه ببناء قناة جونجلي الذي توقف بسبب الحرب الاهلية في جنوب السودان .

ومن هنا بدأ مشروع معروف باسم مشروع التكونيل وهو المشروع المعروف باسم « التعاون الفني من أجل دعم التنمية وحماية البيئة لحوض نهر النيل .. وترجع فكرته لعام ١٩٩٢ اثناء اجتماع وزراء الموارد المائية لدول حوض النهر في اوغندا واتفاقهم على التعاون المستقبلي بشأن موضوعات الموارد المائية .

وفي دراسة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في اطار سلسلة جديدة اسمها حوارات ومناقشات .. تقرر ان يتم التعامل مع الموضوعات ذات الاهمية للأمن القومي المصري وايضا ذات الاهمية الاستراتيجية للوضع العربي العام ويتولى د. حسن ابو طالب رئاسة تحرير هذه السلسلة الجديدة .





المصدر: نصف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣/٨/١٩٩٧

ومن الواضح ان احتلال قضية المياه المقام الاول في اهتمام الخبراء والمفكرين انما لها ايضا جذور فيما يحدث في الشرق الاوسط حيث تحتل هذه القضية المقام الاول بدرجة ان البعض يتوقع ان تقوم حروب مياه في المنطقة - على الاقل هذا ما يهمنى - الامر الذي تحاول الامم المتحدة تلافيه بالعمل على القامة اتفاقية خاصة بالمياه في العالم وهذه قضية لها انعكاساتها على كل انحاء المعمورة .  
والذي يضفى خطورة كبرى على قضية المياه في الشرق الاوسط هو الموقف الاسرائيلي منها ومحاولتها الدؤوب على سرقة مياه كل من انهار سوريا والاردن ولبنان والمياه الجوية للضفة الغربية بحيث تصبح هي من خلال تقدمها التكنولوجي هي المسيطرة على مياه تلك المنطقة بالكامل وعودة إلى دراسة المركز فقد عقد لقاء جمع العديد من الخبراء في هذا الموضوع وتولى الاستاذ ايمن عبدالوهاب بعرض الورقة التي اعدّها المركز وهذه لها برشامة اخرى .

إنجي رشدي





المصدر : الأسبوع

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٤

## إسرائيل بدأت احتلال ثلاث جزر في البحر الأحمر

بدأت إسرائيل مخططا سريا لاحتلال ثلاث جزر في البحر الأحمر في «حالب - أبو الطير - وفلك» . وأشارت مصادر سياسية لـ «الأسبوع» إلى أن إسرائيل عززت من وجودها العسكري في هذه الجزر خلال الأشهر الأخيرة بزعم مساعدة إريتريا وإثيوبيا في موقفهما ضد السودان . وأكدت المعلومات أن إسرائيل بدأت في التفكير جديا في إقامة مطارات عسكرية في هذه الجزر تمهيدا لإعلان الاحتلال ووضع الدول العربية مجتمعة أمام الأمر الواقع كما

بعثت بعشرات الجنود والضباط إلى هذه الجزر حيث يوجهون على أراضيها في الوقت الراهن . وقد أدت عدة دول عربية قلقها من التمركات العسكرية الإسرائيلية في الجزر الثلاث ومطالبته بوضع حد للتدخل الإسرائيلي في هذه المناطق وحذرت من خطورته على الأمن القومي العربي . وكانت إسرائيل قد بدأت التخطيط منذ عام ١٩٦٧ للبحث عن منافذ مباشرة على ساحل البحر الأحمر لتتيح لها تهديد أمن الدول المطلة على هذا الساحل .







المصدر: الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٥

٧ المجلس القومي للإنتاج يحدد

## إبعاد السياسة المائية في مصر حتى عام ٢٠١٠ استكمال تنفيذ اتفاقيات المياه مع دول حوض النيل



د. عاطف صدقي  
تتمية الموارد المائية

كتب محمد عرفة:

حدد المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية إبعاد السياسة المائية في مصر حتى عام ٢٠١٠ من أجل تلبية متطلبات النمو العمراني ومشروعات التوسع الزراعي وتوفير مقومات الأمن الغذائي.

وكان المجلس برئاسة الدكتور عاطف صدقي المشرف العام على المجلس القومية المتخصصة قد أوصى بضرورة مواصلة الجهود والسعي لسرعة إنجاز المشروعات المشتركة واستكمال تنفيذ اتفاقيات المياه بين دول حوض النيل بكافة الجهود الدبلوماسية.

ودعا المجلس إلى تقييم مشروعات تطوير أساليب الري وترشيده استخدام المياه في مجالات الصناعة وغيرها من الأغراض مع الأعداد لآلية نظام السدة الشقوية لمراعاة اختصاصات المياه السليمة.. وطالب المجلس بالتطبيق الحازم للتشريعات المتعلقة بمكافحة التلوث لمياه النيل والترع والمصارف وتطهيرها بالأساليب العلمية لتلافى الفاقد والهدر في المياه.

وأكد خبراء المجلس في توصياتهم أن السياسة المائية يجب أن تستند إلى خطة متكاملة لتنفيذ مشروعات تنمية الموارد المائية والكهرمائية مع تنظيم استخدامها بالتنسيق والتعاون مع دول حوض النيل من أجل الحفاظ على حقوق مصر الطبيعية والتاريخية.





صدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

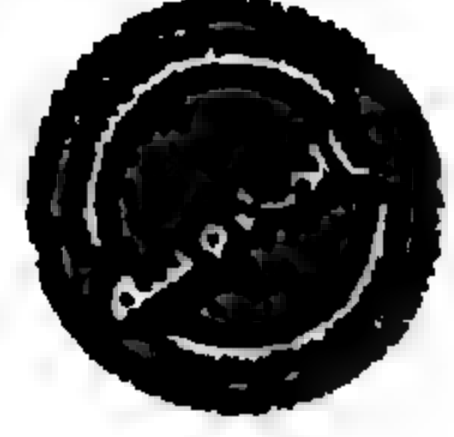
١٩٩٧/٨/٦

## ٤٥ مليون عربي محرومون من المياه النقية !

كتب هانيء مباشر :

• ٤٥ مليون مواطن عربي محرومون تماما من توافر التقنيات الخاصة التي تسمح بالحصول على مياه شرب نقية وهم بذلك يشكلون حوالي ١٥٪ من اجمالي المحرومين من هذه الميزة على مستوى العالم.. نذكر ذلك تقرير صادر عن البرنامج الانمائي التابع للأمم المتحدة الذي اضاف قائلا ان الدول العربية تأتي على رأس قائمة الدول التي تعد من أقل المستويات في العالم تحقيقا للكفاية الغذائية، كما أنها في الوقت نفسه من أكبر مستوردي الحبوب في العالم.. وتضمن التقرير تحذيرا من الزيادة المطردة للتصحر في تربة هذه الدول حيث تقع مساحة كبيرة من أراضيها وتقدر بنحو ١٤ مليون كيلومتر في المنطقتين الجافة وشبه الجافة .





المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

## ٢٠ مشروعاً لتحلية مياه منطقة الشرق الأوسط

وافق «مركز تحلية مياه الشرق الأوسط» في مسقط رأسه على ٢٠ مشروعاً للدراسة سبل خفض تكاليف توفير مياه الشرب في المنطقة للمرة الأولى منذ إنشائه في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦. وتكررت مستشارة البرامج شانون مكارثي أن المركز قد ٢٠ مشروعاً آخر، وأعلنت عن عطاءات لتقديم مقترحات خاصة بالأبحاث للمؤسسات والجامعات في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل خلال اجتماع الاتحاد الدولي لتحلية المياه في مدريد.

وتحلية المياه أمر حيوي للعديد من الدول الشرق أوسطية رغم ارتفاع كلفتها. ويقر الخبراء أنها تمثل نحو ٥.٧٥٪ من موارد المياه الإقليمية. وقدمت كل من الولايات المتحدة وعمان واليابان وإسرائيل ثلاثة ملايين دولار للمركز، كما تبرعت كسوريا الجنوبية بـ ٦٠٠٠٠ دولار، ويقدري الاتحاد الأوروبي تخصيص هبة تصل إلى ٣.٦ مليون دولار. وتبلغ كلفة المشاريع الموافق عليها ١.٥ مليون دولاراً (رويترز).





المصدر: الحسينية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ / ٨ / ١٩٩٧

## مركز تحلية مياه الشرق الأوسط يقر ٢٠ مشروعاً

عطاءات لتقديم مقترحات خاصة بالابحاث للمؤسسات والجامعات في تشرين الاول (اكتوبر)، خلال اجتماع الاتحاد الدولي لتحلية المياه المقرر ان يعقد في مدريد. ومضت تقول ان المركز يامل ان يقدم جوائز للمشاريع الفائزة في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٩٧.

كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٩٦ للنظر في شؤون احد اهم الموارد في المنطقة. واضافت شانون مكارني مستشارة البرامج ومشاريع التنمية في المركز ومقره مسقط، ووافق المركز على ٢٠ مشروعاً من بين ٤٠ مشروعاً صدرت بها توصيات. واستطرت: «سنعلن عن

■ مسقط - رويتر - قالت مسؤولة من مركز تحلية مياه الشرق الأوسط امس الاربعاء ان المركز وافق على ٢٠ مشروعاً لدراسة سبل خفض تكاليف توفير مياه الشرب في هذه المنطقة الشاسعة والقاحلة. وهذه هي اول مشاريع يوافق عليها المركز منذ اقامته في







المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ / ٨ / ١٩٩٧

### اثيوبيا تعتزم إقامة سد كبير على أحد روافد النيل

أديس أبابا - أ. ش. أ - إنتهت  
الحكومة الاثيوبية من دراسة مشروع  
ضخم يستهدف إقامة سد كبير على  
نهر «تيكينزي» أحد الروافد الهامة  
للتي تغذي النيل الأزرق ونهر النيل  
وذلك للاستفادة منه في توليد الطاقة  
وأضافت الاثيوبية ان  
العاصمة الاثيوبية أديس أبابا أن  
المشروع سيوفر عند تشييده نحو ٤٥٧  
ميغاوات من الطاقة المولدة. ومن  
المنظر بدء العمل به حال تصديق  
الحكومة عليه.





المصدر : الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٠



### التعاون بين مصر وأثيوبيا ضروري لاستثمار النيل

تشير الإنباء إلى أن أثيوبيا قد انتهت من الدراسات الخاصة بإقامة سد كبير لتوليد الكهرباء على أحد الروافد المهمة التي تغذي النيل الأزرق الذي يعد المورد الرئيسي لمياه النيل التي تصل إلى مصر. وقد يبدو الأمر أن هذا السد المزمع إنشاؤه في أثيوبيا سوف يكون مادة لتصعيد التوتر بينها وبين مصر، ولكن مصر التي تحتفظ دائما بعلاقات تاريخية ودية مع أثيوبيا لن تجعل من قضية مياه النيل مادة للتوتر مع دولة صديقة، وإنما تفضل أن تجعل قضية الشراكة في نهر النيل موضوعا للتعاون الاقتصادي الفعال لصالح الشعبين المصري والأثيوبي، فإذا كانت أثيوبيا تحتاج إلى بناء سد لتوليد الكهرباء لتنمية الاقتصاد والمجتمع في أثيوبيا، فإن مصر يمكنها أن تتجاوز مجرد القبول بالمشروع إلى مساعدة أثيوبيا في إنجازه بما لدى مصر من خبرات فنية وتقنية هائلة في مجال بناء السدود وتوليد الكهرباء مادام ذلك لن يؤثر على الحصص التاريخية لمصر من مياه النيل الأزرق، والتي لا تحتاج أثيوبيا إلى المساس بها نظرا لوفرة الأمطار ومصادر المياه بها.

وهناك تجربة لمصر مع أوغندا في هذا المجال حيث ساعدت مصر أوغندا على بناء سد على شلالات على نهر النيل في أوغندا على أن يتم تخزين المياه لصالح مصر حيث لا تحتاجها أوغندا، في حين تحصل الأخيرة على الكهرباء المولدة عن السد، وهو نموذج لتحويل مياه النهر المشترك إلى مجال للتعاون بدلا من الصراع. ونعتقد أن أثيوبيا المهتمة مثل مصر بالحفاظ على علاقة صداقة وشراكة قوية بين القاهرة واديس أبابا سوف تستبعد صيغ الصراع والإضرار بمصر وسوف تفضل نماذج التعاون معها في استثمار النيل وروافده دون أي مساس بحقوق مصر التاريخية في مياه النهر.





المصدر: الأخصيار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/١

مصادر دبلوماسية:  
اسرائيل تعد لاحتلال  
ثلاث جزر بالبحر الأحمر  
عمان - ز. د. خ

حذرت مصادر دبلوماسية عمانية من  
تعزيز الوجود الاسرائيلي في ثلاث جزر في  
البحر الاحمر، في مواجهة سواحل اريتريا  
وهي جزر طالبي وابو الطير وبذلك مؤكدة ان  
هناك مخططا صريحا لاسرائيل لاحتلالها  
ولتشارت المصادر الى تكثيف الامدادات  
العسكرية في الجزر الثلاث خلال الاشهر  
الماضية يزعم مساهمة اريتريا واثيوبيا في  
مواقفهما ضد السودان.







المصدر: نصف الدنيا

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٥

# السلامة والسلامة

## قضية المياه .. مصر والنيل (٢)

ووفقا للتقاليد العلمية، فإنه في أي ندوة أو مؤتمر علمي، على الداعين أن يحددوا ورقة عمل تكون هي الحرك والمثير للفصلية المطلوب

وكانت الإحصائيات بين عند الوفاة بطول ١٢٠ سنة في المتوسط  
فصله الميكانيكي في المتوسط مخلوقات ومصفيات في والتي تدعو إليها  
الإنسانيات الإحصائية في المتوسط في المتوسط في المتوسط في المتوسط  
فصله الإحصائي في المتوسط في المتوسط في المتوسط في المتوسط  
الإنسانيات في المتوسط في المتوسط في المتوسط في المتوسط

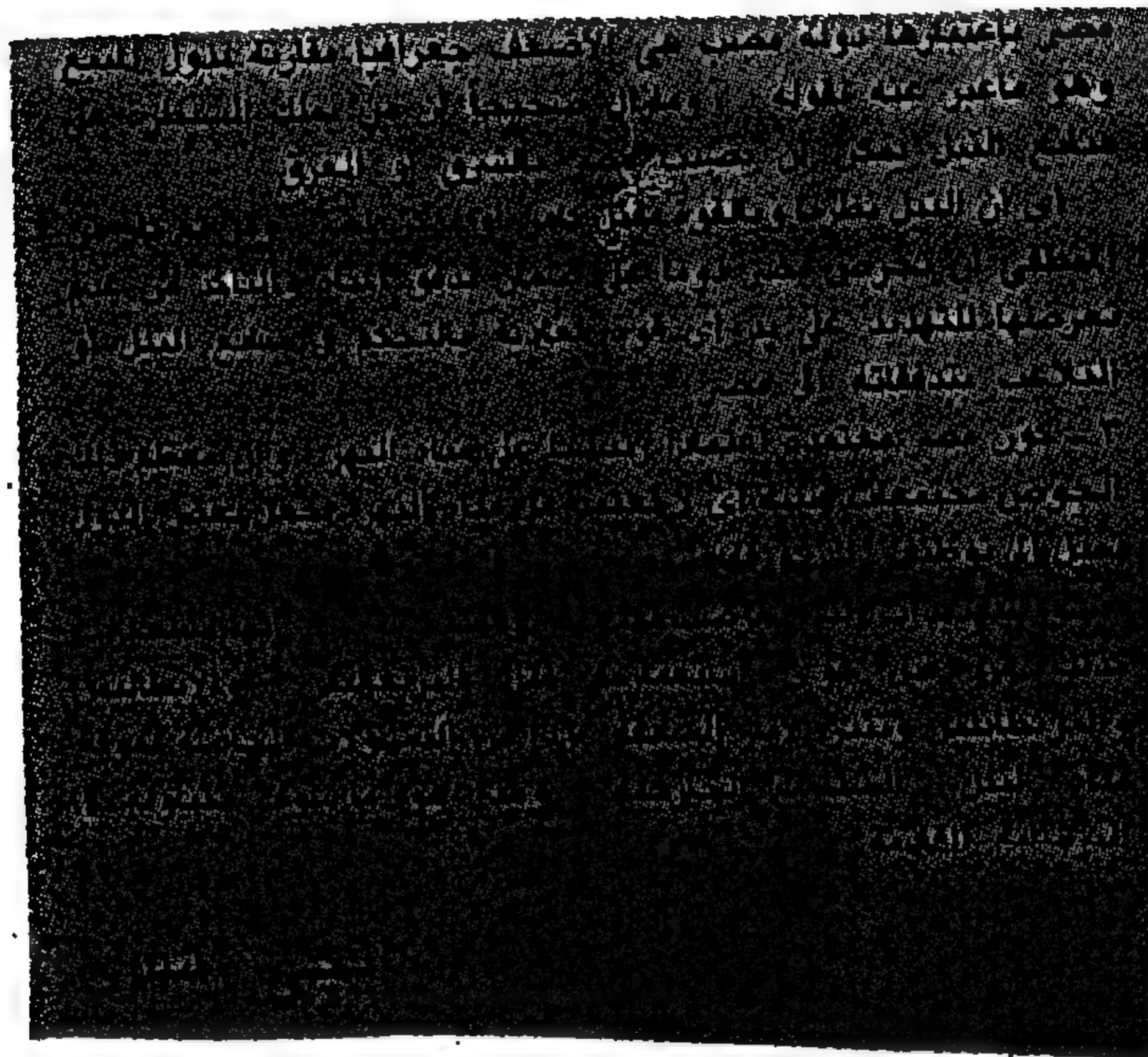
[illegible][illegible][illegible][illegible]





المصدر: نصف الدنيا

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٢









المصدر: العربي

**لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

**بعد مساعدة أرتيريا في الاستيلاء على حنيش**

مصانع إسرائيل  
للأسماك في  
البحر الأحمر

كشف مسئول يعني رفيع المستوى النقاب عن تواجد إسرائيل في جزيرتي (الطير وحالب) اليمينيتين، وأكد في تصريحات خاصة لـ «العربي» أن إسرائيل أقامت مصانع لتعليب الأسماك في الجزيرتين، وقال إن الاحتلال الأريتري لجزيرة (حنيش الكبرى) اليمنية يأتي في إطار استراتيجية عالية للسيطرة على مدخل البحر الأحمر وياب المنب بتخطيط أمريكي - إسرائيلي، وأشار إلى أن الرئيس الأريتري أسياسي أفورقي أعطى له دورا خاصا في المنطقة سواء فيما يتعلق بترسيخ الوجود الإسرائيلي الأجنبي في البحر الأحمر، أو لتحجيم السودان ودعم حركات الانفصال وهو دور يفوق إمكانات وعضلات أفورقي وإريتريا.

وثمة بعد آخر في احتلال اريتريا جزيرة  
حنيش يتعلق بمحاولات اسرائيل بمساندة  
امريكية الاتقي هذه المنطقة بحيرة عريية





المصدر: **العربي**

للتاريخ: ١٩٩٧/٨/١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خالصة، وهو مادفع اريتريا إلى الدخول في تحالفات جديدة منذ استقلالها وسعيها لتوظيف هذه التحالفات في إدارة الصراع حول مضيق باب المندب وجزر أرخبيل (حنيش) من خلال إدراك علاقة التحالف الاريترى مع تل أبيب والسعي الاسرائيلي القديم للحصول على مناطق نفوذ وقواعد في بعض الجزر جنوب البحر الأحمر خاصة جزيرة (دهلك) الاريترية، وهو ما حدث بالفعل. حيث دفع التواجد الاسرائيلي المكثف في هذه

أرخبيل حنيش ومضيق باب المندب وفرض النفوذ الاريترى ومن ورائه النفوذ الإسرائيلي خلال السنوات القادمة، ومن ثم فإن الأمر جد خطير ما لم تتم بلورة استراتيجية عربية محددة المعالم للتصدي للمخطط الإسرائيلي. قبل تطور الأمور وبفعلها نحو نوع من الاستقطاب السياسي بين محور عربي وآخر إقليمي والدخول في صراع الإرادات وفرض الرؤى من خلال معايير توازن القوى وليس وفق معايير توازن المصالح.

إلى ذلك أكد مصدر مسئول بجامعة الدول العربية أن اللجوء للتحكيم الدولي في صالح اليمن بكل المقاييس وما أكثر الأدلة والوثائق والمستندات والممارسات التي تؤكد تبعية هذه الجزر للدولة اليمنية، وأكد في تصريح خاص لـ «العربي» أن الادعاءات الاريترية بملكية جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى ليس لها أي سند في التاريخ القديم أو الحديث، وأعلن المصدر أن إسرائيل تريد تضخيم هذه الدولة (اريتريا) لمساعدتها في الحصول على أية تسهيلات عسكرية في البحر الأحمر، وإثارة قلق ومخاوف الجانب العربي في هذه المنطقة الحيوية والوصول إلى مرحلة تآزيم الأمور في محاولة جديدة لتفتيت الصف العربي.

بعض جزر البحر الأحمر إضافة إلى ضرورة وجود مساندة عربية.

ويعتقد المراقبون أن يأخذ التحكيم الدولي والمفاوضات بعض الوقت (٣-٥ سنوات) إلا أن ذلك هو الحل الأفضل لكلا الطرفين. ويؤكد هؤلاء أن ثمة أيادي إسرائيلية في المشكلة، وأن تحركات تل أبيب تنطلق من تواجدها في (دهلك) وتواجد قواعد ومطارات ومرفأ في جزيرة (نحوه) لاستقبال السفن الحربية الاسرائيلية ومرفأ آخر في جزيرة (مرسى) التي تقع جنوب جزيرة (عصب) وهذه التحركات سبقها استيلاء إسرائيل على ميناء (أم الرشراش) المصري وتحويله إلى ميناء إسرائيلي يدعى إيلات ليكون منفذاً لها على البحر الأحمر.

وحذر المراقبون من محاولات اريتريا فرض أمر واقع باحتلال حنيش ثم إحالة المسألة للتحكيم الدولي لا يخرج عن كونه محاولة لفرض النفوذ الاريترى وكسب الوقت وقبله النفوذ الاسرائيلي في المنطقة والتي تتحكم في مرور ناقلات النفط الخليجي إلى أوروبا وأمريكا عبر البحر الأحمر وقناة السويس، ومن ثم فإن من يتحكم في هذه الجزر يتحكم في مضيق باب المندب ومن يتحكم في هذا المضيق بمقدوره أن يتحكم في حرية الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

ومن هذا المنطلق - فإن الصراع حول جزيرة (حنيش) ما هو إلا مدخل لفتح ملف جزر

الجزيرة - بأريتريا إلى بسط نفوذها على حنيش اليمنية.

فإذا كان نحو ٩٠٪ من تجارة إسرائيل مع جنوب شرق آسيا تمر من هذه المنطقة فإن ما أكدته تقارير معهد ديان في تل أبيب حول أهمية أن يكون لإسرائيل قدم في هذه المنطقة - يصبح حقيقة مؤكدة - كما اعتبرت هذه الدراسات أن التحالف مع تركيا والتواجد في باب المندب يمثلان فتحاً كبيراً من الناحية الاستراتيجية لإسرائيل.

وعلى رغم استبعاد الخبراء والمراقبين لاحتمالات اللجوء إلى الخيار العسكري لحسم النزاع بين اليمن وأريتريا حول حنيش الكبرى في الوقت الحالي لاسيما بعد قبول الدولتين لمبدأ الوساطة والتحكيم الدولي، إلا أن التحركات الإسرائيلية في هذه المنطقة قد تدفع بالأمور إلى مواجهات عسكرية محدودة، وهنا يشير الخبراء إلى أن الميزان العسكري يميل لصالح اليمن، غير أنها تعيش الآن مرحلة إعادة بناء وتطوير لما خلفته حرب الانفصال، ومن ثم فهي - حسب رأي خبراء عسكريين - ليست مؤهلة للدخول في معركة عسكرية طويلة الأمد، وكل ما يمكن أن تفعله هو القيام بعملية عسكرية خاطفة لإعادة الجزيرة إلى سيادتها - غير أن المسئول اليمني استبعد اللجوء إلى هذا الخيار في الوقت الحالي - إلا إذا وجدت صنعاء نفسها مضطرة إلى ذلك على خلفية تواجد قواعد عسكرية وخبراء إسرائيليين في

محمد نعمان







المصدر: المراجعة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/١١

## أزمة "الأمن المائي العربي" في أكاديمية نايف الأمنية

□ الرياض - «الحياة»:

■ واصلت حلقة «الأمن المائي العربي» المنعقدة في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية أعمالها بورقة عمل قدمها الدكتور جان خوري مدير إدارة الدراسات المائية في «أكساد» عضو اللجنة العلمية للحلقة، وعنوانها: «أزمة المياه في الوطن العربي».

وركز على أن المياه هي المشكلة الأساس التي ستواجه البشرية خلال القرن الواحد والعشرين، وأوضح أن بحوثاً ودراسات أجريت خلال هذا العقد تكتسب أهمية كبيرة، استناداً إلى بيانات قدمتها الدول العربية وطرح بعضها في الندوة العربية الثمانية لمصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، التي عقدت في آذار (مارس) الماضي في الكويت، وأوضحت أن المنطقة العربية من أكثر المناطق جفافاً في العالم، وأن أهم سمات موارد المياه في الوطن العربي، توافر الجزء الأكبر منها في أنهار مشتركة ينبع معظمها خارج الحدود العربية.

وقال الخوري إن «المشكلات المائية العربية تؤثر فيها عوامل

عدة محدودية الموارد المائية والتغيرات الزمانية والمكانية الحادة، النمو السكاني ونمو المراكز الحضرية، تطور معاملة الموارد والمياه، تدهور نوعية المياه، وكل هذه العوامل يشكل دأ يسعى المسألة المائية العربية، وهي قضية مصيرية ذات علاقة بمستقبل الوطن العربي، ومن هنا اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٨٦، الأمن المائي العربي، كهدف استراتيجي للأمن الغذائي العربي. وأضاف: «بعد عشرين سنة على طرح الأمن الغذائي واعتماده كاستراتيجية عربية ما زالت الفجوة الغذائية كبيرة تصل إلى ٥٠ في المئة ما يدل على أن ظهور أزمات مائية مستقبلية مرتبطة بظهور أزمات غذائية».

وتسدد على «أهمية الموارد المائية المشتركة لأنها تزيد على ٥٠ في المئة من الموارد المائية عمومياً ما يعني أن الحفاظ على الحقوق المائية العربية يتطلب تحركاً عربياً إقليمياً ودولياً».

وتعرض في الحلقة اليوم دراسة عن «التشريعات المائية وعلاقتها بأزمة المياه في الوطن العربي».





المصدر : الشعب

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٢

# تففظات مصرىة وسوءانىة على اتفافىة دولىة

## للأنهار تفس الوضف فى نهر النيل

تقرىر : رىبع شاهىن

ىعقد فى نىوىورك منصف شهر اغسطس الجارى الاءامع الثانى لمجموعه العمل المعنىة بوضع اتفافىة دولىة لاطارىة حول قانون الاساءامات عفر الملاهىة للمجارى المائىة الدولىة والانىهار والىحرىات لإقرار مشروء الاتفافىة بصورة نهائىة. وكانت هذه اللآنة قد تشكلت منذ ٢٠ عامسا وظلت اءامعاتها تتسم بطابع روفىنى وتنفذ دون نأىة ملموسة إلا أن وجود إصرار خاصة من قوى كبرى على إبرام اتفافىة دولىة بشأن المىاه والانىهار الدولىة لعب دورا فى إءىاه هذه اللآنة. فى مارس الماضى عقدت اللآنة اءامعافا تم خلاله عرض مشروء الاتفافىة للتصوىت، فىء وافقت علفه ١٠٤ دول من الدول الاعضاء بالأمم المأحدة، بىفما اعترضت على ٣ دول هى (تركىا، والصىن، وىورندى)، وامأعفت من التصوىت ٢٦ دولة من بىفها مصر.

وقد رات مصر أن هذه الاتفافىة تضر بمصالحها وحقوقها فى مىاه النيل.. ومن ثم كان الموقف بالامأناع عن التصوىت بدلا من رفضها والاعراض علفها رغم النصوص التى ادأفلتها مصر إلفها مثل ممبدا عدم الضرر، وكذا إمكانيه الاساءام النصف للمىاه دون ضرر.. وهو ما اعترضت علفه إئىوبىا. لكن الاتفافىة رغم أنها لاأفلى الاتفافىات والمعاهدات السابفة التى تنظم توزىع مىاه النيل بخاصة اتفافىتا ١٩٠٢ و١٩٥٩، إلا أن الآخوف المصرى منها أن تصبىع بعد ٢٠ عامسا عرفا دولىا ثابتا، وأن تكون لها الحجىة القانونىة فى الأطفىق عن سائر الاتفافىات الأأرى.. خاصة أنها سوف تسجل بالأمم المأحدة بعد توقىعها والوافقة النهائىة علفها بالاءامع القامس لكأاسب القوة القانونىة.. أو يكون لها الحجىة فىما بعد بمواجهة الدول.

### بىان مصرى.. ومذكره بمواجهة المعاهدة

وقد أرفقت مصر موقفها من الاتفافىة الإطارىة للاستاءامات عفر الملاهىة للانىهار الدولىة بمذكره شارآة وببىان مفصل أضمن عرضا شاملا لهذا الموقف خاصة فىما بآلفى بالمواد التى اعترضت علفها مصر. وهى المواد ٧ و١٧ التى أأفلت عن إعاءة أقسام المىاه أو ما ىسمى بتوزىع الحصص.

وفىء تحصل مصر على ٥٥,٥ ملىار متر مكعب سنوفا من نهر النيل كدولة مصب، فإفها ترفض أى مساس أو أأفل لهذا الحصص اسأناافا إلى نأرة مواردها المائىة وعدم وجود مورد أأر عكس بقىة دول الحوض بالأسافة إلى الحاجات الضآمة لزيادة عدد سكانها.. وقد طرأحت مصر خلال اءامعات اللآنة وضمن تصورها وببىانها اقأراحات لأأرى للاستاءام الأمأ وحسن اسأغالل مىاه نهر النيل بفىء أأفلق القسواء ومصالح جمىع أطرافه.. خاصة أن بالنهر موارء وكمىات هائلة من للمىاه لم تسأفل أأى الآن تصل إلى ١٦٠ ملىار متر مكعب بسبب الأشلالات وعواقب أأرى وحاجة النهر إلى الأعاون الفنى بىن دول الحوض أو مجموعة الكوفىل، لحسن اسأغالل إمكانياته وموارده الهائلة بدلا من السعى إلى ما ىسمى بإعاءة توزىع الحصص أو أأفلها بأعأار أن ما يسأفل من النهر لا ىأأاوز ٣,٥٪ من إمكانياته فقط. وىذكر فى هذا السىاق أن دولأن فقط من دول حوض

النيل الـ ١٠ هما اللأان أأفلت حصأتهما بموجب اتفافىات وهما (مصر، والسوءان) فىء تحصل مصر على ٥٥,٥ ملىار متر مكعب سنوفا، وأحصل السوءان على ١٤ ملىار متر مكعب، أما بقىة دول الحوض فلم أأأأد حصصها نظرا لوجود موارء مائىة أأرى عأىة لفلها منها الأمطار والمىاه الجوفىة، ولألة حاجتها إلى مىاه النيل للرى.. وأأفلتها السكانىة قفاسا أو مقارفة بمصر والسوءان دولأى المصب.. فمألا لا تسأفل (إئىوبىا سوى ما بقرب أو لا ىأأاوز ٥,٤ ملىار متر مكعب سنوفا رغم ادعاءاتها وأأفلتها لأجل أأفل وإعاءة توزىع حصص مىاه النيل لأدم حاجتها بدرآة كبرى أو اعأامها علفه.. ورغم أنكم لم أمانع مصر وأفها السوءان فى الأعاون بىن دول الحوض من خلال «مجموعه الكوفىل» لحسن اسأغالل موارده وإقامة المشروعات المشتركة لهذا الغرض.. ورفض مطالب إئىوبىا حول أبىة ادعاءات. ورغم أن مصر ترى أن الحجىة للاتفافىات التى تنظم مىاه النيل منذ عأراة السأن إلا أنها أأأوف أن تصبىع الحجىة القانونىة بعد ٢٠ عامسا للمعاهدة الدولىة المقرر صدورها

واعأامها خلال الاءامع القامس، بفىء تصبىع واقعا قانونىا، وىأكم بها مسأفلا خاصة أنها أأفلت ممبدا وموارء أأأفلت عن إعاءة توزىع حصص المىاه. الغربى أن دول المنع أو الممر مثل إئىوبىا وتركىا كانت أأأفل بىمبدا السىادة على الانهار المارة بأراضىها عفر أن هذا الطلب رفضته جمىع الدول الاعضاء بالأمم المأحدة..

### أناقضات فى مواد وبنود الاتفافىة

وفىء أأفلت المادة الأالآة من الاتفافىة المزمع إءلالها وتسأفلها بالأمم المأحدة عن عدم معارضأتها والمعاهدة أو إءالها لما نصت علفه الاتفافىات السابفة المنظمة للمىاه والأزامات الدول أأافها.. إلا أنها فى مادأها الخامسة أأفلت ما أسمىه المعاهدة بحق كل دولة فى نصبىع عادل من المىاه ووضعأ معافىر خاصة بتقسىم حصص مىاه الانهار أو ماأسمىه بالتوزىع العادل للمىاه بىفها الظروف المأافىة وعدد السكان والظروف الاأصافىة لكل دولة.

وأبلغ مواد الاتفافىة ٢٥ مادة تصأفلها بىباجة أساسىة وأأكام أأامىة وأأامات تسوىة المنازعات..

وقد أأفلت أأأرى الدول بمقأراحات أضمنت أأفلات على نصوص وبنود المعاهدة منها اقأراحات أأفلت بها كل من مصر، وإئىوبىا، والسوءان، وإسرائىل، والصىن، وتركىا، والولأىات المأحدة، وأأأوب أفرىقىا، والهنء، وإطالىا، والأرءن، وسورىا، وكأنا، وروسىا... إآ.

وقد أضمنت الاتفافىة اقأراحا سوسىرىا تم وضعه بىن الأقواس أأفلت عن حق كل دولة من دول المأجرى المائى فى السىانة على الأء الذى ىمر فى أراضىها، إلا أن وفود دول المصب وبىفها وفود مصر، والسوءان، والعراق، وسورىا، ودول أأرى أوربىة وأفرها «أمركىة» أأفلت من أأفلرة هذا الاأراح.. وىأفلر إزالة هذا الاأراح من بىن الأقواس خلال أأفلات وأقرار الصبأغة النهائىة للاتفافىة. وقد أأفل الأأحاد الأوربى باأراح ىأعو إلى أن تصبىع المنظمات الاأصافىة الإألمىة أطرافا بالاتفافىة بصورة مسأفلة عن الدول الاعضاء بها.





المصدر: الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٢

وتباينت الآراء خلال الاجتماع الماضي على موعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبعد التصديقات عليها.. وهي سنة من تاريخ الإيداع..

وحيث لا تنطبق هذه المعاهدة إلا على دول قليلة من دول العالم هي دول المجاري المائية «المنبع والمصب» فقد شهدت المناقشات خلال الاجتماعات الأخيرة استخدام قوى ودول مؤثرة لتقليلها السياسي وعلاقاتها، ولعبت معايير سياسية ومصالح دورا كبيرا عند التصويت، مما أثر كثيرا في التوجهات حيال إقرار هذه الاتفاقية... والتعجيل بها بعد أن ظلت في المناقشات على مدار أكثر من ٢٠ عاما!

وتقول مصادر دبلوماسية مصرية إن تطبيق هذه المعاهدة سوف يضر بمصالح مصر خاصة أنه سيدخلها في مفاوضات مع بقية الدول الأعضاء في حوض نهر النيل.

ورغم أن الاتفاقية حققت مطالب كثيرة لإثيوبيا إلا أنها بدورها امتنعت عن التصويت، حيث تحفظت على مبادئها أحدث وفود عربية ودولية على إيداعها بها بعد إصرار مصري، وقد سبق الإشارة إليها خاصة ما يتعلق بعدم الضرر لأي دولة، والاستخدام المنصف أو العادل دون ضرر بأخرين..

وفي البيان الذي حدد موقف مصر من الاتفاقية وتم إيداعه سكرتارية الأمم المتحدة ضمن أوراق ومرفقات الاتفاقية، أكد أن بها نواحي إيجابية وقواعد عديدة إلا أنه تمسك بعدة نقاط رئيسية.

أولها: ألا تؤثر هذه الاتفاقية في المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي تنظم المياه والتي هي قواعد قائمة استقرت منذ سنين طويلة وفقا للأعراف والقانون الدولي.

ثانيها: سجلت مصر تخفظها على مواد وردت بالاتفاقية مثل المواد ٥ و٦ و٧.. وخاصة ما تحدثت عنه بعض هذه المواد عما يسمى بإعادة تقسيم المياه.. أو الحصص وتمسكت مصر بالأعلى هذه المواد ما ورد في قواعد واتفاقيات سابقة استقرت بموجب العرف والقانون الدولي ونصت عليها اتفاقيات ومعاهدات موقعة منذ سنوات طويلة، ونظمت هذا الموضوع طوال هذه الفترة.. ألا تكون الاتفاقية المقرر صدورها بديلا لها.







المصدر: الجزيرة

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٤

في ندوة عن 'الأمن المائي العربي'

## دعوات الى ترشيح الاستهلاك لتخفيف أزمة المياه عربياً

□ الرياض -  
من تركي الدخيل:

اختتمت أمس أعمال البرنامج العلمي لحلقة «الأمن المائي العربي» الذي نظّمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. وقُدمت في البرنامج أوراق عمل عرضت الجوانب الأمنية للقضايا المائية عربياً. وشملت محاور النقاش: نظرة شاملة الى الأمن المائي العربي، أزمة المياه في الوطن العربي، التشريعات المائية العربية وإعادة استعمال المياه، تقويم السياسات المائية العربية، وتجربة مصلحة المياه والصرف الصحي في الرياض في ترشيح الاستهلاك. وشارك ٣١ متخصصاً من ست دول عربية هي الامارات والسعودية والسودان والكويت وليبيا والمغرب في أعمال البرنامج الذي استمر خمسة أيام. وشدد المشاركون على أن

العالم العربي بالذات يعاني من أزمة حالية في المياه، وستزيد الأيام من تفاقمها ما يؤثر بالضرورة في الأمن المائي العربي بأشكاله كافة. وأكدوا أنه لا بد من التعامل مع الوضع بحزم بتوعية المستهلك بأهمية المياه وخطورة شحها، من أجل ترشيح الاستهلاك وهو الأمر الكفيل بالتخفيف من الأزمة. وأكد رئيس الأكاديمية الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي أن قضايا المياه باتت هاجساً كبيراً في كل دول العالم وبخاصة في العالم العربي، مطالباً بوضع مخطط علمي لمعالجة هذه الأزمة عربياً. وتحدث المهندس هاني التريزي، خبير الموارد المائية ومعالجة المياه في شركة «ماتيو»، العربية للتصنيع، عن «التشريعات المائية العربية وإعادة استعمال المياه» معتبراً أن «التشريعات المائية تلعب دوراً في عملية تنظيم توفير المياه، فمن خلالها

يتم ضمان تزويد المياه بكميات كافية. ونذهب الى ان هناك شبه إجماع لدى الدول العربية على اعتبار الموارد المائية السطحية والجوفية من الأملاك العامة التي تديرها الدولة، وأنه حتى في ما يتعلق بالملكية الخاصة المرتبطة بملكية الأرض فإنها تخضع لرقابة الجهة المسؤولة عن المياه في الدولة «خدمة للصالح العام». وأشار الى ان الدراسات العلمية تبين ان هناك نقصاً متنامياً في الموارد المائية العربية، يعكس مستقبلاً قاتماً في ما يتعلق بقدرة الموارد المائية على سد الاحتياجات الأساسية الدنيا في الوطن العربي». وبحسب ما يراه خبراء المياه فإن «الحصة السنوية للفرد العربي من المياه تخضع للتصنيف التالي: أكثر من ١٦٦٧ متراً مكعباً في السنة للفرد تشكل المستوى (أ) وهذا يعني ان الدولة هنا تعد ذات وفرة مائية. وإذا كانت





المصدر : الحسبيسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٧

الزمنية في استشراف كميات المياه (العروض والطلب على المياه) المسجلة خلال فترة زمنية كميات المياه المسجلة شهرياً. ودعا الى تبني استراتيجية عربية موحدة واجراء اساليب مبتكرة علمية وعملية للتقليل من أزمة المياه.

كما تحدث المهندس عبدالله العبودي نائب المدير العام لمصلحة مياه الرياض فبين ان مدينة الرياض تستمد مياهها من مصدرين: مياه البحر المحلاة من محطة الجبيل، ومياه ابار مدينة الرياض بعد تنقيتها.

وتحدث عن برنامج ترشيد الاستهلاك قائلاً ان حصيلة تمثلت في «خفض كمية المياه المهدرة وتحسين كفاءة تشغيل شبكة المياه وخفض ارتفاع استهلاك المباني والتحكم باحد مصادر ارتفاع منسوب المياه السطحية وحماية اساسات المباني والمنشآت من التصدعات».

الحصص تشكل ما بين ١٠٠٠ و١٦٦٧ متراً مكعباً في السنة فإن الدولة هنا تصنف في الفئة (ب) وهي بذلك تواجه ضغوطاً مائية. اما إذا كانت حصص الفرد سنوياً عند مستوى اقل من ١٠٠٠ متر مكعب فإن الدولة تصنف في الفئة (ج) أي انها تعاني ندرة مائية.

واكد التريزي ان دول الوطن العربي في العام ٢٠٢٥ ستكون في المستوى (ج) أي تندر فيها المياه، باستثناء لبنان الذي قال انه سيكون في المستوى (ب). ويبقى العراق والسودان والمستوى (أ). وراى ان تسعيرة المياه في غالبية الدول العربية تكاد تكون رمزية في قيمتها إذا ما قورنت بالتكاليف التي تتكبدها الدولة لتوفير المياه، وشدد على «ضرورة ترشيد الاستهلاك».

واوضح الدكتور عسلاء البكري، عضو هيئة التدريس في الأكاديمية، ان هناك حاجة علمية وعملية لاستخدام النماذج الرياضية والسلاسل





المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## إنشاء بنوك المياه ونجاح المشروع

عليها

د. ضياء الدين القوصي

نائب رئيس المركز القومي  
لبحوث المياه

احسن وزراء الزراعة والمياه العرب صنعاً عندما قرروا خلال اجتماعهم الذي انعقد بالقاهرة يوم ٢٩ أبريل ١٩٩٧ رفض فكرة إنشاء بنوك المياه التي طرحها كمالون اختيار أحد الباحثين الكنديين كبديل للأفكار السابقة التي طرحت بشأن إنشاء أسواق للمياه وتسعير المياه ونقل المياه بين الأحواض والبلاد المختلفة لبيعها كسلعة اقتصادية.

وقد سبق لتركيا أن عرضت نقل المياه إلى منطقة الخليج عن طريق ما أطلق عليه في ذلك الحين أنابيب السلام وذلك كبديل لعمليات إغذاب مياه البحر (التحلية) إلا أن الفكرة رفضت لأن دول الخليج فضلت أن تنفق مبالغ أكبر في إغذاب المياه بدلاً من وضع نفسها تحت رحمة الآخرين إن شاعوا أعطوها الماء وإن شاعوا حرموها منه في وقت قد يكون فيه الحرمان من المياه بمثابة الزلزال الذي يهز أركان البلاد ثم طرحت فكرة حقايب المياه وهي عبارة عن ناقلات ضخمة تشبه إلى حد كبير ناقلات البترول إلا أنها تختلف عنها في أنها تصنع من البولي إيثيلين السميك وتطفو على سطح المياه المالحة لاختلاف كثافة الماء العذب عن مياه البحار والمحيطات وقد درس المشروع فكرة بحثية في نقل المياه من الموانئ التركية إلى ميناء عسقلان بسعة قدرها ١.٧٥٠ مليون متر مكعب في النقلة الواحدة ويهدف المشروع إلى نقل ٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. كذلك ركزت مقررات قمة الأرض (الجزء ١٨ من القسم ٢١) التي عقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٠ على ضرورة اعتبار الماء سلعة اقتصادية بمعنى خلق أسواق لها داخل البلاد الموقعة على هذه المقررات وكل حسب ظروفه وإمكاناته.

وقد رفضت مصر بشكل حاسم وقاطع فكرة تسعير مياه رى الأراضي الزراعية وذلك للأسباب الآتية:

١- أن الماء منحة ربانية مجانية لا يبذل أي مخلوق أي مجهود للحصول عليها في الصورة التي يسقط بها من السماء على سطح

الأرض أي مياه الأمطار.

٢- أن معالجة المياه بالتنقية وإنشاء شبكات لنقلها وتوزيعها وكذلك تعبئة المياه في زجاجات كلها عمليات تتكلف أموالاً لاقيام بها مثلاً مثل صيد الأسماك من البحار والأنهار ومن ثم فليس هناك ما يمنع من استعادة هذه التكاليف من المستفيدين.

٣- أن نقل مياه الري وتوزيعها يستلزم أيضاً إنشاء العديد من منشآت التحكم وصيانتها وقام العديد من المهندسين والموظفين على هذه الأعمال وبالتالي فإنه يمكن استعادة هذه التكاليف أيضاً.

٤- أن المبالغ التي تدفعها الزراعة في مصر على شكل أموال أميرية أو ضرائب عقارية تشمل هذه التكاليف.

أو أجزاء منها

٥- أن نظام الري في مصر لا يسمح بالرى بالرحلة إلا في مواقع لا تزيد مساحتها عن ٢٠٪ من إجمالي مساحة الأراضي المنزرعة في البلاد. أما المساحة المتبقية والتي تزيد عن ٨٠٪ فيكون الري فيها بالرفع تعتبر تكاليف الرفع التي يتكبدها المزارع جزءاً من قيمة المياه أي أنها لا تعتبر مياه مجانية في هذه الحالة.

٦- أن أسعار العديد من منتجات الزراعة في مصر تقل عن الأسعار العالمية خصوصاً بالنسبة للخضراوات والفواكه ومن ثم فإن المزارع يعتبر في هذه الحالة كانه يدعم الاقتصاد بطريق غير مباشر.

وبالتالي فإن مطالبته بدفع تكاليف المياه يكون ضرباً من ضروب عدم الإنصاف والعدالة.

٧- أن قياس كمية مياه الري عملياً غير ممكن حيث يستعني تركيب

ملايين العدادات عند رأس كل مزرعة ثم توظف جيش من قارئي العدادات لتسجيل الاستهلاك دورياً هذا بخلاف ما يحتاج إليه الأمر من الصيانة اللازمة لهذه العدادات.

٨- إذا اقتار البعض بإمكان القياس عند مأخذ المسقى أو الفرعة فإن في ذلك تفضيلاً للزراع الذين تقع أراضيهم في البداية حيث الحصول على المياه أسهل من الآخرين الذين تقع أراضيهم في النهاية ولا يستطيعون الحصول على المياه إلا بعد اكتفاء زراع القسم الأول منها.

٩- قد يرى البعض أنه يمكن فرض سعر للمياه حسب المحصول المنزوع إلا أن في ذلك أيضاً مدعاة للإسراف في استخدام المياه حيث أن المزارع قد يلجأ إلى صرف كميات أكبر من الإحتياج الفعلي للمحصول تحت زعم أنه قد دفع بالفعل مقابل ما يحصل عليه من المياه.

أما عن الأفكار التي تروج لإشغال الحروب والصراعات بين الدول على تقاسم المياه في أحواض الأنهار المشتركة فهي أيضاً أفكار شاذة ذلك لأنه على الرغم من أن قانون البشر يدعى دائماً بخبرة الموارد وشدة الإحتياج إلى زيادتها وتنميتها للوفاء بالمتطلبات إلا أن الحقيقة وهي قانون السماء تبيّن دائماً بالوفرة في المتطلبات الأساسية للبشر وأهمها الماء فمن المعروف أن ما يسقط على الكرة الأرضية من أمطار لا يستغل الإنسان منه إلا النزر اليسير ويتجه الكثير إلى البحار والمحيطات لذلك فإن الاتفاق بين الأمم والدول على التعاون فيما بينها على استقطاب الفاقد من المياه التي تسحب إلى البحار والمحيطات وإيضاً استقطاب فواقد البحر الذي يحدث عند انتشار المياه العذبة على مسطحات واسعة دون استخدام ثم المحافظة على المياه من التلوث الذي يفقد الصلاحية للاستخدام في الأغراض المختلفة مثل





المصدر : الأ.ه. ————— رام

التاريخ : ١٦ / ٨ / ١٩٩٧

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه المشروعات مهما زادت تكاليفها  
لن تكون بحال من الأحوال مساوية  
لتكاليف وميلات الحروب الحديثة التي  
تنفق فيها البلايين خلال الأيام  
المعدودة، من هذا المنطلق فإن إطلاق  
صیحات التخويف من اشتعال  
الحروب بين الدول والصراعات بين  
الأمم على اقتسام المياه ليس إلا أبواقا  
ترددها مصادر معينة ليس من  
صالحها السلام والوفاق بقدر ما تقوم  
مصالحها على أن يظل كثير من  
مناطق العالم في حالة من عدم  
الاستقرار والتوتر الذي يذيع لهذه  
المصادر الراحة والإطمئنان ويوفر  
عليها محاربة الآخرين مادام هؤلاء  
الآخرون متحاربين فيما بينهم وبين  
أنفسهم.







المصدر: نصف الدنيا

للفنر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٧

# السياسة X برستامه

## ٢ أسئلة وقضية المياه - ٣ -

بعد أيام خرجت علينا الأنباء تعلن أن اثيوبيا تنوى اقامة سد على أهم روافد النيل الأزرق لتوليد الكهرباء ومنذ فترة والانباء والمعلومات تنرى بالمحاولات الجادة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أن تسيطر نفوذها على مناطق الخيرات العظيمة والتي تغذى النيل وبالتالي مصر بالمياه وهذه المحاولات تبدو واضحة في الكونجو الديمقراطي - زائير سابقا - حيث نجحت أمريكا إلى حد كبير في التغلغل بشركاتها وأماكنها في هذا البلد مقلعة بذلك إلى حد كبير النفوذ الفرنسي الذي كان يدعم موبوتو حاكم زائير المخلوع. وأهمية زائير بالمسبة لنا هي أنها تعد النيل بأحد روافده التي تغذي بالمياه ومن هنا كانت أهمية قضية المياه. ومن هنا أيضا كان من المفيد جدا أن تتبادر محاورات ومناقشات حولها عند مناقشة هذه القضية التي تأتي في وقتها حيث تنوج في الحوز مشاكل المياه وبالذات في المنطقة العربية منا وهي الشرق الأوسط ومحاولات إسرائيل بسرقة مياه فلسطين والدول المجاورة. ولقد سبق أن تناولنا في خلقتين أهمية المياه كعنصر حياة وتنمية وأهمية العمل على تنظيم حقوق كل بلد يقع على نهر بحيث لا يتعد أنفستنا بالإضافة إلى الحروب العرقية والدينية أمام حرب مياه لا تتلى ولا تنسى. ولقد حرصت وزفة العمل التي عرضتها المركز الاستراتيجي والاستبائي على الخبراء المتخصصين أن تطرح ٣ أسئلة هامة ليكون محور الزاى والمناقشة:

- ١- السؤال الأول يتعلق بالدبلوماسية المصرية وفريقها على المحافظة على حصص المياه الحالية وربادتها مستقبلا خاصة في ضوء مجموعة الصعوبات والتحديات التي تجعل بها منطقة حوض النيل في الفترة الحالية.
- ٢- السؤال الثاني خاص بمشكلة المياه وعلاقتها بمفهوم الأمن القومي أو بالأحرى الأمن القومي المصري بشكل عام.
- ٣- السؤال الثالث يرتبط بالمطالبة بحل شكل من أشكال التعاون الإقليمي بين دول حوض نهر النيل بما يعنى تنظيم التفاعلات بشكل أكثر فعالية منا من حيث







المصدر: نصف الدنيا

التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولعل هذه الأسئلة تثير أهمية توافر منظور جديد للدبلوماسية  
تجاه أفريقيا بشكل عام واتجاه حوض النيل بشكل خاص. كما تبدو  
حتمية تعاون كافة مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية بحيث  
لا يقتصر الأداء المصري على التحرك الدبلوماسي - فقط - وإن يستند  
إلى منظور تأخذ فيه الأولوية لقضية المياه  
لأنك إن مجموعة التحديات التي تطرحها الصراعات الإقليمية  
تلقى بظلالها ولو بشكل غير مباشر على مشروعات التنمية (مثل  
مشروع بوشكي) كما أنها تعترض مزيداً من الضغوط على  
الدبلوماسية المصرية التي تواجه العديد من التحديات منها حالة  
عدم الاستقرار التي تعانيها منطقة الحوض كما تبدو أحداث زلزال  
دور لايت وارتفاع منسوب المياه في السودان والقوات المسلحة التي  
تسيطر على منطقة الحوض تطرح مسألة الوجود الدبلوماسي المصري  
في هذه المنطقة (قضية الخط استراتيجي مصري متكاملة تأخذ حتى  
في اعتبارها التغييرات المتعددة التي يمر بها اتجاه مرحلة الحرب  
الباردة)

وبإزاء كل هذا يطرح السؤال الأول: هل المزمع أن تكون  
مستجابات مصر في السرد الذي تقدمه للعالمين تأخذ مصر القومي وهي  
مطمئنة لذلك في إطار استراتيجية هذا الجهد

السجى والى





المصدر: الأهرام-رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٨

## رؤية

### الثورة الزرقاء وعدالة التوزيع

منذ أن انطلق إعلان مراكش للمياه في يوم الماء العالمي الأخير لم يهدأ العالم وخاصة ساحته الدولية للمياه ولم يكف عن التطوع إلى الإجراءات الخاصة بإعادة توزيع ثروته النادرة من المياه العذبة توزيعاً عادلاً ليحيا القرن القادم وتكون كل السحابات التي تهدد باندلاع حروب المياه قد انقشعت خاصة في البؤر الحالية المشتعلة في أكثر من حوض مائي مشترك لكل واحد من أنهار هذه البؤر.

وقد أوكل إعلان مراكش للمياه عن المؤتمر العالمي الثامن للمياه الذي نظمه المجلس العالمي للمياه في المغرب إلى المجلس نفسه كإحدى سلطة مبنية للمياه والموارد المائية تنتمي بدورها إلى منظمة الأمم المتحدة أو كل إليه اتخاذ كل الخطوات والسبل للوصول في خلال ثلاث سنوات من الآن إلى تحقيق أهداف هذا الإعلان وفي مقدمتها انطلاق الثورة الزرقاء للحفاظ على الثروات المائية العذبة النادرة التي لا تزيد على ٠.٧٪ من المياه الموجودة على سطح الكرة الأرضية بجميع الطرق والسبل وعلى اعتبار مقولة مأثورة عن المياه تؤكد على «إن الماء للوجود ليس لنا إرثاً من أبائنا ولكننا اقترضناه من أبنائنا وعلينا أن نحفظ لهم به ليسخدموه في المستقبل كأفضل مما نستخدمه الآن».

وهو الأمر الذي تبشر به هذه الثورة لتحقيق هدف واضح وهو حماية تراث الإنسانية الأساسي وهو الماء من خلال توحيد كل الجهود التي تمكن كتيجة الفنين من خبراء المجلس وخبراء الشراكة الدولية للمياه وجميع الهيئات والمؤسسات الدولية العاملة في مجال المياه والبيئة من العمل معاً للوصول لا يمكن تسميته بالادارة المتكاملة للمياه ومن أجل تحقيق رفاهية الإنسان والبشرية كلها.. كل ذلك أيضاً إلى جانب ما يؤكد رئيس المجلس العالمي للمياه نفسه وهو مصري يعمل الآن وزيراً للأشغال العامة والموارد المائية في مصر ورئيساً وعضواً شرفياً لأكثر من ٢٢ جهة علمية وجامعة دولية وهو الدكتور العالم محمود أبو زيد الذي يؤكد أن الماء من خلال كونه تراث العالم ومستقبله فقد دعا المؤتمر إلى دخول القرن القادم مع تحقيق نجاح هائل لهذه الثورة الزرقاء السلمية وبقي لن نقول إن الثورة الزرقاء في حد ذاتها قد أعلنت التحقيق جميع الأهداف المذكورة وهي تجيء على غرار الثورة الخضراء التي أعلنت من قبل الأمم المتحدة ونجحت في الوصول بمعدلات الانتاج الزراعي للدول النامية وخاصة القمح إلى المعدلات العالمية!!

أحمد نصر الدين







المصدر : الأسبوع

التاريخ : ٨ / ١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### مطارات إسرائيلية في ثلاث جزر بالبحر الأحمر

شرعت إسرائيل خلال الأيام الماضية  
في بناء مطارات عسكرية بعد احتلالها  
السري لجزر: «صالب» و«أبو الطير» و«ملك»  
الواقعة على البحر الأحمر. كما بدأت حملة  
لتخزين الأسلحة في هذه الجزر. ويتوقع  
مصانير الأسبوع أن يتفجر النزاع مع  
إسرائيل قريبا حول هذه الجزر الثلاث.





المصدر : الأهرام - رام

التاريخ : ١٦ / ١ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### سد أوغندي جديد

#### على النيل لتوليد الطاقة

كمبالا - وكالات الأنباء: ذكرت صحيفة «ذي مونيتور» الأوغندية أن أوغندا قررت البدء في بناء سد لحظة توليد للطاقة على نهر النيل في يونيو القادم. وقالت الصحيفة أن عملية إنشاء السد الذي يطلق عليه «سد الطاقة» المستقل ستستغرق أربع سنوات ويقام في منطقة موكونو التي تبعد ٢٠ كيلومترا شرق كمبالا العاصمة.





المصدر: الخريطيوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨ / ج

## او غندا تبني سدا للطاقة على النيل

كمبالا - شينخوا:

قررت اوغندا البدء في بناء سد لمحطة طاقة على النيل في يونيو ١٩٩٨ وذلك كما ذكرت صحيفة «ني مونيتور» الاثنين. يستغرق تشييد سد الطاقة المستقل على النيل كما يدعى اربع سنوات ويقام في منطقة موكونو التي تبعد ٣٠ كيلومترا شرق كمبالا. ونقلت الصحيفة عن جورج كيهوجورو المسئول عن المشروع قوله ان طاقة محطة السد ستصل الى ٢٩٠ ميجاوات عندما تكتمل وهذا يزيد بكثير عن الـ ١٨٠ ميجاوات التي تنتجها هيئة الكهرباء الاوغندية المملوكة للدولة في الوقت الحاضر. ووفقا للصحيفة فان مشروع الطاقة الذي يكلف ٤٥٠ مليون دولار امريكي هو مشروع مشترك مع مجموعة هندية وشركة امريكية. ونقلت الصحيفة عن تان مانهانى ممثل الشركة الهندية قوله ان المشروع سوف يوفر فرصة لحوالى خمسة آلاف وظيفة اثناء فترة التشييد وبعدها.





المصدر: المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/١٠

# المياه الجوفية.. ثروة مهددة في القارة السوداء !!

## نقص التكنولوجيا وضعف الاستثمارات .. أهم أسباب عدم الاستغلال

رغم أن ١٧ نهراً من إجمالي ٥٢ نهراً دولياً كبيراً على مستوى العالم، تجري في قارة أفريقيا فإن تباين توزيع مياه هذه الأنهار على مناطق القارة السوداء يخلق قدراً من ندرة المياه في كثير من أجزائها تتعرض للتصحّر والجفاف .. من هنا تصنف قارتنا على أنها قارة صحراوية لاحتوائها على ما يزيد على ٤٥٪ من المناطق الصحراوية على مستوى العالم فضلاً عن أن ما يزيد على ٥٠٪ من أراضيها تغطيها إما صحارى قاحلة أو مناطق تتعرض للجفاف المستمر بين الحين والحين .

### مخمس خمسين

للغاية في مجال التنمية باستخدام وسيلة الري في بعض الدول التي تعتبر المياه الجوفية فيها المصدر الرئيسي للمياه .

تشير التقارير الدولية إلى أن المياه الجوفية توجد بالتشكيلات الرسوبية على طول السواحل بغرب ووسط وشرق القارة الأفريقية .. غير أن استغلال المياه الجوفية في أفريقيا يربط حتى الآن ليس بمدى وفرتها أو ندرتها بل بمدى الاحتياج إليها ومدى القدرة على توفير الامكانيات المادية والتكنولوجية لاستغلالها . ويوضح تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن استغلال هذا النوع من الموارد المائية لا يظهر بوضوح سوى في منطقة الشمال الأفريقي .. حيث تتوفر تكنولوجيا المعلومات والخبرات الهيدرولوجية .. بل والامكانيات المادية .. مقارنة بمناطق أخرى من أفريقيا الفقيرة . تؤكد الاحصائيات الدولية أن

وهذا التباين في توزيع مياه السطح في أفريقيا يظهر بوضوح أن حوض واحد هو نهر الكونغو الذي تشترك في مياهه تسع دول فقط يستحوذ على ٥٠٪ من مياه السطح في أفريقيا .

### بدائل

ونتيجة لهذه الندرة في مياه السطح في أجزاء كثيرة بالقارة ومع استمرار البحث عن بدائل مائية أخرى تأتي المياه الجوفية بديلاً احتياطياً يتوقف الاتجاه لاستخدامه على مدى وفرته والتكلفة الاقتصادية عند اللجوء إليه . ويؤكد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والتي تتخذ من أبيس إيبا مقر لها أنه لا يوجد مكان تقريباً في أفريقيا يخلو من المياه الجوفية على عمق أو آخر وإن هذه المياه الجوفية تشكل نسبة ٢٠٪ من إجمالي الموارد المائية في أفريقيا .

### إمدادات محدودة

والمياه الجوفية - مع ذلك - لا تتيح سوى إمدادات محدودة من مياه الشعب فضلاً عن نطاقات صغيرة

منطقة جنوب ليبيا التي تسكنها قلة سكانية تقع على اثنين من أكبر أحواض المياه الجوفية على مستوى العالم . ولقد استغلت الحكومة الليبية عائدات البترول في تمويل واحد من أكبر مشروعات هندسة المياه على مستوى العالم والذي ستحمل من خلاله الاتايب الضخمة تلك المياه من هذين الحوضين المستودعين في المناطق الشمالية الأكثر من حيث الكثافة السكانية . وبامتثال ذلك لم تنجأ مناطق أفريقية أخرى تقريباً إلى استغلال







المصدر: .....المستند

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢١

يضاف الى هذه العوامل ايضا ضعف اقتصاديات معظم الدول الافريقية بما لايتيح لهذه الحكومات التفكير في مشروعات لهندسة المياه الجوفية .. غير ان هذه الدول قد تغير موقفها مستقبلا عندما تقل مياه السطح عن تلبية احتياجاتها التنموية المتزايدة وتتفجر الخلافات والنزاعات فيما بينها من اجل الحصص المائية الممنوعة من مياه الانهار .. لتلجأ كغيرها عندئذ الى التنقيب عما لديها من مياه جوفية تجنبها ندرة مياه السطح المتاحة لديها لاتخاذ برامجها التنموية .

المياه الجوفية المتاحة لديها.  
السبب  
يوضح خبراء المياه الجوفية في افريقيا ان سبب عدم انجساح حكومات دول القارة السوداء الى التنقيب عن مواضع المياه الجوفية في مناطق القارة الشاسعة على نطاق اوسع حتى الان يرجع الى عدة عوامل بينها واولها عدم ظهور ندرة حقيقية تهدد احتياجات الدول الافريقية من مياه السطح المتاحة واقتصاد القارة الى تكنولوجيا المعلومات والبيانات واعمال المسح الجغرافي التي تحدد كم وكيف هذه المياه .





المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٣

«هأرتز» الإسرائيلية:

## نيتانياهو يوافق على خطة شارون ببناء سد على نهر اليرموك في الأراضي السورية

القدس - أ.ف.ب. - ومشرق من مراسل الأهرام: أعطى رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نيتانياهو» الضوء الأخضر للتعديل الذي طرحه «أرييل شارون» وزير البنية التحتية الإسرائيلي والخاص ببناء سد على نهر اليرموك في المنطقة السورية منزوعة السلاح التي تحتلها إسرائيل. وجاء تعديل شارون على قرار سابق لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين ببناء السد جنوباً على موقع آخر قريب من الحدود الأردنية - الإسرائيلية. وذكرت صحيفة «هأرتز» الإسرائيلية أمس أن هذا التعديل يهدف إلى جعل التخلي عن أي أرض في المنطقة المنزوعة السلاح تحت مظلة الجولان المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أمراً صعباً للغاية.

وفي أول رد فعل من دمشق وصف التلفزيون السوري موقف نيتانياهو بأنه خطوة استفزازية جديدة ضد عملية السلام. وأوضح التلفزيون في نشرته الأولى أمس أن هذه الخطوة تمثل تكريساً للإحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل وتمادياً في انتهاك قرارات الشرعية الدولية.





المصدر : الحسبة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٢

## شارون يريد بناء سد على أراضٍ سورية محتلة

الإسرائيلية، لكن مصدراً أردنياً مسؤولاً نفى أن يكون الأردن وافق على مشروع بناء سد مشترك مع إسرائيل على أراضٍ سورية محتلة، وقال إن الأردن يرفض أي اعتداء إسرائيلي على أراضٍ محتلة، سورية كانت أم فلسطينية أو عربية، وأوضح المصدر أن معاهدة السلام لا تنص على أي مشروع لإنشاء سد على أراضٍ سورية، معتبراً أن ما نشرته صحيفة إسرائيلية أمس عن الموضوع لا أساس له من

□ عمان -  
من سلامة نعمات:  
□ القدس المحتلة -  
«الحياة»

■ منح وزير البنية التحتية الإسرائيلي أرييل شارون، أخيراً، مصادقته على مشروع بناء سد العدسية على نهر اليرموك وقوق أراضٍ سورية كانت تشكل منطقة منزوعة السلاح بين سورية وإسرائيل، إلى أن احتلتها الأخيرة في العام ١٩٦٧. ونكر في إسرائيل أن هذا السد تنص عليه المعاهدة الأردنية -







المصدر : ..... الحسبيسي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٣

الصحبة.

وكشفت صحيفة «هارتس» الاسرائيلية المستقلة، امس، ان شارون اتخذ قراره هذا بعد التشاور مع رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتانياهو. وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اسحق رابين اتخذ في حينه قراراً معاكساً ببناء السد خارج حدود المنطقة التي كانت منزوعة السلاح.

وخلافاً لما كان رابين يعتقد، من ان بناء السد على اراض تقع داخل الخط الاخضر، اي داخل حدود اسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ يجعل من منطقة الحمة السورية (على الضفة الجنوبية الشرقية لبحيرة طبريا) التي تطالب بها سورية، منطقة خاضعة للمساومة في أي اتفاق اسرائيلي - سوري، فإن شارون يقطع بقراره الطريق أمام احتمال إعادة تلك المنطقة إلى السيادة السورية.

واكد مسؤول حكومي اسرائيلي، طلب عدم كشف اسمه، ان شارون ونتانياهو اتخذوا هذا القرار قبل عام تقريباً، أي فور تسلم ليكود الحكم. ولم ينف ناطق باسم شارون وجود قرار كهذا، ولكنه قال إن تحديد مكان اقامة السد تم بناء على اعتبارات تقنية ومهنية وبالتنسيق مع الجهات الاردنية وبموافقتها.

ولكن صحيفة «هارتس» ذكرت، من جهتها، انه خلال المشاورات التي اجراها رابين في حينه مع الجهات المختصة المدنية والعسكرية اوصى جهاز الاستخبارات العسكرية باختيار أي من المنطقتين، أي داخل المنطقة التي كانت منزوعة السلاح أو على بعد كيلومتر منها، كما رغب رابين، على اعتبار ان كليهما مناسب من وجهة نظر هيدرولجية. وترك الخيار الأخير للسياسيين. عندها اقترح مستشار رابين لشؤون المياه والاستيطان ببناء السد داخل حدود اسرائيل لعام ١٩٤٨ من أجل ضمان سيطرة كاملة لاسرائيل عليه ومن دون انقطاع. وعندها تبني رابين قراره الذي ذيله بتاريخ ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٥ اخذاً في الاعتبار انه ربما استغل تلك المنطقة لمبادلتها بأخرى تقع في الجهة الشمالية الشرقية لبحيرة طبريا كان يفضل الاحتفاظ بها ضمن معاهدة سلام مع سورية تعيد اليها معظم هضبة الجولان. وابلغت الجهات الاردنية والتي بدأت عملية التخطيط من جهتها.

واستناداً إلى الصحيفة الاسرائيلية، فإن الأردن، الشريك في المشروع، اعترض في البدء على خطط شارون تحويل موقع السد إلى اراض تطالب سورية باستعادتها ثم عاد ووافق على الموقع الجديد داخل منطقة الحمة بشرط الحصول على تعويضات عما تكبدته حتى الآن في التخطيط لإقامة السد في المنطقة التي حددها رابين في حينه.

موقف عمان

وفي عمان أكد المسؤول الأردني على ان بلاده تطالب بانسحاب اسرائيل «من كل الأراضي العربية إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وفق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية». وأوضح ان الأردن لا يعتبر حدوده مع الضفة الغربية حدوداً مع اسرائيل رغم سيطرة اسرائيل عليها. وقال ان الجسور التي تصل ما بين الأردن والضفة الغربية «هي نقاط عبور بين الأردن وأراض فلسطينية محتلة» وان نقاط الحدود الأردنية - الاسرائيلية «هي في الشمال (جسر الشيخ حسين) والجنوب (معبر العقبة - ايلات)».

وأعاد التأكيد على ان الأردن «لا يمكن ان يوافق على أي مشروع ينتقص من الحقوق العربية» مشيراً إلى ان معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية «تؤكد على انها لا تضر بمصالح الأطراف الأخرى وحقوقهم». واعتبر ان المعاهدة «ثبتت حقوق الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين في أراضيهم وفق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية، فضلاً عن ترسيم الحدود الدولية بين الأردن واسرائيل». وأكد المسؤول الحكومي على أنه على رغم وجود خلافات مع سورية





المصدر: الحسينية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/ ٨/ ٢٣

حول تقاسم حصص المياه من نهر اليرموك، فإن المسألة «شان ثنائي لا علاقة لإسرائيل به».  
وكان الأردن توصل أخيراً إلى اتفاق مع إسرائيل على تزويده بكميات إضافية من المياه من مخزون بحيرة طبرية، وذلك تنفيذاً لأحد ملاحق معاهدة السلام.





المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ٨/ ٢٧

كبيجي والحريزي

## كبيجي: اسرائيل تريد مياه جنوب لبنان

الدولة غايزي سيف الدين على رأس وفد من بلدة سعدنايل شكره على تخصيص مبلغ ملياري ليرة للاشغال التي تنفذ في البلدة وجرى عرض لمطالب البلدة الانشائية. ومن زوار القصر الحكومي سفير لبنان في القاهرة هشام دمشقية وعميد كلية الهندسة في جامعة هارفرد يرافقه وفد من الجامعة. مساء التقى الحريزي السفير الاميركي ريتشارد جونز يرافقه عضو مجلس الشيوخ الاميركي روبرت كليري وتناول البحث التطورات في الجنوب.

المزربة والمحرومة من الحد الادنى من الحقوق التي تضمن كرامة الانسان، وقال طماننا الحريزي ان هناك حالياً أعمالاً لتحسين الاوضاع على كل صعيد. والتقى الحريزي القائم بالاعمال الليبي يوسف خليفة بن لايح الذي اعلن ان البحث تناول العلاقات الثنائية، مؤكداً وقوف بلاده الى جانب لبنان في وجه الاعتداءات الاسرائيلية. كما التقى وزير الاشغال علي حراجلي فوزير السياحة نقولا فتوش وعرض معهما شؤوناً تتعلق بوزارتيهما، ثم التقى وزير

اعلن مطران القدس هيلاريون كبيجي ان اسرائيل التي قامت على العنف والعدوان ولم تنزل تهدف من وراء اعتداءاتها الائمة على اهلنا الأمنين في الجنوب وعلى الانشاءات الحيوية الى تفريغ الارض من اهلها لأنها تريد ما هو تحت الارض اي المياه في الجنوب. وحيث بعد لقائه رئيس الحكومة رفيق الحريزي صمود اهلنا ايأ كانت التضحيات، واكد اصراره على تنفيذ القرار ٤٢٥، معلناً اقتضاه بتصدي المقاومة البطلة. ولغت الى ان البحث تناول اوضاع المخيمات الفلسطينية





المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«بتنسيق واتفاق كاملين مع الاردنيين»

## شارون يبني سدا على اليرموك يقع ضمن الأراضي السورية المحتلة

ومهنية.. ويتنسيق واتفاق كاملين مع الاردنيين، وأنا لا اعرف ما اذا كان يقع داخل المنطقة المنزوعة السلاح».

وذكرت صحيفة «هآرتس» ان شارون يفضل الموقع الجديد على امل ان يسد بهذه الطريقة اي احتمال لإعادة تلك الأراضي الى سوريا.

وأحال الناطق الاسئلة بشأن مكان المشروع الى مثير بن مثير مفوض المياه الاسرائيلي الذي رفض التعليق على ذلك.

(روتر)

جنوب شرق بحيرة بطريق التي تحولت الى منطقة منزوعة السلاح عند منحدرات اقصى جنوب مرتفعات الجولان المحتلة.

وكانت اسرائيل والاردن اتفقا على بناء سد مشترك بموجب «معاهدة السلام».

وصرح ناطق باسم ارييل شارون وزير البنى الاساسية الاسرائيلي المسؤول حاليا عن هذا المشروع بأنه لا يستطيع ان يحدد بدقة المكان الذي سيقام فيه السد. وأضاف «قرار بناء السد هناك يقوم على اساس اعتبارات فنية

اعلن مسؤول اسرائيلي رفض نشر اسمه تحديد موقع لبناء سد على نهر اليرموك ضمن الأراضي السورية المحتلة. وقال المسؤول «سيعبئ داخل المنطقة المنزوعة السلاح. القرار اتخذ منذ عام لتغيير قرار سابق».

وكان رئيس الوزراء الراحل اسحق رابين أمر باقامة السد على بعد كيلومتر جنوب غرب المنطقة المنزوعة السلاح على ارض «غير متنازع عليها»، إلا ان المشروع حدد الآن عند حافة ما كان يسمى قبل حرب ١٩٦٧ بـ «جيب الحمة»







المصدر : السعالم السيسوم

للفنر والخدماء الصءففة والمعلوماء التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٧

## مؤتمر عن المفاء فى القرن 21

يعقء فى فبراء القاءم المؤتمر العالى الثانى للمفاء ءء رعاءة الرئفس مبارء؁ وبعضره ممءلون من مءءلف ءول العالم. ىناقش المؤتمر على مءى اسبوع مشاكل المفاء ءلال القرن الـ 21 ووسائل حلها. قال مصدر مسؤل بوزارة الاشغال والموارء المائية إن هذه الوزارة ءءء اطار اسءءءاءها للمؤتمر تقوم بءراسة ءطوئر نطم ءءامل مع المفاء؁ وأمن السء العالى وءزان أسوان وطرق ءطوئر فرعى النيل بءمياط ورشفاء والقناطر الكبرى وشبكات الرى الفرعىة من أجل الحفاظ على المفاء من مصادر ءلوء.





المصدر : ..... العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٩

### سد إسرائيلي على اليرموك

قررت إسرائيل إقامة سد على نهر اليرموك في منطقة منزوعة السلاح تطالب سوريا باستعادتها.  
وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط إن بنيامين نتانياهو رئيس وزراء إسرائيل وافق على اقتراح وزير البنية التحتية أرييل شارون بإقامة هذا السد معذلاً بذلك قرار رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين بإقامة السد في منطقة أبعد إلى الجنوب.





المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٤

## الأردن ينفى اتفائه مع إسرائيل لبناء سد على نهر اليرموك داخل الأراضي السورية المحتلة

عمان - وكالات الأنباء: نفى مصدر أردني مطلع أن تكون بلاده قد ناقشت مع إسرائيل أي موضوعات تتعلق بخطة إسرائيلية استقرارية جديدة لبناء سد على نهر اليرموك في المنطقة السورية المنزوعة السلاح جنوبي مرتفعات الجولان المحتلة. وتعقبا على ما أعلنه أمس الأول أرييل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلي من أن حكومته حددت - بالتفاهم مع الأردن - موقع السد المقترح - أكد المصدر أن الأردن يعتزم بالفعل إقامة سد تحويلي على اليرموك، لكنه شدد على أن الموضوع لم يكن موضع بحث مع أي مسئول إسرائيلي وقال إنه لم يحدث أن بحثت بلاده مع إسرائيل أية خطط تتعلق بالمصالح المالية العربية خاصة مصالح سوريا أو فلسطين أو أي طرف عربي آخر.

إلا أن راجيو لندن نقل أمس عن ران أتان المتحدث باسم وزارة البنية التحتية في إسرائيل قوله إنه لا توجد أي دوافع سياسية وراء قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء سد على نهر اليرموك داخل الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقال المسئول الإسرائيلي إن الحديث عن الجوانب السياسية ليس واردا على الإطلاق مادامت هذه المنطقة - من وجهة نظره - ليست مملوكة لأحد.

كما أكد أن إسرائيل والأردن اتفقا على الموقع الجديد الذي كان قد اقترحه أرييل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلي على حكومته لبناء السد الذي أعطى بنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الضوء الأخضر للتعديلات المقترحة بينانه عند منحدرات أقصى الجنوب لمرتفعات الجولان السورية، على الرغم من أن صحيفة «هآرتس» كانت قد ذكرت أن الأردن لم يتخذ قراره بعد، فيما يتعلق بنهر اليرموك، الذي ينبع من محافظة جوران السورية ، وقد انتقلت جامعة الدول العربية أمس قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء سد على نهر اليرموك. وقال السفير محمد زكريا إسماعيل الأمين العام المساعد للشئون السياسية بالجامعة إن هذا القرار يعد فصلا جديدا في مسلسل الاستفزاز والابتزاز الإسرائيلي. وأشار إلى أن ادعاء إسرائيل بأن نقل موقع السد له أسباب اقتصادية وليست سياسية، إنما يثير للسخرية لأن قضية الأرض وحقوق العرب في السيادة على أرضهم وثرواتهم هي جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي.







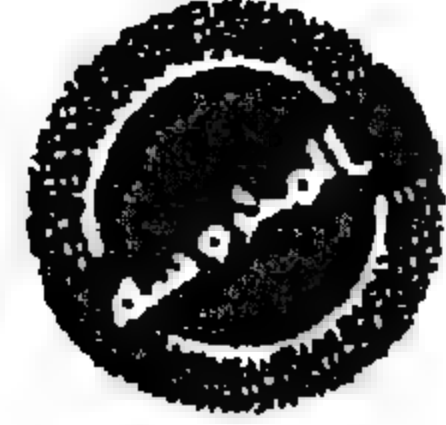
المصدر: الأهرام

للتنقيب عن النفط في هضبة الجولان وتنفيذ مناورات عسكرية فيها والإعلان عن بناء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين سوف تتحطم وتتبدد على صخرة صمود سوريا.

## الجامعة العربية تدين بشدة قرار الحكومة الاسرائيلية ببناء سد داخل الاراضي السورية المحتلة

انتقدت جامعة الدول العربية بشدة أمس قرار الحكومة الاسرائيلية بناء سد مائي شمال خط الرابع من يونيو ١٩٦٧ ضمن الاراضي العربية السورية المحتلة. وقال السفير محمد زكريا اسماعيل الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالجامعة العربية ان القرار الذي اتخذته حكومة اسرائيل يعتجر فصلا جديدا في مسلسل الاستفزاز والابتزاز الاسرائيلي، وأعرب عن يقينه بأن الفشل هو النتيجة التي تنتظر السياسة الاسرائيلية التي لا تقيم وزنا للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ومبدأ الاراضي مقابل السلام. وقال ان اسرائيل تهدف من مناورتها الجديدة الى الوقعية بين قطرين عربيين هما سوريا والاردن، وأكد ان اسرائيل سوف تفشل في تحقيق هذا الهدف أيضا على نحو ما فشلت فيه محاولاتها المتكررة للوقعية بين سوريا ولبنان عبر مشروع لبنان أولا. أكد ان اسرائيل مازالت تحلم بإمكانية نجاح الضغوط النفسية على سوريا، وأن المناورة الجديدة شأنها شأن الأنباء السابقة عن منع تمييز التنقيب عن النفط في هضبة الجولان وتنفيذ مناورات عسكرية فيها والإعلان عن بناء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين سوف تتحطم وتتبدد على صخرة صمود سوريا.



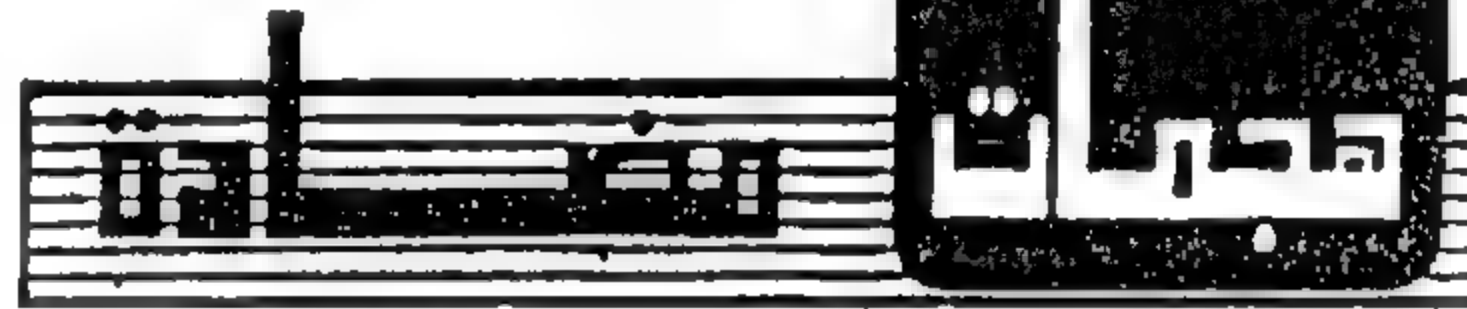


المصدر: .....المستند

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٤

السياسية ان ينتهكنا في مقالاته ويستبيح  
حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .  
.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التي  
نعيش ازمى عصورها . ننقل الآراء  
والانتقادات التي توجه ضد مصر والعالم  
العربي والاسلامى .. ولكننا نحفظ  
لانفسنا بالحق في التعليق عليها  
وتفنيدها .. ومن يغضب عليه ان يفهم  
الديمقراطية اولا .

تتهمر علينا طلقات المفرضين  
اصحاب النوايا السيئة ضد مصر .  
فلانملك ان نرد عليهم متعللين بان حرية  
الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل  
الأجنبي والمعلق وكاتب التحليلات



إلى السلطات الإسرائيلية:

## حذار المساس بالمياه العربية السورية!

كثت صحيفة امريالية أن وزير البنية التحتية ايريل شارون يريد بناء سد على نهر اليرموك في المنطقة المنزوعة  
السلاح التي تطالب اسرائيل باستعادتها .

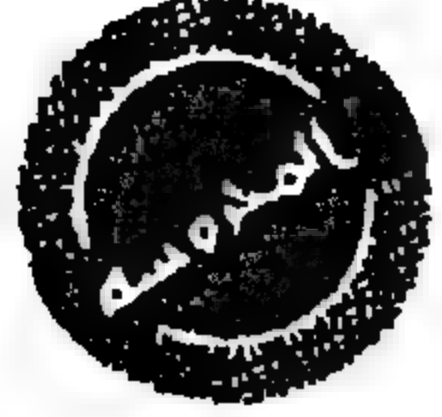
المسألة:

مياه سوريا .  
وكان سوريا لا تكفيها مشاكلها  
بشأن المياه مع تركيا التي تسعى  
أيضاً لسرقة المياه السورية وإنما  
تكشف اسرائيل أيضاً عن اطماعها  
ممثلة في اعلان الوزير شارون .

والحقيقة ان ايريل شارون يعكس  
وجه اسرائيل القبيح بصراحة  
ولون مكياج أمام العالم .  
انه يلف ليعلن وبكل بساطة أنه  
لا يكتفى بالطمع في أراضي  
العرب ، وإنما يسعى أيضاً لسرقة

وهكذا يسقط كل يوم قناع جديد  
ليظهر الوجه القبيح لاسرائيل  
سافراً ، انها دولة استعمارية  
استيطانية تطمع في أراضي  
جيرانها العرب ومياهم ولا يهمها  
سلام ولا يحزنون !!





المصدر: الحيسية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٤

### بين مؤتمر الحوار... و'سدارون'

■ خلال ثلاثة أيام لم يكن لدى الناطق الصحفي باسم الخارجية الأميركية سوى انتقادات ومآخذ على مؤتمر الحوار الوطني والرئيس الفلسطيني الذي، في رأي واشنطن، قال كلاماً «غير بناء» في محاولة «استعادة الثقة» بين فلسطينيين وإسرائيليين. وعندما ذاع نيبا عزم الحكومة الإسرائيلية، خصوصاً وزير البنية التحتية مجرم الحرب أرييل شارون، على «بناء» سد مائي فوق أرض سورية محتلة، لم تجد الخارجية الأميركية ضرورة لانتقاد هذا المشروع، وهي بالتأكيد ستبدي رأيها فيه وليس مستبعداً أن تعتبره خطرة «بناء» على طريق السلام. فواشنطن تؤيد كل عملية بناء على الأرض العربية المحتلة وتعتبر أي احتجاج عليها «عملاً إرهابياً» يستدعي تنسيقاً أمنياً، بل هي مستعدة للمشاركة في هذا التنسيق للتشدد في «مكافحة الإرهاب» إلا أنها ترفض أي تدخل يمكن أن يكون مفيداً في معالجة أسباب التوتر التي تفتح للباب واسعاً لما تسميه إرهاباً بالنسبة إلى تانياهو وحكومته هناك منطلق سياسي شق طريقه لصلحة المفهوم الليكودي لـ «السلام». وطالما أن الولايات المتحدة تقض النظر عن المصالحات الإسرائيلية للاتفاقات المبرمة ولبادئ مؤتمر مدريد، فهذا يعني أن في إمكان حكومة ليكود أن تضي في مشاريعها. عملياً تجاوز مشروع المستوطنة في جبل أبوغنيم العراقي التي يمكن أن تعطله أو تلغيه. أما إذا اضطرت حكومة تانياهو لتجميده «موقتاً» فإنها ستستأنف لاحقاً ومن دون أي تغيير في خططها. وفيما اعتبرت واشنطن أن هذه المستوطنة مشروع اعماري أو عملية «بناء» لا تجوز ادانتها، إلا أنها ارتضت لنفسها قصر النظر حتى لا ترى في هذه للمستوطنة عبثاً بالوضع النهائي لمدينة القدس المحتلة. وإذا كانت واشنطن عازمة على مواصلة التفاوض عن التخريب الإسرائيلي لعملية السلام، فإن حكومة تانياهو ستضحي قديماً في بناء «سد شارون» لتهني بذلك أي احتمال سلام مع سورية. ولعل قصر النظر الأميركي إياه هو الذي منع واشنطن من رؤية أي بعد أممي لمؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني. إذ أن سلطة الحكم الذاتي لا تستطيع أن تضمن الأمن بالاعتقالات والقمع فقط، وإنما يلزمها أيضاً أن توجد مناخ وفاق وطني يركز إليه في تطبيق سياساتها الأمنية ذاتها. وفي الوقت نفسه ينسى الأميركيون والإسرائيليون أنهم بالغوا في التحامل على السلطة الفلسطينية وفي السعي إلى إضعافها وإذلالها وإظهارها كمجرد أداة بطش في أيديهم، لذلك لم يكن أمامها سوى العودة إلى قواعدها باحثة عن الدعم عند معارضيه قبل الموالين لها. ولم يعد هناك شك في أن واشنطن وإسرائيل قطعاً معاً شوطاً بعيداً في البحث عن سلطة فلسطينية بديلة من السلطة الحالية، طناً منهما أن هذا الخيار كفيل بحل الأزمة الراهنة التي تتطلب تنازلات فلسطينية. لكن هذا الخيار لا يعني سوى هروب من الأزمة ومزيد من الاقصاد لسلام فاسد أصلاً.

— إذ يستنتج أن حكومته لا تلمس «تقدماً» بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لأن عناصر التقدم لم تتوفر بعد، ولم تسهم زيارة المنسق بغيس روس جدياً في أرسائها، خصوصاً الأميركيين يتبنى حرقياً مطالب الإسرائيليين وتحليلاته وأهدافه. والواقع أن ويستدل من سوابق أميركية في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى أنه عندما تكثر التعقيدات تميل واشنطن إلى حلول عشوائية بهدف التخلص من الأزمة وليس بهدف حلها. يمكن القول أن تانياهو نجح عملياً في غسل لدمعة حاخامات الخارجية الأميركية، إذ أزال منها كل الرواسب «العملية» (المفترض أنها معتقلة وعقلانية، بليل ممارسات شمعون بيريز في أواخر عهده!) واستطاع تدريبها لتتحرك بتوجيهاته وبلهنته. وإلا فهل يعقل أن إدارة أميركية لم تستطع أن تنتج خلال أكثر من سنة سوى «اتفاق الخليل»؟ وكلنا يعلم الدور القذر الذي لعبه روس في هذا الاتفاق؟

عبد الوهاب بدرخان





المصدر: السوفسسد

التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## سد اليرموك

بقلم: جمال بدوي

أصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية أمس بياناً انتقدت فيه بشدة، قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء سد على نهر اليرموك داخل الأراضي السورية المحتلة، واعتبرته الجامعة فصلاً جديداً في مسلسل الاستفزاز والابتزاز الإسرائيلي، وأعرب البيان عن يقينه بأن الفشل سيكون مصير السياسة الإسرائيلية التي لا تقيم وزناً للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن (١١).  
● ونحن المواطنون البسطاء، لا نعرف على وجه اليقين كيف ستفشل السياسة الإسرائيلية.. ولا الأدوات التي ستؤدي إلى إفشالها (١١) هل لدى الجامعة العربية القدرة على وقف تنفيذ بناء السد داخل الأراضي السورية المحتلة؟ أم أن المسألة كلها كلام في كلام وتصريحات جوفاء لإبراء الذمة، وإخلاء المسؤولية، بينما تمضي إسرائيل في سياستها العملية إلى آخر الشوط؟

● بالله عليكم.. دلونا على الحقيقة.. حتى تستريح نفوسنا، ونطمئن على مستقبل أولادنا وأرضنا وعرضنا.. بعد أن يصبح كوب الماء حكراً في أيدي بني إسرائيل.. وأيهما نصدق.. المصدر الأردني الذي ينفي حدوث أي تفاهم مع إسرائيل حول موقع السد.. أم نصدق المصدر الإسرائيلي الذي يؤكد أن كل شيء تمام.. وأن التفاهم قائم مع الأردن على الموقع الجديد (١١).

● والشئ المؤلم في تصريحات الناطق الإسرائيلي قوله: إن هذا المشروع ليست له دوافع سياسية.. وأن الحديث عن الجوانب السياسية ليس وارداً على الإطلاق مادامت هذه المنطقة ليست مملوكة لأحد (١١) وهو نفس المنطق الذي استخدمته الدولة العبرية منذ قيامها.. فسرقة أرض فلسطين لم تكن لها دوافع سياسية.. وطرد الفلسطينيين من ديارهم لم تكن له دوافع سياسية.. ونهب أموال العرب ليست له دوافع سياسية.. والسيطرة على ماء النيل والفرات لن تكون له دوافع سياسية (١١).

● وتتضاعف مسؤولية الجامعة العربية إذا عرفنا أن هناك طرفاً عربياً سيشترك إسرائيل في بناء هذا السد.. وهو المملكة الأردنية الهاشمية.. لقد انكشف المستور عندما أعلن السفاح الصهيوني - شارون - بالأمس أن حكومته تفاهمت مع الأردن على تحديد موقع السد المقترح، وفي نفس الوقت أكد مصدر أردني أن حكومته تعتزم بالفعل إقامة سد تحويلي على نهر اليرموك، لكنه شدد على أن الموضوع لم يكن موضع بحث مع أي مسئول إسرائيلي، ولم يحدث أن بحثت الأردن مع إسرائيل أية خطط تتعلق بالمصالح المائية العربية، خاصة مصالح سوريا، أو فلسطين أو أي طرف عربي.

● وفي دوامة التصريحات، وجدنا أنفسنا - نحن المواطنون البسطاء - في حيرة.. هل هناك سدان أحدهما إسرائيلي، والآخر أردني سيقامان على نهر اليرموك؟ أم أنه سد واحد ستشارك إسرائيل والأردن في إقامته؟ وأن الخلاف بينهما، ينحصر فقط، في تحديد الموقع؟





## حل مشكلة مياه الفرات بالتمضد من... العربي

إذا حدث تسبب سد سوري عراقي سرف يمكن البلدان من التغاير الأفضل مع تركيا بشأن مشكلة المياه وإذا نسق البلدان مع إيران... فإن ذلك كفيل بإقناع أنقرة بضدرة احترام الحقوق العرقية في مياه دجلة والفرات في إطار تضامن عربي فعلي عنوانه أن دمشق لا تقف وحدها في هذه الأزمة... تلك هي الخلاصة المهمة التي تصل إليها دراسة الباحثة السورى عبد العزيز شعاعة المنصور والتي نال عنها درجة الماجستير الأسبوع الماضي من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

وترصد دراسة الماجستير التي اشرف عليها د. جلال سعوطي د. أحمد يوسف الأستاذان بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية المشكلة بالإشارة إلى أن سوريا تعتمد بشكل أساسي على مياه الفرات التي تأتي ٨٨٪ منه من تركيا، في حين لا تزيد قدرة الروافد السورية على ١٠٪، وتزيد معاناة دمشق بإنجاز تركيا لمشروعات مائية عملاقة مثل شرق الأناضول الذي يشغل ٩٠٪ من مساحة تركيا ويستهدف بناء ٢١ سدا و ١٧ محطة توليد كهرباء.

ويشير الباحث في دراسته التي حملت عنوان «المسألة المائية في السياسة السورية تجاه أنقرة في الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٩٢» إلى أن دمشق لن تكون قادرة على مواجهة العجز المائي إلا من خلال حصولها على حقوقها المشروعة في مياه نهرى الفرات ودجلة، كما أن أي ضيق للمياه الجوفية شمال الحدود السورية سيؤدي إلى استنزافها وانخفاض منسوبها وتدعو الدراسة هنا إلى



التوفيق بين المصالح المتعارضة لدول حوض الفرات وذلك بتقليص مساحة مشاريع الري لديها وبإلزام تركيا ذات الوفرة المائية والتي تمتلك مصامر مائية بنية وحذرت الدراسة من أن دخول سوريا إلى الخط الأحمر للعجز المائي قد يتحول إلى صراع حول مصامر المياه وحول مدى تطبيق القواعد الدولية بشأن أزمة المياه بين سوريا وتركيا انتهت الدراسة إلى أن أنقرة خالفت قاعدة حق جميع الدول المتشاطئة باستغلال مياه الأنهار الدولية، كما خالفت تركيا واجب عدم إلحاق الضرر بالغير سواء ببناء سدود ضخمة على نهرى دجلة والفرات أو بصرف مياه ملوثة في وادى الجلاب أحد روافد نهر الفرات في سوريا، وكذلك لم تحترم تركيا قاعدة واجب التفاوض لأنها فهمت التفاوض على أنه شسروع كلى بالمفاوضات مع أن هذا المبدأ يوجب على الأطراف الدولية المشتركة في

السدود التركية لمعاينة سوريا والعراق النهير أن تتمصرف بحيث يكون للتفاوض معنى وليس مجرد تفاوض، وعلى هذا النحو قطعت تركيا المفاوضات المائية أكثر من مرة دون مبرر. وحول ادعاء تركيا أن المياه التي تتدفق من مياه الفرات ودجلة إلى سوريا والعراق بمثابة تفضية وصفت الدراسة هذا بأنه باطل ويتناقض مع كل القواعد والأعراف الدولية. ويشان المسألة المائية في سياسة سوريا تجاه تركيا بصرف النظر عن الحكومة التي تحكم ترى الدراسة أنه ليس من المتوقع حدوث تغيير في سياسة تركيا تجاه هذه المسألة خصوصاً أن علاقات البلدين تغفل مرحلة التعقيد نتيجة تفعيل تركيا لتعاونها العسكري مع إسرائيل وعملياتها العسكرية في شمال العراق وانتهائها سيادته. وتدعو الدراسة إلى أن تتجبه سوريا في سياستها المائية إلى ثلاثة

محاور «عربي وأقليمي ودولي» لضمان تأييد الرأي العام العربي والعالمي لمساندة حقوق سوريا والعراق المشروعة وعلى دمشق أن تواجه احتمالات ضروية توفير بدائل العجز المائي كترشيد استخدام المياه وحدوث طفرة تكنولوجية في وسائل الري وتخزين المياه وتحلية مياه البحر.

رغم ذلك تستبعد الدراسة ضرورة التعاون السوري مع تركيا لإنهاء الأزمة واستخدام وسائل الضغط على تركيا من خلال تنسيق قوى مع العراق، ومحاولة إعادة تأهيل العراق وهويته إلى الأمة العربية وتقويت الفرصة على تركيا التي استغلت الفراغ الذي أحدثه غياب بغداد عن التفاعلات في المنطقة، كما أن وجود موقف موحد لسوريا والعراق بشأن المسألة المائية من شأنه تقويت الفرصة على تركيا لاستغلال الخلافات السياسية بين البلدين للمساواة والتهرب من التوصل إلى حل لمسألة تقاسم المياه، فخلا عن أن التنسيق السوري العراقي يشكل نواة لموقف عربي قوى.

وفي هذا السياق وحسب الدراسة يمكن للسياسة السورية أن تضغط على تركيا لحل المسألة المائية من خلال استممرار العلاقات الاستراتيجية مع إيران أو من خلال استخدام متغيرات الساحة السياسية التركية في مواجهة الأحزاب التركية المتشددة.

أحمد عبد العزيز





المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٥

## الجامعة: خطوة استفزازية لابتزاز سوريا الأردن يتنصل من مشروع شارون لبناء سد على نهر اليرموك

العرب»، وذلك في إشارة إلى سوريا التي سيقام السد داخل أرضها المحتلة. وأكد الناطق في البيان «أن الأردن سيقوم ببناء سد تحويلي في منطقة العديسية بين الأراضي الأردنية والاسرائيلية لتحويل نصيبه من مياه نهر اليرموك إلى قناة الملك عبد الله، وقد تم إعداد خطة بناء السد التحويلي والتصاميم ووثائق العطاءات لبنائه بتمويل أردني بحت».

هذا وقد وصفت جامعة الدول العربية قرار شارون بتغيير موقع السد بأنه فصل جديد في مسلسل الاستفزاز والابتزاز الاسرائيلي. وقال الأمين العام المساعد محمد زكريا اسماعيل ان الفشل هو النتيجة الحتمية لهذه السياسة الاسرائيلية التي لا تقيم وزناً للشرعية الدولية، مضيفاً ان اسرائيل تهدف من وراء قرار نقل موقع السد إلى محاولة الإيقاع بين سوريا والأردن، محذراً من المخططات الاسرائيلية لنسف عملية السلام بأكملها.

في خطوة هدفها استفزاز سوريا أكدت اسرائيل أنها ستعطي في مشروعها لإقامة سد مائي على نهر اليرموك، داخل الأراضي السورية المحتلة، وتنصل الأردن من المشروع ملمحاً إلى أنه لن يقدم على أي خطوة تضر بمصالح طرف ثالث.

فقد أكد رعتان جيسين المتحدث باسم وزير البنى التحتية الاسرائيلي أرييل شارون أن حكومته قررت تغيير موقع السد الذي اتفق عليه في المعاهدة الأردنية - الاسرائيلية، ونقله إلى المنطقة المنزوعة السلاح التي كانت تحت سيطرة سوريا قبل عدوان ١٩٦٧، والتي تطالب دمشق باستعادتها. ردة الفعل الأردنية جاءت في بيان لناطق رسمي أردني وكالة أنباء «بترا» أكد «أن الحكومة تؤكد أنها لم يسبق أن دخلت، ولن تدخل في مفاوضات أو اتفاقات قد ينجح عنها التأثير على نتائج مفاوضات السلام الثنائية بين اسرائيل وأي من الأشقاء





المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٥ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مصر: تلويح بحرب مياه وسياسة جديدة تجاه أثيوبيا

القاهرة - محمد علام

لتقديم المساعدات اللازمة لأثيوبيا، وذلك اثر اعلان مفوضية الاغاثة ومنع الكوارث في العاصمة الاثيوبية عن ان ٢,٥ مليون مواطن يواجهون خطر الموت جوعا بسبب تلف المحاصيل الزراعية نتيجة نقص الامطار.

جدير بالذكر ان اتفاق ١٩٩٢ اكد على «استخدام مياه النيل على اساس قواعد ومبادئ القانون الدولي والامتناع عن اي نشاط يؤدي إلى احداث ضرر بمصالح الطرف الآخر في ما يخص مياه النيل».

وعلمت «الوسط» من مصدر مصري ان اتصالات مصرية اثيوبية تجري الآن في شأن اعداد الراي الفني لتاثير مشاريع اثيوبيا المائية على امن مصر المائي. وهو الامر الجاري تجهيزه حاليا، ولفت المصدر الى انه «في حال تيقن مصر من دراسات الجدوى الخاصة بهذه المشاريع، عدم وجود اضرار تمس امن مصر المائي، فلن تمانع في اعطاء موافقتها للبنك الدولي او حتى مساعدة اثيوبيا بالخبرة في تنفيذ مشاريع لصالح شعبها. وأشار الى أن مصر ابلغت البنك الدولي العام الماضي موافقتها علي مشروع اثيوبي لإنشاء سددين على النيل الأزرق، بعد أن تأكدت من عدم وجود آثار سلبية للمشروع. وبعد أن تثبتت من أن تصريح السددين يبلغ ٩٢ مليون متر مكعب من

بعد مضي سنوات من المشكلات المكنومة أحيانا والمعلنة في أحيان أخرى في العلاقات بين مصر وأثيوبيا، علمت «الوسط» أن القاهرة اعتمدت سياسة جديدة لاحتواء الخلافات مع أديس أبابا. وبرز مؤشرات ذلك خلال الأيام الماضية أن الرئيس المصري حسني مبارك بعث برسالة إلى رئيس الوزراء الأثيوبي ملس زيناوي، دعاه فيها إلى عقد أول اجتماع للجنة المشتركة المنبثقة من اتفاق وقعه الطرفان في تموز (يوليو) ١٩٩٢. وكان اجتماعها أجل أكثر من مرة، وبعد العمل لانعقاد هذه اللجنة في مقدم أولويات السفير المصري الجديد لدى أثيوبيا مروان بدر الذي سيتوجه إلى أديس أبابا مطلع الشهر المقبل، حاملاً رسالة أخرى من الرئيس مبارك إلى نظيره الأثيوبي تؤكد «حرص مصر على دعم العلاقة».

وبعد اختيار بدر الذي يشغل منصب م. عد وزير الخارجية ومدير الإدارة الأفريقية في الوزارة، أحد مؤشرات الحرص على العلاقات الثنائية. كذلك أجرت القاهرة اتصالات مع أديس أبابا قبل أيام







المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٥ / ٨ / ١٩٩٧

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صلة بين الامرين.  
وكانت آخر مرة حصل تلك في شباط (فبراير) ١٩٩٥ حين طرحت اثيوبيا مطالبتها تلك في ثانيا هجوم على السياسة المائية لمصر. وفي الوقت نفسه كشفت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية عن وجود وثيقة عن «عقاب مصر» كانت اعدتها وزارة الخارجية الاسرائيلية. وفي نيسان (ابريل) الماضي اعلنت اثيوبيا خطة تطوير الموارد المائية من روافد النيل واقامة مشاريع تشمل انشاء ثمانية سدود خلال الـ ٢٠ عاما المقبلة لتحويل الزراعة من الاعتماد على الري المطري الى الري الدائم. واخيرا، أعلن زيناوي نهاية الشهر الماضي «طلب بلاده من دول حوض النيل الحصول على حصة عادلة من مياه النهر»، وابداء تحفظات على المشاريع المائية المصرية (في سيناء وتوشكي). وقال زيناوي الصدد ان الاعراف الدولية تمنع نقل المياه خارج احواض الانهار حتى ولو كان ذلك داخل اراضي الدولة.

وعمد وزير الخارجية سيوم مسفين الى اتهام مصر بأنها «تعمل على تصوير بلاده عدوا للدول العربية لصرف النظر عن اتفاقياتها السرية مع اسرائيل»، وقال ان هذه الاتفاقات «موثقة لدى منظمات دولية ونوقشت في اجتماع لجنة اقتصادية مصرية اسرائيلية العام ١٩٩٢ وان اديس ابابا حصلت على محضره».

وبما من رد فعل القاهرة ان ما اثارته اثيوبيا لم يكن مفاجئا، اذ اعتادت حصوله منذ العام ١٩٩١. واعرب الرئيس مبارك عن اعتقاده «بان اي دولة من دول حوض النهر لا يمكن ان تضر بامن مصر

او تغرق نفسها بمياه النهر». وحذر نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصري الدكتور يوسف والي من ان اي مشروعات لاستغلال مياه نهر النيل لن تتم من دون موافقة دول حوض النيل وفي اطار الاتفاقات الموقعة لاستغلال مياه النهر، ومنها اتفاقية العام ١٩٠٢. ولفت الى ان بلاده لم تتلق رسميا ولا وديا طلبا لنقل مياه النيل خارج حدودها سواء لاسرائيل او لغيرها.

وقال مصدر مصري رفيع المستوى لـ «الوسط» ان سياسة مصر تجاه اثيوبيا تقسم بعدم التشنج والعمل على عدم التصعيد. وعزا ذلك الى ان رئيس وزراء اثيوبيا زيناوي اوفد الى

المياه سنويا، وهو ما يوازي تصريف القاهرة في يوم واحد. ويذكر ان النيل الازرق يعتبر مصدر ٨٥ في المئة من حصة مصر من مياه النيل.

غير ان المصدر المصري اضاف «اذا جاءت نتائج الدراسة الفنية سلبية، سنرفض هذه المشاريع. وسنبذل البنك الدولي وكل جهات النج المحتملة لضمان عدم تمويل تلك المشاريع، باعتبار ان موافقة دول احواض الانهار شرط رئيسي لتقديم تمويل حسب الاتفاقات والقوانين الدولية» الا انه اكد «انه واثق من ان اثيوبيا لن تقدم على تنفيذ مشاريع ضارة بدول الجوار.

يمثل «الشمال الشرقي» تاريخيا بالنسبة الى مصر بوابة الموت، فمنه قدم الغزاة دوما بينما كان الجنوب يمثل بوابة الحياة، منه يتدفق النيل منذ القدم. ومنذ سنوات واجهت مصر تبديلا في ادوار البوابات، خصوصا بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل العام ١٩٧٩، واثارة اثيوبيا مسألة اعادة التفاوض حول حصص حوض النيل من مياهه. واحيانا كانت تتوحد مهام البوابتين كحالة فريدة حين يصير التهديد بسلاح المياه.

ومنذ سقوط نظام الرئيس الاثيوبي السابق مانغستو هايلي مريام، تبني النظام الحاكم حاليا بزعامة زيناوي مطلبين في شأن المياه، الاول، تنفيذ مشاريع طموحة باقامة ثمانية سدود على

الروافد (النيل الازرق وعطبرة ودابوس وبارو). والثاني، اعادة التفاوض حول حصص دول حوض النهر تحت شعار «عدالة التوزيع». ومنذ ١٩٨٤ شهدت العلاقات المصرية الاثيوبية ازمت بعضها كان مكتوما وكان الآخر معلنا. ونشا معظمها عن رفض مصر تنفيذ مشاريع الابد موافقتها، والتأكد من عدم اضرارها بحصتها البالغة ٥٥,٥ بليون متر مكعب سنويا من اجمالي ايراد النيل (١٠٢ بليون متر مكعب).

ولوحظ انه كلما تازمت العلاقات المصرية - الاسرائيلية كانت اثيوبيا تجدد بقوة مطالبتها. وغالبا كان يتضمن هذا الطرح هجوما على مصر بزعم وجود اتفاقية سرية لنقل مياه النيل الى اسرائيل. وتقول اثيوبيا ان «قناة السلام» لنقل المياه الى سيناء تمثل برهاننا على ذلك.

وزاد من استغراب مصر انها قدمت ايضا حات عام ١٩٨٠ لحكومة مانغستو عندما اثير هذا الموضوع للمرة الاولى. واكدت انه لا يوجد اتفاق سري من ذلك القبيل، وان حديث الرئيس المصري الراحل انور السادات عن نقل مياه النيل الى القدس كان مجرد «تصريح عابر (في مجلة اكتوبر) ضمن حديث تناول احلامه لمستقبل الشرق الاوسط. ودرجت القاهرة منذ العام ١٩٩١ على تكذيب هذه المزاعم مرة او مرتين سنويا، خصوصا انها تثار مع كل ازمة مصرية اسرائيلية، مما عزز الاعتقاد لدى الاوساط المصرية بوجود





المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٥ / ١ / ١٩٩٧  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس مبارك في شباط (فبراير) الماضي مبعوثا هو وزير النقل والمواصلات عبد المجيد حسين (الذي كان مع الرئيس مبارك في سيارته خلال محاولة الاعتداء على حياته في اديس ابابا في حزيران (يونيو) ١٩٩٥) واكد المبعوث خلال الزيارة عدم وجود خلافات في مسألة المياه، ومع ذلك عمت اديس ابابا بعد اسبوع من زيارة المبعوث الى تجديد مزاعمها في شأن «الاتفاق السري»، واضافت الى ذلك فتح باب التفاوض بينها ومصر حول اتفاقية جديدة لقسمة عادلة لمياه النهر. وأشارت الى عدم حاجة مصر لنحو ١١ بليون متر مكعب من حصتها في مياه النيل. مستندة الى دراسة حصلت عليها من البنك الدولي مما اثار ازمة بين مصر والبنك الدولي.

وبعد اسبوع من ارسال زيناوي في ١٢ نيسان (ابريل) الماضي رئيس اركان الجيش الاثيوبي الجنرال صافان جبريت الى الرئيس مبارك «لتنقية الاجواء»، وتاكيد صافان «تطابق وجهات النظر حول القضايا المشتركة»، اعلنت اثيوبيا خطتها المائية.

وعما اذا كانت مصر تعتبر المواقف الاثيوبية «استراتيجية ام تكتيكية»، قال المسؤول المصري، انها تكتيكية.

غير ان مصر تعتمد في تعاطيها اسلوبين عكسا احساسها المبكر بمخاطر «السلاح المائي»، الاول، عسكري، تجلى في حملة الخديوي اسماعيل اواسط القرن الماضي الى اعالي النيل في اثيوبيا واوغندا لتأمين منابع النيل. والثاني، سياسي، تمثل في اقامة علاقات طيبة مع دول حوض النيل.

وعلى رغم استبعاد مصر الاسلوب الاول فانه تجدر الاشارة الى ان الرئيس الراحل السادات اكد، بعد زيارته القدس عام ١٩٧٧، استعداد مصر لدخول حرب من اجل المياه اذا هددت مصر بهذا السلاح ■





المصدر: الحسبيسياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/ N/ ٢٥

## اسرائيل تؤكد مشروع بناء سد على اراض سورية محتلة

■ القدس المحتلة - ا ف ب -  
أكدت اسرائيل امس اجراء تغيير  
في مشروع بناء سد على نهر  
اليرموك ونقله الى منطقة تطالب  
سوريا باستردادها.

وقال رعنان جيسين الناطق  
باسم وزير البنى التحتية ارييل  
شارون لوكالة «فرانس برس» ان  
«مؤسسات اسرائيلية وارمنية  
 واجنبية تقوم بدراسات اولية  
على الموقع، قبل ان تبدأ ببناء  
السد».

وكان شارون قرر تعديل  
مشروع بناء السد على نهر  
اليرموك ونقل موقعه الى منطقة  
منزوعة السلاح تطالب سورية  
باستعادتها.

ويقضي المشروع الاسرائيلي  
الاصلي الذي وضعه رئيس  
الوزراء العمالي الراحل اسحق  
رابين ببناء هذا السد في موقع  
داخل اراضي اسرائيل. وهو وارد  
في اطار معاهدة السلام المبرمة  
بين اسرائيل والاردن في العام  
١٩٩٤ بهدف زيادة مصادر المياه  
لدى الجانبين.

وكتبت صحيفة «هارتس» ان  
المسؤولين الاردنيين اوضحوا ان  
عمان قد تتراجع عن المشروع اذا  
اصر شارون على قراره وانها قد  
تطالب بإعادة المبالغ التي انفقتها  
على الدراسات التي اجريت على  
الموقع الاول.

وكان ناطق رسمي اردني أكد  
اول من امس ان الحكومة الأردنية  
«لم يسبق لها ان دخلت ولن تدخل  
في مفاوضات او اتفاقات قد ينجم  
عنها التأثير في نتائج مفاوضات  
السلام الثنائية بين اسرائيل واي  
من الاقوام العرب».

لكن جيسين اوضح ان  
المشروع نوقش مع الاردن العام  
الماضي على اساس اعتبارات  
محض «مائية وتقنية» وفقا  
للاتفاقات الاسرائيلية-الاردنية.





المصدر: الحساسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٥

## قوات راناريد توشك ان تخسر معقلها الاخير في كمبوديا

التايلندية وانهم اطلقوا طلقات تحذيرية للقوات الكمبودية. وقال الكاتب زون نيل من قوات راناريد لمراسل وكالة «روي» عبر الاسلاك الشائكة التي تفصل بين اوسمانتش وتايلند ان بعض العناصر المتقدمة لهون سين تسلت الى داخل اوسمانتش التي تتحصن فيها قوات راناريد.

للاجهاز عليها. وترددت اصوات تبادل النيران ومدافع المورتر طوال الليل واشتدت صباحا حين اطلقت قوات هون سين أكثر من عشر قذائف مدفعية ومورتر على بلدة اوسمانتش آخر معقل لقوات راناريد قرب حدود تايلند. وذكر جنود تايلانديون ان قذيفتين سقطتا داخل الأراضي

■ ممر تشونج تشوم (تايلندا) - رويتر - أكد ضابط تايلندي ان القوات الموالية للامير نورودوم راناريد رئيس وزراء كمبوديا الاول المخلوع أصبحت أمس الاحد بلا نخيرة تقريبا وعلى وشك ان تخسر معقلها الاخير في كمبوديا إذ تستعد قوات هون سين رئيس وزراء كمبوديا الثاني







المصدر : الأهرام - رام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٦

## الأردن يجدد رفضه إقامة سد مشترك مع إسرائيل على نهر اليرموك بالأراضي السورية

عمان - وكالات الأنباء : جدد الأردن أمس رفضه إقامة سد على نهر اليرموك في منطقة الحمة السورية المحتلة، والذي تردد أخيراً أن إسرائيل عازمة على تنفيذه فيها، كما نفى بشدة ما روجته إسرائيل من أن الأردن سيشاركها في هذا المشروع.

وصرح مصدر حكومي أردني رفيع المستوى لصحيفة «الراي» الأردنية أمس، بأن بلاده ستراجع عن إقامة مشروع سد تحويلي على نهر اليرموك عند منطقة «العسيرة» وليس منطقة «الحمة» إذا أصر إرييل شارون وزير البنية التحتية في إسرائيل على تنفيذ مشروع السد في منطقة الحمة السورية المحتلة.

في الوقت نفسه أكد منير بن منير مفوض المياه الإسرائيلي أن الأردن اتفق مع إسرائيل على بناء سد على نهر اليرموك وأوضح في تصريح نشرته صحيفة «هارتس» الإسرائيلية أمس أن مكان السد تم تحديده عند حافة ما كان يسمى قبل حرب ١٩٦٧ «بحيب الحمة» جنوب شرق بحيرة طبرية الذي أصبح بعد ذلك منطقة منزوعة السلاح بين إسرائيل وسوريا عن منحدرات أقصى الجنوب لارتفاعات الجولان السورية المحتلة.

وقال بن منير إن مفاوضات أردنية إسرائيلية خلال المفاوضات حول هذا الموضوع أن هذه الأرض لا تملكها إسرائيل ولكن الجانب الإسرائيلي أصر على بناء السد في المنطقة المنزوعة السلاح.

ومن جانبه قال الدكتور فايز الطراونة وزير الخارجية الأردني إن بلاده ستعيد النظر في موقفها بالنسبة لإنشاء السد مع إسرائيل على نهر اليرموك إذا واصلت إسرائيل طرحها للمشروع على أساس بنائه في منطقة الحمة.

وأكد الطراونة أن مشروع سد «العسيرة» الأردني على نهر اليرموك، هو مشروع أردني تمويل وتصميم وتنفيذ، وقال: لقد رفضنا أي مشروع مع إسرائيل يمكن أن يمس أي أرض عربية أو أردنية.

وفي دمشق أكدت مصادر سورية مسئولة أن نية إسرائيل بناء مثل هذا السد في منطقة الحمة السورية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي.

على صعيد آخر، أعلن في تل أبيب أمس أن الأردن وإسرائيل توصلا أخيراً إلى اتفاق تفاهم يقضي بترشيد استهلاك المياه المخصصة للأغراض الصناعية والزراعية في البلدين. وذكر رايدر إسرائيلي أنه بموجب هذا التفاهم يستخدم الأردن مياهاً أنزلت ملوحتها للأغراض الصناعية بدلاً من المياه العذبة.

الجدير بالذكر أن الجانبين يشتركان في الاستفادة من مياه نهر اليرموك. كما تقوم إسرائيل طبقاً لمعاهدة السلام بينهما بتزويد الأردن بكميات محددة من مياه الشرب ببحيرة طبرية.





المصدر : الأخصيسان

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٦

## كلمة اليوم

### سد «شارون» على نهر اليرموك

منذ اواخر الخمسينات ومطالع الستينات دأبت اسرائيل على العمل من اجل استلاب مياه الانهار العربية المحيطة بها . وكان تحويل مجرى نهر الاردن اكبر مشروع لها خلال الستينات في اتجاه تحقيق بعض اطماعها المضمونة في الموارد العربية المائية وغيرها ثم اتاح لها احتلالها لهضبة الجولان السورية للسيطرة على منابع نهر الاردن كما هيأ لها احتلالها لجزء من جنوب لبنان السيطرة على نهر الحصاني وعلى ضفاف نهر الليطاني في شطره الجنوبي باتجاه المصب . وقبل بضعة ايام عندما طرح اريال شارون وزير البنية التحتية في حكومة بنيامين نتنياهو خطة لبناء سد على نهر اليرموك في بقعة «الحمة» بالمنطقة المنزوعة السلاح جنوبي مرتفعات الجولان فقد كشف عما هو اكثر من مجرد مشروع من تلك المشروعات المعدة سلفا في مخططات اسرائيل لرى عطشها الى المياه العربية والهيمنة على المنطقة .

ابنى شارون ان مشروع سد اليرموك جزء من اتفاق المياه الملحق بمعاهدة السلام مع الاردن الا ان النفي الارضي الرسمي لنية المشاركة مع اسرائيل في تشييد السد كشف زيف هذا الادعاء . لان الموقع الاصلي لإقامة السد كان مجسدا في منطقة القدسية الأردنية بحيث يمكن للاردن الحصول على حصته من مياه اليرموك دون الاجترار على حقوق سوريا وتم الاتفاق على ذلك مع حكومة اسحاق رابين

رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق . لكن حكومة نتنياهو قررت تغيير الموقع وتحريكه مسافة كيلو متر تقريبا بحيث يقام السد في «الحمة» السورية الواقعة جنوبي الجولان في مواجهة الاردن مباشرة . والغرض من خطة شارون الخبيثة لتغيير موقع بناء السد واضح ومغضوح ويتجاوز التعلل بدواع اقتصادية . فالحقيقة ان مبررات شارون وحكومته تحاول اخفاء الدوافع السياسية الكريهة وراءها .

اولها محاولة الوقعة بين الاردن وسوريا في وقت ظهرت فيه اشارات تشير بتحسين العلاقات بين البلدين الشقيقين في ظل تأكيدات عمان على حرصها على المصالح العربية .

وثانيها : ان الخطة تستهدف استفزاز سوريا وقطع الطريق على اي جهود سلمية تبذل لاهياء المفاوضات معها على اساس مبدأ الارض مقابل السلام وفق مقررات مؤتمر مدريد فالموقف السوري في هذا الشأن ثابت ومستند الى الشرعية الدولية في المطالبة باستعادة كامل الاراضي السورية المحتلة مقابل السلام اما الهدف الثالث لخطة شارون فهو اضافة عقبة اخرى الى مجمل العراقيل التي دأبت حكومة نتنياهو على وضعها امام مسيرة السلام في الشرق الاوسط وتسميم اجوائه السياسية وتضعيد التوتر في بقاعة الى حافة انفجار يكون ثريعة لتفصل عن الالتزامات المترتبة على اسرائيل طبقا لاتفاقيات السلام الماسوف عليه .





المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٦

## تل ابيب: سيقام باتفاق كامل مع الاردنيين دمشق: مشروع السد اجراء عدواني

تهجأ سياسياً لحكومة نتنياهو.  
وعلى الرغم من تأكيد ناطق  
رسمي اردني معارضة بلاده اقامة  
السد في موقعه الجديد داخل  
الاراضي السورية المحتلة، صرح  
مثير بن مثير مفوض المياه  
الاسرائيلي بأن السد سيقام  
بموجب اتفاق مع الاردن، وابلغ  
صحيفة «هآرتس» ان مفاوضات ارضياً  
قال لنظرائه الاسرائيليين «لا يمكن  
ان تطالبوا بذلك... ليست ارضكم»  
لكن بن مثير زعم ان الرد الاردني  
ادى الى اصرار الاسرائيليين على  
بناء السد في الموقع الجديد، داخل  
المنطقة المتروعة السلاح وانه في  
النهاية «تم التوصل الى اتفاق  
واضح مع الاردنيين على الموقع  
الجديد للسد».

وصف مسؤول سوري رفيع  
المستوى المشروع الاسرائيلي لبناء  
سد مائي في هضبة الجولان المحتلة  
بأنه اجراء عدواني من قبل حكومة  
نتنياهو، ودليل قاطع على  
رفض الحكومة الاسرائيلية قرار  
مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين  
يطلبان اسرائيل بالانسحاب من  
الاراضي العربية المحتلة.  
وأوضح المسؤول السوري انه  
طالب ان هناك قراراً دولياً يرفض  
الاحتلال، لا يجوز لأي دولة محتلة ان  
تغير معالم الاراضي التي تحتلها، لأن  
ذلك يعد مخالفة للشرعية الدولية،  
وقال ان تحديد موقع جديد لبناء  
سد على نهر اليرموك على ارض  
سورية محتلة (الجولان) واحد من  
الاجراءات العدوانية التي اصبحت







المصدر : صوت الأمة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ١ / ١٩٩٧

# إسرائيل لن تحصل على نقطة واحدة من مياه النيل

أكد د. يوسف والي في حوار صحفي مؤخر أجريته معه مجلة الوكالة وهي اقتصادية مستقلة تصدر باللغة الإنجليزية، أن إسرائيل أو أي دولة أخرى غير مشاطئة للنهر لن تحصل على نقطة واحدة من مياه نهر النيل. ذكر د. يوسف والي أن مصر لن تحصل إلا على حصتها المقررة طبقا للاتفاق للبرم بين دول حوض نهر النيل « ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا ». كما أكد د. والي أن الحصص الحالية لمصر من مياه النيل كافية لسد حاجة مشروعات مصر الحالية والمستقبلية. خاصة مشروعات توشكى في جنوب الوادي أو المشروعات التي يتم تنفيذها بسيينا.

وبشان السدود التي أعلنت أثيوبيا مؤخرا عن التزامها بتنفيذها على نهر النيل بمساعدات أمريكية وإسرائيلية ومدى تأثيرها بالسلب على حصص مصر من المياه أكد د. والي أن هذه السدود عبارة عن سدود على أنهر داخلية ليس لها علاقة بمصادر نهر النيل الرئيسية وبالتالي لن تؤثر بالسلب على حصص مصر السنوية من المياه. ونفى د. والي الأنباء التي ترددت عن الاتجاه لتسخير المياه على المستوى الداخلي وبيعها سواء للمزارعين أو غيرهم مؤكدا أن هذه القضية قد حسمتها القيادة المصرية منذ سنوات حينما أكدت عدم جواز تطبيق ذلك.





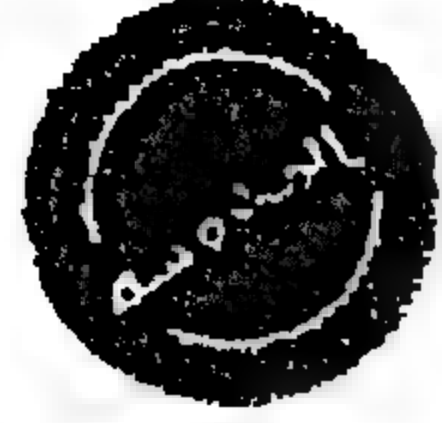
المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/١٠/١٩٩٧

### وزير المياه الأردني بحث مع شارون المشروعات المشتركة

عمان - ١٠ ف.ب - قام وزير المياه والري الأردني منذر حدادين بزيارة قصيرة لإسرائيل أمس أجرى خلالها محادثات مع أرييل شارون وزير البنى الأساسية الإسرائيلي. وذكر مصدر أردني أن حدادين اجتمع بشارون بحضور السفير الأردني في تل أبيب عمر الرفاعي، وبحث الجانبان الآليات المشتركة الرامية إلى إعداد مشاريع تنمية وادي الأردن، كما بحثا مشروع تحلية المياه وحماية نهر الأردن من التلوث، ولم يشر المصدر إلى ما إذا كانت المحادثات قد تطرقت إلى مسألة تعديل مشروع بناء سد اليرموك، ولكنه أوضح أن اللقاء يأتي تنفيذا لما تم الاتفاق عليه في قمة العقبة بين العامل الأردني الملك حسين وبينامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي، وتنتهي هذه الزيارة بعد أن جدد الأردن رفضها اقتراح إسرائيل بنقل موقع نهر اليرموك إلى أراضٍ سورية تحتلها إسرائيل.





المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٧ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### الأردن ينفي مجدداً موافقته على تعديل موقع سد اليرموك

اجرى وزير المياه والري الأردني منذر حدادين أمس محادثات في تل أبيب مع وزير البنى التحتية الاسرائيلي ارييل شارون تناولت مشاريع تنمية وادي الأردن ومشروع تحلية المياه المالحة وحماية نهر الأردن من التلوث.

وكان حدادين قد صرح قبل مغادرته عمان بأن الأنباء التي تحدثت عن موافقة الأردن على تعديل موقع سد اليرموك «خلفط من أخبار عجيبة غريبة، ولا هدف لها سوى تفكير صفو العلاقات الأخوية المتينة بين الأردن وسوريا». كما أكد فلير الطراونة وزير الخارجية الأردني أنه «ليست لبلاده أي نيات لبناء سد على أرض تطالب بها سوريا». (أغيب) (راجع ص ٨)





المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢٦

## الأردن: لا نوايا لبناء سد على أرض سورية الجبهة الوطنية التقدمية: السلام بإعادة الأراضي وتوفير الأمن للجميع

وتصميمه وتخطيطه وتمويله سيكون أردنياً. وكان ناطق رسمي أردني أكد السبت الماضي أن الحكومة الأردنية «لم يسبق لها أن دخلت ولن تدخل في مفاوضات أو اتفاقات قد ينجم عنها التأثير على نتائج مفاوضات السلام الثنائية بين إسرائيل وأي من الأشقاء العرب».

ونكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أن وزير البنى التحتية أرييل شارون يرغب في تعديل مشروع بناء سد على نهر اليرموك عبر أراضٍ موقعة المقترح إلى منطقة تطالب سوريا باستعادتها.

وكان المشروع المشترك ينص في الأساس على بناء السد على أرض أردنية وأخرى إسرائيلية احتلت عام ١٩٤٨. ويهدف المشروع الذي نصت عليه معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية في العام ١٩٩٤، إلى توفير مياه لخدمة كلا الطرفين.

يلكر أن رعتان جيمسين الناطق الرسمي باسم شارون أكد أن شركات إسرائيلية وأجنبية تجري دراسة أولية في الموقع. (أ.ف.ب.)

محمود الزعبي حول المحادثات اللبنانية-السورية التي جرت الأسبوع الماضي وما تم توقيعه من اتفاقيات.

على صعيد آخر، أكد وزير الخارجية الأردني فايز الطراونة أنه ليس لدى الأردن «أي نوايا لبناء سد على أرض تطالب بها سوريا».

من جهته اعتبر وزير المياه والري منذر حدادين أن «الأخبار التي تحدثت عن موافقة أردنية على التعديل الإسرائيلي عارية عن الصحة» مشيراً إلى أنها «خليط من أخبار عجيبة غريبة ولا هدف لها إلا تعكير صفو العلاقات الإخوية المتينة بين الأردن وسوريا».

وقال حدادين إن الأردن «ليس طرفاً في أي تفكير إسرائيلي ولم نقم بالاتفاق على أي من الادعاءات التي تناقلتها وسائل الإعلام».

ونكر حدادين أن «الاتفاق الوحيد الذي أبرم مع إسرائيل هو بناء سد تحويلي على نهر اليرموك بغية تحويل حصص الأردن من مياه نهر اليرموك وسيكون الموقع في العدمية ولا علاقة له بالجولان المحتل». وأوضح أن «هذا السد سيقام بالكامل على أرض أردنية».

اعتبرت دمشق أمس الأول أن السلام في المنطقة يجب أن يستند إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وتوفير الأمن للجميع، فيما جدد الأردن رفضه لاقتراح تل أبيب بتعديل مشروع مشترك لبناء سد مائي على نهر اليرموك من خلال نقل موقعه إلى منطقة سورية محتلة.

وأكدت «الجبهة الوطنية التقدمية» في سوريا في بيان أصدرته عقب اجتماعها أمس الأول برئاسة نائب الرئيس السوري زهير شارقة «حرص سوريا على تحقيق السلام القائم على مبادئ الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة والأسس التي قامت عليها العملية السلمية وهو السلام الذي يعيد الأرض ويعطي كل ذي حق حقه ويوفر الأمن للجميع»، وأضافت «أن أي سلام لا تتوفر فيه هذه المقومات لن يكتب له البقاء».

وخلال الاجتماع، عرضت قيادة الجبهة التصعيد الإسرائيلي في جنوب لبنان ورأت أنه يهدف إلى «افتعال الفتنة وعزعة الأمن والاستقرار في لبنان» واستمعت إلى تقرير قدمه رئيس الوزراء السوري







المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٨

## أمريكا تمارض بناء سد اليرموك الإسرائيلي في الأراضي السورية المحتلة

واشنطن - وكالات الأنباء: أعلنت الولايات المتحدة رسمياً معارضتها للخطط الإسرائيلية التي تستهدف إنشاء سد إسرائيلي جديد على نهر اليرموك في منطقة واقعة بالأراضي السورية المحتلة. وأكد جيمس روبي المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أنه يجب أن يتم تحديد موقع السد بالاشتراك مع الأردن «والا يكون في منطقة مختلف عليها» على حد قوله. وأوضح روبن أنه إذا كان السد سيقام في منطقة متنازع عليها فإن ذلك الأمر لن يساعد في بناء الثقة. وأشار روبن إلى أن هناك تقارير متضاربة بشأن الموقع الفعلي الذي سيتم بناء السد فيه منها إلى أن النبا الأصلي أوضح أن موقع السد سيكون في أراض مختلف عليها وذلك في إشارة إلى الأراضي السورية المحتلة. من ناحية أخرى ذكرت وكالة «رويترز» أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تجري مناورات كبيرة بالوحدات المدرعة في مضببة الجولان السورية المحتلة.





المصدر : الحساسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/٢١

## دمشق : تعديل موقع السد يوأري استخدام القوة

□ دمشق - من ابراهيم حميدي:

■ وصفت مصادر سورية رفيعة المستوى قرار وزير  
البنية التحتية الاسرائيلي ارييل شارون اقامة سد  
ارمني - اسرائيلي في منطقة الحمة السورية، بأنه «امر  
خطير ومرفوض»، وساوت بين القرار و«استخدام القوة  
او التهديد» مستبعدة ان يصل المسؤولون في «الارمن

-الشقيق» الى حد الموافقة على تغيير موقع السد. وأوضحت المصادر  
-للسورية أنه «امر خطر ومرفوض مجرد تفكير اسرائيل في اقامة سد في  
-الحمة المحتلة». وأضافت ان ذلك «عمل عدواني يعادل استخدام القوة  
-والتهديد بها كما ان (قرار شارون) مخالف للقانون الدولي والاتفاقية جنيف  
-الرابعة للعام ١٩٤٩ التي تلزم دولة الاحتلال بعدم القيام بأي تغيير جغرافي  
-وبديموغرافي في الاراضي التي تحتلها». وقالت «لا نتصور ان يصل  
-المسؤولون الارمنيون الى الحد الذي يقررون فيه لاسرائيل باحتلالها لأي جزء  
-من الاراضي التي احتلت بعد ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧».





المصدر : الحساسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٤

الأردنية. لكن وزير المياه والرّي الأردني الدكتور منذر حدادين صرح أمس بأن وزير البنية التحتية الإسرائيلي أرييل شارون أبلغه «عدم صحة ما تناقلته وسائل الإعلام أخيراً عن نقل موقع السد المائي التحويلي على نهر اليرموك إلى منطقة الحمة السورية، التي تطالب دمشق باستعادتها من إسرائيل. وأضاف «أن شارون أكد عدم وجود أي نشاط إسرائيلي في المنطقة المعنية، وأنه لا صحة لما نسب إليه في هذا الخصوص».

وكان حدادين زار إسرائيل أول من أمس ويبحث مع شارون في «مسألة أعداد مشاريع تنمية أخدود وادي الأردن. ومشروع تحلية المياه المالحة وحماية نهر الأردن من التلوث». ويأتي هذا اللقاء تنفيذاً لما اتفق عليه في لقاء العقبة بين الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو قبل أكثر من ثلاثة أسابيع... واتفق خلاله على تسمية وزير المياه والرّي ممثلاً للأردن لهذا الغرض ووزير البنية التحتية ممثلاً لإسرائيل.

وفي واشنطن علق مسؤول أميركي على الأنباء الواردة من إسرائيل بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو وافق على اقتراح بشارون ببناء السد على أرض سورية، بعد صرف النظر عن بناء السد في موقع غير متنازع عليه كان اقترحه رئيس وزراء إسرائيل السابق اسحق رابين ويبعد ميلاً واحداً عن الموقع الجديد. ورفض المسؤول الدخول في موضوع هل الأرض سورية أم إسرائيلية، قائلاً «أن السد هو نتيجة للمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية وبالتالي فإن البلدين معنيان به». وأكد أيضاً «أن لكل من سورية وإسرائيل مصلحة في الموضوع وهما معنيان». وموقفنا هو أن على جميع الأطراف في المنطقة اتخاذ الخطوات لبناء الثقة الضرورية للتفاوض على حل مشاكلهم». ولاحظ «أن للأردن موقفاً مختلفاً عن الموقف الإسرائيلي».

#### حصّة الأردن

وقالت المراجع لـ «الحياة» في عمان إن إصرار إسرائيل على نقل موقع السد المائي للحدود الأردنية - الإسرائيلية - السورية إلى أرض سورية منزوعة السلاح تحت حجج فنية وهندسية، ورفض الأردن لهذه الخطوة، «قد يؤدي إلى العدول عن المشروع وطرح فكرة تخزين حصّة الأردن من المياه في بحيرة طبرية بهدف ضخها من هناك». وأوضحت المراجع أن موافقة الأردن على تخزين حصّته الإضافية من المياه في بحيرة طبرية كمخرج للخلاف «يضع الأردن تحت رحمة الإسرائيليين في ما يخصّ تحصيل المياه في حال نشوب خلاف مع إسرائيل». وأوضح حدادين أن الأردن أنهى وضع التصاميم الخاصة بإقامة سد تحويلي على نهر اليرموك ليصار إلى طرح العطاءات والتنفيذ. وأكد أن السد التحويلي سينفذ أردنياً في الموقع الأصلي للمشروع حسب ما جاء في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية.

كما أكد وزير الدولة لشؤون الإعلام الدكتور سمير مطاوع في تصريحات صحافية أن السد التحويلي أردني وسيخطط ويمول من المملكة أيضاً، وذلك من أجل تحويل حصّة الأردن من مياه نهر اليرموك إلى قناة الملك عبد الله. وشدد على أن الأردن «لا ولن يدخل تعديلات على الحد (الموقع) المتفق عليه في المعاهدة... ولا حتى متر واحد». مؤكداً أن الأردن «لن يقبل بأن يؤثر في مستقبل المفاوضات السلمية بين الأطراف العربية وإسرائيل بأي شكل من الأشكال».

وكان مسؤولون إسرائيليون أصرّوا على أن الأردن وافق على نقل موقع السد المقترح إلى منطقة منزوعة السلاح تطالب بها سورية بحجج فنية وهندسية تتعلق بجغرافية الأرض. لكن المراجع السياسية توقعت أن تعيد إسرائيل النظر في فكرة بناء السد في المنطقة المنزوعة السلاح التي تطالب بها سورية بسبب رفض الأردن لها. كما أوضحت أن الشركات التي سيتم الاتصال بها لتنفيذ المشروع، في حال إقراره، «لن تقبل بأن تساهم في مشروع على أرض متنازع عليها... خوفاً من رد فعل سوري عسكري». ولم تستبعد المراجع أن «تقصف» سورية بالمدافع أي أليات تشرع في العمل لبناء السد على أرض تطالب بها.







المصدر: الحسياسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٩

وزير الري الأردني ينقل عن شارون 'نفياً' لما أعلن عن المشروع

## واشنطن: إسرائيل لا تستطيع التفرد بأختيار مكان إنشاء سد العدسية

اسرائيل والأردن وان يتفقا عليه  
معاً، وبالإضافة الى ذلك يجب أن  
يؤخذ موضوع السيادة في  
الاعتبار لدى اختيار المكان، الملائم  
لبناء السد.

وفي الوقت نفسه، حضرت  
مراجع سياسية عربية في عمان،  
امس، من أن تتم تسوية الخلاف  
بين الأردن واسرائيل على موقع  
سد مائي على نهر اليرموك في  
المنطقة الحدودية بين البلدين على  
حساب المصالح الاستراتيجية

□ واشنطن -  
من رفيق خليل المعلوف:  
□ عمان -  
من سلامة نعمات:

■ اعربت الإدارة الاميركية عن  
اعتقادها أن اسرائيل لا تستطيع  
التفرد بقرار اختيار مكان إنشاء  
سد العدسية المقترح بناؤه على  
نهر اليرموك، فوق أرض سورية  
تحتلها اسرائيل منذ حرب  
حزيران ١٩٦٧. وقال مسؤول في  
وزارة الخارجية، نعتبر أن مكان  
إنشاء السد المقترح يجب أن تقرره





المصدر : الحيسية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨ / ٢٤

تشمل مشروعاً لتحلية مياه البحر الأحمر بكلفة بليون دولار

## اليمن يدرس مجموعة خيارات لمواجهة أزمة نضوب الموارد المائية

□ صنعاء -  
من خالد السويدي:

■ تتفاقم مشكلة نضوب  
الموارد المائية في اليمن يوماً بعد  
آخر، إلى درجة أنها أصبحت  
واحدة من أهم المشاكل البيئية  
والحياتية في البلاد.  
وتحاول الحكومة اليمنية أن  
تجد حلولاً ناجعة لهذه المشكلة  
التي وصفها السيد عبدالعزيز  
عبدالغني عندما كان رئيساً  
للحكومة السابقة بـ «القضية  
الكبرى».  
وأصبح الانخفاض المتزايد  
لنسوب المياه الجوفية واحداً من  
عوامل التدهور البيئي.





المصدر : الحسني سوسة

للتنمية والتنمية : التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٨

كاملة للحفاظ على الثروة المائية أولاً، ثم تطوير مواردها وبطورية خطط التنمية في مجال المياه إلى الواقع المعاش.

وأكد أن الهيئة ستعمل على وضع سياسات الحفاظ على الموارد المائية من النضوب وفق برنامج يساهم ويساعد على تنفيذ المواطن بشكل أساسي.

وفي حزيران (يونيو) ١٩٩٦ زارت اليمن بعثة دولية أكدت أن مشاريع تحسين المياه فقط ستكلف اليمن نحو ١٣ مليون دولار في الوقت الراهن. وأوصت كل الحلقات الدراسية التي أقيمت في هذا الجانب (آخرها في أيلول/ سبتمبر الماضي) باتخاذ خطوات لتخفيف من استهلاك المياه.

ويقول مسؤول في وزارة الزراعة إن الزراعة في اليمن تستهلك ٩٠ في المئة من المياه العذبة، وأن وسائل الري المختلفة تساهم في زيادة استهلاك المياه، لأنها تتم في الغالب بوسائل بدائية وغير مدروسة.

ويؤكد مسؤول في مجلس الوزراء اليمني أن موضوع الموارد المائية يعتبر في صدارة مهمات الحكومة التي خصصت له باباً كاملاً في برنامجها. وقال «الحياة» إن هناك قانوناً للسياسات والموارد المائية قيد الدرس وموضع اهتمام من الدكتور فرج بن غانم رئيس الوزراء.

وتستضيف صنعاء في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل اجتماعاً للخبراء والفنيين من ثماني دول عربية بالإضافة إلى باكستان لمناقشة مشاكل الموارد المائية في اليمن والوطن العربي.

وكان الخبير الأميركي جون كلير ماتن قدم دراسة حديثة أكدت أنه يتم استخراج المياه الجوفية في شكل يؤدي باليمن إلى مشارف أزمة مياه خطيرة.

إلى الشمال من صنعاء) من نقص المياه منذ مطلع التسعينات، فيما ازدادت المشكلة في أحياء عديدة من العاصمة صنعاء.

وبحلول منتصف السنة الجارية، تم التغلب على عدد من مشاكل المياه في تعز بحفر ثماني آبار جوفية جديدة حول المدينة، فيما ظلت الأخرى معرضة للنضوب في أي لحظة.

وبحلول سنة ٢٠٠٨ يتوقع أن يتراجع نصيب الفرد من المياه في العاصمة اليمنية صنعاء، التي يبلغ عدد سكانها وفق آخر احصاء في عام ١٩٩٤ مليون ونصف مليون نسمة إلى ٨٥ في المئة من النسبة سنة ١٩٩٧. وفي هذا الصدد نفذ هولندا مشروعاً منذ عشرة أعوام لدرس مصادر المياه في العاصمة اليمنية يشمل سبعة خيارات لتفادي خطر النضوب آخرها مشروع لتحلية مياه البحر الأحمر، الذي قد تحتاج إليه صنعاء بعد ١٣ سنة من الآن بكلفة بليون دولار.

وتتناقص معدلات إنتاج المياه في اليمن، حيث وصلت في عام ١٩٩٤ إلى ١٤ مليون متر مكعب، بعد أن كانت قبل أربعة أعوام ١٩ مليون متر مكعب. وتقول تقارير لوزارتي الزراعة والكهرباء والمياه إن العجز اليومي من المياه مع الفاقد يصل إلى ٤٠ ألف متر مكعب.

وتبحث الحكومة اليمنية عن حلول لهذه المعضلة التي أصبحت قضية تؤرق المواطن في اليمن بنفاد واحدة من أهم حاجياته البيولوجية. ويغرض تعزيز وتكريس البحث عن حلول للمشكلة، أنشأت الحكومة اليمنية منتصف العام الماضي الهيئة العامة للموارد المائية. ويقول عبد الله الذاري، أحد خبراء الهيئة الجديدة، إن إنشاء الهيئة جاء بغرض رسم السياسات وتحديد استراتيجيات

وقال السيد عبدالقادر باجمال وزير التخطيط والتنمية اليمني أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أخيراً «أن عوامل التدهور ظهرت مع البدء باستنزاف المياه الجوفية بمعدلات عالية للأغراض الزراعية والحاجات المنزلية والصناعية»، مشيراً إلى أن «تلوث المياه في المناطق الحضرية هو نتيجة قدم شبكات التوزيع وإنعدام الصيانة وتفاقم مشكلات الصرف الصحي».

وتفيد دراسات يمنية أن قضية المياه هي أخطر ما يواجه اليمن في المستقبل القريب، فيما يؤكد ماريو زيلانا الخبير في المؤسسة الدولية للتنمية أن اليمن يعتبر أكثر بلدان الشرق الأوسط معاناة في مجال النقص في المياه.

ويدات مشكلة المياه تتفاقم إلى حد الخطر في الآبار الجوفية التي كانت تغذي مدينة تعز (٢٥٠) كم إلى الجنوب من صنعاء) إلى درجة أن المياه لم تكن تصل إلى المنازل عبر شبكة الأنابيب إلا مرة واحدة كل ثلاثين يوماً في منتصف عام ١٩٩٦. وتعاني مدينة حجة (١٢٧ كلم







المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شارون يخطط والأردن ينفذ في الظلام

## سد اليرموك... آخر حلقات الاستفزاز الإسرائيلي لسوريا

سد اليرموك.. آخر حلقات مسلسل الاستفزاز الإسرائيلي ضد سوريا وموقفها الثابت المطالب بالانسحاب من الجولان ويقتضي بناء سد على نهر اليرموك في المنطقة منزوعة السلاح التي تطلب سوريا باستعادتها وقد طرح هذا المشروع وزير البنية التحتية الإسرائيلي ومجرم الحرب الأول ارييل شارون بتعريض مباشر من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وبالطبع لم تجد الولايات المتحدة في بناء سد مائي فوق أرض سورية أي أساس لعملية السلام، طالما أنها تتجاهل الخلافات الإسرائيلية وتفوض حكومة نتنياهو في المضي بشاريعها فعملياً تجاوز مشروع نفق القدس ومستوطنة حارحوراء المراقيل التي يمكن أن تلتفبه وعلى الرغم من التوقف المؤقت لهذه المشاريع إلا أنها ما ظلت أن تستأنف مرة أخرى تحت سماع وبصير الولايات المتحدة مما يعني أنها ستستعيد الشبرير المناسب لاستمرار مشروع سد اليرموك على رغم ما يلاقيه من معارضة عربية ودولية.

ومن المثير للسخرية والاستغراب معا أن تعلن إسرائيل بأن هذا المشروع تدعّمه أسباب اقتصادية وسياسية بغض النظر عن أن قضية الحقوق العربية وسيادة العرب على أراضيهم هي جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي.

استطاع نتنياهو أن يثبت يوماً بعد يوم

### فاتن صلاح الدين

أنه أكثر زعماء إسرائيل تطرفاً إذ إن هذا السد قد تم الاتفاق عليه بموجب معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل عام 1994 ليقام في منطقة العديسة الأردنية للمساعدة في تحويل حصص الأردن في مياه نهر اليرموك، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحاق رابين الذي أجرت حكومته محادثات سلام مع سوريا قد أمر بأن يقام السد على بعد كيلومتر أو نحو ذلك جنوب غربي المنطقة المنزوعة السلاح القديمة على أرض إسرائيلية غير متنازع عليها إلا أنه منذ تولي نتنياهو الحكم تم تعديل موقع السد عند حافة ما كان يسمى قبل حرب 1967 «جيب الحمة» جنوب شرقي بحيرة طبرية التي كانت منطقة منزوعة السلاح بين إسرائيل وسوريا على المنحدرات الواقعة في أقصى جنوب مرتفعات الجولان ويقع هذا المكان في مواجهة الأردن مباشرة.

كما اتضح الهدف الإسرائيلي الآخر من بناء هذا السد وهو إجبار الأردن على التخلي عن سياساتها المتأرجحة بين العرب وإسرائيل وقطع الطريق تجاه أي بوادر لحدوث تقارب أردني - سوري، خاصة في ظل اتجاه الخطاب الدعائمي الأردني إلى تأييد الموقف السوري تجاه إسرائيل، هذا ما دفع وزير البنية التحتية في إسرائيل

شارون إلى القول بأن حكومته حددت - بالتفاهم مع الأردن - موقع السد المقترح، مما دفع الأردن بدوره إلى تنفي أي حيلة له بهذه الخطة الإسرائيلية وأعلن أنه سيبني سدا تحويليا في منطقة العديسة بين أراضي أردنية وإسرائيلية لتحويل حصص من نهر اليرموك وأن الأردن سيتولى بناءه وتحويله بالكامل كما أضاف أن المملكة لا يمكن أن تعقد اتفاقات سلام مع إسرائيل تفسر بمصالح الجيران أو الأطراف العربية الأخرى سواء سوريا أو فلسطين وهذا ما دفع الأردن إلى إرسال وزير المياه والري الأردني منذر حدادين الذي قسام بزيارة مفاجئة إلى تل أبيب أمس الأول والتقى بوزير البنية التحتية الإسرائيلي أرييل شارون بحضور سفيرى البلدين للبحث في هذا المشروع والتأكيد أن الحكومة الأردنية لم ولن تدخل في مفاوضات أو اتفاقات يكون من نتيجتها التأثير على مفاوضات السلام الثنائية مع أي من المشاركين في عملية السلام. وقد جاء هذا المشروع الإسرائيلي الشيطاني لتحقيق هدفين:

الأول استفزاز الموقف السوري الثابت تجاه الانسحاب من الجولان فبناء هذا السد يعني مباشرة عدم فية إسرائيل في الانسحاب من مرتفعات الجولان مطلقاً. ثانياً مواجهة التحركات السورية العربية والاقليمية الناجحة لجمع أوراق الضغط المناسبة لمواجهة الحكومة الإسرائيلية.







المصدر : الوفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩٩ / ٨ / ١٩٩٧

### واشنطن تعارض بناء سد اليرموك الإسرائيلي

واشنطن - وكالات  
الأنباء: اعترضت  
الولايات المتحدة  
الأمريكية أمس على  
المشروع الإسرائيلي  
الخاص ببناء سد على  
نهر اليرموك، أكد  
المتحدث باسم الخارجية  
الأمريكية رفض  
واشنطن بناء إسرائيل  
للسد على أراضي متنازع  
عليها، كان إيريل شارون  
وزير البنية التحتية  
الإسرائيلي قد قرر تغيير  
موقع بناء السد إلى  
المنطقة السورية المحتلة.





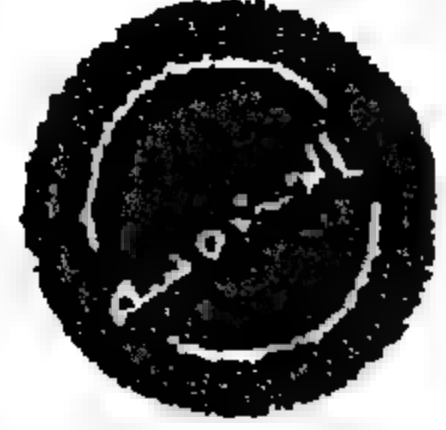
المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٩

### إسرائيل تشتري مياه نهر الفرات من تركيا

كشف مسئول بوزارة الخارجية العراقية ان اسرائيل استغلت الخلاف حول مسألة تقسيم مياه نهر الفرات لتقف الى جانب تركيا للضغط على العراق وسوريا مائيا باعتبار ان مشروع اقامة سدود الاناضول سيستغل معظم مياه هذا النهر. وحذر اكرم الوترى المستشار القانوني لوزارة الخارجية العراقية من ان الوضع يزداد خطورة خاصة في ضوء التقارير الصحفية الاخيرة التي كشفت عن ان اسرائيل قدمت اقتراحا لشراء المياه من تركيا على ان يتم نقلها بواسطة بواخر من سد ايتانورك الى اسرائيل .





المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٩

## مشروع سد اليرموك يتفاعل واشنطن تعارض تغيير الموقع وموسكو اعتبرته عائقاً جديداً

بناء السد «سيؤيد الاجواء المتوترة أصلاً في العلاقات السورية-الاسرائيلية». وأوضحت ان دمشق قرى في المشروع «تأكيداً إضافياً للميل الحالي للحكومة الاسرائيلية الى تعزيز احتلال الجولان». وأضافت «بهذه الطريقة يقوم عائق جديد يمتنع معاولة المفاوضات السورية - الاسرائيلية على اساس المبدأ الذي قبله الجميع وهو مبدأ الأرض مقابل السلام». وأشارت الى ان «روسيا وبصفتها راعية لعملية السلام تدعو الحكومة الاسرائيلية الى اعادة النظر في قرارها». وكن وزير البنى التحتية الاسرائيلي آرييل شارون قرر تعديل مشروع بناء السد على اليرموك غير لزاحة موقعه المقترح الى منطقة تطالب سوريا باستعادتها. ونص المشروع المشترك في الاساس على بناء السد على ارض اريئيل وأخرى فلسطينية احتلت عام ١٩٤٨.

(رويتر-اخصب)

رأت الإدارة الأميركية أمس ان تغيير موقع انشاء سد على نهر اليرموك في الاراضي السورية المحتلة لا يساعد على بناء الثقة في المنطقة بينما أعربت موسكو عن قلقها حيال المشروع ودعت تل أبيب الى عدم اضافة «عائق جديد» أمام المفاوضات مع دمشق. وفي واشنطن، قال الناطق باسم وزارة الخارجية جيمس روبن انه «أنا تبين ان بناء السد سيكون على ارض محتلة عليها، فإن ذلك لن يكون من شأنه المساعدة في بناء الثقة التي نعتقد انها ضرورية للتفاوض على حلول للخلافات العالقة». ويمدح أشار الى ان الموقع المحدد للسد المزمع بناؤه لم يحدد بوضوح، حتى روبن اسر ائيل والارن على الاخذ في الاعتبار «مسائل السيادة» في المنطقة. وتابع «اننا نتجري مشاورات مع الحكومة الاسرائيلية» حول هذه النقطة. في غضون ذلك، أشارت وزارة الخارجية الروسية الى ان







المصدر : ..... الحبيسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٩

## موسكو تطلب من اسرائيل عدم بناء سد في الجولان

□ موسكو - «الحياة»

■ طلبت موسكو من اسرائيل وقف اعمال بناء السد على نهر اليرموك في الجولان، وذكر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية فاليري نيسيتيروشكين أمس الخميس ان القرار الاسرائيلي في هذا الشأن «يخلق عقبة اخرى» تعيق استئناف المفاوضات السورية - الاسرائيلية وفق مبدأ «الأرض

مقابل السلام». وتابع ان القرار المذكور اعتبر في دمشق تأكيداً جديداً لنهج الحكومة الاسرائيلية الرامي الى تكريس احتلال الجولان من جهة اخرى اعرب الناطق الروسي عن ارتياح بلاده لرفع الحصار عن بيت لحم وقال ان هذا القرار بخطوة في الاتجاه الصحيح، وانه يساعد على تخفيف التوتر في الاراضي الفلسطينية.





المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣١ / ٨ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### روسيا تناشد إسرائيل التخلي عن فكرة بناء سد على نهر اليرموك

موسكو - عبد الملك خليل: أعرب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية عن قلقه إزاء عزم إسرائيل بناء سد على نهر اليرموك في منطقة مرتفعات الجولان السورية المحتلة. وصرح نائب مدير إدارة الصحافة والاعلام بوزارة الخارجية الروسية بأن بلاده باعتبارها أحد راعبي عملية السلام في

الشرق الأوسط تناشد الحكومة الإسرائيلية إعادة النظر في قرارها وأن تمتنع عن الأعمال التي من شأنها تعطيل المفاوضات واستئنافها مع سوريا طبقا لمبدأ «الأرض مقابل السلام». مؤكدا أن خطوة بناء السد ستزيد من التوتر بين الجانبين.





المصدر : ..... السمساسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ / ٨ / ١٩٩٧

## مصر عام ٢٠٠٠

بقلم : محمد علي إبراهيم

دروس التاريخ تعلمنا المستقبل ..

### حكاية سد اليرموك ونهر الأردن .. إسرائيل بدون المياه .. دولة خائفة

سعت إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ إلى امتلاك أدوات القوة والسيطرة .. السلاح المتقدم .. العلاقات الوثيقة مع الغرب تكنولوجيا الزراعة المتطورة .. السيطرة على صناعة القرار السياسي في بريطانيا وفرنسا قبل عام ١٩٦٧ .. ثم التحكم في أمريكا ورؤسائها بعد عام ١٩٦٧ .. وحتى الآن لتصبح الدولة العظمى الوحيدة في العالم الآن رهن إشارة إسرائيل .

.. لكن إسرائيل رغم مظاهر القوة البادية ولغة الصلف والاستعلاء التي تتحدث بها للآخرين وفي مقاضات السلام وإلى ياسر عرفات ، مازالت تعاني من نقطة ضعف بالغة هي افتقارها لكميات كافية من المياه ، فمنذ الخمسينات وحتى التسعينات مازالت هذه المشكلة تؤرقها وتطيل سهادها رغم ما يبذلونها أصبحت قوة عظمى بل ربما تتفوق على الدول الخمس النووية أحيانا كثيرة .

.. بعد قيام إسرائيل بخمسة أعوام ، قرر رئيس وزرائها بن جوريون وضع خطة سباعية تنتهي عام ١٩٦٠ (من ٥٣ إلى ٦٠) يتم خلالها تحويل مياه نهر الأردن لدى صحراء النقب التي كان بن جوريون يستهدف تحويلها إلى جنة خضراء وتكون كل مستوطنات إسرائيل المستقبلية في هذه الصحراء ..

والحقيقة أن الجيل الحالي لا يعرف أن الصراع حول نهر الأردن كان في نفس خطورة الصراع حول فلسطين ، وكما أصدرت الأمم المتحدة قرارها الشهير عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، بعث الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور ، الذي كان قد تم انتخابه عام ١٩٥٢ ، بمبعوث شخصي في شهر أكتوبر عام ١٩٥٣ لمحاولة الاتفاق مع الأطراف المعنية لتقسيم مياه نهر الأردن وهذه الأطراف هي سوريا والأردن ولبنان .

.. وسيظل التاريخ يذكر دائما موقف الرئيس جمال عبدالناصر في هذه القضية الحيوية بل أنها قضية أمن قومي وكان لتسوية المستمر مع الملك حسين وشارل حلو والرئيس السوري السبب الرئيس في أن المبعوث الشخصي للرئيس أيزنهاور (إيرك جونستون) قام بعدة جولات في بيروت ودمشق وعمان وتل أبيب انتهت إلى ما يعرف آنذاك بالخطة الرباعية الموحدة لتقسيم نهر الأردن حيث قسمت حصص المياه على الدول الأربع المشتركة في الحوض طبقا لطول النهر في أراضيها وعدد السكان وبالتالي حصلت إسرائيل على حوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب سنويا في المياه كانت نسبتها ٣٧٥ من نهر الأردن و ٢٥ من نهر اليرموك ، بينما حصلت الأردن على ٧٢٠ مليون متر مكعب مياه سنويا من حوض نهر الأردن وسوريا على ١٢٣ مليون متر مكعب ولبنان على ٣٥ مليون متر مكعب ، وهنا لابد أن تأخذ في الاعتبار أن مياه الحوض كانت تكفي بـ ١٢٨٧ مليون متر مكعب في هذا الوقت لكن إسرائيل والدول العربية رفضت للموافقة على هذه النسب وبالتالي فشلت خطة جونستون في إرساء اتفاقية دائمة للمياه بين الدول المشتركة في حوض النهر حيث طمعت إسرائيل في تصيب أكبر يتلق مع أغراضها التوسعية ورفضت للدول العربية الثلاث إتلاص حقوقهم المائية





المصدر : ..... السمساسة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٣

لهذا الحد ، وهكذا ظل الصراع دائرا على مخصصات حوض نهر الاردن منذ ذلك الوقت ، أي أن قضية مياه نهر الأردن هي في نفس عمر القضية الفلسطينية .

.. مشروع آخر تباحث فيه السوريون والأردنيون قبعده عشر الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٦٦ شعرت دمشق أنه لو قامت حرب في المنطقة ربما ستفقد مواردها من المياه لذا اتفقت الدولتان على إقامة سد على نهر اليرموك في سوريا وبالتحديد في هضبة الجولان التي تحتلها اسرائيل الآن .

.. شرعت الدولتان عام ١٩٦٦ بتوقيع الاتفاقيات والخطط لتنظيم وتحديد ماستحصل عليه كل دولة ونسبة الفاقد من المياه ونسبة المخزون وراء السد ، وطلبت سوريا الاستعانة بخبرة مصر في بناء السد العالي في تشييد السد الجديد وبدأ الحفر ووصلت المعدات من الاتحاد السوفيتي السابق .. وفجأة قامت طائرات السلاح الجوي الاسرائيلي بقصف مركز لمواقع المشروع .. ولم تمت الفكرة .

.. ومع دوران عجلة السلام مع الفلسطينيين (أوسلو) ومع الأردنيين ، أرادت اسرائيل عزل سوريا مائيا والضغط عليها حتى تجلس إلى مائدة المفاوضات وهي مرعشة مجردة من أي ميزة ، أيضا اسرائيل مسكونة بالخوف من الجفاف ولعل السبب الرئيس في تصلفها وكبريائها وتعتنها في مفاوضات السلام هو خوفها من المستقبل فهي تحصل على ٥٥٪ من احتياجاتها المائية من الاراضي التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧ (الضفة والجولان) وكان الهدف الاساسي من احتلالها هو الحصول على المياه ولو أعادت هذه الاراضي فمن أين تحصل على المياه .

.. الا أن الأمر الخطير حاليا هو ما اتفقت عليه الاردن واسرائيل - بعد السلام - حيث أكدت عمان وتل أبيب على ضرورة اقتسام مياه نهر الأردن واليرموك (بشكل منصف) واستبعاد سوريا رغم أنها الدولة الرئيسية التي تمد نهر اليرموك بمياهه ، وأعلنت اسرائيل ببساطة انها ستقيم سدا على نهر اليرموك في هضبة الجولان والمحتلة ، وأن هناك اتفاقا لردنا اسرائيليا في هذا الصدد ، وهو اتفاق يعني ثلاث مشاكل رئيسية للعرب .

- أولا : إقامة السد في الجولان المحتلة يعني أن الأردن تعترف بسيادة اسرائيل عليها رغم انها أرض محتلة ، كما أن موافقتها على التعاون مع اسرائيل في مشروع كان في الاساس مع سوريا عام ١٩٦٦ ، عام ١٩٨٧ يؤكد أن الاردن أصبحت تهتم بـ اسرائيل أكثر مما تهتم بالعرب .

- ثانيا : الأردن نفت أن يكون هناك اتفاق بينها وبين اسرائيل على إقامة السد في الجولان وقالت ان الاتفاق كان في مكان آخر على نهر اليرموك ، وهذا لا يفرق الأردن لانها تعتدي على حق دولة عربية رئيسية (سوريا) في النهر ، وهي في ذلك تشبه اسرائيل في الاستهتار بالقوانين والمعاهدات الدولية ورفض الاعراف والمعاهدات .. بل وابسط شيء حقوق الجوار ، وفي ذلك فإن الأردن لا تختلف كثيرا عن تركيا التي تفتصب مياه العرب علناً وتخترق حدودهم كل يوم بجحافل جرارة .

- ثالثا : اعلان اسرائيل إقامة السد في هذا المكان تأكيد على تكريس الاحتلال لهضبة الجولان ومعاملتها على أنها لمواقع كما تطوع بذلك الكنيست هذا العام .







المصدر: المسار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٣

.. ان اسرائيل والأردن في إتفاقهما على سرقة مياه نهر اليرموك بعيدان إلى الأذهان مقولة عبدالناصر الخالدة عن وعد بلفور الذي سمح بقيام اسرائيل عندما قال «لقد اعطى من لايملك وعداً لمن لا يستحق» .

.. والان فان الجامعة العربية مطالبة بالتصدي لهذه المشروعات المستقبلية التي تستهدف تكريس الاحتلال وفرض الأمر الواقع

.. وإذا كانت اسرائيل تعتقد أنها دولة عظمى لتحكمها في القرار الأمريكي وسيطرتها على واشنطن وامتلاكها للأسلحة النووية ، فان العرب يملكون أشياء كثيرة يستطيعون من خلالها إظهار القوة أو التلويح بها ، هذا طبعاً بشرط ألا يكون هناك اتفاقيات تعاون ثنائي بين اسرائيل ودول عربية من وراء ظهر العرب ..

.. أن مصر اتخذت مواقف كثيرة - رغم الضغوط وانفراد قطب واحد بالعالم - تظهر أن العرب ليسوا مسيرين في علاقتهم مع اسرائيل ، فقد رفضت مصر مثلاً التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية رغم توقيعها على معاهدة الأسلحة النووية ، وهو موقف يحسب لها بلاشك .

.. فموقف مصر يوضح أنه حتى لو لم تكن الدولة العربية فائزة على امتلاك الأسلحة النووية ، فإن بوسعها واستطاعتها التصدي لجهود اسرائيل للاستحواذ والانفراد بهذه القدرات .

.. هناك دول عربية غرقت للأسف في أحلام السلام رغم التعتت الاسرائيلي الواضح في المفاوضات ورفضها لكل الصيغ والمعاهدات والاتفاقيات ، والمطلوب من مصر الزعيمة أن تعيد للتوازن إلى علاقات الدول التي طبعت مع اسرائيل - كما تفعل هي - وأن تزيل الصدا عن كثير من الأسلحة التي يملكها العرب وطواها النسيان وهي أسلحة لو استخدمت بتسويق وشكل جماعي فكان تأثيرها هاما وأهمها المقاطعة وموارد المياه ومحاصرة دعوات التطبيع ولا بأس من استكشاف نوايا حكومة ايران الجديدة اذا كان مظهرها كمخبرها فلامانع من تعاون اقليمي سوري - مصري إيراني ..

.. لقد جرينا كل وسيلة مع اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى الان ووجدناها تتحدث بلغة واحدة وطالما اتفان نحاربها يحكم السلام الذي نحترمه ، فلا أقل من أن نجعل لغتها خاوية ومفرداتها جوفاء .





المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٩ / ١٩٩٧

مشروع الجنرال إيريل شارون لإقامة سد إسرائيلي على نهر اليرموك في الأرض السورية المحتلة في هضبة الجولان، يزعم أنه جزء من اتفاق المياه بين الأردن وإسرائيل، هو أحدث حلقات التآمر الإسرائيلي ضد سوريا لسرقة المياه العربية بعد أن تم احتلال الأرض. مثل هذا المشروع المشبوه هو رصاصة الرحمة الحقيقية في عملية التوسيع السياسية. وربما يكون إيذانا بحرب جديدة من المنطقة.

## مياه اليرموك .. معركة القادسية

ومرة أخرى وربما لن تكون الأخيرة، يعود ويتجدد الصراع على مصادر المياه في ذلك المربع السوري

الغسطيني الأردني الإسرائيلي. وخلال العقود الخمسة الأخيرة كانت قضية المياه هي واحدة من أهم المشاكل مع إسرائيل، دولة الاحتلال. والآن، وبعد أن تم توقيع اتفاقات سلام بين إسرائيل وكل من الأردن والسلطة الفلسطينية، تبرز قضية المياه بإعادة الحديث عن سد اليرموك.

ولعل أحدا لم يصدق المزاعم التي روج لها الجنرال المتطرف إيريل شارون عندما حاول أن يديق إسفينا في العلاقات السورية - الأردنية بإعلانه أن السد المقرر إقامته على نهر اليرموك هو جزء من اتفاق المياه بين إسرائيل والأردن، والمنبثق عن معاهد السلام الموقعة بين الجانبين في أكتوبر عام ١٩٩٤. أو مزاعمه الرخيصة بأن موقع السد قد تحدد في الاتفاق الإسرائيلي - الأردني وفقا لاختبارات هيدرولوجية وفنية.

وإسرائيل تعلم جيدا مدى حاجة الأردن الشديدة إلى المياه. وإسرائيل تترك جيدا أن إقامة سد اليرموك على الأرض السورية معناه الحقيقي أنه تكريس حقيقي للاحتلال الإسرائيلي للجولان، وأنه استفزاز للمشاعر السورية الوطنية المستمسكة بحقها الكامل في أرض الجولان، وإن الاحتفاظ بالأراضي السورية المحتلة. وسرقة المياه ليس من شأنها إلا إشاعة أجواء التوتر في المنطقة، ويقعها إلى كوارث وحروب قد يصعب التنبؤ بنتائجها.

بنيامين نيتانياهو وشارون وكل زعماء التطرف في إسرائيل يدركون جيدا أن الجولان لابد أن تعود إلى سوريا عاجلا أم آجلا، لأن ذلك تؤيده قرارات الشرعية الدولية وجميع دول العالم، حتى أن الحكومة الإسرائيلية السابقة قد توصلت مع سوريا إلى اتفاق على الانسحاب من الجولان مقابل السلام في خلال المفاوضات السورية - الإسرائيلية في واشنطن، وهذه الوثائق مودعة لدى الجانب الأمريكي. ثم إن إسرائيل تترك أن مشروعاتها لن ترى التنفيذ العملي، لأن سوريا لا يمكن أن تقبل التنازل عن جزء من أراضيها أبدا. كان الثمن، ومهما كلفها تلك من تضحيات. والهدف إذن من مثل هذه المشروعات هو ابتلاع الجولان كله، وذلك من خلال خلق ظروف جديدة وخطيرة مشحونة بالتوتر لإبعاد أية جهود تبذل لتحقيق السلام.

وحسنا فعلت الحكومة الأردنية حينما لم تبطل الطعم الإسرائيلي المسموم عندما جددت رفضها إقامة سد اليرموك في منطقة الحمة السورية المحتلة، وحسنا كان تأكيد وزير الخارجية الأردني أن بلاده ستعيد النظر في موقفها بالنسبة لإنشاء السد مع إسرائيل على نهر اليرموك إذا واصلت إسرائيل طرحها للمشروع على أساس بنائه في منطقة الحمة السورية، وقال إن الأردن قد رفض ويرفض أي مشروع مع إسرائيل يمكن أن يمس أي أرض عربية أو أردنية.





المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٨ / ١٩٩٧

خطورة الأزمة  
تتمثل فيما أكتته  
الحكومة  
الإسرائيلية من  
إصرارها على بناء

## إحسان بكر

سد اليرموك الإسرائيلي الجديد داخل  
الأراضي السورية المحتلة، وذلك رغم  
الرفض الأردني الرسمي لتلك المشروعات،  
ورغم الاحتجاجات السورية والعربية على  
تلك الخطة. بل إن صحيفة «هآرتس»  
الإسرائيلية قد نقلت منذ أيام عن مفوض  
المياه الإسرائيلي قوله إن إسرائيل  
ستواصل استعداداتها لتنفيذ أعمال الحفر  
الخاصة بالسد، وكل هذه الأقوال تشير إلى  
أن إسرائيل إنما تريد توجيه رسالة إلى  
القيادة السورية مفادها عدم اعتزامها إعادة  
تلك الهضبة للسيادة السورية.

يتزامن كل ذلك مع ما أعلن منذ أيام على  
لسان مصدر أردني أن مشروع سد الوحدة  
المشترك بين الأردن وسوريا «سد المقارن» لم  
يلغ، ولكن جرى تعليقه فقط وكانت سوريا  
والأردن قد وقعتا على اتفاق في عام ١٩٨٧ -  
وقبل توصل الأردن إلى توقيع الاتفاق مع  
إسرائيل في أكتوبر عام ١٩٩٤ - لإقامة سد  
الوحدة بين سوريا والأردن على  
نهر اليرموك في منطقة «أم المقارن»  
الحدودية بتكلفة ٤٥٠ مليون دولار  
وبتحويل من البنك الدولي غير أن العمل  
تعرض عدة مرات لعمليات تأجيل، ثم أوقف  
في نهاية العام نفسه بحجة الخوف من أن  
تقوم إسرائيل بقصفه لأعاقه بنائه.

أضاف المصدر الأردني أن تعليق  
المشروع مع سوريا مرتبط بتكلفة بنائه  
العالية، ولأسباب تتعلق بتنفيذ أولويات  
تأمين المصائر المائية، وإقامة السدود  
الفرعية الجيدة داخل الأردن، وشدد  
المصدر الأردني على أنه ليس من حق  
إسرائيل التدخل في مسألة مشروع بناء  
سد الوحدة مع سوريا باعتباره مشروعاً  
عربياً، لكنها فقط معنية بحصتها من مياه  
نهر اليرموك البالغة ٢٥٠ مليون متر مكعب  
سنوياً.

يبقى أن نقول إن الحذر واجب، والتحرك  
العملي السريع مطلوب في هذه اللحظات.  
فالخطة الإسرائيلية تستهدف سوريا  
بالدرجة الأولى، وقطع الطريق على أية  
جهود لأحياء مفاوضات السلام التي  
أصابها الشلل الكامل.

إن السفاح الإسرائيلي إيريل شارون  
يخطط لتسميم الأجواء بين دمشق وعمان،  
ويهدف إلى وضع اليد بالكامل على  
المياه العربية، والقضية تحتاج إلى عقد  
لقاء سوري - أردني على أعلى المستويات  
لأحياء المفاوضات قبل أن توضع موضع  
التنفيذ.







المصدر : أكتوبر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٧

## رؤية تركية

# للنزاع حول مياه الفرات ودجلة

سيطرته على هذه الأراضي من خلال  
مفاوضات السلام ، فإن هذا سيؤدي  
إلى حرمانها من مصادر المياه !  
ولذلك ، فإن ( المستولين  
الإسرائيليين يصرحون علناً بأن هذه  
المصادر المائية لاغنى عنها  
لإسرائيل ) ، وهو ما يشكل ( عامل  
حسم في الصراع بينها وبين جيرانها  
العرب ) !!

□ تصر تركيا على اعتبارها دولة  
( تفقر إلى الموارد المائية ) وتعتبر  
( العراق أغنى من تركيا من حيث  
مصادر المياه ) !!

• إسرائيل ، التي هي أيضاً ( دولة  
أخرى في الشرق الأوسط لما مشاكل  
متعلقة بالمياه ) . وأكدت على  
توضيح الخبراء الدوليين بأن  
( الأراضي المحتلة خاصة الجولان  
والضفة الغربية ، لها أهمية حيوية  
لإسرائيل ) وأن ( إسرائيل تسيطر  
على روافد نهر الأردن ، كما تستخدم  
مصادر المياه الجوفية بالضفة ، والتي  
تمتد إلى ٤٠٪ من احتياجاتها  
السنية ) ، حسب ماجاء في دراسة  
لرافائيل ايجان في عام ١٩٩٠ .  
وقالت : إنه ( إذا فقدت إسرائيل

برغم كثرة ما كتب  
ونشر حول موضوع  
المياه في الشرق  
الأوسط ، فإن وزارة الخارجية  
التركية أصدرت منذ حوالي شهر  
كتاباً شاملاً يتضمن الرؤية التركية  
( الرسمية ) للنزاع حول المياه ، لأن  
( معظم ما كتب لم يعبر عن وجهة  
النظر التركية ) على حد قولها ، وإنما  
( كان يعبر عن وجهة نظر الدول  
المشاطئة للذين نهريين قسرب  
مصبهما ، لاسيما سوريا والعراق ) .  
■ ولم تغفل الخارجية التركية ذكر





المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٧

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهي بذلك لم تتعرض لذكر نهري  
، سيحان ، و ، جيحان ،  
في الدراسة ، حيث يوجد فائض من  
المياه فيهما يصل إلى حوالي (١٦)  
مليون متر مكعب يومياً .

■ وبسبب هذا الفائض كان  
مشروع ماسمي بـ ، أنابيب  
السلام ، ، والذي يقضى بـ ( بيع )  
المياه التركية إلى الدول المجاورة  
ومنها إسرائيل ، وذلك عن طريق  
خطين للأنابيب : أحدهما غربي ،  
ويضمن ( حسب دراسة مائية  
للمشروع أعدتها الحكومة التركية ،

وروزعتها ) تحويل المياه من اتجاه  
مجرى نهر ، سيحان ، عند سد  
، سيحان ، قرب أضنة ، وتحويل  
مياه ، جيحان ، عند سد  
، أسلانش ، إلى ، عثمانية ، عبر  
نفق إلى مدينة ، بهجة ، ثم جنوباً  
إلى مدينة ، حلب ، السورية وحماة  
وحمص ثم ارتفاعاً إلى الهضبة بين  
دمشق و عمان في الأردن ، ثم  
يستمر إلى مدينة ، تبوك ، في  
السعودية ، ثم إلى جدة ومكة المكرمة  
وينبع ، ويبلغ طوله ٢٦٥٠ كم .  
أما خط الشرقي فيتبع مسار الخط ،

الغربي حتى مدينة حماة السورية ثم  
يتفصل حتى خليج عمان ومسقط ،  
وطوله ٣٩٠٠ كم .

■ وباعتراف ، نيكاتى اوتكان ،  
الذى كان الممثل الشخصى للرئيس  
الراحل التركي ، تورجوت اوزال ،  
صاحب الاقتراح ، فإن النهريين  
، متميزان بوفرة مياههما !! . وكان  
المشروع يضم أيضاً ( إسرائيل ) في  
مسار الخط الغربى للأنابيب .

وكانت شركة أمريكية هي  
، براون اندروث ، قد قامت بدراسة  
الجدوى ، بتكاليف إجمالية تصل  
إلى ( ٢١ ) مليار دولار ، بفترة تنفيذ  
( ١٠ ) سنوات ، وعمر الخراسي  
( ٥٠ ) سنة .

وبذلك تكسب تركيا حوالي ( ٢ )  
مليار دولار سنوياً من بيع المياه ، كما  
جاء في بعض النشرات الإعلامية  
للدول الغربية ومنها الولايات المتحدة  
الأمريكية .

■ وربما كان هذا هو السبب  
في اعتبار مشكلة الفرات ( مشكلة  
مصطنعة ) كما جاء في الدراسة  
التركية ( الرسمية ) الأخيرة ، وأن  
هناك ( طريقة معقولة للتغلب على  
الصعوبات بشأن نقص المياه ، لكن  
السدول المشاطة تحول دون ذلك  
لسبب يستعصى على الفهم )  
، صفحة ٩ ، !

والحل الذى تراه تركيا ، هو في  
( السدود التى أقيمت حتى الآن من  
قبلها ، والتي سوف تقيمها على نهري  
الفرات ودجلة ) ، كما سيوفر  
( إمدادات ، منظمة ، في المياه إلى  
جيرانها ) وبالتالي ( لن يشعر جيران

تركيا بأنار جفاف  
محتمل )  
■ أما ماسمي  
بـ الحقوق المكتسبة ، لدول  
حوض الفرات ودجلة ..  
فتركيا وجهة نظر  
مختلفة :

، فالعراق ، يؤكد أن  
له ، حقوقاً مكتسبة .  
فيما يتعلق بنظام الري  
التاريخي منذ آلاف  
السنين ، ولا يحق لدولة  
انتزاع هذا الحق منه ،  
ولذلك فقد اتهم تركيا  
بانتهاك ، ، القانون  
الدولي ، أثناء ملء خزان  
سد أتاتورك : لأنه  
( قل ) من حصة المياه

الواردة إليه ، و ، سوريا ، تزعم  
( في رأى الدراسة ) لأن لها ، حقوقاً  
مكتسبة ، ترجع إلى عهود سحيقة ،  
وأن الفرات ودجلة يعتبران مجريين  
مائيين دوليين ، لذلك لهما موارد  
مشتركة وأن النزاعات يجب أن تتم  
من خلال هيئة دولية ، بوجود  
مراقبين دوليين .

■ ونحج الدراسة بأن ، نظرية  
الحقوق المكتسبة ، وحدها في رأى  
عدد من الباحثين ، ليس لها  
أهمية كبيرة ولذلك ، فإن  
، الحقوق التاريخية المكتسبة التى  
تدعيها سوريا والعراق على وجه  
الخصوص ، غير كافية عند التوصل  
إلى تحديد الاستخدام العادل للنهر  
العاير للحدود ، !! ( صفحة  
٢٣ ) .



المصدر: أكتوبر

التاريخ: ٢٩ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

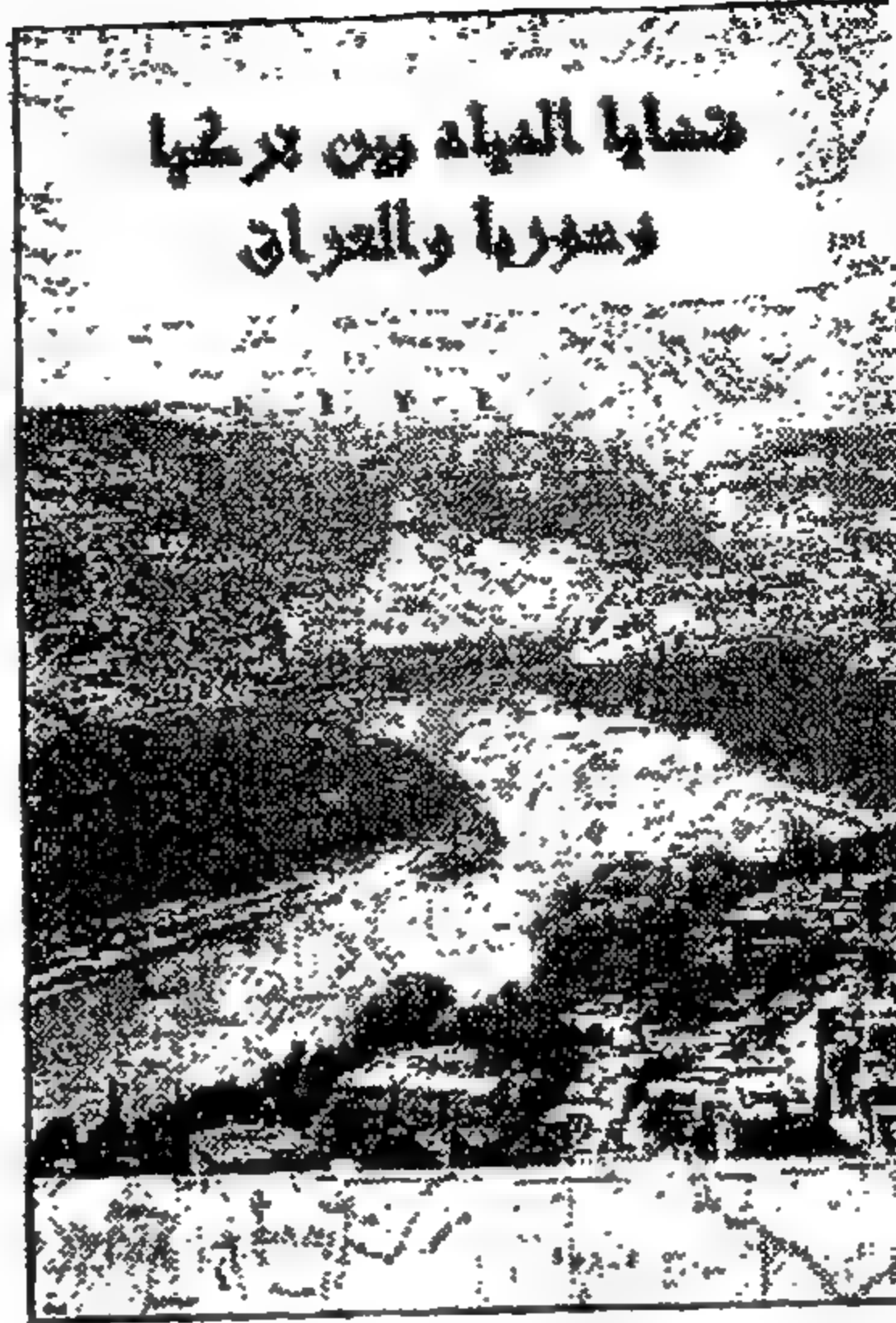
الموسم في اقليم هاتاي ،  
الذي كان يسمى ( اقليم  
اسكندرون ) قبل أن تهديه فرنسا  
أثناء احتلالها لسوريا ، إلى تركيا ،  
فهو اقليم سوري في الأصل وكان  
يسكنه ربع مليون مواطن وتحتج تركيا  
الآن بأن سوريا تستغل ٩٠٪ من  
إجمالي إيراد النهر :

وتاسست الدراسة التركية مع ذلك  
(نهر قويق ) الذي يتبع في تركيا ،  
وقامت تركيا بتحويل مجراه في نهاية  
الأربعينيات ، بعد أن كانت محافظة  
حلب السورية تعتمد عليه تمامًا في  
الري !

■ الدراسة جاءت ناقصة ، رغم  
أن التمهيد لها ذكر أنها دراسة تحاول  
سد النقص في الدراسات التي  
صدرت قبل ذلك وبدلاً من  
الاستغاضة في أسباب النزاع  
الحقيقية ، أفرد الكتاب جزءاً كبيراً  
منه للنزاعات حول المياه في أنحاء  
العالم ، خاصة حول الأنهار الكبرى  
العابرة للحدود ، في آسيا ( نهر  
الجانج ) المقدس ، وفي أمريكا  
بين الولايات المتحدة  
والمكسيك ، وفي أمريكا الجنوبية  
وفي أفريقيا !

□ ربما لكي نعرف أن في العالم  
مشاكل مماثلة لما يحدث عندنا ، في  
الشرق الأوسط !! فلا داعي  
للمغالاة في تصوير الأزمة الخائفة  
الناجمة عنها !!

أ . ج



الكتاب الذي يتضمن وجهة النظر التركية الحديثة جداً!

وأن مفهوم الحقوق للمكسبة ،  
الذي ينادى به العراق هو ( ادعاء )  
يستخدم لحمل تركيا على تصريف  
كمية أكبر من المياه !

كما أن مفهوم الموارد المشتركة ،  
الذي تنادى به سوريا ، لا يلقى  
تأييداً واسعاً بين أعضاء لجنة القانون  
الدولي ، الذي تصف تركيا  
قراراتها بأنها ( ليست ملزمة  
بقانوناً ) !! وعلى ذلك : فإن  
( الاتهامات السورية والعراقية  
المتعلقة بملء خزان سد أتاتورك لاسند  
لها على الإطلاق ) !- في رأي  
تركيا !

□ ذكرت الدراسة التركية  
مسألة النزاع حول ( نهر  
العاصي ) الذي يتبع من لبنان ويمر  
بسوريا ويصب في البحر





المصدر: أكتوبر

التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## حوار الأفكار

### سد اليرموك

يتصور كثيرون أن إسرائيل تحاول إدخال العرب - على وجه العموم - والسوريين - على وجه الخصوص في متاحة جديدة بعد حكاية سد نهر اليرموك الذي أعلن بنيامين نتنياهو أنه وافق على تعديل موقعه - بناء على مقترحات أرييل شارون وزير البنية التحتية في الحكومة الإسرائيلية - وثاقه في المنطقة المنزوعة السلاح تحت هبة الجولان بدلا من منطقة العديسة ، الأردنية .

ومبعث هذا التصور أن بنيامين نتنياهو لم يبدل أي جهد يذكر منذ اللحظة الأولى التي تولى فيها رئاسة الوزارة الإسرائيلية لإخفاء نواياه الحقيقية لتدمير كل اتفاقيات السلام على كل الجبهات . فكل قراراته وكل خططه وكل ممارساته تفضحه .

لكن الحقيقة أن إسرائيل تريد أكثر من ذلك . تريد أكثر بكثير من إيقاف قطار السلام وزرع العقبات والألغام في مسيرته . تريد المياه العربية !

وليس سد نهر اليرموك إلا فصلا في مسلسل العطش الإسرائيلي لمياه العرب ، والذي بدأ بتحويل مجرى نهر الأردن . ثم السيطرة على منابعه بعد احتلال الضفة الجولان . وبعد ذلك السيطرة على نهر الحصباني وضايف نهر الليطاني بعد احتلال جنوب لبنان .

يؤكد هذه الحقيقة أن كل إدعاءات إسرائيل فيما يخص رغبتها في الاحتفاظ بهبة الجولان لأسباب تتعلق بأمنها - ادعاءات مردودة عليها - فمستوى التكنولوجيا الحديثة التي تملكها الولايات المتحدة ومن ثم إسرائيل - تستطيع أن تحمي أمن إسرائيل تماما ، وتكشف عن أي نوايا هجومية تجاهها بوقت كاف فيما لو عادت الجولان إلى سوريا .

ويؤكد أيضا إصرارها على احتلال جنوب لبنان . مع أنها أعلنت أكثر من مرة أنه ليس هناك خلاف حقيقي بينها وبين لبنان .

ولا يخفى هذه الحقيقة ما أعلنه أرييل شارون مؤخرا عن عدم وجود أي خطة إسرائيلية لبناء سد اليرموك على أرض سورية محتلة . وأكبر الظن أن ما أعلنه شارون لا يخرج عن كونه مناورة إسرائيلية قبل زيارة مادلين أولبرايت للمنطقة .

إسرائيل تريد المياه العربية . إسرائيل تخطط لذلك . وعليها أن تعامل مع هذه الحقيقة قبل فوات الأوان !

اسماعيل منتصر







المصدر : نصف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٣١

# السياسة X برشامة

## ماذا قال الخبراء في قضية المياه ؟

ويبقى في النهاية : ما رأى الخبراء في قضية المياه وأحتمالات قيام حرب للمياه ؟

لقد دعا المركز الاستراتيجي فحة من الخبراء من الضالعيين في قضايا المياه والمتابعين لتطورات الموقف وممثلين من وزارة الخارجية والري والهندسة

ولقد كانت المناقشات ثرية ، وغنية بالتفاصيل والمعلومات التي تدل على تمكن المشاركين من القضية المطروحة امامهم

وأعلن الدكتور حسن البوطي قبل فتح باب المناقشة ان هناك نقطتين رئيسيتين : الأولى ان هناك مجموعة من التطورات الإقليمية والدولية تفرض البحث عن منظور جديد للسياسة المصرية فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالمياه ، النقطة الثانية تنطلق من ضرورة إعادة النظر في دور الدولة المصرية ومؤسستها الرسمية وغير الرسمية في التعامل مع هذه القضية

وقد استعرض الخبراء القضية من جوانب متعددة وكانت البداية في تحديد انحاء حوض النيل التي يحق للمصرين والذين يبلغ عددها ٨٤٪ من سكان العالم يتمتعون بمياه النيل التي هي ٨٪ من المياه في العالم

ووافق الخبراء على ان من المفاهيم الخاطئة هو ان بلدان المنبع وبلدان المصب تتمتع بنفس الحقوق ، وأنه ليس من حق بلدان المنبع ان تحصر في حيازة حصة حصرية من المياه وان كانوا ركزوا على القضية الفنية بلقاء النيل تأكيداً على اعلاء الراجل عبدالهادي راضي وزير الاشغال من أنه لا ينبغي في المياه الامر الذي دعا الدكتور عبدالملك عودة الى التاكيد على انه لا يمكن تجاهل الجانب السياسي في قضية المياه لأنها تتعلق بعلاقات بين الدول والشعوب

ولكن تبقى هناك صعوبات سياسية وظروف اقتصادية تواجه بعض الدول الأفريقية ، ومن هنا كان التحرك الإقليمي حتمية يجب استمرارها

ويقول الخبراء : إنه أمام هذه الصورة من الضروري ان تعمل على تأمين احتياكتنا ، والأهم من ذلك مواجهة التحديات الجديدة وهي تدخل الدول الأوروبية والبنك الدولي وإنشاء بنك جديدة من البنك الدولي لربط الاقتصاد بالمياه ، وكيفية حدوث تعاون إقليمي بشأن المياه وهو الامر الذي انتهت له وزارة الخارجية المصرية من البداية وتسعى للتعامل معه لأن الامر في غاية الخطورة وسوف تتزايد خطورته في المستقبل وهذه التحديات في محطتها تابعة من حيث النظام العالمي الجديد





المصدر: نصف الدنيا

التاريخ: ١٩٩٧/٨/٣١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن خلال المناشآت ظهرت نقطتان همتان وهما : خطورة التدخلات الخارجية فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بمياه النيل وتأثير هذا على المصالح المصرية ، والنقطة الثانية هي أهمية المشروعات المتكاملة لتحسين نوعية المياه لأن المسألة ليست تنمية فقط . وهنا أثار الدكتور عبد الملك عودة - انطلاقاً من نظريته السياسية للقضية - فهو يدعو إلى ضرورة التفكير تفكيراً جديداً في موضوع مياه النيل بالنسبة لفترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، فمعظم الدول الواقعة على حوض النيل متحالفة مع أمريكا ، وتستند إلى منطق المؤسسات الدولية وتستند إلى منطق القوة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولذا يجب التحرك وإن لا تنتظر حتى تقع الواقعة وتأخذ المبادرة ، وأن نعي بمفهوم الأمن القومي أننا سنهدد في العشرين سنة القادمة في ظل الاطرار الدولية القائمة ومجلس الأمن والتدخلات الدولية الظاهرة منها والخفية . ومن هنا فتحن مطالبون بأن نعد سياسة بعيدة المدى أخذة في الاعتبار العوامل المتعددة التي ذكرها الخبراء والتي يقول ممثلو الخارجية في هذا الاجتماع ان هذه قضية غير خافية عنا !!

**إنجي رشدي**







المصدر : الحياة المصرية

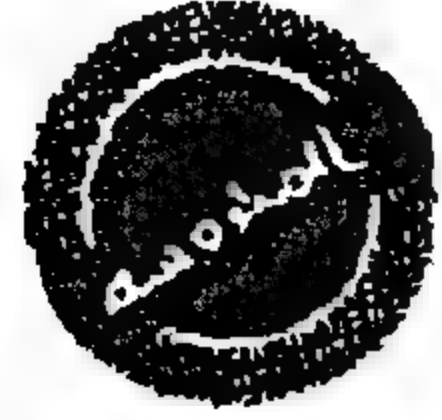
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢١

# إسرائيل تسرق مياه العرب وتبني سدا على الأراضي السورية المحتلة

السلام بين الجانبين.  
وقال رابيو إسرائيل أن ذلك جاء في بيان أصدره شارون  
تعبيرا على انباء صحفية بشأن سد العوسية. مشيرا إلى أن  
الوزير الإسرائيلي أكد في البيان على أن موقع السد حدد في  
الاتفاق الإسرائيلي الأردني وفقا لاعتبارات هيدرولوجية وفنية  
فقط.  
وكان ناطق رسمي أردني قد نفى وجود اتفاق بين الحكومة  
الأردنية وإسرائيل بشأن قيامها ببناء سد على نهر اليرموك عند  
منطقة العمة. وإن الحكومة لم يسبق لها أن دخلت وأن تدخل  
في مفاوضات أو اتفاقات قد ينجم عنها التأثير على نتائج  
مفاوضات السلام الثنائية بين أي من الأشقاء العرب المعنيين  
بعملية السلام وبين إسرائيل. ورفض السفير محمد زكريا  
اسماعيل الأمين العام المساعد للشئون السياسية بالجامعة  
ادعاء إسرائيل بأن سبب نقل موقع السد إلى الأراضي  
السورية المحتلة جاء لأسباب اقتصادية وليست سياسية. واتهم  
إسرائيل بالسعي للوقية بين الأردن وسوريا مؤكدا أن إسرائيل  
سوف تفشل في تحقيق هذا الهدف أيضا على نحو ما فشلت  
في محاولاتها المتكررة للوقية بين سوريا ولبنان عبر مشروع  
«لبنان أولا».

تلقت جامعة الدول العربية مذكرة عاجلة من الملكة الأردنية  
الهاشمية تطلب فيها ادراج موضوع جديد على جدول أعمال  
الدورة ١٠٨ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء  
الخارجية العرب والذي يعقد في العشرين من الشهر القادم  
بعنوان صياغة ميثاق عربي للمياه بهدف القرار هذا الميثاق.  
وأكدت المذكرة الأردنية أن موضوع الموارد احتل مكانة بارزة  
في اهتمام دول العالم عامة ودول منطقة الشرق الأوسط بصفة  
خاصة مع تزايد الدراسات التي أكدت أن هناك العديد من دول  
المنطقة سوف تواجه شحاً في موضوع المياه وستكون قضية  
المياه موضع نزاع بين دول المنطقة وأشار تقرير لجامعة الدول  
العربية، أعدته للعرض على وزراء الخارجية العرب، إلى أن  
إسرائيل تستولي على ٨٠٠ مليون متر مكعب من المياه العربية  
للاستهلاك الإسرائيلي وتخزين نحو ٩٠٠ مليون متر مكعب في  
باطن الأرض بينما ذكرت التقديرات المستخدمة لأغراض الشرب  
والزراعة والصناعة وغيرها سنويا بنحو ١١٠ ملايين متر مكعب  
للخفة الغربية و١١٥ مليون متر مكعب لقطاع غزة.  
على صعيد آخر، أكد إريل شارون وزير البنية التحتية  
الإسرائيلية أن سد العوسية المقرر إقامته على نهر اليرموك هو  
جزء من اتفاق المياه بين إسرائيل والأردن المنبثق عن معاهدة





المصدر : الأخصيار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ ٩

## ماذا وراء الخزان الاسرائيلي في الجولان؟



شارون

النفقات التي انفقتها لتخطيط المكان السابق الاتفاق عليه وقد اعتبر الاسرائيليين هذا التهديد الاردني انه تلعب بامكانية تغيير الاردن لوقفها. وبالفعل ما لبثت الاردن ان وافقت على التعاون مع اسرائيل في بناء السد في اراض سورية حسب «الهيرالد تريبيون» التي نشرت في خبر صغير جدا ومتوا.

صحيفة هاريس من جانبها ركزت الضوء على اللقاءات السرية التي تمت في عهد رابين مع السوريين والتي وافق بعدها على الانسحاب الكامل من سوريا التي خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ بما فيها منطقة الحمة (التي يعتزم بناء السد فيها الآن) والساحل الشمالي الشرقي للبحر والضفة الشرقية لنهر الاردن بطول ١٦ كم (١٠ أميال) تمتد شمال بحر الجليل وكانت هاريس قد نقلت عن ديفيس روس المنسق الامريكي تلخيص لقائه برابين ما نصه «كجزء من الصفقة التي سيقبل بناء عليها مطالب اسرائيل فإن مضمون الانسحاب الكامل في مثل هذه الظروف سيكون الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ أي قبل الحرب»

هالة العيسوي

انكشف الكثير من الاسرار على اثر الاعلان عن اعتراف اسرائيل ببناء سد للمياه في اراض سورية وظهر الكثير من الخطط الخفية للاستيلاء تماما على الاراضي السورية والأعداد لعدم اعادتها ابدا لأصحابها

كما كشف النبا عن خفايا الاتفاقات التي وقعت بين الاسرائيليين والاردنيين للتعاون في بناء هذا السد، ثم عن الخلافات التي وقعت بينهما بعد اكتشاف الاردن التزام اسرائيل الانفراد ببناء السد

ترجع القصة الى اعلان ارييل شارون وزير السية التحتية الاسرائيلي عن قراره ببناء خزان للمياه في منطقة الحمة وهي منطقة متنازع عليها بين اسرائيل وسوريا في المنطقة الجنوبية من مرتفعات الجولان

وقد تفجرت الفضيحة اثر اكتشاف ان المنطقة التي قرر شارون البناء فيها هي منطقة اخرى غير التي كان رابين قد قرر البناء فيها وهي منطقة تل دوقر وهي ليست محل خلاف بخارج المنطقة العازلة

وكان تقدير رابين ان استبعاد الخزان من المنطقة المتنازع عليها سوف يضمن له الاحتفاظ بامكانية المناورة في حالة اقتراح تبادل الاراضي مع السوريين. وقد طالب رابين بابعاد السوريين بأي ثمن عن الضفة الشمالية الشرقية لبحيرة طبرية حتى لو كان

القابل هو تبادل الاراضي

لما الآن وقد قرر شارون البناء في المنطقة العازلة المتنازع عليها فقد استبعد بذلك أي امكانية لتنازل اسرائيل عن المنطقة الجنوبية «الحمة».

المثير ان خزان العديسية وارد في ملحق المياه الخاص باتفاق السلام بين الاردن واسرائيل يحدد الاتفاق ان تتعاون اسرائيل والاردن في اقامة سد تخزين وتحويل مياه اليرموك بجوار النقطة ١٢١ بالعديسية. وكان المفترض ان يحجز السد مياه اليرموك قبل ان تنجس الى قناة عبدالله في الجانب الاردني. وقد اتفق الجانبان على ان ينسقا معا استخدامات مياه السد على ان تحصل الاردن على معظم الكميات وقد دارت المناقشات حول الموقع الدقيق لخزان العديسية بعد اتفاق الاردن واسرائيل المستشار القانوني لوزارة الدفاع الاسرائيلية انشغل بالنواحي القانونية حول الحدود الدولية مع سوريا، وفي اكتوبر ١٩٩٥ قرر رابين بناء السد في منطقة الخط الأخضر بجوار تل دوقر.

الاردن - وبعد قرار شارون الأخير - احتجت وقالت للاسرائيليين هذه ليست ارضكم وعليها خلاف مع سوريا وأضافوا انه لو اصررت اسرائيل على موقفها فستطلب الاردن تعويضا عن كل







المصدر : الأهرام — رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٩ / ١٩٩٧

فاروق الشرع :

## سد اليرموك أخطر من العدوان

بيروت - ١. ش. ١ : وصف وزير الخارجية السوري فاروق الشرع خطط إسرائيل لأقامة سد مائي على نهر اليرموك في الجولان المحتل بأنها أخطر من عدوان ، مشيراً الى مسئولية الأردن في هذا الإطار.  
وقال الشرع في حديث خاص لصحيفة السفير اللبنانية ، ان سوريا أجرت اتصالات مع الأمريكيين والاوروبيين واتهم الأردن بأنه لم يفعل مايجب عليه. وأضاف أن المعاهدة الأردنية الإسرائيلية نصت على اقامة سد مشترك إسرائيلي - أردني في العُدسية، وهي بعيدة نسبياً عن الأراضي السورية المحتلة، لكن الحكومة الإسرائيلية الحالية تريد تغيير واقع الأرض المحتلة .  
وأكد فاروق الشرع أن المنطقة التي احتلت في الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ هي أرض محتلة ولايجوز تغيير واقعها . وأضاف انه اذا تأكد لسوريا ان الأردن شريك في هذه اللعبة فسيحمل الأردن مسئولية كبيرة .





المصدر : الإذاعة والتلفزيون

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢



النقط فوق الحروف

محمد الفريب

## الأمن المائي .. عصب الأمن الاقتصادي

نظرة شاملة تحيط بما يجري فوق سطح أو يتحرك تحت سقف الشرق الأوسط من توازنات استراتيجية ، وإحلاف عسكرية .. تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن قضية «المياه» لا «البتترول» في العالم العربي تأتي في مقدمة الأسباب التي تعجل بالاحتكاك الساخن بين إسرائيل والدول العربية .. وتنتذر بانفجار هائل يصعب قياس مداه ، أو حتى تحديد نتائجه .. وذلك لأن قطرة المياه للإنسان هي الحياة والوجود بعينه .. وأيضا وجد الماء وجد الغناء واستمرت الحياة .

أو كما يرى الخبراء أن السيطرة على الأمن العسكري لأي أمة لا يمكن أن يتحقق على وجهه الاكمل بعيدا عن الأمن الاقتصادي .. وعصب الأمن الاقتصادي هو الأمن المائي .. وعلى هذا الاساس اقامت اسرائيل استراتيجيتها التوسعية «من النيل الى الفرات» .. ومن أجل ترجمة هذه الاستراتيجية الى فعل وواقع حاولت بمختلف الاساليب والطرق تسخير الاحداث لحد الفوران ودفعها بشدة لحد الهاوية للحيلولة دون ايجاد سياسة جماعية عربية قادرة على صياغة سياسة أمنية مجردة الاهداف بفرض ايجاد فراغ أمني في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز (بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال دول ماوراء القوقاز «جورجيا» و«أرمينيا» و«أذربيجان»).

وتحالف اسرائيل الأخير مع تركيا جاء ليغير شكل المعادلة الأمنية في المنطقة الشرق اوسطية وشرق المتوسط والقوقاز ويعطي بعدا جديدا لاسيما ان «أذربيجان» وسكانها ينتمون لاصول تركية تعد معبرا طبيعيا للنفوذ التركي في القوقاز إلى آسيا مما يقوى الامل ويشعشع الحلم التركي في نقل النفط «الأذربيجاني» عبر اراضيها الى البحر المتوسط ودول أوروبا ليصبح بصريح العبارة منافسا قويا للنقط الخليجي العربي ويحل مكانه اذا لزم الامر . علاوة على كونه مصدرا هاما للطاقة التي تفتقر اليها اسرائيل مما يقوى تركيا على المساومة والتحكم في مصادر المياه للشرق العربي لتحقيق مبدأ مفاوضة الماء بالنقط .

ولعل هذا مايفسر لنا ابعاد التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط .. والحرص على استمرار الصراعات المحدودة دون تصعيدها الى درجة السخونة والمواجهة الشاملة بين الاطراف .. ويوضح لنا في نفس الوقت ابعاد التحالفات الاسرائيلية .. وتوسعات حلف شمال الاطلسطي جنوبا لردع وارهاب العرب اذا ماصعدوا الصراع أو المواجهة مع كل من «اسرائيل» و«تركيا».





المصدر : الإذاعة والتلفزيون

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧ / ٩

وإذا تحينا جانباً خطأ السياسات العربية في كيفية إدارة مواردها المائية والحفاظ عليها من التبدد .. وتحدثنا عن الاخطار التي تواجه الثروة المائية العربية .. لاكتشفنا ان العجز المائي يقدر في العالم العربي كما يقول الخبراء بحوالي ١٢٧ مليار متر مكعب سنة ٢٠٠٠ يرتفع الى ١٧٦ مليار متر مكعب سنة ٢٠٢٥ بالإضافة الى العجز المائي لاسرائيل حوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب سنة ٢٠٠٠ .. الامر الذي يؤكد ان المياه تنصدر الاسباب الرئيسية للصراعات في الشرق الاوسط والتي يمكن ان تشعل في لحظة الحرب حول طرق تقسيم المياه .

واطماع اسرائيل في المياه العربية جزء من مفهوم استراتيجي اسرائيلي متكامل يسعى لتأمين تدفق المياه لاسرائيل .. وحوالي ٤٠٪ من احتياجات اسرائيل المائية تأتي من الاراضي المحتلة بينما يعاني قطاع غزة والضفة الغربية عجزاً مائياً لدرجة ان مصادرها المائية أصبحت لا تغطي حاجة الطلب

الزراعي والبشري الأمر الذي بات يشكل مشكلة اجتماعية مع الانفجار السكاني المتزايد داخل الاراضي المحتلة .. وطبقاً لتقدير الخبراء يصل حجم المخزون المائي في الضفة الغربية ٦٠ مليون متر مكعب علاوة على ٢٥٠ مليون متر مكعب من مياه الامطار السطحية ومياه نهر الاردن .. الا ان اسرائيل هي المسؤولة الوحيدة عن جفاف المياه في يتابعها الرئيسية بحفرها الآبار الارتوازية لتزويد المستوطنات اليهودية بالمياه العذبة .. ويقدر حجم المياه التي تسحبها اسرائيل سنوياً من احتياطي مياه الضفة مايزيد على ٥٠٠ مليون متر مكعب .. وهذه الكمية تكفي

ثلث استهلاك اسرائيل من المياه

.. واستغلت اسرائيل مصادر

المياه المائية في قطاع غزة علماً

بأن الخزان الجوفي الرملي هو

المصدر الوحيد للمياه في هذا

القطاع .. واستغلت اسرائيل الاحتياطي المائي غير المتجدد مما يهدد بتسرب مياه البحر وزيادة ملوحة الخزان الجوفي .

ولعل ماسبق يفسر سر تمسك اسرائيل «بهضبة الجولان» وسيطرتها على جبل الشيخ ومايحيطه من روافد ومنابع نهر الاردن وليس كما يتردد موقعها الاستراتيجي فنهر اليرموك الذي يتبع سوريا يجري في الجولان علاوة على سيطرتها على مصادر تغذية نهر الاردن التي تأتي مواردها الرئيسية من نهر الحسبا الذي يمر هو الآخر عبر اراضي هضبة الجولان .

ولذلك يمكننا أن نقول إن مثلث التهديد الرئيسي للأمن المائي العربي يأتي عن طريق «اسرائيل» و «تركيا» و«اثيوبيا» فتعطل تركيا مصدر التهديد لكل من سوريا والعراق بتحكمها في نهر الفرات .. واثيوبيا هي مصدر التهديد الرئيسي لمصر والسودان بولتي نهر النيل .. وتسيطر اسرائيل على قطاع غزة والضفة الغربية علاوة على تحويلها نهر الاردن والسيطرة على مياهه باحتلال الجولان .. علاوة على سيطرتها على نهر الليطاني باحتلال الجنوب اللبناني .. واسرائيل لم تترك أي منبع للمياه اللبنانية إلا استغلت لمصلحتها وسرقت مياه «نبع العين» ونبع الوزان بواسطة مواسير ضخمة توصل المياه إلى داخل اسرائيل وربطت التفريعات على الحدود اللبنانية الاسرائيلية بشبكة مياه بمنطقة الخليل بالاراضي المحتلة .

ومانشرتة جريدة «وول ستريت جورنال» مؤخراً ينبغي ان ننظر اليه بجنية وحذر شديد حيث يشير ملخص المقال صراحة الى الفراغ المرتقب حول توزيع مياه النيل بين دول الحوض .. ويرى كاتب المقال نقلاً عن وجهة نظر بيوت الخبرة الهندسية ان التوسع الزراعي حول ضفاف النيل هو السبيل لتنمية دول





المصدر : الإذاعة والتلفزيون

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٣

حوض النيل وفي مقدمتها اثيوبيا .  
والحقيقة ان فتح ملف اعادة توزيع مياه النيل بين دول الحوض في هذا الوقت بالذات الغرض منه التلويح باستخدام ورقة مياه النيل للضغط على مصر باعتبار ان حياتها مرهونة بمن يحكمون منابع النيل .  
وتشمل قائمة المشروعات المقترحة تنفيذها ٢٢ مشروعا اقترح المكتب الامريكي اقامتها على النيل الازرق تدرسها الحكومة الاثيوبية عن طريق بيوت الخبرة الهندسية الامريكية والايطالية والهولندية وخطر هذه المشروعات المقترحة مشروع يحيط ببحيرة «تانا» وتنفيذ هذا المشروع بين حرمان مصر من حوالي خمسة مليارات من الامتار المكعبة من المياه مما يشكل ضررا بالغا .  
ولا يوجد مبرر أو سبب ملح لخلق نزاع حول مياه النهر حيث توجد لدى دوله البدائل الكثيرة التي تغطي استثماراتها .. والهدف الرئيسى من طرح هذه القضية فى هذه الآونة لا يخفى على أى انسان اذ هو يسعى لإشغال النزاع بين دول الحوض .  
ولعلنا نتذكر محاولات اسرائيل المتكررة والمستعينة فى الحصول على نسبة ١٪ من مياه النيل بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٨ من خلال مشروعى «كالى» و«باتير» إلا ان مصر رفضت كل هذه الطلبات .. ولعل فشل اسرائيل فى الحصول على مياه النيل من مصر هو أحد الاسباب الرئيسية التى دفعتها للجوء الى دولة المنبع «اثيوبيا» وعرضها بتهجير يهود «الفلاشا» الى اسرائيل مقابل شراء مياه النيل من المنبع واعادة ضخها الى اسرائيل كوسيلة للضغط على مصر للموافقة على شراء مياه النيل .  
ولعل ذلك يكشف لنا حقيقة الدور الخفى الذى تلعبه اسرائيل فى صراعها مع الدول العربية من خلال تحالفها مع دول الجوار الجغرافى للوطن العربى .. وارتباطها الاستراتيجى مع هذه الدول لمواجهة أى تكتلات عربية محتملة مستقبلا .







المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/٢٠

سوريا تدعو إلى اجتماع لجنة  
المياه المشتركة مع الأردن  
عمان - وكالات الأنباء: تقدمت  
الحكومة السورية عبر القائم بأعمال  
سفارتها في عمان بطلب إلى الحكومة  
الأردنية تدعو فيه إلى عقد اجتماع  
عاجل للجنة المياه السورية الأردنية  
المشتركة المنبثقة عن الاتفاقية المبرمة  
بين البلدين. وذكرت مصادر صحفية  
أمس أن الخارجية الأردنية تسلمت  
هذا الطلب ويتضمن اقتراحا بعقد  
اجتماع اللجنة في عمان لبحث مسألة  
التعاون بين البلدين في مجال المياه.  
ومن ناحية أخرى افتتح الأردن  
أمس معبرا جديدا على الحدود مع  
سوريا لتخفيف الضغط على معبر  
«الرمثاء» الذي كان حتى وقت سابق  
للمعبر الوحيد بين البلدين، ويختصر  
المعبر الجديد ٤٠ كيلو مترا من  
المسافة بين دمشق وعمان.





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٩ / ١٩٩٧

## ماذا وراء فتح ملف إعادة توزيع مياه نهر النيل؟

نشرت جريدة «وول ستريت جورنال»، بعدها الصادرة في ٢٢ أغسطس ١٩٩٧ مقالا عن النزاع المرتقب حول توزيع مياه النيل بين دول الحوض والذي تنال منه مصر في الوقت الحاضر نصيب الأسد، وليس في المقال أو الأحداث من جديد يبرر نشره وإبرازه على الصورة التي ظهر بها - وأغلب الظن أنه نشر بغرض الضغط لتمويل مشروع بحلي كبير وراءه خبراء ومقاولون دوليون يبحثون عن فرصة للكسب من وراء فتح ملف إعادة توزيع مياه النيل بين دول الحوض.

ويروج المقال للمقولة التي يتكرر ترديدها دون تمحيص بأن الطريق الوحيد لتنمية دول حوض النيل وعلى الأخص إثيوبيا هو في التوسع الزراعي حول ضفاف النيل والاعتماد على مياه هذا النهر بالتحديد - ولما كانت مصر والسودان قد اقتسمتا هذه المياه في غياب إثيوبيا فإن الأمر الآن يتطلب إصلاح هذا الحال وإدخال إثيوبيا كشريك.

والنظرة الفاحصة لما يمكن أن يتمخض عن هذا المشروع البحثي المقترح أيا كانت نتائجه فإنه سيلحق الضرر الشديد بكل دول الحوض وبلا استثناء - والضرر واضح ولا يحتاج إلى بيان في حالة مصر لأن إعادة توزيع حصص المياه بين دول الحوض سيستتبعها

بالضرورة استقطاع جزء من حصتها وهو العطش للمياه التي ازدادت الحاجة إليها بعد تنفيذ المشروعات الزراعية الهائلة التي تقوم بها في الوقت الحاضر.. أما في حالة دول الحوض فإن الضرر سيكون شديدا أيضا بالرغم مما يربته لها مروجو هذا المشروع.. فبالإضافة إلى النزاع المستمر وعدم الاستقرار الذي ستخلقه عملية إعادة توزيع المياه فإن جميع المشروعات الزراعية التي يقترح إقامتها على المياه الإضافية التي ستحصل عليها هذه الدول هي بلا جدوى اقتصادية ولن تأتي بأي مردود على الدول المتفردة.. وكما سنبين في هذا المقال فلدى إثيوبيا بل وجميع دول الحوض بدائل كثيرة أقل تكلفة وأكثر فائدة وغير مثيرة للنزاع.. فلدى هذه الدول مصادر أخرى للمياه لا تضطرها للمزاومة على مياه النيل المحسوبة كما أن لديها من الأراضي ما تسهل زراعته على هذه المصادر مما يمكن أن يعظم مردود استثماراتها في مجال الزراعة بأضعاف ما يمكن أن تحصل عليه من المشروعات حول النيل.

وقد وضحت هذه الحقيقة في كتابي عن نهر النيل والذي ختمته بالقول بأن المياه المتاحة لدول حوض النيل كبيرة يمكن، إن أحسن استخدامها، أن توفى حاجات هذه الدول على الأقل للثلاثين إلى الخمسين سنة القادمة على أن الشرط الأساسي لإمكان تحقيق هذه الاستفادة هو في أن تأخذ هذه الدول أمورها بنفسها وأن تقرر سياستها بعيدا عن سياسات الدول التي يهملها أن تسيطر عليها وأن توجع النزاع بينها حتى ولو أدى ذلك إلى بناء سدود والقيام بمشروعات غير مجدية بل ومفسدة للنهر ذاته.

ونهر النيل نهر محدود المياه لا تشكل المياه التي يحملها إلا حوالي ربع كمية المياه المتاحة لدول حوضه العشر والتي تختلف درجة اعتمادها على النهر الواحدة عن الأخرى.. فهو لمصر وشمال السودان يكاد أن يكون مصدر المياه الوحيد لهما وهو لباقيها مصدر ثانوي للدرجة التي لم تجعل أحدا منها يدخله في حسابها كمصدر للمياه فقد كان جل اعتماد هذه الدول عبر تاريخها على الزراعة المطرية أو على العيش على ضفاف الأنهار الأخرى التي تخرقها.

وحتى أوائل القرن العشرين كان نهر النيل نهرا مصرية خالصا تتم دراسته ووضع خطط الاستفادة منه في وزارة الأشغال المصرية التي كان يعمل بها في ذلك الوقت بعض من أعظم خبراء المياه في العالم. وفي عشرينيات القرن العشرين أدخل الإنجليز زراعة القطن بالسودان مما إحتاج إلى اقتطاع جزء مما كان ينساب إلى مصر من مياه تم تحديدها بعد أخذ وعطاء استمر منذ توقيع إتفاقية سنة ١٩٢٩ وحتى سنة ١٩٥٩ عندما تم حسم الأمر بالاتفاقية التي وقعت في أعقاب بناء السد العالي لتوزيع مياه التخزين فيه - ولم تعترف إثيوبيا بهذه الإتفاقية على الرغم من أنها لم تكن تستخدم مياه روافد النيل التي تنبع منها-





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣ / ٩ / ١٩٩٧

وفي الستينات رأت الولايات المتحدة استخدام ورقة مياه النيل للضغط على مصر التي كانت تنهج في تلك الوقت نهجا استقلاليا لم تكن الولايات المتحدة راضية عنه. فاقوت بعثة كبيرة من خبراءها لرأسه منابع النيل باليوبيا واقتراح المشروعات المناسبة للاستفادة من مياه هذه المنابع ولم تكن ايبوبيا في ذلك الوقت أو فيما تلا ذلك من اوقات بحاجة الى بناء السدود على النيل الأزرق بغرض الزراعة وليس حول هذا النهر اراض صالحة للزراعة كثيرة.. كما أن إنحدار النهر الكبير وانخفاض مياهه وكثرة رواسبه يجعل بناء السدود صعبا والاستفادة منها في الزراعة باهظ النفقة. ولكن الدراسة تمت لأن الغرض منها لم يكن خدمة ايبوبيا قدر ما كان توصيل رسالة الى مصر الستينات بأن الإضرار بها سهل وأن حياتها مرهونة بمن يحكمون منابع النيل.. وتشمل قائمة المشروعات التي اقترح المكتب الأمريكي إقامتها على النيل الأزرق ٢٣ مشروعا تعيد اليوم الحكومة الايبوبية لراستها بواسطة بيوت الخبرة الهندسية الأمريكية والفرنسية والإيطالية والهولندية.. ولا يوجد بين هذه

المشروعات ما يمكن أن يضر بمصر في حال تنفيذها غير تلك التي تحيط بحيرة تانا والتي ستتسبب إقامتها في منع ما يقرب من خمسة مليارات من الأمتار المكعبة من المياه من الوصول الى مصر مما يمكن أن يشكل ضررا بالغاً بها.. أما باقى المشروعات فهي إما صغيرة وغير مؤثرة أو أنها ستقام بغرض توليد الكهرباء مما لا يؤثر على انسياب المياه الى النهر.. وباستثناء مشروعات الكهرباء فإن جميع مشروعات الزراعة بما فيها تلك حول بحيرة تانا غير اقتصادية ستكون كلفتها كبيرة جدا بالنسبة لربوبها.. وللحق فلم يعد عائد الزراعة اليوم يكاف لتحرير الأنفاق الضخم الذي يحتاجه بناء سدود على نهر كبير الإنحدار مازال يخترق مناطق ليست بها أية بنية أساسية.

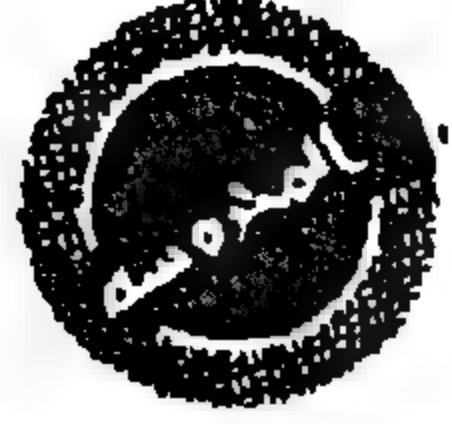
وتعتبر ايبوبيا من أغنى البلاد الأفريقية في المياه مما يحق وصفها بالنافورة ولا تمثل روافد النيل إلا نصف مصادرها من المياه أما النصف الآخر فهو في صورة أمطار ومياه جوفية وأنهار جوفية وأنهار أخرى كثيرة يصب بعضها في البحر الأحمر وأكثرها في المحيط الهندي وهذه الأنهار ميزة خاصة فهي قليلة الإنحدار تسهل إقامة السدود عليها وتجعل الاستفادة من مياهها التي تنهب اليوم هنرا الى البحر في الزراعة أكثر رشدا وفائدة هذا بالإضافة الى أن استخدامها لن يتسبب في خلق نزاع مع احد.. ومع ذلك فإنك لا تجد الخبراء يوجهون جهودهم الى هذه الأنهار أو الى تعظيم عائد الزراعة المطرية أو تلك المعتمدة على المياه الجوفية.

## د. رشدي سعيد

وينطبق الشيء نفسه على السودان ذي المساحات الشاسعة ومصادر المياه المتعددة والذي تشغل النخبة الحاكمة من أهل الشمال بتنمية الجزء القاحل الذي تعيش عليه وهي ترصد الأموال وتوجه المياه وكافة مصادر القوة الى هذه الأرض دون اعتبار لمناطق السودان الأخرى مما تسبب في نشوب نزاع وصل الى حد الحرب الأهلية مع غير سكان أرض الشمال.

ليس هناك إذن من سبب يلج على أى من دول أعالي حوض النيل لخلق نزاع حول مياه النهر فلدى هذه الدول بدائل كثيرة خارج الحوض لتعظيم استثماراتها ولزيادة أراضيها الزراعية ولكننا نجدها وتحت ضغط توصيات الخبراء الذين يقعون عليها من المؤسسات الدولية تتزاحم على نهر النيل وتنقع في خلق النزاع مع جيرانها. وفي تقديري أن المحصلة النهائية لعمل هذه البعثات هو ازكاء النزاع بين دول الحوض بدلا من تهدئته.. وقد رأينا أن الولايات المتحدة لم تخف منها في انكاء النزاع عندما أوفيت بعثتها الكبيرة الى ايبوبيا في الستينات. ومما يثير الشكوك في بعثات اليوم نوعية الخبراء الذين ينوون التقدم اليك الدولي للحصول على تمويل مشروعاتهم البحثي عن نهر النيل بمائة مليون دولار والذين يأتى في مقدماتهم خبراء فيما يسمى بعلم إدارة وحل النزاع وهو علم جديد ابتكره الإسرائيليون في السبعينات لتقنين وضبط حالة النزاع المستمر الذي توججه إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وتنويع العيش في ظله.. وأغلب الظن أن هؤلاء الخبراء يريدون أن ينقلوا حالة النزاع المستمر هذه الى دول حوض النيل...





المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ / ٩ / ١٩٩٧

ومما يزيد في ريبتي مسلك هذه المجموعة من الخبراء محدودة العدد والمغلقة على نفسها والتي تسلك مسلك المرافقة فهي وثيقة الصلة بمخاطر الدول الكبرى ومراكز التمويل الدولية ووسائل الاعلام العالمية ولها صلات واسعة بكل إدارات دراسة وصنع القرار حول النهر في جميع دول الحوض وهي تمويل الكثير من أبحاثها وتنفق بسخاء على موظفيها - وهي في مسلكها هذا تغطي على صوت يدعو الى ترشيد استخدام مياه الحوض ككل وتؤجج النزاع بين الدول وتنشر آراءها على صفحات الجرائد أو في الاجتماعات والنوادي حتى يأخذ الناس موضوع النزاع بين دول الحوض على أنه امر محتمل لا فكاك منه - ولابد من التنويه في هذا الصدد بان مجموعة الخبراء توظف فنيين على مستوى عال من التقنية والسمعة العلمية العالمية هؤلاء هم الذين سيعيدون مشروعات تنمية النهر التي سيكلفون بها دول النظر في إن كانت لها أولوية أم لا أو عن أثرها السياسي على المنطقة.

نهر النيل هو حياة مصر لا يجوز أبدا أن يترك أمر تنميته والحفاظ عليه إلى غير أهله لكي يعيث به. وقد أن الأوان لمصر أن تراجع سياستها في استضافة الخبراء وقبول الهبات والمنح التي تنهمر عليها لتمويل أقسام بحوث النيل بوزارة الأشغال فقد أتت هذه السياسة والتي بدأت في السبعينات الى تراجع فاعلية هذه الأقسام حتى اضطرت مصر لاستقدام الخبراء لوضع خططها القومية لاستخدامات المياه.. واني أهيب بوزير الري الجديد ذي الصلات الخارجية الواسعة أن يعمل على إعادة بناء هذه الأقسام التي تمتعت لعدد طويل من السنوات بالسمعة العلمية الوافية حتى يمكن لها أن تقدم مشروعا بديلا ومتكاملا وقابلا للتصديق لتنمية مصادر مياه دول الحوض يمكن أن تجعل من النهر جسرا للصدقة بين دول الحوض بدلا من مصدر للنزاع.. ولا شك أن وجود مثل هذا المشروع البديل سيقوى من قدرة الخارجية المصرية على مجابهة التحديات الهائلة التي تنتظر مصر حول مياه النيل في مستقبل الأيام..







المصدر: الأهراس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٣

## وجه انتقادات حادة للاردن

### الشرع: سد اليرموك «أخطر من العدوان»

مسئولية كبيرة.. لكن الامر خطير للغاية.  
وحول العلاقات السورية العراقية وصف الشرع  
العلاقات بأنها الآن في الاطار التجارى الاقتصادى  
ونحن لانريد ان يشعر الشعب العراقى وكان العرب قد  
تخلوا عنه.

واضاف الشرع في حديث خاص نشرته صحيفة  
السفير اللبنانية الصادرة امس: كل شىء فيه  
مصلحة عربية ويخدم العرب ولا يكون على حساب  
طرف عربى لحساب آخر تقدم سوريا عليه. وقال انه  
يجب الا تكون العلاقة السورية العراقية على حساب  
أخوتنا في الخليج بل يجب ان تصب في مصلحتهم.

وحول مؤتمر الدوحة الاقتصادى.. قال الشرع: ان  
العرب لا يريدون عقد المؤتمر في اجواء سياسة  
بنيامين نفتياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية الرافضة  
للسلام.

وصف وزير الخارجية السوري فاروق الشرع خطط  
إسرائيل لأقامة سد مائى على نهر اليرموك في  
الجولان المحتلة بأنها اخطر من العدوان. مشيراً الى  
مسئولية الاردن في هذا الاطار.

امس ان سوريا اجرت اتصالات مع الامريكيين  
والاوروبيين. واتهم الاردن بأنه لم يفعل ما يجب عليه..  
واضاف ان المعاهدة الأردنية الإسرائيلية نصت على  
اقامة سد مشترك إسرائيلى اردنى في العديسة وهي  
بعيدة نسبياً عن الاراضى السورية المحتلة.. لكن  
الحكومة الإسرائيلية الحالية تريد تغيير واقع الارض  
المحتلة.

واكد فاروق الشرع ان المنطقة التي احتلت في  
الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ هي ارض محتلة  
ولا يجوز تغيير واقعها.. واضاف انه اذا تأكد لسوريا  
ان الاردن شريك في هذه اللعبة فسيحمل الاردن





المصدر : الأهرام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٩ / ١٩٩٧

# إسرائيل تستفز سوريا بسد اليرموك

جرت عند بدايته المعركة الشهيرة (معركة اليرموك) في (٢٠ آب / أغسطس ١٩٦٦م) بين الجيوش العربية بقيادة خالد بن الوليد،

والجيوش البيزنطية بقيادة (تودوروس)، وهزم البيزنطيون هزيمة ساحقة خرجوا على أثرها من سوريا نهائياً، أمام زحف الجيوش العربية

كانت الأردن وسوريا قد اتفقتا في نهاية السبعينيات على بناء سد (الوحدة) على نهر اليرموك، وتساهلت سوريا في حينها ومنحت الأردن كامل المياه التي سيجتمعها السد، على أن تستغل الكهرباء المولدة. إلا أن المشروع تعثر بعيد تراجع البنك الدولي عن تمويله أمام الضغوط الإسرائيلية والأمريكية.

حتى الآن لا توجد اتفاقيات لتقسيم مياه النهر، ولذلك يستغرب السوريون قبول الحكومة الأردنية عقد اتفاق ثنائي مع إسرائيل وتجاهل الحقوق السورية. كما يستغربون حتى نية الأردن إقامة سد قرب العدسية دون اتفاق مع سوريا، خاصة وأن منابع النهر وكامل تغذيته، ومعظم واديه تقع في الأراضي السورية.

من الناحية النظرية يمكن لسوريا إقامة مشروعات استغلال المياه على النهر بما يمكنها من حجز كامل مياهه. وبالتالي فإن كل المشروعات الإسرائيلية أو الأردنية المزمع إقامتها ستكون غير ذات جدوى. وتعرف إسرائيل ذلك بطبيعة الحال، إلا أنها كما يبدو تحاول أن تخلق واقعاً جديداً بحيث تغطي مياه الغمر المتجمعة خلف السد مساحات من الأراضي السورية المحتلة من جهة، وتقيم مشروعات ومنشآت حوله من جهة أخرى، بحيث تكون إعادة الأراضي السورية المحتلة أصعب بما لا يقاس من وضعها الحالي. ولأن إسرائيل تعرف استحالة سكوت سوريا

دمشق خاص: أشارت الصحف الإسرائيلية إلى أن أرييل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلي قرر بناء سد على نهر اليرموك في الأراضي السورية المحتلة في ضوء اتفاق على تقاسم مياه النهر مع الحكومة الأردنية. وكان رد الفعل السوري قوياً وعنيفاً، واعتبر القرار أمراً خطيراً، لأن مجرد التفكير في إقامة السد يساوي عملاً عدوانياً يعادل استخدام القوة والتهديد بها. فضلاً عن أنه مخالف للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وعبرت الحكومة السورية عن دهشتها من الموقف الأردني. لكنها أشارت إلى عدم تصورها أن يصل المسؤولين الأردنيون إلى الحد الذي يقررون فيه لإسرائيل بضم جزء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

من طرفه صرح السيد منذر حدادين وزير المياه والري الأردني بأن مشروعات المياه التي تتعلق بتعاون أردني - إسرائيلي لا علاقة لها بالأراضي السورية. وأن الأردن ينوي بناء سد تحويلي قرب منطقة العدسية على الحدود الأردنية - الإسرائيلية بتخطيط وتمويل وإنشاء

أردني، ويهدف جمع حصة الأردن في مياه نهر اليرموك.

يقع نهر اليرموك جنوب غربي سوريا، ويشكل معظم واديه خط الحدود الأردنية - السورية، ويبلغ طوله حوالي (٦٠) ستمين كيلو متراً، منها (٤٥) كيلو متراً في سوريا، و(١٥) كيلو متراً في الأراضي الأردنية والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. وتصريفه المتوسط ثمانية أمتار مكعبة بالثانية، ويتغذى من ينابيع عديدة جداً تزيد على مائة وسبعين ينبوعاً تقع جميعها في الأراضي السورية. ويبلغ ارتفاعه عند بدايته (٤٠٠) متر فوق سطح البحر، وعند مصبه في نهر الأردن جنوب بحيرة طبرية (٢٢٥) متراً تحت سطح البحر. مما يجعله صالحاً لتوليد الكهرباء. وقد





المصدر : ... الأهرام ...

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٩ / ١٩٩٧

على بناء سد على أرضها، أو على نهب مياهها  
وتجاهل حقوقها، فإن المشروع الإسرائيلي ما  
هو إلا استفزاز وفرض أمر واقع قد يؤدي إلى  
مواجهة مسلحة. ولعل هذا ما جعل جيمس روبن  
المتحدث باسم الخارجية الأمريكية يصرح بأن  
هناك التباساً، وأن مكان بناء السد يجب أن  
تقرره الأطراف المعنية، مع الأخذ في الاعتبار  
قضايا السيادة على الأرض التي يقام عليها





المصدر : السعاليه السيسوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩٩٧/٩/٢

هل بدأ النزاع حول مياه النيل يشتعل بعد أن ظل الغرب يغذوه منذ الستينات

للتأثير على مصر ومشروعاتها المائية بل وعلى مشروعاتها العملاق توشكى!

اثيوبيا والسودان يناديان مصر على مياه النيل

# مشروع توشكى قضية حياة أو موت

## أم دعم الموقف مصر التفاوضى؟

الرئيس المصرى الراحل أنور السادات. ولكن «الوول ستريت جورنال» ترى أنه ليست هناك عناية كافية فى النيل لاستكمال خطط الري فى كل من مصر واثيوبيا ناهيك عن بقية دول حوض النيل. وقد ذكر والى وايتنجتون الخبير بجامعة كارولينا الشمالية أمام مؤتمر عقد فى اديس ابابا هذا العام وحضره الدبلوماسيون وعلماء المياه أن مصر واثيوبيا تسيران على طريق يقودهما إلى التصادم ويصعب تغييره.

لقد كانت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة تنظر إلى الشرق الأوسط وشمال افريقيا كمنطقة مشاكل بسبب ما يمكن أن تفرضه من تهديدات على امدادات بترول الخليج أو اندلاع صراع عربى - اسرائيلى جديد .. ولكن قضايا البسيطة فى هذه المنطقة ستكون هى القضايا المسيطرة على جدول الأعمال الأمريكى فى السنوات القادمة .. ويزر هنا على سبيل المثال أن نصيب الفرد من المياه فى هذه المنطقة قد انخفض العام الماضى لـ 1,3 مليون لتر سنويا ليصبح أقل معدل من نوعه فى العالم بعد أن كان يبلغ 3,3 مليون لتر عام 1960 طبقا لارقام البنك الدولى فى هذا الشأن. ونظرا للزيادة السريعة فى عدد السكان فى الشرق الأوسط

تقرير مكتب الاستصلاح الأمريكى الذى سبق وضعه عام 1964 وتضمن خططا ومشروعات للسدود والطاقة المائية فى اثيوبيا. ويقول خبراء الهيدرولوجيا إن بناء مئات من السدود الصغيرة على الهضبة الاثيوبية يفرض توفير مياه الري بالاساس يمكن أن يؤدى إلى انخفاض مهم فى تدفق مياه النيل إلى مصر وقد بدأ بناء هذه السدود بالفعل.

### مشروع مصر الكبير

ومنذ فترة وجيزة أعلنت مصر عن مشروع الوادى الجديد الذى يتكلف نحو مليارى دولار والذي يعتمد على ضخ نحو خمسة مليارات متر مكعب سنويا من الماء من مخزون بحيرة ناصر التى صنعها سد أسوان العالى. وسيتم نقل هذه المياه لمئات الكيلو مترات عبر ترعة خاصة لمشروعات استصلاح الاراضى فى الصحراء الغربية المصرية. وفى شهر أكتوبر القادم أيضا ستندفق مياه النيل أيضا عبر ترعة السلام إلى سيناء لرى نحو 240 ألف هكتار من صحراء سيناء وهو مشروع بدأ تنفيذه فى عهد

يقال إن مصر هى النيل وإن النيل هو مصر ولكن هذه المقولة توشك الآن أن تتغير. فمصر تواجه الآن فكرة اقتسام النهر مع جيران المنابع أكثر من أى وقت مضى. ومن المعروف أن أكثر من 85% من مياه النيل تأتي من طريق النيل الأزرق من الهضبة الاثيوبية. والنسبة الباقية تأتي من طلال بوروندى عبر مستنقعات السودان الشاسعة المساحة ثم تذهب أخيرا إلى مصر. وبرغم أن مصر دولة مصب إلا أنها تسيطر على النيل وتستأثر بنصيب الأسد من مياهه. وقد ظل نصيب مصر من المياه أمنا لأن جيرانها الافارقة كانوا من اصحاب الاقتصاديات المتخلفة وتمزقهم الحروب الاهلية فضلا عن كونهم اضعف من السيطرة على فروع النيل أو إقامة سدود عليها.

ولكن هذا كله لم يعد صحيحا الآن فى رأى صحيفة «الوول ستريت جورنال» فاثيوبيا التى انتهت حروبها الاهلية بدأت تستيقظ اقتصاديا .. وعدد سكانها الذى يناهز عدد سكان مصر ينمو بسرعة أكبر. وقد قامت الشركات الهندسية الدولية المتشوقة للعمل فى اديس ابابا بتحديث معلومات







المصدر: السعالم اليوم

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠٩/٩/١٩٩٧

وشمال افريقيا فإن نصيب الفرد سوف ينخفض بشدة إلى النصف فقط مما هو عليه الآن خلال الثلاثين عاما القادمة.

### المختبرات البيئية الأمريكية

واستجابة لهذه المشاكل انشأت وزارة الخارجية الأمريكية في مختلف المناطق مختبرات بيئية مزودة بعلماء في سفاراتها بالخارج لتزويد الدبلوماسية بما تحتاجه من معلومات وآراء علمية في هذا الشأن وكان أول مختبر خاص بالنيل قد انشئ في اديس أبابا.

ومعروف أن الانظمة النهرية الكبرى الثلاثة في الشرق الأوسط وهي النيل ونهر الاردن ثم نهرا دجلة والفرات محل نزاع شديد ويمكن أن تشهد حوادث ملتهبة. ولكن احتمالات الخطر أعلى في حوض النيل وهي منطقة تضم عشر دول تمثل معا نحو عشرين في المئة من سكانها البالغ تعدادهم 61 مليون نسمة حول النيل ومعهم

القطارات والطرق والتليفونات وخطوط الكهرباء. كما يشكل النيل حضارة مصر حيث أقام الفراعنة على ضفافه أول دولة مركزية في التاريخ للحكم في مياه النهر.

ولذلك فإن مصر تهيب دائما الحديث حول اقتسام النيل. وأثيوبيا لا تستخدم الآن سوى القليل من مياه النيل ولكن خططها للتنمية تعتبر أول وأهم إشارة لما يمكن أن يحدث في المستقبل. وتعتبر السودان ثاني أكبر مستخدم لمياه النيل وقد أعلنت أنها سوف تبني سدا على النيل شمال الخرطوم. وحتى الدول السبع الأخرى التي لا تستخدم الآن سوى كميات صغيرة جدا من مياه النيل سوف تحتاج إلى كميات مياه أكبر في المستقبل من أجل الري والصناعة. وهناك الآن شعور متزايد في أوغندا بعدم الرضا عن الاتفاقية المصرية الاوغندية المعقودة عام 1947 والتي أدت إلى إقامة سد مساقط أوبن الاوغندي ولا تزال تعطي المهندسين المصريين حق مراقبة تصريفات المياه منه حتى الآن.

### البحث عن اتفاقية جديدة

وقد أدت هذه التطورات في العام الماضي إلى حث الخطأ من أجل التفاوض على اتفاقية جديدة لمياه النيل. وكانت آخر اتفاقية بين مصر والسودان عام 1959 قائمة على حساب صافي إيرادات النيل يبلغ 73,1 مليار متر مكعب من المياه سنويا. وكانت تعطي مصر 55,5 مليار متر مكعب سنويا والسودان 15,2 مليار متر مكعب ولم تكن أثيوبيا تحصل على أية مخصصات ولم تعترف أبدا بهذا الاتفاق. ومصر تستبعد رسميا أي تغيير في هذه الأرقام بالرغم من نص الاتفاقية على استبعاد مصر والسودان لخفض مخصصاتهما بنسب متساوية عند زيادة استخدامات المياه في دول منابع النيل. ويقول محمد الأمير عثمان المدير العام بالسد العالي والمشرف العام على مشروع الوادي الجديد أن أي مساس باتفاقية 1959 يساوي المساس بحدودنا وسيادتنا.

وبرغم استبعاد عقد اتفاقية جديدة حتى الآن فإن التغييرات تجري دون توقف وقد وافق البنك الدولي على تنسيق الجهود من أجل الحصول على التمويل الدولي اللازم لمشروعات

التنمية المشتركة لمياه النيل. وقد جمع تبرعات لدراسات الجدوى لخطّة بتكلفة مائة مليون دولار. وتجرى لقاءات منتظمة بين الدبلوماسيين المنتمين إلى 6 من دول حوض النيل العشر تحت إشراف برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة لوضع إطار قانوني ومؤسسي للتعاون ويرى الخبراء أن هذه اللقاءات تمهد لاتفاق سلام مائي نسبة لاتفاق أوصلو الفلسطيني - الاسرائيلي من أجل النزاعات المائية المحتملة بين دول حوض النيل.

وهذا في رأي جريدة «الوول ستريت جورنال» هو السبب في الاهتمام بمشروع الوادي الجديد المصري. فمصر لا تزال ملتزمة بحصتها المقررة في مياه النيل وتقول إن الخمسة مليارات متر مكعب التي تحتاجها للتنمية الشمالية في الوادي الجديد زراعيًا وصناعيًا وسياحيًا

ولانشاء المدن الجديدة هناك سوف توفرها من إجراءات المحافظة على المياه ومن مياه الصرف المعالجة والمياه الجوفية وتحسين اساليب الري والانتقال إلى زراعة محاصيل لا تستهلك المياه بكثافة.

ويقول ويتجتون خبير جامعة كارولينا الشمالية إنه معجب بخطط مصر لتقليل استهلاك المياه ولكن المياه التي يوفرها من أجل الوادي الجديد يمكن أن تستخدم لعقد اتفاق جديد حول مياه النيل يرضي أثيوبيا وليس للاستخدام في الوادي الجديد كما يقول المصريون.

وبرغم اصرار مصر على أن مشروع الوادي الجديد مسألة حياة أو موت بالنسبة لبلد بلغ تعداداه أكثر من 60 مليون نسمة ويُنْتَظَر أن يتجاوز 85 مليون نسمة في الربع الأول من القرن القادم إلا أن أثيوبيا ترى أن اقدام مصر على هذا المشروع يستهدف هرقلة المشروعات الاثيوبية بشأن مياه النيل.

ويرى الدبلوماسيون المصريون والامريكيون والاثيوبيون الذين يتابعون قضية مياه النيل أن اقدام مصر على مشروع الوادي الجديد بهذه السرعة هو محاولة لدعم موقفها التفاوضي في أي اتفاق قادم حول مياه النيل عن طريق ايجاد حقائق واقعية. يصعب أو يستحيل تجاهلها

فأثيوبيا ليست لديها قدرة مالية على إقامة مشروع مثل الوادي الجديد والمؤسسات المالية الدولية ترفض تمويل أية مشروعات مائية ما لم يكن ذلك باتفاق كل الدول في حوض النيل لذلك كانت مصر تمتلك دائماً حق القسيمة على تحويل أية مشروعات اثيوبية من خلال البنك الدولي.

ولكن أثيوبيا تحاول الالتفاف الآن حول هذه الحقائق بصنع حقائق مضادة وبعد فُض تحالفها مع الاتحاد السوفيتي السابق واتجاهها إلى الغرب أصبحت لديها وعود بنحو 2,5 مليار دولار من المعونات الدولية سواء من أمريكا أو غيرها من الدول المانحة.

وقد خصصت أثيوبيا جزءا مهما





المصدر: السعالم اليوم

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢/ ٩/ ١٩٩٧

من موازنتها لبناء سدود صغيرة بلغ عددها حتى الآن 200 سد توفر لها نحو 474 مليون متر مكعب من مياه النيل سنوياً وهي تعمل الآن على توسيع طاقة التخزين وراء ثلاثة سدود لكي يمكنها استخدامها في توليد الكهرباء وتسعى إثيوبيا لاجتذاب الاستثمار في مشروعاتها المائية من أسواق المال العالمية وربما لبناء سدود أكبر على النيل ولكن مصر حتى الآن لاتزال صاحبة اليد العليا بمشروعاتها العملاق في توشكى كما تسعى لدفع شركاتها إلى العمل في دول حوض النيل مثل أوغندا وخاصة في مشروعات المياه لتؤكد فكرة افضلية التعاون مع مصر بل ان مصر عرضت مساعدة إثيوبيا في استكمال مشروعاتها المائية التي لاتضر بالحقوق المصرية في مياه النيل وان كانت إثيوبيا لم تقبل ذلك بعد.

ولدى مصر نظام بالغ التقدم لدراسة حجم تدفقات المياه في حوض النيل يعتمد على الأقمار الصناعية ومحطات قياس التصريفات المنتشرة في حوض النيل والمعالجة الكمبيوترية لكل البيانات المتاحة في هذا الشأن ويمكن مد دول حوض النيل بهذه المعلومات في إطار اتفاق مستقبلي مع مصر وهذا كله يقوى مركز مصر التفاوضي وان كان هناك من يرى ان مركز مصر التفاوضي يتجه إلى الأسوأ لا إلى الأحسن وان عليها عاجلاً لا آجلاً ان تقسم مياه النيل مع الآخرين وان تسلم لإثيوبيا بما تريده من مشروعات مائية وحصّة في مياه النيل.

وول ستريت جورنال





المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٥

## مؤتمر عالمي في مونتريال يحذر من أزمة مائية عام ٢٠٥٠

المياه العذبة خلال القسم الأكبر من السنة». وحذر المجتمعون من أن عدم التوصل إلى حل سيضع «نحو ثلثي سكان الأرض، ومن بينهم شعوب الصين والهند والمملكة المتحدة، أمام مشكلة دائمة».

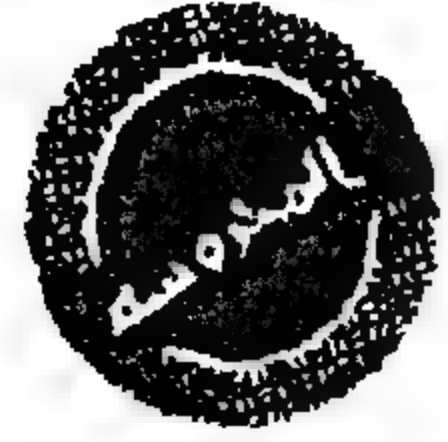
وأكدت الوثيقة أن المياه العذبة هي أهم مصدر للنزاعات المسلحة. واعتبر استاذ الجغرافيا في جامعة دورهام البريطانية أوندالا أم أن هذه الصراعات حتمية. وأعطى مثالا على ذلك النزاع الهندي-الباكستاني بين «الدولتين العدويتين» اللتين نجحتا منذ عام ١٩٦٠ في التفاهم على إدارة مياه نهر هندوس. (ا.ف.ب)

افتتح المؤتمر العالمي التاسع للمياه أمس الأول في مدينة مونتريال الكندية بحضور مندوبين عن ١٢٠ بلدا، لاتخاذ تدابير تحول دون نضوب مياه الشفة التي «سيحرم منها ثلثا شعوب الأرض سنة ٢٠٥٠».

ونظمت المؤتمر «الجمعية العالمية لموارد المياه»، وهي مؤسسة غير حكومية، ودعت إليه ألف متخصص من ١٢٠ بلدا، منها مصر واثيوبيا والمغرب والسودان والسويد، لبحث «آفاق المياه في القرن المقبل».

وجاء في وثيقة نشرت في اطار اللقاء «أن نحو ٣٠٠ مليون شخص في ٢٥ بلدا تنقصهم حاليا





المصدر : الحسياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٤

## مؤتمر عالمي في مونتريال يناقش مسألة مياه الشفة

في الخة من مجمل المياه على الأرض، هي أيضا مصدر للنزاعات و«حاسمة بالنسبة للسلام والامن». وأوضح التقرير ان «كل الدول التي تشهد حاليا نزاعات خطيرة وحروباً هي دول بحاجة الى المياه العذبة».

لأول من امس اعلن اوتدالا ام، استاذ الجغرافيا في جامعة برهام في بريطانيا ان هذه الصراعات مختمة. واعطى مثالا على ذلك الصراع بين الهند وباكستان «الدولتين العذبتين» اللتين نجحتا منذ عام ١٩٦٠ في التفاهم من خلال معاهدة على استغلال مياه نهر هندوس.

وعلى نقيض ذلك فان توافر المياه العذبة في بعض الدول مثل كندا يخلق مشكلة. وقال رئيس بلدية مونتريال بيار بورك، في كلمة امام المؤتمر، ان هذا الامر «يخلق الوهم بان المياه هي مصدر غير ناضب ومجاني».

وسيحاول المشاركون حتى السبت المقبل وضع الوسائل الكفيلة لتفادي وقوع المشاكل المرتبطة بالمياه. وسيحاولون وضع اليات لحل النزاعات وسياسات واستراتيجيات من اجل المحافظة على مصادر المياه وإدارة المياه في فترة الشح او فترة الفيضانات.

■ مونتريال - أ ف ب - بدأ المؤتمر العالمي التاسع للمياه أعماله أول من امس الثلاثاء في مونتريال (كندا) ويركز على مسألة مياه الشفة التي سيحرم منها ثلثا شعوب القارة الأرضية في سنة ٢٠٥٠ اذا لم تتخذ في هذه الاثناء تدابير مناسبة للحيلولة دون ذلك.

وتنظم المؤتمر الجمعية العالمية لموارد المياه وهي منظمة غير حكومية ذات ابعاد علمية. ويلتقي في المؤتمر حوالي ألف اختصاصي يمثلون ١٢٠ بلدا منها مصر واليوييا والمغرب والسودان والسويد. ويناقش موضوع «الاق المياه في القرن الحادي والعشرين: صراعات وفرص».

وجاء في وثيقة نشرت في اطار المؤتمر ان ٣٠٠٠ مليون شخص في ٢٥ بلدا تنقصهم حاليا المياه العذبة خلال القسم الاكبر من السنة. و اضاف التقرير «في حال عدم ايجاد حل ففي العام ٢٠٥٠ سيواجه ثلثا سكان الكرة الأرضية مشكلة دائمة ومستفحلة في المياه، بينها شعوب الصين والهند والمملكة المتحدة».

والمياه العذبة النادرة الوجود والسيئة التوزيع على سطح الكرة الأرضية والتي تشكل اقل من ٢.٥







المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/ ١٩٩٧

## رئيس الوزراء الأردني 'مستأنف' إحراز تقدم في عملية السلام

□ عمان - الحياة

السلام استراتيجية عربية ودولية وليست اردنية. ولفت الى ان القضية الفلسطينية تتمتع باكبر مستوى من العون والمساعدة والعطف الدولي لم تتمتع به سابقا. ودعا الى استخدام هذا العون لتذليل العقبات عن طريق السلام.

وقال ان الاردن طرح على الاشقاء العرب مختلف الامور المرتبطة بعملية السلام والعقبات التي تهدد مسيرتها، لافتا الى دعم حكومته للفلسطينيين على كل المستويات خصوصا لدى اسرائيل.

وشدد على ان الدور الاردني لا ينافس الجهود العربية الاخرى في هذا المجال بقدر ما يكملها ويدعمها، خصوصا جهود الشقيقة الكبرى مصر. وقال ان الاردن لن يقبل بأي حلول على حساب آخرين.

ونفى المجالي وجود خلافات بين الاردن وسورية في ما يخص استغلال مياه نهر اليرموك، وقال ان السد المزمع اقامته بالتعاون مع اسرائيل سيتم في الاراضي الاردنية. وأضاف: ان الانباء التي تحدثت عن عكس ذلك غير صحيحة وترفضها رفضاً تاماً.

عبر رئيس الوزراء الاردني الدكتور عبد السلام المجالي عن تفاؤله بإمكان إحراز تقدم في عملية السلام قبل نحو اسبوع من زيارة وزيرة الخارجية الاميركية الى المنطقة.

وقال في مؤتمر صحفي عقده في مبنى التلفزيون الاردني امس ان ثمة شعوراً بتغيير ايجابي، وان نيات الولايات المتحدة حيال عملية السلام طيبة. وهو ما يمكن استنتاجه من المبادئ التي وضعتها وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت في كلمة القتها الشهر الماضي وقدمت فيها أسساً لحياء محادثات السلام الفلسطينية - الاسرائيلية، المتوقفة منذ آذار (مارس) الماضي عندما بدأت حكومة بنيامين نتانياهو ببناء مستوطنة في جبل ابو غنيم في القدس.

وأكد المجالي دعم حكومته للمسيرة السلمية في المنطقة وصولاً الى سلام شامل على المسارات كافة، بما فيها المساران السوري واللبناني على اعتبار ان





المصدر: الأهرام العربى

التاريخ: ٦/ ٩/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## خواطر عربية

إعلان الحكومة الأردنية أنها ستعيد النظر في موقفها بالنسبة لإقامة سد مع إسرائيل على نهر اليرموك إذا واصلت إسرائيل طرحها للمشروع على أساس بنائه في منطقة «الحمة» السورية، وتأكيد وزير الخارجية الأردني أن الأردن رفض ويرفض أى مشروع مع إسرائيل يمكن أن يمس أى أرض عربية أو أردنية. معناه بوضوح أن الأردن لم يبتلع الطعم المسموم الذي أراد الجنرال الإسرائيلي السفاح أرييل شارون أن يسدده تجاه سوريا أولا من خلال سرقة مياهها وتكريس الاحتلال لهضبة الجولان، وثانيا من خلال تسميم العلاقات بين الجارتين الشقيقتين الأردن وسوريا.

● وكان سفاح صبرا وشاتيلا قد أعلن منذ أيام أن إسرائيل قد بدأت إجراء تغيير في مشروع بناء سد على نهر اليرموك ونقله إلى منطقة تطالب سوريا باستردادها. وقال إن مؤسسات إسرائيلية وأردنية وأجنبية تقوم بدراسة أولية على الموقع قبل بدء البناء.

● يذكر أن للمشروع الأصلي الذي وضعه رئيس وزراء إسرائيل الراحل إسحاق رابين يقضي ببناء هذا السد في موقع داخل أراضي إسرائيل وهو وارد في إطار معاهدة السلام المبرمة بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤ بهدف

زيادة مصادر المياه لدى الجانبين.

● معنى كلام حكومة التطرف في إسرائيل أن الدولة العبرية بعد أن سرقت

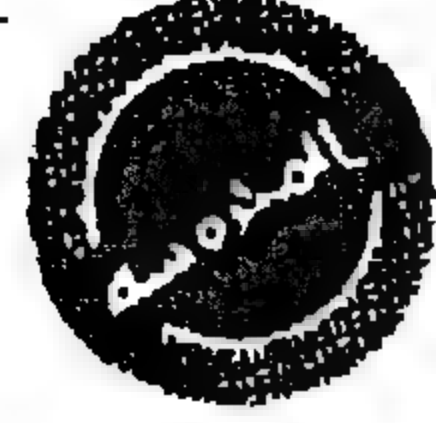
أرض فلسطين كلها تريد الآن أن تتحول لسرقة المياه العربية كلها أيضا. بل وأكثر من ذلك أن تتم إقامة السد الجديد على أرض سورية محفلة وتحت دعوى أن تغيير موقع السد قد جاء لاعتبارات فنية بحتة وبموافقة أردنية مسبقة.

● الدلالة واضحة وهي أن إسرائيل تريد توجيه ضربة جديدة إلى سوريا من خلال التأكيد على أنه لا انسحاب من الجولان ثم إضافة شكل جديد ضمن تراث المشاكل التي تخلفها إسرائيل كل يوم تجاه مسيرة السلام.

● يبقى أن نقرر أن الموقف الآن يتطلب عقد لقاء سياسى على مستوى كبير بين الأردن وسوريا لمواجهة مخططات أقل ما يقال بشأنها أنها تهدد الأمن القومي للعربي، مما يتطلب نقطة عربية كاملة في هذه الأوقات الصعبة.

إحسان بكر





المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٩/١٩٩٧

## مشروع توشكى المصرى لن يتأثر بالسد الأثيوبى

المائة لتغطية احتياجات المشروعات الاستثمارية والتوسعات الكبيرة فى الزراعة مشيراً إلى أن ٥٠ فى المائة من المياه المستخدمة فى منطقة توشكى سيعاد استخدامها، الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من الاطمئنان للمستثمرين وطلب أبوزيد أعضاء غرفة التجارة المصرية - الأمريكية بالعمل على اجتذاب المستثمرين الأمريكيين وحثهم وإقناعهم بالاستثمار فى مشروعات توشكى. وعرض وزير الرى المصرى إمكانات الاستثمار فى جنوب الوادى فى مجالات التعدين والصناعة والسياحة واستصلاح الأراضى المتاحة أمام القطاع الخاص المصرى والأجنبى. وقال إن الحكومة المصرية ستعمل على استقطاب الشركات العالمية المتخصصة التى يمكنها إدارة المشاريع المتكاملة (صناعة - زراعة - مجتمعات عمرانية)، مشيراً لامتزام الحكومة طرح مناقصة عالمية للشركات المتخصصة فى إدارة المشروعات المتكاملة.



■ محمود أبو زيد

كتب - محمد عز الدين  
استبعد د. محمود أبوزيد - وزير الرى المصرى - أى تأثير للسد الأثيوبى المزمع إقامته عند منابع النيل على موارد مصر المائية ومشروعات التنمية فى منطقة توشكى، وقال فى محاضرة ألقاها أمام أعضاء غرفة التجارة المصرية - الأمريكية بالقاهرة، إن هناك تفاهماً جيداً بين مصر ودول منابع وحوض نهر النيل فيما يتعلق بالسياسات المائية وحصص مياه نهر النيل. وأوضح أن كلفة مشروعات تنمية منطقة جنوب الوادى «توشكى» تصل إلى ٢٠٠ مليار جنيه مصرى منها ٧٥ مليار استثمارات حفر القناة وإنشاء المحطات والبنية الأساسية، و ٦٠ ملياراً للاستثمارات الصناعية ومثلها لاستصلاح وزراعة الأراضى، فيما تحتفظ الاستثمارات السياحية بباقى الكلفة الاستثمارية للمشروع الذى سينتهى عام ٢٠١٧. وعبر وزير الرى المصرى عن اطمئنانه إلى كفاية الموارد





المصدر : الحسياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٦

## الرباط : تستضيف الأسبوع المقبل الاجتماع الاقليمي السابع للبرنامج المائي الدولي

□ الرباط - «الحياة»

■ تستضيف الرباط في الفترة بين ٨ و ١٢ ايلول (سبتمبر) الجاري الاجتماع الاقليمي السابع للجان العربية للبرنامج المائي الدولي بمشاركة مسؤولين من ٢٣ دولة وخبراء من اليونسكو والوكالة الدولية للطاقة النووية.

وقال بيان اصدرته وزارة الاشغال المغربية التي تشرف على الندوة ان «البرنامج الهيدرولوجي الدولي يستهدف تحسين الأسس العلمية والتكنولوجية وتكوين الموارد البشرية بهدف ترسيخ وتنمية وإدارة الموارد المائية في العالم، وهي تغطي المرحلة الممتدة الى سنة ٢٠١١».

وحسب المنظمين تبدو المشكلة المائية احدي التحديات الرئيسية للمنطقة العربية مطلع القرن المقبل، وستزداد الحاجة الى الماء بزيادة السكان والتوسع الصناعي والزراعي، ما يطرح بالحاح ضرورة وضع خطة مشتركة لمواجهة ازمة الماء.

وذكر البيان: «تمتد معظم مساحات الوطن العربي عبر الاقاليم الجافة وشبه الجافة التي تتلقى معظمها هطول امطار تقل عن ٣٠٠ ملم سنوياً بالاضافة الى التقلبات المناخية الحادة كفترات الجفاف التي تؤدي بدورها الى شح في الموارد وتدر في مصادر التغذية الجوفية والسطحية».

وتقارب الموارد المائية الطبيعية للفرد العربي نحو الف متر مكعب كمعدل سنوي، وهو الحد الذي يعتبره الخبراء عادة عتبة حرجة ويؤشر بظهور

خصائص وازمة مزمنة للماء. وسينخفض نصيب الفرد من الموارد المائية في معظم الدول العربية الى اقل من ٥٠٠ متر مكعب سنوياً في افق ٢٠٢٥ وقال البيان: «ان الخصائص المائية قد تصبح وضعا بنيوياً ينعكس اخذه بعين الاعتبار في السياسات لضمان الامن الغذائي والصحي والبيئي في الوطن العربي، ويبدو المغرب في مقدم المنشغلين بمشكلة المياه نظراً لتوالي اعوام من الجفاف وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وخلال العشرين عاماً الماضية شهد المغرب ما لا يقل عن خمسة فترات جفاف تمتد في المتوسط بين عام وثلاثة اعوام وتختصر البلاد من جراء ذلك بلايين الدولارات بسبب تراجع مردود الزراعة في اجمالي الناتج المحلي الذي تقدر بنحو ١٨ في المئة في الفترات العادية».

واضطر المغرب قبل عامين الى اتفاق ٥٠٠ مليون دولار على وارداته من القمح بسبب تقلص هطول الامطار. وعلى رغم اهمية السدود في المغرب التي يبلغ عددها ٣٠ سداً إلا ان الضغط الديموغرافي على الموارد يقلص الكميات المتوافرة من المياه العذبة التي انخفضت من ٢٥٦٠ متراً مكعباً للفرد الواحد الى ما دون ١٢٠٠ متر مكعب مطلع التسعينات مع توقعات بانخفاض الكمية الى ما دون ٧٠٠ متر سنة ٢٠٢٥.

وكان البنك الدولي وضع سيناريوهات متشائمة في شأن وضع الماء في مجمل الدول العربية التي قال عنها: «انها ستحتاج الى ضعف الكمية المتوافرة في وقت لن تحصل سوى على نصف ما هو موجود حالياً من مصادر المياه العذبة».







المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧/ ٩/ ١٩٩٧

### انتخاب وزير الأشغال رئيساً لمؤتمر المياه العالمي

مونتريال - من مصطفى سامي:  
تم أمس بالإجماع انتخاب الدكتور  
محمود أبو زيد وزير الأشغال والموارد  
المائية للمرة الثانية رئيساً للمؤتمر  
العالمي للمياه، الذي يختتم أعماله اليوم  
في كندا، وشاركت فيه ١٠٠ دولة من  
بينها مصر. وقد خصص المؤتمر لمصر  
يوماً كاملاً أمس قدم فيه الوفد المصري  
- الذي وصفته الصحف الكندية بأنه  
يضم أفضل وأكفأ علماء المياه في  
العالم - مجموعة من أوراق العمل حول  
القضايا المطروحة على المؤتمر الذي  
تنظمه في مونتريال للهيئة الدولية  
للموارد المائية.





المصدر : السوفيسد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٧

## مصر تدعو دول حوض النيل لتأسيس هيئة مائية جديدة إقامة ١٨٧ وحدة لتحلية المياه المالحة بطاقة ١٢٩ ألف متر يومياً



د. يوسف والي

حصة مصر، ومناقشة هذه القضية في اجتماعات دول حوض النيل الماضية.

كتب - ناصر فياض:  
دعت مصر دول حوض النيل الى اقامة هيئة جديدة لنهر النيل... اعلن الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة، انه تجري دراسة اقامة هيئة تضم حوض النيل للاتفاق مع باقي دول الحوض، وأشار الى ان الهيئة المقترحة تختص باقامة مشروعات لاستغلال مياه النيل، والتنسيق بين الدول الاعضاء.. وأشار والي في افتتاح ندوة تحلية المياه امس الى ان الحكومة تلقت عروضاً عديدة لاقامة استثمارات زراعية بجنوب الوادي، وان الحكومة بدأت في حفر الآبار بمنطقة درب الأربعين تمهيداً لتوزيع ١٥ ألف فدان على صغار المزارعين.. وأضاف ان مصر اقامت ١٨٧ وحدة لتحلية المياه المالحة بطاقة انتاجية يومية

١٢٩ ألف متر من المياه يومياً. قال والي ان الموارد المائية المخصصة لشروع توشكى يتم تدبيرها من

تقدر بـ ١٢٩ ألف متر مكعب من المياه العذبة.. والمستهدف الوصول بحجم الانتاج الى ١٥٠





المصدر: ..... الحياة المصرية

للتنسيق والنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ / ٩ / ١٩٩٧

## المياه تهدد باشتعال الحروب في القرن القادم التنسيق السوري العراقي ومواجهة المشروعات التركية فوق نهر الفرات

البروتوكول الموقع بين سوريا وتركيا عام ١٩٨٧ والذي يلزم تركيا بضخ ما يزيد على ٥٠٠ م مكعب في الثانية إلى أن يتم ملء سد أتاتورك ولكن هذا الاتفاق ليس في مصلحة العراق من وجهة نظر قاداتها - وزادت تلك المشكلة عندما حاولت تركيا بناء سد على نهر الفرات للاستفادة أكثر من مياه النهر وهو الأمر الذي عارضته كل من سوريا والعراق وقامت لجنة من البلدين باجتماع في دمشق لبحث تلك القضية الحيوية واتفق الجانبان على استمرار التنسيق بينهما على أن يحدد اجتماع آخر في وقت لاحق وتدرس سوريا والعراق حاليا مطالبة الدول العربية بفرض عقوبات على الشركات والبنوك التي تساعد على إنشاء وتمويل مشروعات السدود التركية على نهر الفرات وذكر عبد القادر سليمان رئيس الوفد العراقي أن سوريا والعراق ستتحركان على مستوى المنظمات الدولية استنادا إلى مبادئ القانون الدولي وحق البلدين في المياه المشتركة مع تركيا ومن خلال اقرار قانون استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية.

واعتبار أن تلك المشكلة تهدد مستقبل المنطقة كان لابد من دراستها في إطار عربي وهو الجامعة العربية فما موقف الجامعة

أحمد السيد تركي

مفاوضات السلام الجارية بين إسرائيل والاطراف العربية ومطالبة إسرائيل بمزيد من حصة المياه لها حتى وصل الأمر بها إلى محاولة التمسك بمياه الجولان في حين تستورد سوريا احتياجاتها من المياه من تركيا ومن هنا فقد ثارت مشكلة تقسيم مياه نهر الفرات بين سوريا والعراق وتركيا أكثر من مرة على أساس

لا شك أن المياه تمثل معضلة القرن الحادي والعشرين وأقوى أسباب اشتعال الحروب سواء في منطقة الشرق الأوسط أو على مستوى العالم وخاصة في الدول الفقيرة في موارد المياه حيث تعتبر المياه هي الأساس المتين لقيام اقتصاديات وسياسات الدول على أسس واقعية حقيقية وقد ثارت مشكلة المياه على مستوى





المصدر: الأهرام — رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٨

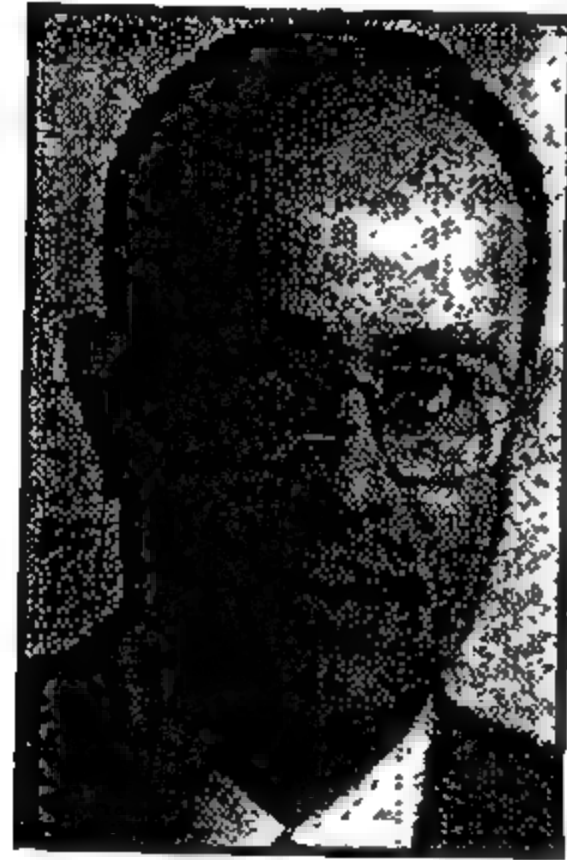
وزير الأشغال والموارد المائية لـ «الأهرام»:

**لابد من تعاون الشمال مع الجنوب**

**لمواجهة النقص المتوقع في المياه**

**٦٠٪ من مشاريع تحلية المياه في**

**العالم تتركز بالشرق الأوسط**



محمود أبوزيد

**المؤتمر الدولي للمياه**

**يخصص يوماً لمصر**

**تقديرًا لدورها في**

**أبحاث المياه**







المصدر: الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٨

وفي لقاء مع الدكتور أبوزيد أكد أن أوراق العمل التي قدمها إلى المؤتمر تتضمن دراسة حول كل ما تحقق خلال السنوات الثلاث الماضية خلال فترة رئاستي الأولى للمجلس العالمي للمياه، والذي وجهت الدعوة إلى إنشاء كمنظمة تتولى حماية مصادر مياه الشرب في العالم، والإشراف على التعاون بين الدول في مجالات المياه، وتناولت في هذه الورقة البرنامج الذي انتهجته في إدارة المجلس والسياسة التي اتخذتها في إعداد المؤتمر لمواجهة المستقبل.

وقال الدكتور محمود أبوزيد: وبصفتي توليت منصب الرئيس السابق للهيئة الدولية للموارد المائية وزير الأشغال في مصر، فقد تقدمت إلى المؤتمر بلوائح أوراق بحثية وأحدة منها قدمتها في اليوم الذي خصصه المؤتمر لبحوث مصر، وهي الدولة الوحيدة التي حصلت من المؤتمر على هذا الامتياز.

كان البحث الرئيسي الذي قدمته عن «السياسة المائية لمصر» وهي السياسة التي تضع منهاج العمل فيما يتعلق بالمياه حتى عام ٢٠١٧ وقد تناولت هذه الدراسة المشروعات التي أعلنتها وزارة الأشغال ويجري تنفيذها الآن في مصر.

وأضاف: قدمت أيضا بحثا آخر عن تصوري لمستقبل للموارد المائية في العالم لمواجهة القرن القادم، وقد تناولت فيه المشكلات الرئيسية التي ستواجه دول العالم بالنسبة للموارد المائية، والبرامج المقترحة التي يجب أن تتخذ بها الدول لمواجهة نقص المياه، وقد أشرت في هذه الورقة إلى عدد من التجارب الناجحة التي جرت في بعض الدول كنموذج يجب أن تستلهم به

على الرغم من أن كندا تعد أكثر دول العالم قراء بالمياه العذبة، فهي تملك ٣٠٪ من احتياطي المياه الصالحة للشرب في العالم، ولديها مليون نهر وبحيرة غنية بالمياه العذبة، وعند سكانها يقل عن ١٪ من سكان العالم، إلا أنها طالبت في المؤتمر الدولي الثامن للمياه الذي انعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ بتنظيم المؤتمر التاسع في مونتريال، مشاركة منها في الإسهام بحل أخطر مشكلة سوف تهدد البشرية في القرن الحادي والعشرين، وهي ندوة المياه، وقد اشترك في المؤتمر مائة دولة، وضم الوفد المصري للدكتور فاروق التلاوي محافظ البحيرة و١٥ خبيرا وباحثا من وزارتي الأشغال العامة والزراعة برئاسة الدكتور محمود أبوزيد رئيس المجلس العالمي للمياه، وقد تقدموا للمؤتمر بعشرين ورقة بحث من بينها أربعة أبحاث أعدها وزير الري والقها في المؤتمر، وبعد ساعات من إعادة انتخاب الدكتور أبوزيد بالإجماع لفترة ثانية رئيسا للمجلس العالمي للمياه بالإجماع، التقيت به بعد أن رأس الجلسة الختامية، وحصل على تقدير من الأعضاء الذين قدموا له جائزة «شخصية العام»، وقد تسلم هذه الجائزة في احتفال رسمي شارك فيه جميع رؤساء الوفود الذين القوا عددا من الكلمات أشارت إلى الإنجازات التي تحققت في مجال أبحاث المياه خلال فترة رئاسته الأولى للمؤتمر، وإلى إدارته لمشروعات النهوض بالمياه العذبة في وطنه وحماية مصادر المياه في مصر.

الدول الأخرى. وقد عرضت أيضا المسئولية التي كلفني بها المجلس العالمي للمياه في مؤتمر مراكش الذي جرى في شهر مارس الماضي، وعرضت تصوري للأنشطة الرئيسية للمجلس حتى عام ٢٠٠٠.

وقال: إن الورقة العلمية الثالثة كانت حول التعاون بين دول العالم في مواجهة النقص الفادح المتوقع في المياه، وقد أشرت فيها إلى التعاون بين الهيئات الدولية، وبين الشمال والجنوب، والجنوب والجنوب، والشمال والشمال. وقد شرحت في هذه الورقة بالتفصيل المشكلات التي يمكن أن تنتج عن هذا التعاون، وما يمكن أن تنتج من المجتمع الدولي، سواء من المنظمات غير الحكومية أو من الحكومة أو المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي.

وعن الوفد المصري في المؤتمر، والذي أشاد به الأعضاء وخصموا يوما لأبحاثه تكون من ١٥ عضوا يمثلون خبراء المياه في وزارتي الأشغال العامة والزراعة، بالإضافة إلى الدكتور فاروق التلاوي، وقد ضم





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٨

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل حلول سنوات طويلة. وأضاف الوزير لكن هناك حلولاً أخرى بدأنا بخطوات جادة فيها من بينها إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي. وكما أن تحلية مياه البحر بالنسبة لنا أرخص بكثير من شرائها من الخارج، وأشار الوزير إلى أن تحلية مياه البحر لم تعد تحتاج إلى تكنولوجيا باهظة التكاليف كما يتصور البعض بل هي الآن من أكثر الحلول التي تأخذ بها دول كثيرة خاصة المنطقة العربية التي يجري فيها أكثر من ٦٠٪ من مشاريع تحلية المياه في العالم الآن ومشروعات تحلية المياه في السعودية وحدها تمثل ٢٠٪ من مشاريع تحلية المياه في العالم.

وقال: إن اعتماد مصر الأساسي في علاج نقص المياه حتى عام ٢٠١٧ يتلخص أساساً في ترشيد وتطوير استخدام المياه، وزيادة الاعتماد على المياه السطحية والعميقة وإعادة استخدام المياه. وهناك برامج معدة لكل حل من تلك الحلول، مشيراً إلى أن كندا تعد من أكثر دول العالم مساعدة لمصر في مجال متابعة نوعية المياه حيث قامت خلال السنوات العشر الماضية بتنفيذ عدد من المشروعات، أهمها مشروع المحافظة على مجرى نهر النيل وحمايته من التلوث.

أما أخطر المشاريع التي بدأت كندا تنفذها ابتداءً من الشهر الماضي، فهو متابعة نوعية وكمية المياه في الترع والمصارف والمياه الجوفية من خلال إنشاء شبكة قومية تتولى هذه المتابعة ورصد أي تغيرات تطرأ على المياه، وتقوم كندا الآن أيضاً بإنشاء معمل مركزي لتحلية المياه بميزانية قدرها ١٢ مليون جنيه بمركز البحوث المائية بالقاهرة.

### حوار من مونتريال أجراه: مصطفى سامي

الوفد ست سيدات لأول مرة تقدمت كل منهن ببسحة خاص وقد لقين جميعهن حفاوة وتقدير المؤتمر. وقد انعكس هذا التقدير في عدد الجوائز التي حصل عليها الوفد المصري، والذي لم يحصل عليها وفد أية دولة أخرى.

وحول ما أثاره بعض المستثمرين في كندا من استعجالهم لنقل أو بيع كميات كبيرة من المياه في مراكب إلى منطقة الشرق الأوسط.

قال الوزير: لقد كان تعليقنا: إن هذا الموضوع يتناول أيضاً اقتصاديات المياه، وأن تكلفة نقل المياه لمسافات كبيرة مازالت تعد أكبر بكثير من تكاليف تحلية مياه البحر والاستفادة من الموارد المائية المتاحة في دول المنطقة، وعلى هذا الأساس فلا نعتقد في تصورنا أن هذا الحل يمكن تنفيذه





المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١

### مصر تتطلع إلى إقامة هيئة لنهر النيل تضم دول الحوض

### الاستعداد من أعمال التفجير الخاصة بترعة توشكى بطول ١٦ كيلو مترا

أعلن الدكتور يوسف والي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي أن مصر تتطلع إلى إقامة هيئة لنهر النيل تضم دول الحوض، لبحث المشروعات التنموية بهذه الدول، والتنسيق والتعاون معها في تنفيذها. وأضاف أن الحكومة تلقت عروضاً للاستثمار الزراعي في مساحات كبيرة بجنوب الوادي من الأشقاء العرب، إلى جانب المساحات التي تم طرحها على المستثمرين المصريين في شرق العوينات. وقال نائب رئيس مجلس الوزراء إن وزارتي الكهرباء والإنتاج الحربي بدأتا في حفر الآبار بها، تمهيدا لتوزيعها على صغار المزارعين، مشيراً إلى أن هذه المنطقة، التي تضم ١٥ ألف فدان، ستكون فرصة لتجربة زراعة المحاصيل التي توجد بها.

من ناحية أخرى أشار الدكتور محمد الغمراوي وزير الإنتاج الحربي إلى أنه تمت أعمال التفجير الخاصة بترعة توشكى بطول ١٦ كيلو مترا، كما يجري حالياً إنشاء مقر للهيئة القومية للإنتاج الحربي في بوسمبل ليصبح همزة الوصل بين هذا المشروع العملاق ومقر الوزارة في القاهرة. وأكد الوزير أن الإنتاج الحربي سيشترك في تصنيع محطات رفع المياه التي ستستخدم في توشكى بنسبة ٢٥٪ بإمكانات وخامات مصرية.





المصدر : الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١

طرحها الوفد المصري أمام أكبر مؤتمر دولي:

# رؤية مصرية شاملة لمواجهة أزمة المياه خلال القرن القادم

تحديات القرن الـ ٢١ في مجال المياه وكيفية  
مواجهتها دولياً هو الموضوع الرئيسي للمؤتمر  
الدولي للموارد المائية الذي عقد بمونتريال مؤخراً  
وشاركت فيه مصر بحوالي ١٥ بحثاً علمياً وورقة  
عمل استحوذت على اهتمام أكثر من ٨٥٠ عالماً  
وخبيراً يمثلون وفود ١٠٠ دولة.

وصرح الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال  
ورئيس وفد مصر في المؤتمر بأن الأبحاث المصرية  
تناولت التجربة المصرية الرائدة في الإدارة المائية عبر  
التاريخ والمكانة المتقدمة التي حققتها مصر من

الاستفادة بمواردها المائية في التنمية والوفاء  
باحتياجات الشرب والزراعة والصناعة والتوسع في  
الريعية الزراعية لمواجهة احتياجات زيادة السكان  
وطالبهم على المياه في القرن الـ ٢١.  
وقال: أنه تم تخصيص جلسة كاملة عن التجربة  
المصرية في الإدارة المائية المتكاملة تحت ظروف  
الموارد المائية المحددة والسياسة المائية تجاه  
استخداماتها بكفاءة والتعاون مع دول حوض النهر  
لتنميتها، مشيراً إلى إعداد حلقة نقاشية حول  
استراتيجيات إدارة الموارد المائية

وأوضح د. أبوزيد الذي تم انتخابه بالإجماع رئيساً  
لجلس المياه العالمي بواسطة الجمعية العمومية التي  
انعقدت على هامش المؤتمر.. أن المشاركين خلصوا  
في نهاية المؤتمر من وضع تصورات وتوصيات حول  
كيفية مواجهة التحديات التي تواجه الدول والمجتمع  
العالمي في مجال المياه خلال القرن القادم، حيث تم  
تأكيد ضرورة التعاون والمشاركة في وضع البرامج  
الكفيلة بتوفير الاحتياجات وتحقيق الاتفاق بين الدول  
الشاطنة على أسس من المساواة والعدل أخذاً في  
الاعتبار الأوضاع القائمة واحتياجات الدول على

ضوء ما يتوافر لديها من موارد وعدد السكان.  
وقد قدم الدكتور محمود أبوزيد ورقة عمل شاملة  
حول الرؤية المائية للقرن الـ ٢١ متضمنة ١٠ محاور  
على أن يشرف على إعداد هذه الرؤية الخطة الشاملة  
الجلس العالمي للمياه خلال عامين بمشاركة عدد من  
منظمات الأمم المتحدة والهيئات العلمية الدولية وبعض  
المراكز البحثية الإقليمية والقومية، مشيراً إلى أن  
هولندا وفرنسا وكندا ومنظمات الأمم المتحدة ستساهم  
في تمويل إعداد هذه الخطة الطموحة.

أشرف بدر







المصدر: الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٨

## ■ الفیغارو:

657-3662

نشرت تقريراً عن المشروع العملاق، المعروف باسم «غاب» في جنوب شرقي الأناضول، الذي يتضمن إقامة ٢٢ سداً على نهري دجلة والفرات. إضافة إلى ١٠ محطات توليد كهرباء، وترع للري، تمتد على مسافة (٧) آلاف كيلومتر. هذا المشروع بدأ في الثمانينيات، ومن المقرر أن يكتمل تنفيذه مع مطلع القرن المقبل. ولكن تنفيذه لا يخلو من مصاعب. من هذه المصاعب العراك بين الجيش التركي وحزب العمال التركي المتمرد على حكومة أنقرة. وفي معرض الحديث عن هذا المشروع، يتحدث الصحيفة أيضاً، عن الحظر المفروض على العراق الذي تنعكس آثاره على تركيا، إنما البعض يتمكن من الالتفاف على هذا الحظر، بفضل التراخي من الإردنية. إذ أن المملكة الإردنية مسموح لها بمتابعة نشاطاتها التجارية مع بغداد.





المصدر: الحسبة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٩/ ٩/ ١٩٩٧

## الغرب يدرس خطأ بديلة لتعويض النقص في الموارد المائية

أساليب لتحلية المياه، مستخدمين الضغط الميكانيكي لبخار المياه في التحلية في وحدة بمحطة الطاقة بوجدور سنة ١٩٧٧. إلا أن مكتب الماء بالشروب، يعتمد حالياً على أسلوب اقتصادي وبسيط أعطى نتائج مضاعفة، وهو الذي أصبح معمولاً به في وحدة محطة بوجدور المحذرة والتي تبلغ طاقتها الانتاجية ١٢٠ متراً مكعباً في اليوم، وكذا في محطة سمارة التي تبلغ طاقتها الانتاجية ٣٧٠ متراً مكعباً في اليوم.

وقت تعاني فيه مياه المدن من نقص المصادر المائية فيها. وشكلت مسألة تحلية مياه البحر موضوع قلق كبير بالنسبة إلى المغرب في الأعوام الأخيرة. وعمد لهذا الغرض إلى نشر وحدات لتحلية المياه المالحة في جملة من المناطق لا سيما منها الصحراوية. وكانت أول وحدة لتحلية مياه البحر أقامها المغرب في محافظة طرغاية عام ١٩٧٦، واعتمدت آنذاك على التحلية الكهربائية وبلغ انتاجها ٧٥ متراً مكعباً في اليوم. بعد ذلك طوّر تقنيته مغاربية

المشروب، إقامة وحدة ضخمة في مدينة أغادير جنوب المغرب لتحلية مياه البحر بطاقة ٤٥ ألف متر مكعب في اليوم في محاولة لتغطية حاجات المدينة سنة ٢٠٣٠، كما يتم التفكير في إقامة وحدات مماثلة في المحافظات الصحراوية لا سيما مدن تزنيت وسبي وادي وطانطان. وأكدت الدراسات أن هذه المناطق ستعاني في العقود المقبلة نقصاً حاداً في مصادر المياه الصالحة للشرب نظراً إلى الطلب المتزايد الذي ولدته عملية التنمية التي تسببها هذه المناطق في

□ الرباط - من إقبال الهامي: بدأ «المكتب المغربي للماء المشروب» دراسات طموحة لتحلية مياه البحر في مناطق تتميز فيها بانعدام مصادر المياه ونشوتها. وذكرت مصادر لـ «الحياة» أن المكتب بصدد التفكير في إقامة وحدات مستقلة لتحلية المياه المالحة والاستخدامها في حلل العالجة الضرورية إليها في مناطق معزولة أو نائية. ويضم برنامج مكتب الماء





المصدر : الشعب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٩ / ١٩٩٧

### د. أبو زيد رئيساً لمؤتمر المياه العالمي للمرة الثانية

وسط مشاركة ١٠٠ دولة من بينها  
مصر تم انتخاب د. محمود أبو زيد  
وزير الأشغال العامة والموارد المائية  
-وبالإجماع- رئيساً للمؤتمر العالمي  
للمياه.. تعتبر هذه هي المرة الثانية التي  
يتم فيها انتخاب د. أبو زيد لهذا  
المنصب... وكان المؤتمر العالمي للمياه  
قد أنهى أعماله مساء أمس الأول الأحد  
بكنندا، كما تم تخصيص يوم السبت  
الماضي بإكماله لمصر وحدها.. ناقش  
المؤتمر مجموعة أوراق العمل التي  
قدمها وفد مصر حول القضايا  
المطروحة على المؤتمر..

وصفت الصحف الكندية وفد مصر  
بأنه يضم أكفأ علماء المياه في العالم،  
أشادت بخبرة وكفاءة خبراء المياه في  
مصر على المستويين المحلي والعالمي.





المصدر: المسارعة

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أثيوبيا تخطى باباس خدام المياه في المنطقة على أساس الاقتصاد المتكافئ والعادل

لدينا إيثيوبيا - وعلاوة على ذلك -  
دعنا نستخدم نهجاً جديداً، ونؤيد الفعالية  
الاقتصادية في إثيوبيا إلى حد كبير  
استخدام الموارد المائية في المنطقة على  
أساس الاقتصاد المتكافئ، والمعادلة بما يخص  
المصالح المتوقعة لشعوب المنطقة  
قال ميسينيلين، في كلمته أمام الجلسة  
الانتخابية لؤتمر التكامل الاقتصادي والموارد  
عبر الحدود الذي تنظمه الخارجية الأثيوبية  
والذي بدأ أعماله في إثيوبيا أن الأسر  
الواقع بشأن مياه نهر النيل يظهر قسراً من  
التفصيلين، فمدير المعامل بشأن الموارد غير  
الحدود.

تسأل الوزير الأثيوبي عن سبب امتناع بعض  
الدول عن الانضمام إلى حل المسائل المتعلقة  
بإثيوبيا على أساس الاستفادة المشتركة.  
أضاف وزير الخارجية الأثيوبي أن الأراضى  
في السودان والمصومال لا تزال تمثل عقبات.

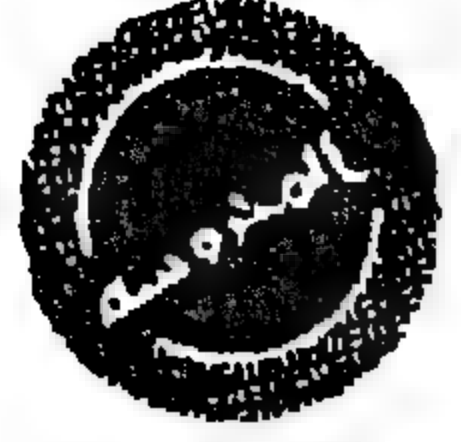
كثيراً ما أمام السلام والتكامل الاقتصادي في  
المنطقة  
الوزير الأثيوبي عن أنه في أي منتج منطقة  
(الإيجاد) بشأن قرار السلام والابتكار في  
المصومال، فمدير المعامل بشأن الموارد المائية  
المصومال وتحقيق المصالح المشتركة بين هذه  
الدول  
أشار الوزير الأثيوبي إلى أن التزام إثيوبيا  
بالموارد وكذلك يجب أن تكون مركزية في  
المصومال من شأنه أن يبرزها مصالح دول  
المنطقة إلى الخطم والفرص.  
من جانبها أشار أمركو مساند السكرتير  
العالم للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة  
الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في  
كلمته أمام الجلسة الاقتصادية إلى ضرورة  
الاستفادة من الموارد الطبيعية المشتركة بين  
الدول الإفريقية.

أكد أمركو في كلمته إلى المؤتمر أن هناك

سنة تهاز فقط من إجمالي خمسة عشر عاماً  
في القارة من التي تخضع لتدابير مشتركة  
بين الدول المشتركة في جوارها المائية  
تتأخر هذا المؤتمر الذي يستغرق ثلاث أيام  
سليماً بحضور من إثيوبيا، الجمار، المنطقة  
بعضها الموارد المائية وإثيوبيا، والتكامل  
الاقتصادي في المنطقة  
تسأل الوزير الأثيوبي عن ضرورة قيام بعض دول  
المنطقة في إثيوبيا، وإثيوبيا، تلك التكامل  
الاقتصادي في المنطقة وكذلك إثيوبيا  
المنطقة والحاجة إلى الاستفادة من الموارد  
المائية عبر الحدود واستخدام تقنية مياه نهر  
النيل  
بشأنه في المؤتمر وبرز من كل دول منطقة  
الإيجاد بما فيها المصومال، إثيوبيا، إثيوبيا، والتي  
بعضها مجلس الأقاليم الوطني المصومالين  
ويستلزم من الاقتصاد الأثيوبي والمجلس  
الاقتصادي لأفريقيا.







المصدر : الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٢

### سد سداني على النيل

الخرطوم - وكالات الأنباء :  
وقعت الصين أمس اتفاقا مع الحكومة  
السودانية لبناء سد على نهر النيل لتوفير  
الكهرباء ومياه الري.  
تبلغ تكلفة المشروع ٢٠٠ مليون دولار  
تغطي الصين ٧٠٪ من التكاليف وتستغرق  
عملية الإنشاء ٢ سنوات.





المصدر : الكفاح العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٣

البعثة النرويجية حثت لبنان على مفاوضات المياه

## إحياء مشروع جونستون ولجنة لإدارة حوض نهر الأردن

مستقبلية على حوض نهر الأردن من الذي سيتولى تمويلها؟ وما هي إمكانية تشكيل مجلس إدارة من الدول المحيطة بالحوض لإدارة هذه المشاريع؟ وفي اعتقاد الوفد النرويجي أن أي انسحاب إسرائيلي من جانب واحد سيفعل دور القوات الدولية لتواكب انتشار الجيش اللبناني إلى الحدود الدولية. وأعربت المصادر الدبلوماسية أن البعثة النرويجية أرادت بمفاوضاتها هذه التلويح والتلميح، بأن إسرائيل تريد أن تقاضي ثمن انسحابها العسكري بفهم مائي - يعني بعدما رفض لبنان تكراراً الدخول في المفاوضات المتعددة الأطراف، وأن طرح هذا الموضوع وفي هذا التوقيت بالذات يهدف إلى ربط لبنان بالمفاوضات المتعددة ولو في صورة غير مباشرة. ويقول مصدر دبلوماسي مطلع أن مهمة البعثة النرويجية، التي قامت بزيارتها من دون ضجة، تضيء على أهمية المياه في مفاوضات السلام، وعلاقة الأحواض المشتركة كحوض نهر الأردن وسواء بعملية السلام.

وحذر هذا المصدر من أنه إذا لم يعتمد لبنان سياسة مائية مبنية على إنشاء سدود وبحيرات جبلية على الأنهر والينابيع اللبنانية وإرساء خطة زراعية شاملة للاستفادة من الأسواق العربية لتسويق الفائض ضمن مواصفات عالمية بدءاً من كيفية التوزيع والتبريد والنقل، ستظل المياه مهددة، ولن تكون هناك سياسة ائتمانية مستقبلية. واستغرب عدم إيلاء الحكومة هذا الموضوع أي أهمية، والمضي في سياسة الاتفاق غير المجدي، واتباع سلك أولويات لا ينطبق على واقع الأرض.

زارت بعثة نرويجية تعاطلي شؤون البيئة لبنان أيام الخميس والجمعة والسبت الأسبوع الماضي، والتقت مسؤولين في وزارتي الخارجية والموارد المائية والكهربائية. وقد أوردت وسائل الإعلام الخبر، وكأنه امر روتيني. لكن مصادر دبلوماسية كشفت أن البعثة تطرقت إلى مواضيع المياه وكيفية التعاطي مع المفاوضات المتعددة الأطراف في ما يتعلق بالمياه والبيئة إذا حصل انسحاب مفاجئ من الجنوب. وأضافت هذه المصادر أن النرويج دولة أوروبية لا مصالح مباشرة لها في لبنان سياسية واقتصادية وثقافية، لكنها حاضنة لاتفاق أوسلو، وضالعة فيه، وتشارك الأطراف المعنية بالاتفاق المسؤولية المعنوية. وقالت هذه المصادر أن البعثة النرويجية بحثت مع المسؤولين الذين التفتهم مدى جهوزية لبنان في التعاطي مع ملفي المياه والبيئة. ١- في ما يتصل بالمياه هناك ملف نهر الأردن الذي يرتبط بلبنان من خلال نبعي الحاصباني والوزاني. وإعادة تفعيل أفكار جونستون التي ترقى إلى العام ١٩٥٢.

وانطلاقاً من هذا الملف جرى التبسط والتوغل في التفاصيل، وأبرزها:

أ- موضوع إنشاء (DATA BASE) حول قياسات المياه على الحاصباني. وتبادل المعلومات مع الدول المجاورة التي تستفيد من منابع حوض نهر الأردن وهي: فلسطين، الأردن، سوريا ولبنان.

ب- كيفية اعتماد مواصفات بيئية موحدة بالنسبة إلى حوض نهر الأردن وإمكان التخفيف من درجة ملوحة مياهه.

ج- طرح الوفد الأسئلة الآتية: في حال حصول مشاريع





المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/١٣

## حقائق

النيات العدوانية التي افصححت عنها إسرائيل لإقامة سد على نهر اليرموك، ترمي إلى تحقيق هدفين: الأول هو الاستخفاف بحقوق الآخرين ومواصلة مسلسل الاستفزاز لسوريا، والثاني هو إحداث وقعة - متعمدة - بين سوريا والأردن بعد فشلها في إحداث الوقعة بين سوريا ولبنان بطرح خيار «لبنان أولاً».

فإسرائيل تتصور أن توسعها في المنطقة يعتمد على انتهاج سياسة «فرق تسد» باعتبار أن التكتاف العربي سيفشل مخططاتها نحو التوسع والهيمنة، ولما كانت سوريا تمثل شوكة في ظهر إسرائيل فإنها ترغب في تحطيمها إن لم يكن عسكرياً، فعلى الأقل معنويّاً، وتتفنن في ذلك إسرائيل في الوسيلة التي يمكن بها إخضاع سوريا لمطالب نيتانيا هو الرامية إلى التخلص من جميع التزامات الحكومة السابقة خاصة مسألة الانسحاب الإسرائيلي من الجولان مع وضع ترتيبات أمنية معينة بين الطرفين.

ولما كان الاستفزاز الإسرائيلي لسوريا «بالكلام» لم يعد مجدياً ولا مؤثراً فقد أرادت أن تقدم على خطوة عملية. ولم تجد أفضل من إعلان نيتها لإنشاء سد على اليرموك فتكرس احتلالها للأراضي السورية المحتلة من ناحية، وتلبى احتياجاتها المائية للهجرات اليهودية الوافدة إليها من ناحية أخرى.

والمثير للدهشة أن إسرائيل زعمت أنها اتفقت مع الأردن بشأن إنشاء السد في منطقة الحمة السورية المحتلة، ورغم أن الأردن سارع بنفي تلك المزاعم، فإن ما تضمنه إسرائيل يتطلب موقفاً عربياً ودولياً أكثر تشدداً، خاصة أن السد كان أصلاً سيقام باتفاق أربى سوري عام ١٩٥٣، وأطلق عليه سد «المقارن» ثم تم اتفاق آخر عام ١٩٨٧، وأطلق عليه سد «الوحدة» ولكن الاعتراض والتهديد الإسرائيلي في حينه بتدمير السد أدى إلى قيام البنك الدولي بسحب التمويل المخصص لبنائه مما حال دون تنفيذ المشروع الذي من المفترض أن يكون عربياً ولا دخل لإسرائيل به أو الاستفادة منه.

هل هناك أحد منا يتصور أن تفرغ جعبة إسرائيل في أي وقت من الأوقات من أحلام التوسع والهيمنة بأي صورة من الصور؟

إبراهيم نافع





المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٣ / ٩ / ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### سد السودان على النيل لا يمثل خطورة علينا

أعلن مصدر مسئول بوزارة الأشغال العامة أن مصر لن تتأثر بالسد الذي ستشيده السودان على النيل عند نقطة بالتعاون مع الصين.

وأضاف المصدر أن أي سدود في السودان لا تؤثر على إيراد النيل في مصر بسبب الفيضان ولأن الأرض أكثر انخفاضا في مصر.

وأضاف أن الفيضان هذا العام سيكون تحت المتوسط بعكس كل التوقعات وبالتالي لا حاجة إلى فتح مفيض توشكى أو مفيض بحيرة السد العالي.







المصدر: الحبيسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٥/٩/١٩٩٧

## المياه والأحلاف... هل تشعل الحروب في المستقبل؟

الكتاب: العرب والفرات  
بين تركيا وأسرائيل.  
المؤلفة: عائدة العلي سري الدين.  
الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت  
١٩٩٧.

نظام مارديني



يحاول كتاب  
العرب والفرات  
بين تركيا وأسرائيل  
وأسرائيل كيف  
يضع تصوراً ذا  
طابع سياسي -

مائي تحليلي. فإذا كانت تركيا تركز  
توجهاتها التنموية المستقبلية على  
مسألة المياه فإن المسألة بالنسبة إلى  
إسرائيل فتتعدى كونها مجرد تنمية  
عادية لتصبح مسألة وجود. أما  
بالنسبة إلى سورية والعراق ولبنان  
والأردن وفلسطين فآمن المياه هو ذاته  
آمن الحياة.

وعلى مدى أربعة فصول، وعدد من  
الوثائق، يشكل ملف المياه عنصراً  
أساسياً في قضايا المنطقة، فهو أداة  
صراع وحرب بين دولها لتأمين  
احتياجاتها بالقوة. وليس من غريب  
المصادفة أن يحتل هذا العامل في  
أواخر القرن العشرين وإطلالة القرن

الواحد والعشرين مرتبة الأولوية في  
جدول أعمال القوى المعاصرة في الوقت  
الذي يشهد بعض العرب بأن ثمة  
أخطاراً محدقة تهدد وجودهم وحياتهم  
من خلال «سلاح المياه» عبر الجوء  
إلى قطع مياه أنهار حيوية ثلاثة لا غنى  
عنها (الفرات والأردن وال النيل) من قبل  
دول تسيطر على المنبع. من هنا يسود  
الاعتقاد بأن الحرب القائمة في الشرق  
الأوسط ستفجر حول الماء.

ومنذ أن ظهرت تركيا الحديثة العام  
١٩٢٣ على يد مؤسسها مصطفى  
أتاتورك، وهي تبدي عدوانية تاريخية  
شديدة لسورية والعراق والعرب تجلت  
في:

أولاً: محاربة اللغة العربية  
والتقاليد الدينية الإسلامية.

ثانياً: اقتطاع لواء إسكندرون من  
سورية العام ١٩٣٩، ولاجئاً تحويل  
مجرى نهر قويق عن مدينة حلب.

ثالثاً: المطالبة الدؤوبة بولاية  
الموصل.

رابعاً: محاولة ممارسة الضغط  
السياسي والعسكري على سورية  
والعراق.

خامساً: استخدام المياه سلاحاً  
بوجه سورية والعراق في مياه نهري  
الفرات وبيجة.

كما أولت إسرائيل علاقاتها مع  
تركيا عناية خاصة، لأنها اعتبرتتها  
مفتاحاً أساسياً للدخول إلى المدى

## المستقبل؟

العربي والإسلامي القريب، ويرى  
غراهام فولر في كتابه «تركيا تواجه  
الشرق» أن إسرائيل وتركيا بدأتا  
بإقامة علاقات عمل أمنية وثيقة منذ  
سقوط الملكية في العراق في العام  
١٩٥٨، تضمنت «تبادلاً مكثفاً  
لتقارير ومعلومات الاستخبارات  
عن موضوعات الإرهاب  
والحركات التخريبية العربية».

وتجلى الانحياز التركي  
لإسرائيل كما تقول المؤلفة،  
في مواقف عدة. وقد أشار إلى  
ذلك استاذ العلاقات الدولية  
في كلية العلوم السياسية  
في انقرة الدكتور حسن

فتوحي قائلاً أن توليق  
تركيا لعلاقاتها مع  
الكيان الصهيوني يرمي  
إلى هدفين:

الأول: كسب دعم  
الدولي اليهودي العالمي ولا سيما في  
الولايات المتحدة الأميركية ضد اللوبي  
الأرمني واللوبي اليوناني.

الثاني: رغبة تركيا في الدخول إلى  
الأسواق والمؤسسات العالمية التي  
هي أشبه ببناد مفتاحه إسرائيل.

وتشير المؤلفة إلى أن سورية  
حذرت من العودة إلى سياسة الأحلاف  
في المنطقة. ورأى معاصرون وزير  
الخارجية السوري عدنان عمران أن  
بلادته تنظر بخطر كبيرة جداً للاتفاق



الذي سيسمح للطائرات الإسرائيلية  
باستخدام المجال الجوي التركي ما  
يشكل تهديداً للأمن القومي العربي. أما  
وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس  
فقد رأى أن الاتفاقيات العسكرية -  
الإسرائيلية- جاء «بتوجيه من الولايات  
المتحدة» والقصد منه «الضغط على  
سورية...» وقال «أنهم يريدون من





المصدر : الحسينية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٩ / ١٩٩٧

سورية ان تحمي اسرائيل من  
حزب الله وتحمي تركيا من  
حزب العمال الكردستاني،  
ورأى ان هذه «طروحات غير  
معقولة بالنسبة الى سورية».  
وفي محاولة لتحسين موقع  
سورية تجاه الحصار الاميركي -  
الاسرائيلي - التركي، سعت دمشق  
وطهران للقيام ببرد مشترك على  
الاتفاق التركي - الاسرائيلي. وقال  
السفير السوري احمد الحسن: ان  
«ايران وسورية تدرسان الاجراءات  
الكفيلة بمواجهة الحلف الاسرائيلي -  
التركي». وعلى رغم ظاهر التوتر  
السوري - التركي فقد قامت دمشق  
بمبادرة ايجابية حيال تركيا، عبر برقية  
التهنئة التي وجهها رئيس الوزراء  
السوري محمود الزعبي الى رئيس  
الوزراء التركي السابق نجم الدين  
اريكان، معرباً عن ثقته «باستمرار تطور  
علاقات الصداقة والتعاون لما فيه خير  
الشعبين». وتشير الباحثة سري الدين  
الى ان التعاون ضد ما تسميه تركيا  
«الارهاب العربي والكردى» هو اذا ما  
قراء تركيا مصالحها المباشرة في هذا  
التحالف التركي - الاسرائيلي لذلك فإن  
الضغط على سورية ونقل المياه  
(الفرات وجلة وسيحون وجيحون) الى  
اسرائيل عبر سورية المسالمة لاحقاً  
هو ما ستقوم به تركيا مقابل الخدمات  
الاسرائيلية ضد الاكراد.





المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧/٩/١٩٩٧

## من وراء البحار مشاكل القرن القادم تطل برأسها..!

هنا وهناك يوجد من يحاول فتح جبهة جديدة أمام مصر لتسفلها وتعرقلها عن المضي في طريق التنمية الذي تنهجه على ذلك النحو الطموح.. وبالتحديد مشروع الوادي الجديد تلك الهدية الكبرى التي تقدمها الأجيال الحالية إلى أبنائها.. وإلا فما مغزى إثارة موضوع تقسيم مياه النيل في هذه الأونة وحث أو دفع البنك الدولي ليقوم بتنسيق جهود دولية تمول دراسات جدوى لإنشاء نحو مائتي سد على النيل في إثيوبيا وحدها!!

ذلك التحقيق الصحفي واسلوب عرض الأوضاع في دول مجرى النيل الذي نشرته تلك الصحيفة الأمريكية الكبرى أقل ما يقال فيه انه مستفز ويتضح بسوء القصد والنية. ويشي بمن وراءه ولا يحتاج الأمر أكثر من ذلك إلى إفصاح!

ومن الأسطر الأولى: «مصر هي النيل والنيل هو مصر كما يقال ولكن ذلك يبدو على وشك أن يتغير! فمصر قد تواجه احتمال مشاركتها النيل مع جيرانها بأعلى مجرى النهر مشاركة أكبر بكثير مما عرفت من قبل»

ويمضي التحقيق المشبوه وهو مشبوه ليس لأنه يتعمد ويتعمد مع مصالحتنا وإنما لأن تعدد مصادر وتوسع رقعة تحقيقه وتناوله لأراء خبراء واكاديميين ورسميين من دول ولايات واقطار عديدة إنما يدل على أنه ليس بجهد شخص واحد (أي تلك المنسوب إليها التحقيق) على صدر الصفحة الأولى.. وإنما المعلومات الكثيفة التي يزخر بها تحتاج إلى جهازه لأعدادها لا شخص واحد.. ولولا الافتقاد إلى دليل حاسم لوضعنا الاصبع محدد من مصدر هذا التقرير.. الذي يتخفى في ثوب التحقيق الصحفي!

يقول التقرير أن مصر حصلت على نصيب الأسد من مياه النهر لأن شركائها فيه كانوا منهمكين في حروبهم (الأملية ومنهكين لضعف أحوالهم الاقتصادية ولكن ما عادت أحوالهم الآن على هذا النحو! ثم يأتي التقرير إلى بيت القصيد وهو: إثيوبيا أو مخالب القط عند أصحاب المصلحة في اشغال الموقف بين دول نهر النيل.. فيقول انها أي إثيوبيا في حالة استيقاظ اقتصادي

حاليا.. وأن تعدادها الذي يعادل تعداد مصر هو في نمو مطرد ويسرع منها (!!!) وأن مجموعة من الشركات الدولية المختصة التي يهملها أن تتعامل مع إثيوبيا قامت بأحياء تقرير قديم كان قد قام به المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي في عام ١٩٦٤ (لاحظ انها مرحلة ذروة الضغط على عبدالناصر) وكان التقرير يقضي من إنشاء سدود السودان الصغيرة لإثيوبيا من تلك التي تستخدم للرعي وهي ووفق ما يقوله خبراء الرعي سوف تحد كثيرا من تدفق المياه إلى مصر!!

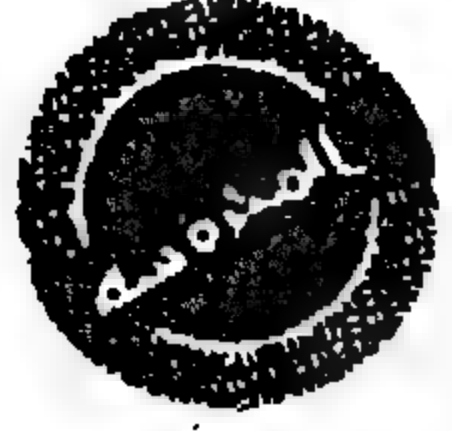
ثم يمضي التقرير خبيث النية والقصد إلى ما يسميه مشروع مصر الكبير فيقول أن مصر قد خصصت ٢ مليار دولار لمشروع الوادي الجديد والذي قد يفيض نحو ٦,٥ مليار متر مكعب من مياه بحيرة ناصر. تحملها قناة (الملاحظ أن التقرير لم يذكر توشكي بالاسم ولا مرة وإنما هي مجرد قناة!!) فتحمل المياه لمئات الأميال إلى حيث مشروعات الأراضي المستصلحة في الصحراء الغربية لمصر.. ويمضي التقرير في عرض يكشف المزيد عن هويته فيقول: أن مياه النهر على هذا النحو لن تكفي لمشروعات الرعي في مصر وإثيوبيا معا.. هذا غير الدول الأخرى التي تشاركهما النيل.. ثم يردد التقرير قول خبير في المياه من جامعة نورث كارولينا: أن الدولتين يقصد مصر وإثيوبيا هما باتجاه «صدام» قد يصعب تفاديه!

ويمضي التقرير في «توقعاته المدسة»

ميتينة بأن مسائل أو مشاكل البيئة هي التي ستصدر في الأعوام القادمة وتكون بؤر الصراعات في عدة مناطق في المنطقة وستكون بالتالي على رأس جدول الأعمال الأمريكي من بعد أن كان التركيز فيما قبل هو على مشاكل الصراعات السياسية في الشرق الأوسط وتهديدها من منابع البترول في الخليج! ووفق تقديرات البنك الدولي أن النمو المتزايد في السكان سيؤثر على موارد المياه في المنطقة ولذا يتوقع لها أن تهبط بنسبة ٥٠٪ خلال الأعوام الثلاثين القادمة.

ويقول التقرير أن الانهيار الرئيسية الثلاثة في الشرق الأوسط وهي النيل ونهر الأردن والفرات - دجلة كلها مشار نزاعات ومرشحة كمواقع شرر.. ولكن الخطر الأكبر كما يورده التقرير يكمن في حوض النيل الممتد إلى عشر دول!! ثم يعود إلى مصر ويقول انها تعتمد اعتمادا كاملا على النيل فهو مصدرها الوحيد للمياه.. والفراغة أقاموا أول حكومة مركزية في التاريخ لكي تكفل لهم السيطرة على النيل.. ولهذا رفضت مصر دوما مجرد المناقشة في مشاركتها النيل ولهذا فاستخدام إثيوبيا لمياه النهر حاليا قليلة ولكن مشروعاتها للتنمية في أول وأهم مؤشرات على ما هو آت.. ثم يعرض للسودان وانها أعلنت عن بناء سد على النهر شمال العاصمة الخرطوم.. وحتى الدول السبع الأخرى التي على مجرى نهر النيل ولا تكاد تستخدم إلا كميات لا تكاد تذكر فسوف تحتاج إلى المزيد من مياهه للرعي والصناعة.. ويردد التقرير أن في أوغندا عدم رضى متنامي على اتفاقيتها مع مصر التي أبرمت في عام ١٩٦٧.. ويقول هذا التقرير المشبوه الذي يكتبه برءاء الصحافة أن هذه التطورات قد دفعت بجهود للتفاوض على اتفاقية جديدة لتوزيع مياه النيل.. وكانت





المصدر : الأخصيار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٩/١٩٩٧

آخر اتفاقية أبرمت في هذا الشأن قد وقعت بين مصر والسودان في عام ١٩٥٩ وكانت أساس حسابات حصيلة مياه سنوية من النيل تبلغ في مجملها ٩٦,٢ مليار متر مكعب تأخذ مصر منها ٧٢,١٥ مليار والسودان ٢٠,٤ أما اثيوبيا فلم تدخل في هذه الاتفاقية ولا اعترف بها ! ويدعى التقرير ان مصر تعلن رسميا انها لن تجري تغييرات في هذه الحصص رغم وجود بند في الاتفاقية يقرر ان مصر والسودان سيخفضان من حصتهما في حالة الحاجة إلى زيادة استخدام مياه النهر من قبل الدول الاخرى ويرد للتقرير عن مدير سد أسوان وكبير مشرفي مشروع الوادي الجديد قوله : ان أي خرق لاتفاقية ١٩٥٩ هو بمثابة خرق لحدودنا.. ويرد التقرير على هذا القول : بأن الشركاء في مياه النيل يقولون انه رغم ان أي اتفاقية جديدة امامها سنوات إلا ان التغيير يتخذ مساره بالفعل ! ويؤكد التقرير ان البنك الدولي قد وافق أخيرا على ان يقوم بتنسيق الجهود للحصول على التمويل الدولي المطلوب للمشروعات المشتركة على النيل وانه يسبيل ان يجمع منها لدراسات جدوى في حدود مائة مليون دولار! ان هذا التقرير مقدمة لمحاولة خطيرة تعد لتضييق الخناق على مصر عند الضرورة ونستكمل الموضوع في الأسبوع القادم







المصدر: اللواء العربي

١٩٩٧/٩/١٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## نافذة

### حكاية سد اليرموك



تضرب إسرائيل ضرباتها دائماً تحت الحزام غير عابئة بقرارات الهيئات الدولية وتسعى سعيها الدؤوب لتحقيق حلمها في الاستقرار والأمن على حساب الآخرين وفي منذ وجودها تعاني من مشاكل جامة في الوجود

وهويتها ذاتها ومن تلك المشاكل التي تحاول حلها على حساب الآخرين مشكلة المياه فقلت المتوفرة لديها يجلبها تبحث عن قطرة تجفف بها لكي شفيتها فمعت عام ٦٧ وفي تعمل على تغيير مسارات الأنهار الواقعة في الأراضي التي احتلتها فعملت خفية على سرقة مياه نهر الأردن اللطاني واستحوذت على مياه نهر الأردن وتسمى الآن لإقامة سد على نهر اليرموك في خطوة تشعل فيها الخلاف وتغير مجرى مسار السلام

وحكاية سد اليرموك تبدأ منذ أن اتفقت كل من سوريا والأردن على حصر استغلال مياه نهر اليرموك حيث اتفقت الدولتان عام ١٩٥٢ على اقتسام المياه التي تنبع من حوزان بسوريا وتصيب في النهر على بعد عشرة كيلو مترات من جنوب بحيرة طبرية ويبلغ تدفق النهر حوالي ٤٨٠ مليون متر مكعب ويشكل الحد الطبيعي بين الأردن وسوريا لمسافة ٤٠ كيلو متراً من شمال إلى جنوب بحيرة طبرية حيث تلتقي حدود ٤٨ لكل من الأردن وسوريا وفلسطين ويبلغ حوض النهر أي الأراضي القابلة لري الزراعة ٧٢٥٢ متراً مربعا حيث نصت الاتفاقية الأردنية السورية على أن تستغل سوريا مياه الينابيع العليا الواقعة على ارتفاع ٢٥٠ متراً من سطح الأرض وبما يقدر بـ ٩٠ مليون متر مكعب سنوياً مقابل ذلك يكون للأردن الحق في بناء سد عند موقع يطلق عليه «القارن» بطاقة تخزينية مقدارها ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً وتم تعديل هذه الاتفاقية عام ١٩٨٧م حيث فُتحت رغبة مشتركة في انتفاع من المياه التي تتجمع خلف السد في رى مساحات من الأراضي السورية والأردنية فتم الاتفاق بين الدولتين على تنفيذ المشروع الذي أطلق عليه اسم الوحدة ووافق البنك الدولي على تمويل المشروع بعد أن اتفقت بجدواه الاقتصادية وعند بدء التنفيذ في منطقة الحصة السورية جنوب شرق بحيرة طبرية نصت

إسرائيل ومهدت بنسف المشروع ويمنع استكماله بالقوة حتى لو أصر الأمر إلى قصفه بالطائرات مما دفع البنك الدولي إلى الانسحاب من تمويل المشروع وتوقف العمل فيه منذ ذلك الحين. وتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع في محاولة لاقتسام المياه بين كل من الأردن وسوريا وإسرائيل يكون لسوريا ٩٠ مليون متر مكعب وللاردن ٢٠٠ مليون متر مكعب وإسرائيل ٢٥٠ مليون متر مكعب ولكن هذا المشروع لم ير النور حيث رفضته الجامعة العربية كما إنه لم يتفق مع رغبات إسرائيل في الاستحواذ على المياه العربية

وفي الأونة الأخيرة أطلق إيزيل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلي صاحب السجل العاقل والرائع بإجرامه وإرهابه عقاب أفكاره وأعلن عن رغبة إسرائيل في بناء سد في منطقة الحصة السورية بالاتفاق مع الأردن إلا أن الأردن نفت ذلك فإن الموقع المقترح لسد منطقة العسبة على الحدود الأردنية الإسرائيلية من منطلق أن الموقع السوري يتعارض مع القانون الدولي. والأمر الذي اعتادت عليه إسرائيل بل أصبح من سمات وجودها ومزلف لأعمالها. إن توقفت الدفع والمشروع ليستحوذ على مساحة كبيرة من الخلف والجهد حوله والزج بالأردن ومحاولة الأردن للتوصل من المشروع برمته يلقى بظلال كثيفة وانخذه رمادية على مسار عملية السلام التي ضلت طريقها بعدما فقدت رشدها وغلبتها

السيد العزوني





المصدر: السعالم السيسوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٠

هل تُنَجِّج إسرائيل في بث الفرقة والوقیعة بین الأردن وسوريا وما هي حقيقة قصة سد اليرموك وعلاقته بالاتفاقات الأردنية الإسرائيلية

سد اليرموك رسالة إسرائيلية إلى سوريا

## الوقیعة بین الأردن وسوريا والسيطرة على المياه

صلاح  
صابر

وربما كان هذا الرد السوري والتحفظ الأمريكي دافعا لتراجع إسرائيل عن الفكرة مكثفين بحالة عدم الثقة التي خلقوها بين الأردن وسورية والتي أكدتها الصحف الإسرائيلية حيث ذكرت صحيفة «هاآرتس» أن الأردن وافق على هذا القرار إقامة السد في منطقة الحمة السورية بشرط الحصول على تعويضات عما تكبته حتى الآن من

طول فترة التخطيط لإقامة السد منذ رابين وحتى اليوم. فقد ذكر وزير المياه والرئ الأردني د. منذر حدادين في 27 من الشهر الماضي أن شارون أبلغه عدم صحة ما تناولته وسائل الاعلام عن نية إسرائيل في إقامة السد في منطقة الحمة. مؤكدا أن الأردن وسورية ترفضان هذا القرار من الأساس وترفضان المساس بأراض سورية. وأنه على الرغم من وجود خلافات سورية أردنية حول تقاسيم المياه في نهر اليرموك إلا أن الأردن يعتبر ذلك أمرا قضائيا لا دخل لإسرائيل به.

### المعاهدة لم تنص على سد الحمة

في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في 17/10/94 لا يمكن أن نرى فيها ما يشير إلى إقامة سد على نهر اليرموك فوق أراض سورية تحتلها إسرائيل وإنما نجد فقط ما يشير إلى التعاون المشترك في الحصول على المياه وتوزيع عادل لحصص الأنهار الأردن واليرموك تحديدا.

وفي المادة 6 بند 1 يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما من مياه نهري اليرموك والأردن والمياه الجوفية في وادي عربة. وفي البند 2 يتعهد الطرفان بالعمل معا

فرايين كان يرغب في بناء السد على أراض تقع داخل الخط الأخضر أي داخل حدود إسرائيل بين عامي 1967/48 وهو ما يجعل من منطقة «الحمة» السورية الواقعة على الضفة الجنوبية الشرقية لبحيرة طبرية التي تطالب بها سورية منطقة خاضعة للمساومة في أي اتفاق إسرائيلي-سوري بينما شارون ومعه نتنياهو يقطع بقرار إنشاء السد في الأراضي السورية واحتمال إعادة تلك المنطقة إلى السيادة السورية أو على الأقل إيصال رسالة فعلية بهذا للمؤمنين إلى سورية عبر هذا القرار.

### رد سوري وتحفظ أمريكي

وبالنظر إلى التوتر القائم في المنطقة منذ وصول ليكود للحكم في إسرائيل والحالة السلبية التي تتميز بها عملية السلام الآن فإن القرار الإسرائيلي المشار إليه يمكن أن يشعل المنطقة ويوصلها إلى حالة الحرب وهو ما عبر عنه مسئولون سوريون بقولهم: إنه «أي قرار شارون بإقامة سد على أراض سورية محزنة» أمر خطير ومرفوض ومساواتهم ذلك القرار الإسرائيلي بـ «استخدام القوة أو التهديد بها»، والتأكيد على أن القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة عام 1949 يمنعان ذلك بالزامهما دولة الاحتلال بعدم القيام بأي

تغيير جغرافي وديمقراطي الأراضي التي تحتلها كما استبعد السوريون أن توافق الأردن على هذا القرار الإسرائيلي. والادانة الأمريكية أعربت عن اعتقادها بأن إسرائيل لا تستطيع التفرد بقرار اختيار مكان إنشاء السد المقترح على نهر اليرموك فوق أراض سورية محزنة فهذا الأمر يجب أن يقرره الأردن وإسرائيل معا أخذين في اعتبارهما موضوع السيادة عند اختيار المكان.

في 29 يوليو من عام 1994 نشرت صحيفة «دافار» الإسرائيلية مقالا لوطن بسول - أحد المحللين السياسيين الإسرائيليين - جاء فيه «لقد رد ياسر عرفات والفلسطينيون هذا الأسبوع بشيء من ضبط النفس على التعهد الذي قطعه رابين للملك حسين بشأن الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. ولا شك في أن الأمر عبارة عن خرق فاضح لاتفاق المبادئ واتفاق القاهرة. ومن الواضح أن رابين ينتهج في هذا الشأن سياسة فرق تسد» وأكمل كاتب المقال بأن الهدف من ذلك هو زيادة التوتر بين الأرمنين والفلسطينيين وبالتالي دفع الأردن لمزيد من التعاون مع إسرائيل.

والأمر على هذه الصورة تقريبا يعيد نفسه حين يعلن مصدر إسرائيلي بأن إقامة سد على نهر اليرموك في أراض سورية «تحتلها إسرائيل» هو جزء من الاتفاق الأردني الإسرائيلي، والمغزى من ذلك واضح وهو إيجاد حالة من عدم الثقة والعدالة المتبادل بين الأردن وسورية ربما لدفع الأردن لمزيد من التعاون مع إسرائيل أيضا أو دفع سورية لتقديم تنازلات لإسرائيل وسرعة التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل في هذه الظروف لصالح إسرائيل.

وقصة سد اليرموك تبدأ حين نشرت وسائل الاعلام أن وزير البيئة التحتية الإسرائيلي أرييل شارون منح مصانفته على مشروع بناء سد العديسية على نهر اليرموك وفوق أراض سورية كانت تشكل منطقة مزروعة السلاح بين سورية وإسرائيل إلى أن احتلتها الأخيرة في عام 1967، وأكدت صحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية أن شارون اتخذ قراره هذا بعد التشاور مع بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية على الرغم من أن نظيره الأسبق رابين كان قد اتخذ قرارا معاكسا في وقت سابق يقضي ببناء السد خارج حدود هذه المنطقة.





المصدر: العالم اليوم

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٠

على ضمان عدم تسبب إبلوة وتتمية للوارد  
للمائة لاحدهما في الاضرار بالوارد المائة  
للطرف الآخر بأي شكل من الاشكال.  
والبند 3 يعترف الطرفان بأن مواردهما  
المائية غير كافية للايفاء بحاجاتهما، الامر  
الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات اضافية  
بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق  
مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على  
الصعيدين الاقليمي والدولي.  
ولكن من الصعب فهم البند الثالث بأنه  
اتفاق على بناء سد على اراض عربية  
مفتصة بحجة انه ينص على الوسائل  
المختلفة المشار إليها.  
إلا أنه يمكن القول بأن الاتفاقيات في  
الواقع تحدد الخطوط العريضة بينما تترك  
التفاصيل للجان المشتركة بين الطرفين  
وبالتالي فرغم عدم وجود ما يشير إلى بناء  
سد على نهر اليرموك في منطقة الحمة  
السورية في الاتفاقية الاردنية الإسرائيلية  
إلا أن الإسرائيليين سيرا على سياسة فرق  
تسد حلقوا سدرا عن النجاح في ارساء عدم  
ثقة بين الاردن وسورية على الرغم من  
فشلها في تحقيق قرار شارون ببناء السد  
قريبا على اراض سورية ومن هنا فإن  
الدعوة يجب أن توجه إلى الأردنيين  
والسوريين بضرورة البدء في التنفيذ  
العملي لسد الوحدة المقارن الذي اتفق عليه  
في عام 1987 وهو ما يعطى لسورية  
والاردن حصصيهما العادلة من مياه النهر  
ويعمق العلاقات ويزيل عدم الثقة بينهما  
وبذلك تفشل سياسة شارون ومنتهاها  
في التفرقة بينهما مثلما لم تحقق سياسة  
رايين سابقا في التفرقة بين عرفات وحسين  
عندما تعهد رايين الأخير بالاشراف  
على الاماكن المقدسة في القدس مخالفا  
لاعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني.







المصدر : الأخصيار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٠٧/٢٢

# منطقة الشرق الأوسط.. هل تستورد المياه من خارجها؟



بقلم الدكتور:  
صليب  
بطرس

للعصور الوسطى بأنها كانت مجارى مفتوحة بينما كان نهر السين ترى في مياهه الأسماك وهي تعوم جيئة ورواحا. ولكن الحال قد تبدل وأصبحت شوارع باريس غاية في النظافة وبانت مياه نهر السين داكنة. واضحى سعيدا بذلك الفرنسي الذي يلوح سمكة واحدة في النهر هذه الأيام.

أما في القاهرة فشوارعها تملؤها القاذورات، ونهر النيل العظيم ذو الماء الذي كان رقراقا يوما ما قد تبدلت حاله على نحو محزن.

وبرزت مشاكل المياه واضحة على نحو أكبر منذ أوائل السبعينيات نتيجة عديد من العوامل بعضها طبيعي والبعض الآخر اصطناعي. وليس من ريب في أن أكثر هذه العوامل أهمية نشأ عن حقيقة مفادها أن إنتاج المواد الغذائية مازال يعتمد بدرجة كبيرة على كميات المياه المتاحة للزراعة وتوليد الطاقة.

إن التحليل الدقيق لأنماط التنمية في العقود الأربعة الأخيرة يشير بوضوح إلى أن السيطرة على موارد المياه وإدارتها على نحو صحيح شرطان أساسيان لاستمرار التنمية الاقتصادية في البلاد النامية والمتقدمة على حد سواء.

كما يظهر هذا التحليل أن أزمة الغذاء وأزمة الطاقة اللتين تواجههما الإنسانية وبالحاح لا يمكن أن يكون لهما حل على صعيد عالمي دون تنمية موارد المياه ككل. وفي هذه الزاوية تكمن أزمات مستقبلية أساسية ذلك أن كثيرا من البلاد وبخاصة الواقعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة قد طورت فعلا موارد المياه أو هي في سبيل التطوير إلى الأفضل.

ومن ثم لم تعد هناك موارد مائية متاحة يمكن تطويرها لا من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية التكنولوجية في المستقبل القريب. وهذا من شأنه أن يجسم المشاكل بصورة خطيرة. وهناك من الدلالات ما يشير إلى وقوع أزمات مياه.

موارد المياه وإدارتها لأن ضغط تزايد السكان لم يكن قد ظهر على نحو ما هو عليه الآن. وكان حجم ما يلزم الفرد للزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي متحدا بل وقيما. وعندما كانت تظهر مشاكل الجفاف أو مخاطر الفيضان لم يكن أمام القوم إلا أن يشدوا الرحال إلى بقاع أكثر أمانا. وكانت لخطار التلوث ضئيلة وذات طبيعة عضوية تستطيع مجارى المياه احتواؤها دون أن يؤثر ذلك في طبيعة هذه المياه ذاتها.

وحتى أوائل القرن العشرين الباكورة لم تكن هناك سوى مشاكل ثانوية خاصة بتغطية حجم الطلب على الماء وبدرجة جودته وبكفاءة استخدامه. وتغير هذا السيناريو مع مجيء الثورة الصناعية حيث بدأ العمال الزراعيون ينزحون إلى المراكز الحضرية بعد أن جذبتهم فرص العمل إلى هذه المواقع.

ولما كانت للصناعات تفضل المواقع القريبة من موارد المياه لأسباب عدة في مقدمتها رخص النقل المائي بالإضافة إلى سهولة تصريف مخلفات الصناعة في هذه المجارى المائية القريبة دون معالجة كافية، فقد انتهى الأمر إلى تفاقم مشكلة تلوث المياه حيث توجد المواقع المزدحمة بالسكان. لقد وصلت باريس في

جاء في القرآن الكريم وجعلنا من الماء كل شيء حي، أية من سورة الأنبياء. وقال الفيلسوف الإغريقي بندار Pindar منذ ما يزيد على ألفين وخمسمائة عام قبل الميلاد: إن الماء أفضل جميع ما على وجه الأرض. ولم يكن يعنى هذا الفيلسوف أن الماء صانع الحياة فحسب لكل الكائنات الحية من انسان وحيوان ونبات، وبدونه لا يمكن للحياة أن تستمر ولا للمدينة أن تبقى وتتطور.

بل إن بندار كان يرمى أيضا إلى أن كثرة المياه عن الحد المألوف قد تنتهى إلى الدمار ما لم يتمكن الانسان من إدارة موارد المياه إدارة سليمة والسيطرة عليها.

ومن ثم فقد نشأت للدينيات الباكورة وازدهرت في وديان الأنهار وعلى ضفافها حيث كانت التربة خصبة كما هو الحال فيما بين النهرين (دجلة والفرات) وفي مصر حيث نهر النيل العظيم وفي نهر هندوس في الهند، وهوانج هو تشانج في الصين. وانطلاقا من ذلك عمد قدماء المصريين إلى تطوير شبكات ونظم الري المعقدة معا حدا بالمؤرخ هيرودوت إلى القول المأثور عنه: مصر هبة النيل.

وتجسم مقولة الفيلسوف الإغريقي امبيدوكليس (٤٩٠ - ٤٣٠ قبل الميلاد) ما نادى به من أن الماء أحد عناصر أربعة تتكون منها الحياة والثلاثة الأخر (يضم الخاء) هي الهواء والنار والتربة. ويطلق على العنصرين الأخيرين الطاقة والأرض في لغة العصر.

●●●

لم تظهر في القديم ضرورة لتطوير







المصدر : الأخبصار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٢

وإذا كان الحل في الماضي يتمثل  
في تطوير موارد مائية جديدة  
بسهولة، ففي الظروف التي تكتنف  
العالم حالياً لم يعد هناك من سبيل  
لحل أصيل سوى استخدام المياه  
المتاحة على نحو أكثر كفاءة مما يعني  
ممارسات إدارية جديدة وتدابير  
منظمة من أنواع لم يكن من السهل  
تنفيذها في الماضي، وليس من ريب  
في أن هذا هو التحدي الذي يواجه  
المخططين والمسؤولين عن إدارة موارد  
المياه على الصعيد الدولي.



والإجابة عن السؤال المطروح في  
العنوان هي: ..  
الواقع الذي تكشف عنه الدراسات  
الأكاديمية المتعمقة أن منطقة الشرق  
الأوسط شاملة بلاد شمال أفريقيا  
تستورد المياه فعلاً من خارج المنطقة.  
ويرجع ذلك إلى أن جملة موارد المياه  
في بلاد المنطقة بما فيها المياه الجوفية  
لا تكفي لمواجهة احتياجات مياه الري.  
أما كيف يتم استيراد هذه المياه،  
فستكشف عنه في مقال آخر.





المصدر: المستند

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٢

### تركيا تستضيف أول قمة للمياه

انقرة - وكالات الأنباء : تستضيف تركيا ،  
اواخر هذا الشهر أول قمة للمياه في  
اسطنبول، ستركز أعمال هذه القمة  
الأولى على تنشيط مصادر التمويل  
الدولي لمشروع المياه في شتى أنحاء  
العالم. سيقوم الرئيس التركي سليمان  
ديميرل بافتتاح أعمال القمة بكلمة يوضح  
فيها توجهات بلاده بشأن قضية المياه





المصدر: الأخصيار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٤

### إسرائيل التريكة: تركيا الزود السرالين بالياه غير سرورالا

القدس - أ. ف. ب.  
ذكرت صحيفة هاآرتس الأخيرة ليلة أمس أن تركيا قد قدّرت إسرائيل بالياه غير قناة  
تعد بالأراضي السورية في إطار مشروع يهدف إلى العمل الإقليمي وروالد لوتير  
تقوية، وأضافت الصحيفة أن لوتير بحث هذا المشروع منذ فترة قصيرة مع السفير  
السوري في واشنطن وليد المظم. ويعتقد لوتير أن بإمكانه تنفيذ هذا المشروع في  
إطار لحياء مفاوضات السلام على المنار السوري - الإسرائيلي المتوقفة منذ إبرار  
عام ١٩٩٦، وحصل مشروع قناة المياه بين تركيا وإسرائيل على موافقة رئيس الوزراء  
يحيامين نتنياهو. وزير البيئة والتنمية لوتيل شامون، وزعيم حزب العمل المعارض إيهود  
باراك.





المصدر : الحساسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٤

### شارون : مشروع لنقل قناة مياه من تركيا الى اسرائيل عبر سورية

■ القدس المحتلة - أ ف ب - أفادت صحيفة «هارتس» الاسرائيلية امس ان تركيا قد تزود اسرائيل بالماء عبر قناة تمر بالأراضي السورية في إطار مشروع يعتزم رجل الأعمال الأميركي رونالد لودير تمويله. ورونالد لودير سفير سابق للولايات المتحدة في النمسا ونجل أيسنتيه لودير صاحبة مجموعة أدوات التجميل، وسبق أن مول مدرسة «لودير شابات» وهي أهم مدرسة ابتدائية يهودية في أوروبا افتتحها رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو أول من امس في قينا.

ويقيم لودير ونتانياهو علاقات صداقة متينة منذ سنوات عدة. وأضافت الصحيفة ان مشروع قناة المياه بين تركيا واسرائيل حصل على موافقة نتانياهو ووزير البنى التحتية الوطنية أرييل شارون وزعيم المعارضة العمالية ايهود باراك.

وتابعت الصحيفة ان لودير بحث في مشروعه منذ فترة قصيرة مع السفير السوري في واشنطن وليد المعلم وأنه يعتقد ان بإمكانه إنجاز المشروع في إطار أحياء مقاضات السلام على المسار السوري - الاسرائيلي المتوقفة منذ شباط (فبراير) ١٩٩٦.







المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/٢٠

حضور مصري قوى فى «أسبوع المياه» بكندا (١)

# قمة البحر فى «سان جونز» تبحث وقف العدوان على المحيط

رسالة سان جونز:  
مصطفى سامى

الاستفتاء الذى أعدته الحكومة الإقليمية لوضع حد لسيطرة الكنيسة الكاثوليكية على التعليم، وهى قضية ظلت لسنوات طويلة موضع خلاف بين العلمانيين وبين الكنيسة، وقد أجرت الحكومة السابقة استفتاء منذ ثلاث سنوات للحد من سيطرة الكنيسة على التعليم، انتهى لصالح أنصار الحكومة بنسبة ٥٢٪، لكن الكنيسة لم تعترف بهذه النتيجة وأجأت إلى المحكمة التى حكمت ببقاء أشرف الكنيسة على التعليم، وبناء على الوضع القائم بدرس جميع تلاميذ مدارس نيوفونلاند - بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية وأصولهم العرقية - برامج فى المدارس تضعها الكنيسة الكاثوليكية، كما تتولى الكنيسة تعيين المدرسين والعاملين بالمدارس، وبالطبع يقتصر اختيارها على الكاثوليك.

أمام هذا الوضع الغريب الذى تنفرد به نيوفونلاند عن جميع الأقاليم الكندية التسعة الأخرى، دخل برايان ثويان معركة الثانية - بعد معركة سفن الصيد الاسيانية - واتقصر فيها على الأخرى انتصارا حاسما على الكنيسة.

من أكثر الأقاليم فقرا  
الى أكثرها ثراء وتموا

لكن تجرية نيوفونلاند، فى الخروج من أزمتها، وتحصيل احرازاتها الى احتفالات وافراح، تستحق الدراسة والتابعة عن قرب، فهى تمثل نموذجا لكفاح أهلها وارتباطهم بوطنهم وثقافتهم سكان المحيط. وإذا كان الإعلام الكندي يضع هذا الاقليم الفقير فى الظل، ولا يتابع أخباره إلا عند وقوع أزمة سياسية، فالمصنوعات القادمة سوف تضع نيوفونلاند ليس فقط على خريطة الاعلام الكندي، بل مستتصرا خرائط مناطق العالم الأكثر نموا وثراء.

فقط سبيل النجاة من التوقع ان تجنب

الرحلة سوف تقوده الى أرض جديدة متسعة على الساحل الشرقى لقارة لم تكن قد اكتشفت بعد..

تحاول نيوفونلاند بتلك الاحتفالات التى تجرى فى جميع مدن وقرى الاقليم، ان تخرج من حالة الحزن والاكتئاب التى تخلف عن الانهيار الاقتصادى وما أصابها منذ خمس سنوات، عندما صدر قانون من حكومة أوتاوا فى عام ١٩٩٢

يمنع صيد سمك «الكود» - الذى يمثل المصدر الرئيسى للتجارة السمكية فى نيوفونلاند - وقد أسفر هذا القانون عن بطالة ثلاثين ألف عامل، والواقع ان حكومة أوتاوا لم يكن أمامها خيار آخر، فاستنزاف الثروة السمكية بواسطة الصيادين الكنديين، وعدم التزام سفن الدول الأجنبية بالمخصص المقررة لصيد السمك، والتحايل بالوقوف على خطوات من المياه الإقليمية تسبب فى تضيق الثروة السمكية التى كانت المصدر الرئيسى للتعلم لآلاف الأسر التى تعيش على ضفاف المحيط إذ كان هذا السمك سيقود إلى حرب برية بين كندا واسبانيا، عندما أصدرت الحكومة الكندية أوامرها بضرب السفن التى تخرج للصيد ولر حتى خارج المياه الإقليمية، وبالفعل أطلقت النيران على سفينة أجنبية كانت تصطاد خارج المياه الإقليمية لمنطقة «الضفاف الكبرى» التابعة لكندا، مما أثار غضب دول المجموعة الأوروبية، وهدد بحرب بين أوتاوا ومadrid - وقد قاد المعركة ضد سفن الصيد الأسبانية فى ذلك الوقت وزير المصايد فى حكومة أوتاوا برايان ثويان - وقد حصل على شعبية كبيرة من أبناء الاقليم نتيجة لموقفه للتشدد والحزم ضد السفن الأجنبية.

وقد انتخبه بعد عام واحد شعب نيوفونلاند ليتولى زعامة حزب الأحرار ثم رئاسة حكومة الاقليم.

الى جانب احتفالات «سان جونز» بوصول «كابو» على سفينة «ماتيو» منذ ٥٠٠ عام الى نيوفونلاند كانت مدن وقرى الاقليم فى حالة استعداد لمعركة

دول العالم كانت على موعد فى كندا هذا الأسبوع، لتبحث عن حلول علمية جادة وشاملة لمشاكل المياه. فى سان جونز عاصمة اقليم نيوفونلاند، على الساحل الشرقى لكندا المطل على المحيط الاطلنطى، التى تحتفل طوال هذا العام بوصول البحار الإيطالى «جيو فاني كابو» وإلى سواحلها منذ ٥٠٠ عام، اجتمع خبراء ٤٥ دولة فى مؤتمر «قمة البحر» Summit of the sea للبحث عن اسباب العدوان على المحيطات، ووسائل حماية ثرواتها من الضياع.

وفى مونتريال اجتمعت وفود مائة دولة فى «المؤتمر العالمى التاسع للمياه» الذى تنظمه كندا هذا العام، لتبحث هموم المياه: مياه الشرب، ومياه الري، ومياه الصرف، ومياه الأنهار. وقد كان المصريون - كعادتهم منذ خمسة آلاف سنة - نجوم هذا المؤتمر باعتراف العالم. كان الوفد المصرى يضم ١٥ باحثا من وزارتى الاشغال العامة والزراعة - نصفهم من النساء - وحصلت أبحاثهم على تقدير ممتاز، ونالوا أكبر عدد من جوائز المؤتمر وأعلن انتخاب رئيس الوفد المصرى ورئيس المؤتمر الدكتور محمود أبوزيد رئيسا لمنظمة المؤتمر العالمى للمياه بالاجماع لفترة ثانية..

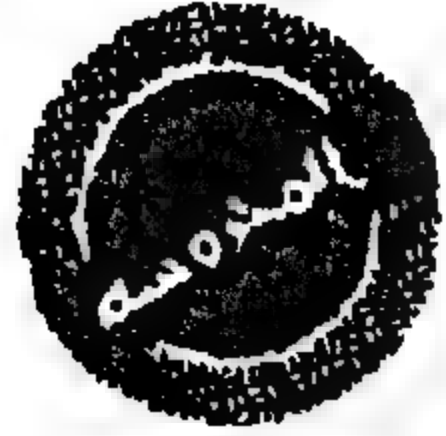
أعود الى «سان جونز»، وهى أول مدينة تم بناؤها فى شمال أمريكا منذ ٥٠٠ عام.

لماذا اختارت حكومة كندا «سان جونز» الفارقة فى احرازاتها منذ عام ١٩٩٢ بسبب ضياع السمك من المحيط التى تعد عاصمة اقليم كندا والذى يعاني من أعلى معدلات البطالة لتكون مقرا لهذا المؤتمر..؟

● ربما يكون الشعور بالذنب تجاه هذه الأقاليم الفقيرة، كان بسبب هذا الاختيار، وربما تكون تلك الاحتفالات التى تقيمها حكومة نيوفونلاند هذا العام بمناسبة مرور ٥٠٠ عام على وصول الأوروبيين البيض إليها.

يذكر المؤرخون ان الملك هنرى السابع أصدر أوامره الى البحار الإيطالى للغامر والطموح «جيو فاني كابو» للاتجاه بسفينة غربا، وأعلن ضم أرض جديدة لبريطانيا، ولم يتوقع «كابو» وقتها ان هذه





المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٠٧/٢٥

من محثرين جامعة في آسيا وأفريقيا في مبنى الحكومة الإقليمية في «سان جونز» للتقنيات مع «جودى فوت» وزيرة الصناعة والتكنولوجيا والتجارة. وقد استقبلتني الزيرة القنصلية في مكنتها. وقالت لي: «لدينا واحد من أفضل وأهم برامج الهجرة لرجال الأعمال والمستثمرين» وتقدم لهم جميع التسهيلات للإقامة والعمل في نيو فونديلاند.

كيف ولجبتهم مشكلة استنزاف السمك ومنع الصيد في نيو فونديلاند، وتعمل ثلاثين ألف عامل ترتبط حياتهم بالحيط والصيد...؟

● أجريتنا دراسات في المحيط للبحث عن أنواع أخرى من السمك وبالإضافة إلى ذلك بحثنا عن بدائل لقيمة اقتصادنا لتعويض الخسائر التي لحقت بنا بسبب النقص في كميات السمك. وقد وجهنا اهتمامنا للنهوض بالصناعة والتكنولوجيا وبالتحديد فزالت صادراتنا من الحديد والذهب وسوف يبدأ إنتاج البترول داخل المياه الإقليمية للطلنطى في ديسمبر القادم، وسوف يصل عدد العاملين في صناعة البترول إلى خمسة آلاف عامل بعد ثلاث سنوات. كما تم اكتشاف أكبر منجم للنيكيل في العالم في أراضي «براندور» التابعة لنيو فونديلاند، وسوف تبلغ الاستثمارات في هذا المنجم نحو خمسة بلايين دولار، بما سوف يضاعف عائداتنا ونموها الاقتصادي لعدة مرات.

وقد زادت استثماراتنا في صناعة الاتصالات وخلال العامين الماضيين تضاعفت أيضا صادراتنا الخارج من أجهزة الاتصالات والكمبيوتر. وبالنسبة لمشكلة بطالة ثلاثين ألف عامل؟

● نجحنا في إعادة تدريب حوالي خمسة آلاف منهم كان لديهم الاستعداد للعمل في صناعات أخرى، لكن المشكلة بالنسبة للعمال المقيمين في المدن والقرى للوجوب على الشريط الساحلى للمحيط فهم مرتبطون تماما بالأرض والمحيط ولا يستطيعون أن يتركوا منازلهم التي يملكونها، فالمحيط بالنسبة لهم ليس مجرد مصدر رزق، ولكنه مصدر حياة، ويشكل ثقافتهم العامة.

ماهى رؤيتكم للتعاون مع مصر والشرق الأوسط؟

● نريد توسيع التجارة مع مصر ومع دول الشرق الأوسط، ولدينا الخبرة في عدة مجالات في الصناعة تمثل أهمية لعديد من دول الشرق الأوسط وأنا شخصيا أرحب بأي نوع من التعاون بين نيو فونديلاند وبين مصر والدول العربية.

انتهى لقائى مع الوزيرة جودى فوت وعدت لأتابع مايجرى في قمة البحر، وقد استغرقت أعمال هذه القمة سبعة أيام قدمت خلالها أكثر من مائتي دراسة في شؤون المحيط سوف أعرض أهمها في الرسالة القادمة.

لحفلات مرور ٥٠٠ عام على وصول «كابو» إلى سواحل نيو فونديلاند نحو مليون سائح، وخلال السنوات الخمس القادمة سيستقبل هذا الاقليم زحفا كبيرا من المهاجرين، وتضع حكومة الاقليم برنامجا طموحا لجذب رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم للاستثمار والهجرة بتسهيل إقامتهم مع عائلاتهم وأقفاء مشروعاتهم من الضرائب لمدة تصل إلى عشر سنوات.

استقبلتني «جون مورفى» عمدة «سان جونز» في مكتبه اللطال على الليناء. وقال لي: «إن «سان جونز» هي المدينة الوحيدة التي لم تتأثر بكارثة استنزاف سمك الكود، ولا يوجد بالمدينة مصانع لتعليب وتجفيف الأسماك، فالاقتصاد يعتمد على الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة مثل الكمبيوتر وأجهزة الاتصالات التي ارتفع عدد العاملين فيها خلال السنوات الأربع الماضية من خمسمائة عامل إلى خمسة آلاف.

في جامعة ميموريال، وهي واحدة من أهم جامعات العالم بالنسبة لدراسات المحيطات والبحر، ويستخدم معهدها البرى أعلى مستوى من التكنولوجيا للتقدم في الهندسة البرية، التقنيات بمجموعة من أساليبها من مختلف التخصصات من بينهم عشرة أساتذة مصريين من خريجي الهندسة بجامعة القاهرة والاسكندرية، ويبلغ عدد طلبة هذه الجامعة ١٦ ألف طالب وتلقى شهرتها العالمية من ابتكار أساليبها لدراسات جديدة لخدمة الاقليم، وقد تفرقت في هذه الدراسات التي تصدرها الآن إلى أكثر من عشرين جامعة في مختلف أنحاء العالم. لقد دفع قانون منع تربية سمك الكود، بإسائة المعهد البحرى لاجراء مسح شامل لأسماك الاطلنطى التي تعيش في المياه القريبة من سواحل نيو فونديلاند، وقد تبين أن هناك أنواعا من الأسماك توجد بكثرة ويزداد الطلب عليها في السوق العالمية، مثل الجمبرى والأسماك الصدفية والكاراب والسمك اللؤلؤ والتيريو، ووجهت الحكومة نظر الصيادين إلى هذه المناطق الجديدة، مما أدى إلى ارتفاع صادرات الاقليم مرة أخرى.

أساتذة كلية الطب بجامعة ميموريال قاموا بابتكار تكنولوجيا «العلاج عن بعد» Tele Medicine، وقد انشئت مراكز علاج متخصصة في المدن الكبرى، تتصل بالوحدات الصحية الصغيرة في المدن والقرى الصغيرة من خلال دوائر تليفزيونية، فيرسل الطبيب العلم الذى يطلقون عليه هنا طبيب الأميرة. تقريره إلى هذه المراكز المتخصصة من حالة المريض فيحصل إليه على الشاشة الصغيرة التشخيص والعلاج لهذه الحالة، دون أن يتحمل المريض مشقة السفر إلى هذه المراكز. وتعتبر جامعة ميموريال رائدة في هذه التكنولوجيا التي تصدرها إلى أكثر





المصدر : الحسبة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٦

دمشق تريد التأكيد من رفض الأردن نقل موقع السد الى الجولان

## عمان توافق على اجتماع في ١١ الشهر المقبل للجنة السورية - الأردنية الخاصة بمياه اليرموك

□ دمشق -  
من ابراهيم حميدي:

■ قالت مصادر مطلعة لـ «الحسبة» ان عمان ابلغت دمشق موافقتها على عقد اجتماع اللجنة السورية - الأردنية الخاصة بمياه نهر اليرموك في عمان في ١١ الشهر المقبل، للبحث في موضوع قرار وزير البنى التحتية الاسرائيلي ارييل شارون اقامة سد اريثي - اسرائيلي في منطقة الحمة التي تطلب سورية باستعادتها، اضافة الى موضوع سد الوحدة الذي اتفق الاردن وسورية على اقامته في العام ١٩٨٧.

وسيرأس الجانب السوري معاون وزير الري المهندس بركات حديد وعضوية خبيراء فنيين بينهم مدير مكتب المياه الدولية

المهندس عبد العزيز المصري. وكانت وزارة الخارجية السورية اقترحت عقد اجتماع اللجنة المشتركة في ١٤ الشهر الجاري فور اعلان الاسرائيليين عن تغيير موقع سد اليرموك الى منطقة الحمة. وقالت المصادر ان السوريين يريدون التأكيد من الموقف الاردني الرافض لتغيير موقع السد في ضوء التصريحات المتباعدة الصادرة عن المسؤولين الاردنيين، كما ان شارون اعلن ان ذلك تم بـ «تفسيق» مع الجانب الاردني.

وكان وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع قال في تصريحات صحافية ان الاردن اصدر نفيًا لكن ما يجب ان يفعله لم يفعله بعد «مضيفاً» اذا تأكدنا ان الاردن شريك في هذه اللعبة (تغيير موقع السد من العديسة)

الى الحمة) سيتحمل مسؤولية كبيرة.

واشارت المصادر ان الجانبين سيبحثان ايضاً في مشروع اقامة سد الوحدة علماً ان سورية كانت وافقت على استكمال بناء السد في اجتماع اللجنة في دمشق في آب (أغسطس) العام الماضي برئاسة الدكتور دريد المحاسنة والمهندس حديد.

واوضحت المصادر ان الجانب الاردني تعهد بعد موافقة السوريين على استكمال العمل في بناء سد الوحدة اعداد الدراسة الفنية، علماً ان شركة اميركية كانت اعدت دراسة مشروع العام ١٩٨٧ وقدرت كلفته بنحو ٤٥٠ مليون دولار اميركي. ووافقت ان الاردن تعهد توفير التمويل الدولي للسد على النهر الذي يبلغ تدفقه في المكان المقترح لإقامة

السد نحو ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً. وتابعت انه تم الاتفاق على ان تستفيد سورية من سدود حوض اليرموك اضافة الى ري الاراضي خلف سد الوحدة ومياه ينابيع على ارتفاع يزيد عن ٢٥٠ متراً و٧٥ في المئة من الطاقة المولدة، مقابل حصول الاردن على الـ ٢٥ في المئة المتبقية ومياه سد الوحدة.

واشار خبراء الى ان المشاريع المخطط لها في نهر الاردن او سد العديسة في الاردن لا يمكن تنفيذها قبل تحديد كمية المياه المصروفة من سورية، وان اقامة السد السوري - الاردني تسمح بتنفيذ بعض المشاريع التي اتفق عليها الاسرائيليون والاردنيون بموجب اتفاق وادي عربة للعام ١٩٩٤.







المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٢٧

# أسبوع المياه في كندا (٢) «ميثاق المحيط» لحماية ثرواته من أى عدوان

رسالة سان جونز:

مصطفى سامي

أى عدوان، وهو جانب من اهتمام الدولة بالتوعية بمشاكل البيئة بين الشباب، واعتبار علوم البيئة واحدة من المواد الأساسية التي يدرسها تلاميذ المرحلة الثانوية، وقد شارك أكثر من ثلثمائة شاب تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة في نحو عشرين ورشة عمل، خصصت لدراسة المشاكل البيئية في إقليم نيوفاوندلاند التي نتجت عن العدوان على المحيط.

٤ دول عربية

من بين ٤٥ دولة اشتركت في «القمة» كانت هناك أربع دول عربية هي: سوريا واليمن والسعودية وموريتانيا، ويلاحظ أن موريتانيا فقط هي المطلة على المحيط.. لكن المشاكل التي تواجه المحيط هي في الواقع نفس المشاكل التي تعاني منها البحار والدول المطلة عليها، وهو ما دفع دولاً كثيرة لارتباط جغرافياً بالمحيط إلى المشاركة في تلك القمة..

وعلى سبيل المثال، سألت الوزير الدكتور حنا مراد رئيس وفد سوريا عن أهمية هذه «القمة» بالنسبة لسوريا... قال لي إن سوريا تطل شواطئها الممتدة إلى مائتي كيلو

(٤) تحتفل نيوفاوندلاند هذا العام بمرور ٥٠٠ عام على هبوط المهاجرين الأوائل من الأوروبيين إليها، وقد بدأت هذه الاحتفالات في شهر أبريل الماضي في مدينة «بونافيسستا» على الساحل الشرقي والتي كانت أول أرض في شمال أمريكا يصل إليها البحار الإيطالي «جئون كسابو» بسفينته «ماتيو» التي دخلت هي الأخرى التاريخ.

من هنا جاء اهتمام كندا بتنظيم «قمة البحر» واختيارها «سان جونز» لتكون مقراً لها. لكن إطلاقاً على هذا المؤتمر عنوان «قمة» لا يعني أن رؤساء الدول الأعضاء فيه كانوا على قمة الوفود، فعنوان القمة هنا غير دقيق، لأن جميع الوفود كانت برئاسة وزراء وخبراء في شئون المحيط والمصائد. ينطبق ذلك أيضاً على المشاركين في القمة الذين لم يكونوا جميعاً يمثلون دولاً من المطلة على المحيط، بل كانت الغالبية من هؤلاء الأعضاء من الدول المعنية بشئون ومشاكل البحر.

يلاحظ أيضاً أن الشباب من تلاميذ المدارس الثانوية كان لهم دور مهم في «قمة المحيط» على اعتبار أنهم الذين سيتحملون مسؤولية حمايته في المستقبل من

كان من الطبيعي أن تسعى كندا لتنظيم وإعداد «قمة البحر» وكانت «سان جونز» عاصمة نيوفاوندلاند هي الأحق أكثر من غيرها من المدن الكبرى لتكون مقراً لهذه القمة التي عقدت في الأسبوع الثاني من هذا الشهر للبحث عن علاج سريع لأمراض المحيط لماذا كان كل هذا الاهتمام من الكنديين بالمحيط وبمشاكله؟..

(١) تعد كندا من دول العالم القليلة التي تطل أراضيها على ثلاثة محيطات: المحيط الأطلنطي والمحيط الهادئ والمحيط المتجمد الشمالي، ونصف سكان كندا هم من أبناء المحيط الذين يسكنون على شواطئها، والمحيط بالنسبة لهؤلاء ليس مجرد مصدر للرزق ولكنه أسلوب حياة، له ثقافته وسلوكه التي فرضت على أهله وثقافته التي فرضت على أهله سلوكاً ونمطاً من الحياة يختلف عن الآخرين. (٢) كانت كندا أكثر دول العالم التي تأثرت بالعدوان على المحيط من سفن الصيد الأجنبية.. وهو العدوان الذي استمر طوال العشرين عاماً الماضية وتسبب في ضياع ثروتها ومخزائنها من السمك الذي يمثل جانباً مهماً من ثروتها القومية.

(٣) تسبب استنزاف الأجناب للسمك أن انخفض عدد العاملين في تصنيع وصيد الأسماك في كندا منذ خمس سنوات من مائة ألف عامل إلى ستين ألفاً، وكانت نيوفاوندلاند أكثر إقليمية كندا خسارة، فقد تحول ثلاثون ألفاً من هذا الإقليم إلى صقوف البطالة.







المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٢٧

والمحيطات... من هنا احتلت أبحاث الحفاظ على الأسماك وتحديد كميات الصيد وأنواع الشباك التي تستخدم جانباً كبيراً من الأبحاث التي قدمت، وعلى سبيل المثال أوصت دراسة كندية بمنع استخدام شباك الصيد الممتدة على سطح المياه التي يطلقون عليها NETS DRIFT، وتستخدم اليابان هذا النوع من الشباك التي يبلغ طول الشبكة أحياناً أربعة كيلو مترات، يقذف بها الصياد في المياه ويتركها بضع ساعات فتجرف كل ما هو موجود في هذه المنطقة بما فيها المواليد من الأسماك، بما يؤدي إلى استنزاف الثروة السمكية.

وقد عرض خبراء الأمم المتحدة تقريراً، تبين أن شباك الصيد التي تستخدم في بحار ومحيطات العالم تستطيع صيد ١٢ طائفة «جامبو» أو مايساوي مائتي ألف كيلو جراماً من الأسماك في وقت واحد، كما أن زوارق صيد أسماك السالمون في المحيط الهادي لديها القدرة على صيد ستين ألف سمكة في ساعة واحدة فحسب تقتل كل مائتي ألف سمكة في حياتنا. تبين أن الأسماك التي تطرح سنوياً في السوق الأمريكية يدفع فيها المستهلكون ٢٤ مليون دولار، لا يدخل منها جيوب الصيادين سوى ربع هذا المبلغ... من هنا تأتي مسؤولية الحكومة في وضع قواعد وقوانين للصيد يلتزم بها الجميع ويحاسب بشدة على من يتجاوزها على أنه يفرط في الثروة القومية للبلاد...

كانت كندا في مقدمة دول العالم التي طالبت الأمم المتحدة بزيادة مساحة المياه الإقليمية في المحيطات والبحار بعد إطلاق الغيران على سفن الصيد الأسبانية في عام ١٩٩٤، بإعادة النظر في اتفاقية عام ١٩٨٢ التي طلبت الأمم المتحدة من عند من الدول الساحلية التوقيع عليها والتي حددت المياه الإقليمية بمائتي ميل أي ٣٧٥ كم. على ألا يسمح لسفن الصيد التي تنتمي إلى دول إقليمية أن تمارس

الماضية من تجاهل أو نسيان لما أصاب المحيط من أضرار، وتسعى إلى إصلاح ما فسد، وقد غلب على هذه الدراسات الطابع الأكاديمي، فسوف أشير باختصار شديد إلى بعض من هذه الأبحاث، خاصة أن مصر لم تشارك في هذا المؤتمر للأسف، وبالرغم من أنني التقيت في القمة بعلماء وأساتذة مصريين من المتخصصين في علوم البحار بجامعة ميموريال كانوا يمثلون كندا، وقد كان من بينهم من يتمنى أن يمثل مصر إذا طلب منه ذلك، مما يؤكد غياب الصلة بين المسؤولين عن الهجرة في مصر وبين المهاجرين الذين يريدون بإخلاص رد الجميل لمصر. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن أحد أسباب نجاح القمة وانعقادها بهذا المستوى المشرف لكندا وجود وفد من خبراء الأمم المتحدة من المسؤولين عن البيئة، وتحذير من المخاطر التي سوف تنجم عن إهدار ثروات المحيط، وأهمية حماية البيئة في المحيطات والأنهار من أجل الأجيال القادمة، وقد أعلن أن عام ١٩٩٨ سوف يطلق عليه «عام المحيط، مساهمة من الأمم المتحدة في الحملة الدولية لحمايته.

لم يكن تمويل القمة مسئولية حكومة كندا الفيدرالية أو الحكومة الإقليمية في نيوفونلاند فقط بل ساهمت شركات كثيرة من القطاع الخاص في عملية التمويل مشاركة منها في هذه المسئولية القومية، فحماية المحيط أو أي ثروة قومية، ستعود بالفائدة على الجميع، وهو ما يغيب عن مشاعر القطاع الخاص الذي لا يهدف سوى للربح في دول أخرى.

حماية الأسماك من الاستنزاف كان النقص الفادح في كميات الأسماك التي تسبح على سطح المياه والتي كانت نيوفونلاند تعتمد من أغنى مناطق العالم والحرب الخفية بين صيادي السفن الأجنبية وفي مقنعتهم الأسبان وبين الكنديين، من أهم العوامل التي دفعت كندا إلى تعبئة العالم وتنبيهه لمخاطر ما يجري من جراء هذا في البحار

متر على البحر المتوسط، من هنا تأتي أهمية أية دراسات أو أبحاث حول قضايا البحر، وقد تشكلت في سوريا «اللجنة الوطنية للشئون البحرية» من ممثلي ١٤ وزارة ومهمتها بحث مختلف الأمور التي تتعلق بالبحار بما فيها الاتفاقيات الدولية البحرية، ومن مصلحة سوريا الانضمام إلى معظم هذه الاتفاقيات.

وأضاف الوزير السوري قائلاً: وبالنسبة للأهمية المباشرة لسوريا، فجدول أعمال المؤتمر يوضح أنه يغطي جميع أمور الاهتمام بالبيئة في المحيطات والبحار، فالمشاكل التي يواجهها أبناء المحيط هي نفس مشاكل سكان سواحل البحر، ونحن في الشرق الأوسط من واجبتنا أن نتابع التطورات التكنولوجية الخاصة بالبيئة والإطلاع على الخبرات الدولية من أجل معالجة مشاكل التلوث في البحر المتوسط، خاصة الجزء الشرقي من هذا البحر، فنسبة التلوث في المياه النقية القادمة من الأطلنطي إلى القسم الغربي من الشاطئ الشرقي من البحر المتوسط فمياهها أكثر تلوثاً من مياه فرنسا وإسبانيا والمغرب والجزائر، فالمحيط الأطلنسي يضيغ يوماً طيلة من المياه يبلغ سمكها متراً، وهذه الطبقة هي التي تجدد مياه البحر المتوسط باستمرار وتطهرها من التلوث، ولولا ذلك لانتهد الحياة بالكامل في هذا البحر.

(ويؤكد رأي الدكتور حنا مراد، دراسة قدمها أحد خبراء اليابان في المؤتمر أثبتت أن جميع الحيوانات البحرية قد ماتت في مساحة ٢٠٠ كم مربع في البحر الأدرياتيكي بسبب التلوث) أهمية التعاون الدولي

كان هناك إجماع في عدد من الدراسات على أهمية التعاون الدولي في مجال الحفاظ على البيئة وعلى الكائنات الحية في البحار، وخصص باحث ياباني آخر دراسة حول التعاون بين دول الشمال والجنوب ونقل التكنولوجيا البحرية من الأغنياء إلى الفقراء.

إن معظم الدراسات وأوراق البحث التي عرضت في القمة كان أصحابها من الخبراء والباحثين في أعماق المحيطات والبحار، تحاول علاج ما وقع في السنوات





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٧

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صبيحتها داخل المياه الإقليمية للدول، وكانت المنظمة الدولية تهدف من هذه الاتفاقية إلى وضع حد للصراع القائم بين عدة دول على المصايد، ففي هذا العام تصاعدت المواجهات العنيفة في البحر بين السفن البريطانية والفرنسية والإسبانية مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة، ووضع هذه الاتفاقية التي تبين بعد ذلك أنها لم تسهم في حل الصراع فالأسماك لا تقف في مكانها وطبيعي أن تتحرك في المياه وتجاوز المساحات المحددة لها، وقد قدم الخبراء في المعهد البحري في نيوفونلاند، وفي معهد المحيطات في نيوفا سكوشيا خرائط بحرية تؤكد تحرك أنواع من الأسماك إلى أكثر من مساحة ٢٠٠ ميل، فالسفن الإسبانية كانت تقضي على الثروة السمكية من الأسماك الأرضية في كندا بالرغم

من أن سفنها تلتزم بعدم الصيد في المياه الإقليمية الكندية. احتلت دراسات البيئة في المحيط أيضا جانبا مهما من الأبحاث، فعرض وزير البيئة في أيسلندا، مساجنوس جوهانوس دراسة حول الدور الذي يلعبه المحيط في المناخ بالنسبة للمدن التي تقع على سواحلها، ومساهمته في تدفئة الجو، وما يوفره من الظروف الأساسية للحياة.

ذكرت دراسة اقتصادية أن المحيطات هي أكبر مصدر للغذاء الطبيعي للإنسان، كما أنها أهم مصدر للحياة بالنسبة للمجتمعات والدول الساحلية، وقد تضاعفت الضغوط على المحيط خلال الخمسين عاما الأخيرة بسبب النمو الهائل في المدن التي تقع على سواحلها والتغيرات التي وقعت في طرق الإنتاج والاستهلاك، بما كان له تأثير سلبي كبير على صحة وإنتاج المحيطات، فقد تضاعف السكان في الخمسين سنة الأخيرة من بلون إلى ٥.٥ بلون نسمة، وفي نفس الفترة انعكست هذه الزيادة السكانية على النمو العمراني في المدن الساحلية التي يقدر النمو السكاني بها بنحو مليون نسمة سنويا في المتوسط، وهذا التركيز السكاني على السواحل قد أوجد عددا من المشاكل البيئية

بسبب انعدام التخطيط والإعداد الكافي من الحكومات لمواجهة هذا النمو السكاني العشوائي، بالإضافة إلى فقر السكان خاصة في دول العالم الثالث.

وأشارت دراسة أخرى إلى السموم والكيماويات التي تغذف بها السفن في المحيط، دون وعي كامل بتأثير تلك السموم على صحة الأحياء البحرية، وبعد عرض تفصيلي لأنواع هذه السموم، طالبت هذه الدراسة بأن تعد الأمم المتحدة اتفاقية جديدة تعاقب أية سفينة تتسبب في تلوث مياه المحيطات والبحار والأنهار.

ختم دافيد اندرسون وزير المصايد والمحيطات في حكومة كندا كلمته في اليوم الأخير للمؤتمر بأن طلب من الأعضاء الحاضرين التوقيع على «ميثاق المحيط» الذي كان بمثابة دعوة من كندا إلى دول العالم باحترام حقوق المحيطات وعدم الاعتداء عليه.

من أهم ماعرض ونوقش في المؤتمر الدراسات الاجتماعية التي أجراها أساتذة جامعة ميموريال بسان جوتز على المجتمعات الساحلية التي تأثرت من العدوان على المحيط ونقص كميات السمك، وعلى تأثير البطالة على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، وما تسبب عنها من أمراض اجتماعية ونفسية على الأطفال ودور المدرسة في حماية الصحة النفسية للتلاميذ الذين تحول أبائهم إلى صنفوف البطالة، هذه الدراسة تعكس أهمية دور الجامعة داخل المجتمع، ومسؤوليتها في دراسة وعلاج ما يواجه أبناءه من هموم. فالعلم يجب أن يوظف في الأساس لخدمة المجتمع، وللنهوض به، والجامعة يجب أن تتابع كل مايقع للمجتمع الذي تتبعه من تحولات وتعبء جميع امكانياتها وابحاثها من أجله، وقد أكدت جميع الدراسات التي قدمها الكنديون في قمة البحر أن أساتذة جامعة ميموريال والباحثين في جامعة أقاليم الإطلنطي الثلاثة الأخرى كانوا يعيشون في أعماق مشاكل مجتمعاتهم الساحلية.





## حكاية منسوب النيل!

# الفراعنة أول من رصدوا مقياس النيل.. واحتجزوا مياه الفيضان هل صحيح أن المنسوب وراء توتر العلاقات بين دول حوض النيل؟!

مقاييس عديدة وعصرية منها للقياس الرئيسي أمام السد العالي والذي يقرأ يوميا وتبلغ قراءته فوراً إلى القاهرة، وتُنشر الصحف يوميا تلك القراءة.

وهذا للقياس كما يقول للهندس مينا مصنع من الرخام ومقام على شاطئ بحيرة ناصر أمام السد العالي وتم اختيار موقعه بدقة، وتقسيم الأمتار كل متر على حدة.. ومن يزور للقياس الآن يلاحظ أن جميع الأمتار غارقة في المياه حتى الرقم ١٧٧ حيث يقترب من نهايته، والقياس مرقم حتى ١٨٢ متراً وهو الحد الأقصى لطاقة بحيرة ناصر والسد.. ولم يصل المنسوب بأي حال إلى هذا الرقم لأن الطاقة التخزينية لن تتعدى ١٧٩ متراً.

كما يوجد منسوب آخر خلف السد العالي لقراءة المنسوب خلفي وتسجيله.. إلى جانب مناسيب أخرى عديدة منتشرة على بحيرة ناصر ونهر النيل لتبادل القراءات.. والتدقيق بكميات المياه القادمة، ومهما يكن من أمر فإن لغة الكمبيوتر وثروة المعلومات طغت كثيراً على القراءة بالعين للحرية.. وأصبح هناك مشروع التليمترى والذي يعمل ضمن شبكة كمبيوتر مبرمجة بجميع محافظات الجمهورية، كما تمتلك وزارة الأشغال مقياساً قريباً من كيا تماماً في قلب بحيرة ناصر أمام السد العالي، هذا للقياس يعمل بالخلايا الشمسية ويستمد قوته من الصدمات الكهربائية الهوائية الناتجة عن الصواعق، ويرسل قراءة كل دقيقة إلى ديوان وزارة الأشغال وجميع فروعها بالمحافظات.. وبالتالي يمكن قراءة دقيقة بدقيقة المنسوب النيل من المنزل أو المكتب.

وبالتالي أيضاً يمكن لأي مواطن أن يعرف أو يتنبأ بالفيضان ويعرف هل هناك طوارئ أم لا.. ثم لا من خلال الجهاز الذي بين يديه.



توشكي ناصر فياض

مياه الفيضان حسب إمكانياتهم.. فقد شقوا قناة بين النيل وبحيرة مورييس بالفيوم لتخزين ميعه الفيضان لزيادة، ثم يعودون ويسترجعونها ثانية في النيل وقت هبوط المنسوب وارتفاع المطر على الله.. كما أن الفراعنة عرفوا طرق الري الحديثة والتنظمة.

### مقياس الروضة

وتحكي كتب النيل أن علماء المسلمين عندما دخلوا مصر قاموا بمقياساً حديثاً لقراءة منسوب النيل عند جزيرة الروضة بالقاهرة، ومازالت آثار من ذلك للقياس باقية ومازال اسم المقياس يتربد حتى الآن.. وظل مقياس الروضة لسنوات عديدة يعطي قراءة يومية للمنسوب، وكان على أثر تلك القراءات تتخذ قرارات كبرى بهدف تنظيم الاستفادة من المياه.

عودة إلى للهندس مينا اسكندر رئيس هيئة السد العالي وحكاية منسوب النيل الحديث.. يقول: منذ مطلع القرن الماضي، ظهرت مواقع جديدة لقراءة للقياس فضلاً عن مقياس الروضة، في نهاية القرن الماضي ظهر مقياس يسوان لقراءة للمنسوب وإبلاغه إلى القاهرة أول بأول، وعبد بناء خزان اسوان لقيم مقياس جديد بجوار الخزان وبعد بناء السد العالي أقيمت

نقراً ونسمع كثيراً عن منسوب النيل.. فما هو المنسوب، وماذا يعني الارتفاع اليومي له، وما سر هذه للتابعة اليومية؟ وماذا يعني أن المنسوب يزيد مثلاً على ١٧٥ متراً؟.. كيف يزيد وعن أي شيء يزيد؟.. ومن الذي اخترع قياس منسوب النيل؟.. وكيف نقرأه وتعلنه لنا وزارة الأشغال؟.. وطرق حساباته؟ وهل يوجد احتمال لأخطاء في قراءة المنسوب؟.. وأخيراً هل صحيح أن منسوب النيل في مصر يحمل دلالات هامة في علاقة مصر بدول حوض النيل؟..

بأول، وتنفيذ بنود الاتفاقيات للبرمة، كما يوجد لدى مصر فريق من خبراء الري السووليين يقومون يوميا بقياس المياه المنصرفة خلف السد بمنطقة الجعافرة وحساب استهلاك المياه في إطار الاتفاقية للبرمة مع السووليين عام ١٩٥٩.

### الفراعنة

يقال أن الفراعنة أول من تعاملوا مع النهر وهذبوا شواطئه، واحتجزوا كميات من مياهه وعلموا كيف ومتى يفيض النهر، ووصلوا بدقة إلى قراءة المنسوب للمياه..

يقول للهندس مينا اسكندر رئيس هيئة السد العالي وخبير مصر في مجال الري أن الفراعنة برعوا في اكتشاف أحدث قياسات ارتفاع المياه في النيل مقارنة بالبحر والمحيطات، وقاموا بتقوس حسابية على أحجار ثابتة على شاطئ النيل بالقرب من خزان اسوان.. ومازالت بعض آثار تقوسهم موجودة حتى الآن وندرس حالياً أفضل طريقة لحفظ ذلك الأثر الفرعوني النادر.. ليس للمهندس مينا.. عشيق الفراعنة النيل لدرجة تقديسه.. وتركوا لنا قصصاً تؤكد ذلك ومنها ما نقل عنهم باحتفالات وفاء النيل عندما يفيض ويأتي معه الخير.. وكانت احتفالاتهم تقوم على اختيار أحسن فتاة في عمر الزهور يلقون بها حية في قلب النهر رداً لوفائه.

ويستطرد للهندس رئيس الهيئة قائلاً: لم يكتف الفراعنة بذلك بل اجتهدوا في الاستفادة القصوى من

● منسوب النيل يعني قراءة الرقم الذي وصلت إليه المياه مقارنة بمستوي سطح البحر والمعروف بنقطة الصفر.. ولأن مستوى البحر ثابت في الكرة الأرضية فقد اتخذ العلماء نقطة انطلاق لقراءة كميات ومناسيب المياه للتدفقة من الأنهار ومعرفة درجة ارتفاعها عن سطح البحر، وعندما نقول أن مياه النيل ارتفعت إلى ١٧٨ متراً على سبيل المثال.. فهذا يعني أن مياه بحيرة ناصر ارتفعت منسوبها فوق مياه البحر والمحيطات إلى هذا الرقم.

وقد تسبب المنسوب في توتر العلاقات بين دول حوض النيل، فكثيراً ما نشبت الأزمات بسبب الإعلان عن رقم للمنسوب، والذي يحمل وراءه ملايين الأمتار للكعبة سواء بالزيادة أو النقصان وليس لعل على ما أثير حول مشروع توشكي حيث فكرت مصر في إقامته بعد ارتفاع منسوب المياه خلال الموسم الماضي.

وفقت مصر علامة للشروع بارتفاع منسوب المياه أمام السد، كما تسبب المنسوب في إثارة قلائل أخرى بين الدول الأعضاء بسبب المشروعات للزمع إقامتها لحجز كميات من المياه مما يؤثر على منسوب المياه في الدول الأخرى.

ولحل هذه الخلافات لجأت الدول إلى إحياء الاتفاقيات السابقة حول توزيع وتقسيم مياه النيل.. فيوجد لمصر بعثات دائمة من خبراء الري في دول حوض النيل، وخصوصاً في إثيوبيا ولوغندا والسووليين للقيام بمراقبة المياه وقياس المنسوب أولاً





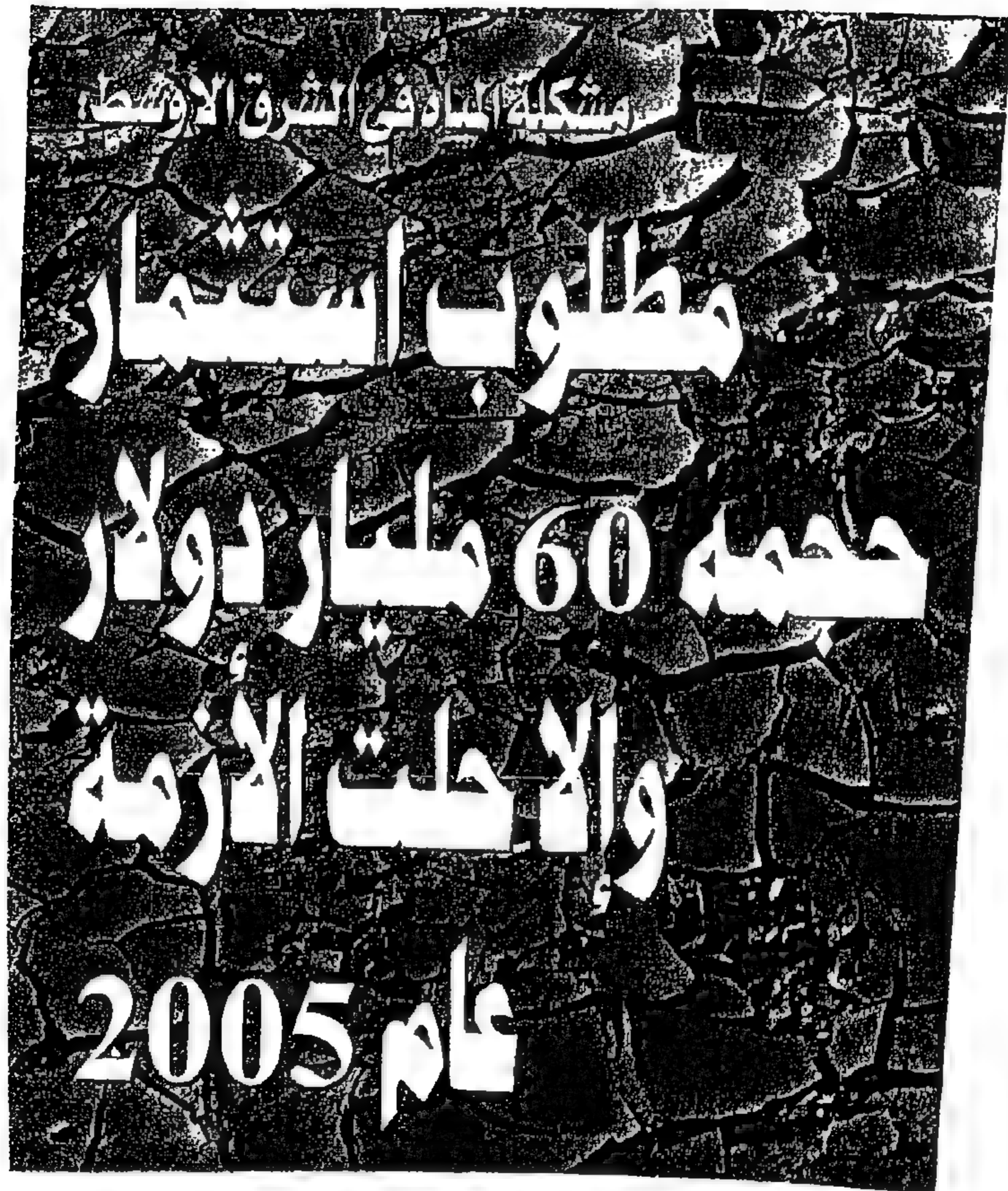




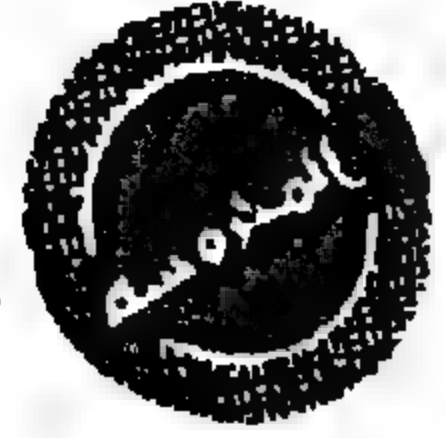


المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٨







المصدر: المجلة

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## لندن. خاص

فيما تضم منطقة الشرق الأوسط نحو 5% من التعداد العالمي إلا أنها من أكثر مناطق العالم تصحرا وجفافا. فهي لا تحتوي إلا على نسبة 1% من مصادر المياه الطبيعية في العالم. وخلال السنوات الثلاثين الماضية تضاعف تعداد المنطقة إلى 280 مليون نسمة. وهو رقم سوف يتضاعف مرة أخرى بعد 25 عاما.

وهذه الخلفية توضح مدى ضرورة الاهتمام بتوفير موارد المياه في المنطقة، وخصوصا في دول الخليج التي توفر 70% من احتياجات مياه الشرب عن طريق معامل التحلية التي تنتج الآن حوالي 19 مليار لتر يوميا.

ووفقا لإحصاءات البنك الدولي فإن حجم المشكلة يحتاج إلى استثمارات قدرها 60 مليار دولار بين العام الجاري وعام 2005. وهي استثمارات موزعة على برامج توفير إمدادات وموارد جديدة للمياه وإنهاء نزيف شبكات التوزيع وتوصيل المياه إلى 90% من السكان والصرف الصحي إلى 80% منهم، وترشيد ومعالجة المياه وإعادة استخدامها ومكافحة التلوث.

ويرى خبراء مستقلون أن على منطقة الخليج وحدها استثمار 30 مليار دولار في بناء محطات تحلية جديدة قبل عام 2005، لمواجهة زيادة استهلاك المياه من عوامل نمو القطاع الصناعي وتزايد السكان وجفاف المناخ. وإذا لم يستثمر هذا المبلغ فإن الأزمة، وفقا للخبراء، سوف تؤثر على معظم دول المنطقة التي اغفلت المشكلة. هذا وسوف يصل تعداد سكان منطقة الخليج إلى 33 مليون نسمة في عام الفين ثم إلى 54.7 مليون نسمة سنة 2015. ويمثل الأجانب نسبة 40% من هؤلاء السكان.

ويرى عدد من الخبراء أن هناك ضرورة للنخول الاستثمار الخاص مجال تنمية موارد المياه في الخليج، وذلك لتجنب صعوبات التمويل وتأجيل

تنفيذ مشروعات ضرورية.

وتقول دراسات نشرها البنك الدولي في بداية العام الجاري أن الطلب على المياه في المنطقة زاد من القطاع السكاني وأن موارد المياه الجوفية تراجعت كثيرا تحت وطأة الاستهلاك الزراعي. وأشار التقرير إلى أن المطلوب في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموما هو رفع الوعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه والاستعداد لتجنب أزمة مقبلة في ظل الوضع الراهن ومعدلات الاستهلاك السارية.

وتشير دراسات استراتيجية أخرى أن المياه سوف تكون أهم أسباب الصراع في عدد من مناطق العالم، ومنها الشرق الأوسط، خلال القرن المقبل. وسوف تجد معظم عواصم العالم الثالث المزدحمة أن مشكلتها الرئيسية هي نقص موارد المياه. وتصل المشكلة حد الخطورة في حدود عام 2010. وفي مؤتمر عقد في تركيا في

العام الماضي ذكرت بعض المدن التي سوف تعاني من مشاكل مياه، وكان أهمها القاهرة وتل أبيب وكراتشي.

وأدت عوامل زيادة السكان وتفاقم معدلات الاستهلاك إلى نقص المتاح من المياه لكل في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، ومن 3300 متر مكعب سنويا لكل مقيم في المنطقة عام 1960 تراجعت موارد المياه إلى 1250 مترا مكعبا في عام 1995. وهي نسبة مرشحة للتراجع إلى 650 مترا مكعبا سنويا في عام 2025. وتصل نسبة المياه حاليا في بعض المناطق، مثل اليمن وقطاع غزة، إلى 80 مترا مكعبا فقط لكل فرد سنويا.

ومن علامات الخطر في المنطقة زيادة معدلات استهلاك المياه الجوفية بأكثر من نسبة التعويض الطبيعية. وتصل النسبة المفقودة ذروتها - إلى حوالي 25 - 30% في اليمن والأردن. ومن مخاطر هذا النقص إمكانية تسرب مياه البحر أو التلوث إلى موارد المياه الجوفية، مما يسبب ضررا بالغاً ومستديماً.

ومن المشاكل الأخرى التي ظهرت في المغرب ومصر وتونس والجزائر تسرب التلوث إلى الأنهار والينابيع الطبيعية من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية.

ولكن التبذير في استهلاك موارد المياه النادرة هو الصفة الغالبة في كل أنحاء الشرق الأوسط. ويمثل القطاع الزراعي المستهلك الأكبر للمياه في المنطقة، بنسبة استهلاك تصل إلى





المصدر: المجلة

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

#### مصادر المياه العربية المتاحة للفرد الواحد

بين عامي 1990 و 2025 (بالمتر المكعب سنوياً)

الدولة	عام 1990	عام 2025
الجزائر	737	354
مصر	1112	645
العراق	5285	2000
الأردن	224	91
لبنان	1407	809
ليبيا	154	55
المغرب	1185	651
عمان	1333	421
السعودية	156	49
سورية	439	161
تونس	532	319
الإمارات	189	113
اليمن	214	72

(المصدر: البنك الدولي)

وهي جهود تتجاوز في معظمها الهموم الحكومية المحصورة حالياً بإيجاد موارد مياه إضافية. فالاستراتيجية المطلوبة تتطلب تكامل الجهود في نواحي تنظيم الشبكات وإصلاحها وتحديث وسائل الري ومعالجة المياه وإعادة استخدامها وحماية مصادر المياه الجوفية

والانهار من سوء الاستغلال والتلوث. ويقدر البنك الدولي أنفاق دول الشرق الأوسط على هذه الجوانب خلال السنوات العشر المقبلة بحوالي 60 مليار دولار. وينتج عن معظم هذا الاستثمار إلى الدول التي لا يحصل فيها المستهلك على خدمة جيدة، وفي الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس واليمن والعراق وسورية وفلسطين (قطاع غزة والضفة الغربية).

ويضع البنك معايير للنجاح في المنطقة خلال السنوات العشر المقبلة، وفق قائمة أولويات تشمل:

- خفض استخدام مياه الري بنسبة 10%، وزيادة مماثلة في قيمة وكمية الانتاج الزراعي.
- خفض كميات اهدار المياه عبر شبكات المنطقة بنسبة 40%.

87% من كل موارد المياه. وتزيد هذه النسبة عن تلك السائدة عالمياً والتي لا تزيد عن 69%.

وما زالت المنطقة تعتمد على أساليب ري متخلفة مثل الغمر، بدلاً من الرش، وتتسرب نصف المياه المخصصة للاستهلاك الأدمي عبر شبكات متهاكلة. ولا توجد حالياً أية خطط مستمرة أو استراتيجيات متكاملة لمعالجة هذه المشاكل.

وعلى رغم العديد من المبادرات المحلية والدولية لحل هذه المشاكل إلا أن ما تحقق من هذه المبادرات لم يكن مؤثراً. ويشير البنك الدولي إلى الدعم المكثف الموجه للمياه كأحد أسباب التبذير في استهلاكها، حيث تنعدم الحوافز الحقيقية للمحافظة عليها. وبينما يعبر البنك عن رضاه لجهود توصيل المياه النظيفة والمجاري للمناطق الريفية والناحية، إلا أنه يخشى مؤشرات المستقبل التي تؤكد زيادة الفجوة بين الطلب وبين الامدادات. وتشير الاحصاءات إلى وصول عدد من الدول إلى مشارف الأزمة.

وتعتقد مصادر البنك أن مثل هذه الأزمة المحتملة يمكن تفاديها إذا تضافرت الجهود المحلية والدولية، وتحول التركيز من مد موارد المياه للمستهلكين إلى إدارة هذه الموارد بكفاءة. وهي خطط تعتمد على تعاون إدارات توزيع المياه من ناحية والمستهلكين لها من ناحية أخرى. وتعتمد مثل هذه الخطط على عدد من الجوانب منها:

- ترشيد استهلاك المياه وحمايتها من التلوث.
- البحث عن مصادر مياه جديدة وعدم الاعتماد على الموارد الطبيعية المحدودة، وغير المتجددة.
- إدارة المياه كمرفق حيوي للتنسيق بين حاجات المستهلك من الجهات المختلفة.
- التنسيق بين الجهود المحلية والدولية، والحكومية والخاصة لتكوين شراكة لتنمية موارد المياه.







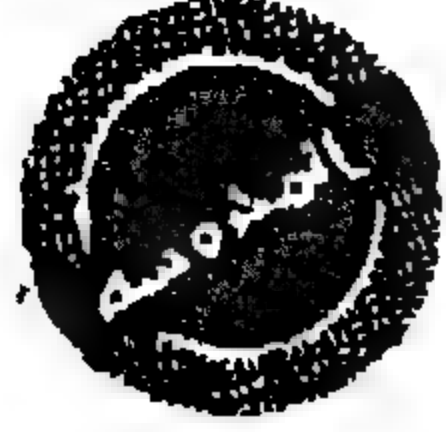
المصدر : المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٨

- زيادة حصص المياه المتاحة للاستهلاك الصناعي والاسكاني بنسبة 50%.
- توفير مياه الشرب النظيفة لنسبة 90% من السكان وتوفير وسائل الصرف الصحي لنسبة 80% منهم.
- ويري البنك الدولي ان تحقيق هذه الاهداف في عام 2007 سوف يجنب المنطقة ازمة مياه وينقل المنطقة الى مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المستقر المعتمد على موارد مياه مستمرة ونظيفة وكافية ■







المصدر: المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥١/٢٨

### مؤتمر في دبي لمناقشة قضايا المياه

يعقد في دبي خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل مؤتمر لمناقشة قطاع المياه في الشرق الأوسط، وذلك ضمن جلسات ندوة «ميديك» التي تناقش قضايا البنية التحتية في المنطقة. وتطرح في المؤتمر الذي يحضره وزراء عرب وأسيويون، قضايا مشاركة القطاع الخاص في استثمارات القطاع المائي، وأساليب التمويل الأخرى لمشروعات تحتاج إلى 45 مليار دولار. ويناقش المؤتمر أيضاً القرص والمعوقات التي تواجه تطوير وتشغيل مرافق المياه ومحطات التحلية ومرافق الصرف الصحي. هذا وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر منتج في العالم للمياه من مصادر التحلية بنسبة 30% من الانتاج العالمي. وتوجد حالياً حوالي 40 محطة تحلية في دول الخليج توفر نحو 70% من حاجات المياه فيها. وبلغ حجم الاستثمار فيها 150 مليار دولار.





المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤/٧/١٩٩٧

العالم اليوم، تطرح هذا التساؤل:

# حروب المياه بين دول حوض النيل .. هل أصبحت وشيكة؟!

الاتفاقية المصرية السودانية صريحة في بنودها ومن بنودها بند ينص صراحة على أنه في حالة طلب إحدى دول حوض النيل حصص من النهر تدرس مصر والسودان هذا الطلب فإذا ثبت أحقية هذه الدول بما تطلبه تخصم هذه الحصص من نصيب الدولتين محسوباً عند أسوان وهذا بالطبع يمثل خطراً كبيراً على مصر في ظل التوسعات التي تقوم بها حالياً.. فإيرانها من النيل الحالي والمحدد بـ 55,5 مليار متر مكعب سنوياً يكاد يكفي بالكاد حالياً.

## أثيوبيا تتحدى!

وفي تطور خطيرة وبدون مقدمات أعلنت أثيوبيا التحدي بخطتها الشاملة لتمويل قطاع الزراعة بها من الاعتماد على الأمطار إلى الري السطحي والاعتماد على مياه الأنهار الثلاثة النيل الأزرق وعطبرة وبارو تمهيداً لإقامة مشروعات تنموية واقتصادية واجتماعية خلال الثلاثين عاماً القادمة بما أن الخطة سوف تغطي مساحة 65 ألفاً و77 كيلو متراً.

وهذا الاعلان من قبل الحكومة الاثيوبية في هذا التوقيت بالذات يعكس في مجملته أموراً كثيرة منها أن هناك مؤسسات دولية وافقت على تمويل هذه الخطة المقترحة دون الرجوع لدول الحوض واخذ موافقتها مما يعد مخالفاً لنصوص القانون الدولي والاعراف الدولية!!

أن هذه الخطة تعتمد في تنفيذها على الأنهار الثلاثة النيل الأزرق، عطبرة، بارو وهي تشكل حوالي 85٪ من مياه نهر النيل مما يشكل خطورة عالية على مصر والسودان.

هذه الخطة جاءت في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة المصرية عن مشروع توشكى جنوب

كتب - عيسى عبد الباقي:  
هل تندلع حرب المياه داخل حوض النيل هذا التساؤل أصبحت الاجابة عليه ملحة اليوم، حيث يتم حالياً في سرية تامة مناقشة أخطر وأهم الموضوعات على الإطلاق بين دول حوض النيل وهو المشروع (DLHREC) المتعلق باعداد الهيكل التنظيمي لدول الحوض وإعادة توزيع الحصص من جديد في ظل اتفاقيات جديدة للنهر وقواعد عادلة والتي تقوم باعدادها مجموعة الخبراء وممثلون لمختلف دول الحوض في إطار تجمع «التيكو نيل».

ورافقت دول الحوض على انشاء تجمع التيكو نيل عام 1992 لمناقشة قضايا المياه بين دول النهر وتحديد الطرق المثلى لإقامة مشروعات التنمية .. وبالفعل وافقت عليه كل من مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا، ورواندا كاعضاء اساسيين وتحفظت كل من أثيوبيا وزائير وكينيا وبورندي واريتريا و تمت الموافقة على اعتبارهم اعضاء مراقبين.. وكانت حصيلة هذا التجمع 22 مشروعاً من بينها المشروع (DLHREC) وهو إعادة توزيع المياه بين دول الحوض من جديد ولكن كان ترتيبه الأخير باعتباره أكثر حساسية والتفاوض بشأنه يحتاج إلى وقت طويل.

## وجهة نظر مصرية

وعندما تم وضع هذا المشروع في المرتبة الأخيرة كان الهدف منه أن المشروعات التي سوف تسبقه إذا تم تنفيذها فسوف تضيف إيرادات جديدة لنهر النيل.

كما كانت وجهة النظر المصرية والسودانية أن تنفيذ هذه المشروعات سوف يجعلها في مأمن من عدم المساس بحصصها الحالية من النيل لأن





المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٨

الوادي وكأنها تعبر عن رفضها لهذا المشروع  
بالأسلوب العملي!

### دوافع وتحريك دولي

اختيار اثيوبيا لهذا التوقيت يؤكد ان وراءها  
قوة دولية تحركها وترسم لها خططا معينة تهدف  
الى النهاية لاستخدام هذه التطورات كورقة ضغط  
سياسية على مصر وقد تم التمهيد لذلك من خلال  
محاولات التشكيك المستمرة في حصة مصر من  
النيل واستغلالها لاكثر من نصيبها.

وتدرك مصر جيدا ان اثيوبيا هي مركز الثقل  
بالنسبة لقضايا المياه والديها تطلعات كبيرة لتنمية  
مناطق حوض النيل داخل اراضيها وتعتبر هذا  
حقا طبيعيا لها كما تعلم مصر جيدا ان اثيوبيا لن  
تفقد كل السدود التي سبق واقتصرها مكتب  
استصلاح الاراضي الامريكي فسوف تنقص مياه  
النيل بمقدار 6.5 مليار متر مكعب ورغم ان هذا  
المشروع يؤثر على مصر والسودان.. الا ان اعلان  
اثيوبيا عن خططها الجديدة كان بمثابة الصدمة  
والفاجأة لمصر.. خاصة ولن اثيوبيا خلال العامين  
الماضيين قد بدأت تعمل موقفها بشأن مياه النيل  
وقضاياها ووضع ذلك حاليا من خلال ورقة العمل  
التي قدمتها لمؤتمر النيل عام 2002.

وتم تشكيل لجنة الخبراء ممثلين لكل الدول  
لصياغة الآلية الجديدة للتوزيع والتعاون وتعكف  
اللجنة حاليا باعداد تصورها لعرضه على المجلس  
الوزاري ثم الحكومات بين دول حوض النيل  
ولكن.. كيف تولج جميع دول الحوض  
الاقتراحات والصيغة النهائية للجنة الخبراء به!..  
وهل تكون هذه المرحلة هي نقطة الشرارة التي  
تنطلق منها حرب المياه بين دول الحوض؟





المصدر: السعالم السوم

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/١١

## قمة المياه العالمية

### في اسطنبول بعد غد

□ اسطنبول - أ.ش.أ:

تبدأ بعد غد - الثلاثاء - في مدينة اسطنبول التركية القمة الاولى للمياه المناقشة لتنشيط مصادر التمويل الدولي لمشاريع المياه في شتى انحاء العالم وايجاد افضل السبل لمواجهة مشكلة نقص المياه في العالم. ويفتتح الرئيس التركي سليمان ديميريل اعمال القمة التي يشارك فيها رئيس بنجلاديش ورئيس وزراء باكستان ورئيس البنك الدولي. وذكر تقرير اصدره البنك الدولي حول أزمة المياه في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ان المنطقة ستشهد أزمة في المياه تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وان المنطقة تعتبر من اكثر مناطق العالم جفافا.

وتتفاقم مشكلة المياه العربية خاصة وان نصيب الفرد العربي من المياه سنويا لا يتجاوز 1700 متر مكعب في حين يحصل نصيب الفرد عالميا 12 ألف متر مكعب سنويا.

ويتوقع الخبراء ان يبلغ العجز المائي العربي عام 2025 نحو 171 مليار متر مكعب سنويا.

واوضح تقرير زراعي دولي صدر عن منظمة (اليونيب) في اكتوبر عام 96 ان تركيا تنفذ مخططات جائرة للسيطرة على مياه نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان منها وذلك رغم الجهود التي تبذلها سوريا والعراق اللذان يمر النهران في اراضيها لاجاد حلول دبلوماسية مع تركيا بشأن توزيع مياه النهرين بشكل عادل ومنصف للامراف الثلاثة.

ويؤكد خبراء المياه ان الموارد المائية السورية في حالة توازن حاليا مع الاستهلاك لكن من المتوقع بعد عام الفين ستواجه سوريا عجزا في المياه ما لم يتم التوصل لاقسام عادل للمياه مع تركيا بينما يعاني العراق بعض الشح في المياه لانشاء تركيا بعض السدود والمشاريع التي تقلل من كمية المياه التي تأتي إلى سوريا والعراق.







المصدر : الحيسية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٨

اعتبرته نتيجة للتحالف التركي - الاسرائيلي وتهديد الأمن القومي

## الخارجية السورية تدعو الى مقاطعة مؤتمر دولي للمياه في اسطنبول

[ دمشق -  
من ابراهيم حميدي:

■ تسعى سورية الى حشد دعم عربي واسع ضد مؤتمر المياه العالمي: تمويل مشاريع المستقبل، الذي ينوي الرئيس التركي سليمان ديميريل افتتاحه في نهاية الشهر في اسطنبول برعاية صحيفة «هيرالد تريبيون» الاميركية، وفي حضور عدد من زعماء العالم بينهم ولي العهد الاردني الامير الحسن بن طلال ورئيس البنك الدولي، جيمس وولفنسون وممثلو شركات تمويل، واجتمع وزير الدولة السوري للشؤون الخارجية السيد ناصر قدور اخيراً مع سفراء الدول العربية في دمشق، وسلمهم في حضور مدير مكتب المياه الدولية في وزارة الري المهندس عبدالعزيز المصري، مذكرة رسمية اعدتها وزارة الخارجية السورية تدعو الدول العربية الى مقاطعة المؤتمر بهدف اقشاله كما حصل

في العام ١٩٩١ عندما ادى «التضامن العربي» الى افشال «قمة مياه الشرق الاوسط» خصوصاً ان الظروف - حسب اعتقاد دمشق - «اخطر» من السابق بسبب «التحالف التركي - الاسرائيلي» ويهدف المؤتمر الى توفير مصادر تمويل للمشاريع المائية المقرر اقامتها في المنطقة والبحث في سبل «الاستخدام السلمي والمشارك للمياه مع احتمال اقامة شراكة دولية او تعاون اقليمي» في دول الشرق الاوسط. وجاء في المذكرة التي حصلت عليها «الحياة» ان هذا المؤتمر «اخطر» من سابقه بسبب «الظروف الدولية الراهنة والتحالف الجديد بين تركيا واسرائيل» وإعلان انقرة الصريح فكرة بورصة المياه، ومقارنة ذلك بالثروة النفطية العربية، وأضافت ان تركيا تسعى الى طرح الثروة المائية في «سوق البورصة» للحصول على التمويل الدولي في

ظل عدم القدرة على تمويل المشاريع المقرر اقامتها على نهري الفرات (٢٨٠٠ كيلومتر) وبحلة (١٩٥٠ كيلومتراً) اللذين تتشاطعا عليهما سورية والعراق. وربطت مذكرة وزارة الخارجية السورية بين «سرقة» اسرائيل لمياه الأراضي العربية المحتلة لتأمين مصانع مائية مسبغة للمهاجرين اليهود» وأشارت الى ان هذا التساؤل بين قل ابيب وانقرة في اطار «سياسة التحالف» بين الطرفين. وقالت الدراسة ان تركيا «تستمر في استخدام المياه كوسيلة للضغط على مصالح سورية الاقتصادية وصرف النظر عن ممارسات اسرائيل ووقف عملية السلام». وخلصت الى ان طرح مياه الفرات وبحلة في «المحافل الدولية» و«سوق البورصة» هو «سابقة خطيرة ونتيجة طبيعية للتحالف التركي - الاسرائيلي تبرز معه الاستراتيجيات المشيئة للسيطرة على الموارد المائية «نقطية»





المصدر: الأخبصار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٩

# نعم .. يستورد الشرق الأوسط مياه الري .. والتربة !!

بقلم الدكتور

صليب

بطرس

الطنن إلى ٢٥٠ دولاراً، ويبدو أن مستويات أسعار الثمانيات لن تكرر في ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة الدولية

وأدراك حكومات البلاد الفقيرة ذات

الكثافة السكانية العالية لهذه الحقائق يعتبر مسألة حياة أو موت من الناحية الاقتصادية. ويبدو أن النزاعات الداخلية السائدة في بعض بلاد المنطقة قد حجت عن الحكومات الرؤى السليمة لما يجب أن تكون عليه أولويات سياسة المياه، وتقرى الهيئات الدولية المختصة أن تجارة الحبوب الدولية تشكل لدول المنطقة دوراً استراتيجياً في قضية المياه الفعلية، ومن المؤكد أن هذه الدول ستظل ولدة طويلة أكبر مستورد للحبوب عالمياً.

وثمة أولوية ثانية أنه في حالة قصور حجم المياه المتاحة عن الوفاء بالطلب الكلي، لابد من الاتجاه لقضية أساسية هي تخصيص allocation موارد المياه الشحيحة بين الاستخدامات العديدة بحيث تعطى وحدة المياه أكثر المكسب أو المنفعة أفضل إنتاج كما ونوعاً وقيمة، وبالنسبة لا علاقة لكلمة تخصيص بكلمة الخصخصة، فعلى مستوى الحصول وتفضل مثلاً الخضروات ذات القيمة المرتفعة على تربية الماشية التي تنغذى على المحصولات المزروعة وعلى مستوى القطاعات يفضل استخدام المياه في الصناعة.. ويرى الاختصاصيون أن حكومات الشرق الأوسط بصورة عامة تطبق عكس ما يجب من سياسات مائية.

وتأسيساً على ما سبق يظهر حجم الجرم الذي يقرقه البعض على مستوى مصر خاصة بتدوير التربة عن طريق تجريفها لحرقتها في صناعة الطوب وبناء المساكن على الأرض الزراعية.

ويطلق على حجم المياه اللازمة لزراعة هذه الكميات المستوردة عبارة «كمية مياه واقعية أو فعلية» Virtual water وفي اعتقادنا أنه قياساً على ذلك فإن حجم المستورد من الحبوب يمثل أيضاً

تربة زراعية ويقاس حجم فجوة المياه في المنطقة بقدر حجم المياه اللازمة لإنتاج كميات الحبوب المستوردة.

ولارب في أن الاتجاه إلى استيراد العجز في كميات الغذاء خيار أيسر بالنسبة للقيادات السياسية لبلاد المنطقة والمستولين عن إدارة مواردها المائية أيسر من الاحتكاك بالدول المجاورة والواقعة على ضفاف هذه الموارد بما يترقب عليه من نزاعات سياسية وحربية. وتأسيساً على ذلك فإن حكومات بلاد المنطقة تكون، عن طريق الاستيراد، قد استطاعت أن تتجنب في هدوء وبما يشبه المعجزة النتائج المحققة لنقص مواردها المائية، ولكن إلى متى سيظل الشعب في مصر - وهي أكبر دولة في المنطقة سكانياً - لا يستجيب للعلاج على النحو المطلوب ؟

وإذا كانت هذه الحكومات قد بلغت هذا المأزق حتى الآن فإننا يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار الحبوب الرئيسية الذي يرد في جوفه إلى المنافسة بين المنتجين في الولايات المتحدة وبلاد الاتحاد الأوربي وكندا مما يترقب عليها انخفاض أسعار الحبوب العالمية حتى بداية ١٩٩٥ وما ساعد أيضاً البلاد الفقيرة في التغلب على عجز المياه هذه وبخاصة في ربع القرن الأخير، ما حصلت عليه هذه البلاد من حبوب أو مياه فعلية، قدمتها الحكومات المصدرة من إعانات كبيرة لمزارعيها. ففي الثمانينات كانت تبيع الغلال بسعر متعوم بلغ مائة دولار للطن الواحد في حين أن كلفة إنتاجه بلغت مائتي دولار. ومع حلول ربيع ١٩٩٦ ارتفع سعر بيع

طرحنا الأسبوع الماضي سؤالاً في معرض الحديث عن أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط بمعناها الواسع شاملة شمال أفريقيا ومزدي هذا السؤال: هل هذه المنطقة تستورد مياه الري حقيقة؟ وقد يرى البعض هذا السؤال غريباً إذ كيف يستورد الماء !!

ولكنني أسارع إلى الإجابة «نعم» وإذا كان أحد أساتذة الاقتصاد بجامعة لندن «توني اللين» قد إنتهى إلى هذه الإجابة، فإني أضيف أن هذه المنطقة تستورد التربة الزراعية أيضاً.

ومنذ أوائل السبعينيات بدأت المنطقة تحس احساساً ملموساً بعدم كفاية ما لديها من موارد مائية للوفاء بحاجة الشعوب من مياه الري نتيجة للانفجار السكاني الذي انتاب المنطقة على نحو غير مسبوق بالإضافة إلى تغير نمط الحياة فيها بفضل وسائل الإعلام وفي مقدمتها التلفزيون الملون. ومع ذلك لم تشتعل حرب المياه بين بلاد المنطقة بالصورة التي توقعها الاختصاصيون.

وفي الظروف العادية يحتاج الفرد إلى ما يعادل طنًا من مياه الشرب في السنة، متراً مكعباً + مائة متر مكعب للوفاء بمتطلباته الشخصية + ألف متر مكعب لإنتاج ما يستهلكه من المواد الغذائية. وكل مولود جديد إذن يرفع حجم حاجة المنطقة بما يزيد على ألف متر مكعب من المياه لإنتاج الغذاء.

وينادي الاختصاصيون أن إجمالى حجم الموارد المائية لبلاد المنطقة بما فيها المياه الجوفية لا تكفى لإنتاج احتياجاتها من مواد غذائية.

ومن الطبيعي أن كميات المواد الغذائية التي لا تنتج داخل المنطقة نتيجة لنقص المياه يتحتم شراؤها بالضرورة من بلاد خارج المنطقة تنتج ما يفيض عن حاجاتها وتقوم بتصديره إلى بلاد الشرق الأوسط من بين البلاد المستوردة. وهذه الكميات تمثل في حقيقة الأمر وتجسد كميات مياه الري اللازمة لتغطية العجز بين الإنتاج المحلي من الغذاء وبين إجمالى حاجات سكان المنطقة منه.





المصدر: الأخبـار

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٩

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويظهر أيضا تسخير الاقتصاد  
لخدمة السياسة المتمثل في معالاة  
الفلاحين بعدم تحصيل مقابل لمياه الري  
حتى يتوخوا الحرص في استخدام المياه  
وهذا هو عين ما حدث تماما في  
الاصلاح الزراعي والارضـاع  
الاقتصادية الراهنة تفرض مبدءا تحصيل  
مقابل لمياه الري حتى تنعثر طريقة الري  
بالغمر وتحل محلها طرائق تكنولوجية  
متطورة.

وانكر اننى في منتصف الستينيات  
قابلت واحدا من اساتذة الاقتصاد  
الزراعي الفرنسيين في معهد التخطيط  
التابع للأمم المتحدة في دكا عاصمة  
بنغال وكان عائدا لقره من القاهرة  
حيث قدم المشورة لحكومة مصر  
بضرورة بيع مياه الري على مستوى  
الريف على غرار ما يحدث في مياه  
الشرب على مستوى الحضر وطيرت  
الخبر «للاخبار» .. ولم ينشر ولكنه  
أضاف ردا على استفسارى بان  
الحكومة لن تتخذ المشورة لاسباب  
سياسية .. وبعد ثلاث قرن من الزمان  
تظهر الحاجة ملحة لهذا المطلب.

●●●

ان ظروف منطقة الشرق الاوسط  
تقضى بضرورة نيل التصرفات الفردية  
فيما يتعلق بسياسة الموارد المائية على  
أن يحل محلها التصرف الجماعى قبل  
أن تستفحل الامور. فبالاضافة الى  
النزاعات المثارة حاليا نسمع ان السودان  
مثلا قرر اقامة سد على نهر النيل بمهنة  
من الصين بمعدل ٧٠٪ من التكلفة الكلية  
وقدوما ٢٥٠ مليون دولار. وهناك أيضا  
المبعث التي تقوم به اسرائيل مع اثيوبيا  
عند منابع النيل. ويجب أن يؤخذ في  
الاعتبار أن تعديل سياسة ادارة مياه  
الري على مستوى المنطقة يأتى بطينا  
ويطلب عشرات السنين.





المصدر: الأهرام الإقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٩

البناء

والجالية

في

البناء

البناء







المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٩

● في شهر سبتمبر الحالي أعلن رئيس تنزانيا ان عام ١٩٩٧ هو عام المجاعة في بلاده نتيجة لاستمرار الجفاف الذي أدى الى نقص شديد في المحاصيل الغذائية ، وليس في الاعلان مفاجأة لمن يتابعون أنباء شرق أفريقيا ، ففي شهر ابريل الماضي نشرت وسائل الاعلام تقارير افريقية وعالمية تشير الى تزايد آثار واطّاع الجفاف في دول كينيا وتنزانيا واورغندا ، وتقول ان الجفاف ينتج عن اضطرابات في معدلات الامطار وتقلبات الطبيعة ، وان النتائج هي نقص في كميات الغذاء المطلوب لسبعة ملايين انسان في كينيا وانه علي الرغم من تحسن موسم الامطار في العام الحالي فمزال في كينيا ١.٥ مليون انسان يواجهون نقصا في الغذاء ، وان تنزانيا قد قررت مراجعة ميزانيته لهذا العام من اجل تخصيص إنفاق للطوارئ ، حيث بلغ تعداد ضحايا الجفاف ونقص الغذاء حوالي اربعة ملايين انسان ، ومثل هذه الآثار والنتائج ظهرت في مناطق من اورغندا وتأثرت بها اوضاع مليون ونصف مليون انسان .

● كما تشير وسائل الاعلام العالمية الى امتداد آثار موجات الجفاف الي اثيوبيا ، فقد نشر في يوليو ١٩٩٧ ان شبح المجاعة يعود من جديد اليها وان نقص الغذاء يظهر في مناطقها الشمالية والجنوبية وان وكالات وهيئات الاغاثة التابعة للاتحاد الاوروبي وهيئة التعاون الامريكي تقدر ان اعداد المحتاجين الي مساعدات غذائية يرتفع هذا العام الي ٣.٣ مليون انسان في مقابل ١.٩ مليون انسان من قبل ، واستطرادا تشير الي ان حكومة السودان الحالية استندت الي منطق انتشار الجفاف والتصحر ونقص المحاصيل والمواد الغذائية لعقد الاتفاق مع الصين لإنشاء سد كجبار عند الشلال الثالث شمالي دنقلة ، وسوف تقوم الصين بتمويل ٧٥٪ من نفقات الانشاء وتدفع حكومة السودان ٢٥٪ من التكلفة وان الحكومة مازالت تبحث عن تمويل لإنشاء سد الجمداب الذي يقع عند الشلال الرابع عند مروي ، وكلا السدين يقع في منطقة النوبة السودانية جنوب بحيرة ناصر

## سياسة



د عبد الملك عوده

● النظرة العامة لظاهرة الجفاف والمجاعة تشير الي وضع ماساوي متنوع الدرجات في دول الجوار الافريقي وان الظاهرة تدفع هذه الدول والشعوب للحديث عن ضرورة الانتقال من الزراعة المطرية الي الزراعة المروية ، كما ان خطط التنمية في هذه الدول تركز علي اولوية التنمية الزراعية ، وتساند هذه الاولوية نصائح المؤسسات المالية الدولية وهيئات التعاون الاوروبية والامريكية ، والرغبة في اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، ومن المعروف ان مشروعات خطط الزراعة المروية ترتبط بقضايا متعددة مثل انشاء السدود وشبكات الترع والقنوات والتركيب المحصولي .. الخ ، كما ترتبط بجوانب سياسية وتمويلية ومعونات خارجية ، واجمال هذه القضايا والجوانب قد ظهر في المناقشات والاراء التي طرحت في مؤتمرات دوليين انعقدت في اثيوبيا هذا العام ، اولهما مؤتمر النيل عام ٢٠٠٢ الذي شاركت فيه كل دول حوض النيل ، وطرحت فيه كل دولة رؤيتها لقضايا مياه النيل والثاني انعقد في شهر سبتمبر الحالي تحت عنوان التكامل الاقتصادي والموارد المشتركة عبر الحدود السياسية ، وساهمت في الاعداد والتنظيم اثيوبيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة والاتحاد الاوروبي ،





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٩

ولم تشترك فيه كل دول حوض النهر كما حدث في المؤتمر الاول وفيه ايضا طرحت موضوعات التكامل الاقتصادي وقضايا مياه النيل وقضايا الجوار بالقرن الافريقي

● وعلى الجانب الاخر من الحديث عن موضوعات الجفاف والمجاعة في دول اعالي النيل ، نجد ان السياسة المصرية تتحرك تقريبا منها لمدي الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة علي كل هذه الموضوعات وتظهر مؤشرات هذا التحرك في اعلان الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء خلال شهر سبتمبر الحالي عن ان السياسة المصرية تجري اتصالات ومحادثات مع دول حوض النيل لإنشاء هيئة عامة لمياه ومشروعات نهر النيل وفي تقديره ان هذا منطوق ايجابي يقوم علي مبدأ تنمية ايرادات وتدفق النهر وعلي الاتفاق حول تخطيط للمشروعات والانشاءات اللازمة لمقابلة احتياجات كل دولة في اطار مخطط عام لانشاءات الحوض باكملة وهذه مدخل تعاوني لجميع الاطراف

● كما يظهر التحرك في المبادرة الدبلوماسية المصرية بالتوصل الي اتفاق مع اثيوبيا علي عقد اللجنة الفنية المصرية - الاثيوبية المشتركة خلال شهر سبتمبر الحالي وسوف يليها اجتماع وزيري الخارجية المصري والاثيوبي خلال شهر اكتوبر القادم ، وهذان الاجتماعان يتمان بموجب الاتفاق الاطاري الموقع عام ١٩٩٣ بين الرئيس مبارك والرئيس زيناوي للتعاون الثنائي بين الدولتين في جميع المجالات.

● ان التحرك المصري يهدف الي تحسين وتوثيق العلاقات المصرية مع دول حوض النيل ولهذا نطرح سؤالاً يستحق التفكير والتدبير وهو: لماذا لاتنظم الدبلوماسية المصرية جولة سياسية اقتصادية اعلامية لوزير الخارجية الي دول حوض النيل علي غرار الجولة والمحادثات التي قام بها اخيرا في دول الجنوب الافريقي ؟





المصدر : الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٩/١٩٩٧

## سوريا تفتتح سدا على الفرات وتنفي آثاره السلبية على تركيا

دمشق - من عاطف صقر:

أكدت مصادر مطلعة في دمشق أن «سد تشرين» الذي افتتحه رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي على نهر الفرات، ليست له آثار سلبية على تركيا التي يتدفق منها النهر صوب سوريا والعراق، في الوقت الذي أبلغ فيه السفراء العرب بدمشق دولهم بمذكرة الخارجية السورية التي تدعو إلى مقاطعة مؤتمر «مياه العالم» تمويل مشاريع المستقبل الذي ينعقد في تركيا الشهر المقبل.

وقال مصدر دبلوماسي لـ «الأهرام» إن المؤتمر، الذي ترعاه صحيفة «هيرالد تريبيون» الأمريكية، يحمل مخاطر بالنسبة لسوريا، لأنه يساهم في إيجاد رأي عام دولي لمصلحة تركيا التي صرح مسئولون فيها بأنهم ينوون بيع المياه مقابل النفط العربي، وأنهم يعتبرون مياه دجلة والفرات مياهها تركية. وأشار إلى مخالفة ذلك للأعراف

الدولية التي تعتبر أن مياه الأنهار يتم تقسيمها بين الدول المتشاطئة عليها، ولم تتفق سوريا وتركيا والعراق على تقسيم مياه نهر دجلة والفرات حتى الآن.

وأعلن رئيس الوزراء السوري أن تحويل مجرى نهر الفرات لتشغيل المشاه الكهربائية، يأتي في الوقت الذي يتعاظم فيه تعنت إسرائيل التي لا ترغب في السلام وأكد الزعبي رفض سوريا كل أشكال الاستسلام، مشيراً إلى أن العالم كله مع سوريا وحقوقها.

ويذكر أن سد تشرين، الذي حضر افتتاحه وزير الري المهندس عبد الرحمن مدني، سيمد شبكة الكهرباء السورية بحوالي مليار ونصف المليار كيلو وات/ ساعة، قيمتها حوالي ٩٠ مليون دولار سنوياً. ويوفر ٢٩٠٠ فرصة عمل، ويؤهل عدداً كبيراً من الكوادر الفنية في جميع المجالات. ويقع سد تشرين شمال شرق مدينة حلب السورية، وهو أحد الشدود المقامة على النهر





المصدر: .....  
.....

التاريخ: ١٩٩٧/٩/٣٠ .....  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سفير أوغندا بالقاهرة:

## أعداء النيل.. واهمون

### لا صحة للخلافات.. مع مصر

### الجندى: إزالة أسوار النوادي والعوامات المخالفة

كتب - رضا سيف النصر:  
أعلن إبراهيم مكيبي سفير أوغندا بالقاهرة أن الرئيس الأوغندي يوري موسيفين كلفه بمشاركة الشعب المصري في احتفالات بعيد وفاء النيل حتى تكون هذه المشاركة رسالة واضحة لكل أعداء النيل تؤكد قوة العلاقة بين جميع دول الحوض وأنه لا صحة للخلافات التي يروج لها البعض بين مصر وأوغندا لأن بينهما رباط لنيل الخالد الذي هو من صنع الله بالإضافة إلى الروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية التي لا يمكن لأحد أن ينال منها في يوم من الأيام.  
قال في الاحتفال الذي أقامته محافظة الجيزة بهذه المناسبة في مكتبة مبارك وحضره المستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة والقيادات الشعبية والتنفيذية بالمحافظة إن أوغندا حكومة وشعباً برئاسة موسيفين تكن كل إحترام للرئيس حسنى مبارك وجل التنمية والسلام

بأفريقيا والعالم.. مشيراً إلى ضرورة تعاون كل دول الحوض في دفع الأذى عن النهر الخالد ومواجهة كل العناصر التي تسعى إلى تلويثه مع تسليمه نظيفاً طاهراً للأجيال القادمة.  
(أعلن المستشار ماهر الجندى أنه تقرر إنشاء حدائق عامة على جميع المسطحات بالنيل تقدم كافة أنواع الترفيه للأطفال والمواطنين.. مشيراً إلى أنه لا بد من إزالة ١١٨ منشأة

تعمل بدون ترخيص على النيل وإنذار أصحاب المنازل المخالفة في ٣٢ جزيرة نيلية بالجيزة خاصة في المنطقة الواقعة أمام جزيرة الذهب.. مع إعادة تخطيطها سياحياً.

قال إنه سيتم إزالة جميع الأسوار التي أقامتها المطاعم والنوادي والعوامات على النيل وأنت إلى حجب الرؤية عن المواطنين.







المصدر: الحساسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٩/٩/١٩٩٧

## سورية تحول مجرى الفرات تمهيداً لاقامة "سد تشرين"

□ دمشق - من ابراهيم حميدي:

العربي للانماء الاجتماعي والاقتصادي،  
بتقديم قرضين بقيمة ١٦٥ مليون دولار.  
ومن المقرر ان يشكل بحيرة طاقتها ١,٩  
بليون متر مكعب وان يولد ٦٣٠ ميغاواط  
من الطاقة الكهربائية.

وتجنب رئيس الوزراء توجيه اي انتقاد  
الى الحكومة التركية التي لم تبلغ دمشق  
رسمياً موافقتها على «تنظيم» تدفق الفرات  
كي تساعد الخبراء على القيام بالعملية، مع  
ان ولدا رسمياً تركيا وافق «بشكل اولي»  
على ذلك خلال محادثاته مع نظرائه  
السوريين في آذار (مارس) الماضي. وقال  
المهندس الزعبي: «ان سورية (حافظ) الأسد  
تقف بجرأة وثبات في الخندق الاول ضد  
التحدي الصهيوني وضد التحديات مهما  
كان نوعها ومصدرها في اشارة الى

■ اعلنت مصادر رسمية، امس، ان  
رئيس الوزراء السوري المهندس محمود  
الزعبي مثل الرئيس حافظ الأسد في  
الاحتفال بتحويل مجرى نهر الفرات في  
حضور معاوني رئيس الوزراء ومعظم  
الوزراء بينهم وزير الاعلام الدكتور محمد  
سلمان.

ويسمح تحويل مجرى الفرات جنوب  
مدينة جرابلس، لدى تحوله الأراضي  
السورية قادمًا من تركيا، للخبراء الدوليين  
والوطنيين بمتابعة تنفيذ جسم «سد  
تشرين»، ثاني اكبر السدود التي تقيمها  
سورية بعد «الثورة». وتبلغ كلفة السد  
اكثر من ٥٠٠ مليون دولار وساهم في  
تمويله «الصندوق الكويتي للانماء  
الاقتصادي والاقتصادي» و«الصندوق





المصدر : ..... الحسبيسية

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٣

«التحالف» التركي - الاسرائيلي. واشتارت مصادر ديبلوماسية الى ان  
انقرة «فوجئت» بتوصل السوريين الى تحويل المجري من دون تنظيم  
التدفق الذي بلغ اول من امس ٧٥٠ متراً مكعباً في الثانية. وقالت ان «ما  
حصل هو انجاز مهم لسورية».

وتطالب دمشق انقرة بالدخول في «مفاوضات جديدة» للوصول الى  
«حل عادل» لاقتسام المياه بين تركيا وسورية والعراق للعمل به بدلاً من  
الحل المرحلي الذي جاء في اتفاق العام ١٩٨٧ ونص على تصريف ٥٠٠  
متر مكعب في الثانية الى البلدين العربيين.





المصدر: الحساسة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٧-٢

اعلان زيارة رئيس الاركان الاسرائيلي لأنقرة انعكس عليه

## مؤتمر المياه في اسطنبول: العراق يلوح باستخدام "وسائل" اخرى

□ أنقرة -  
من رشيد غيورديك:

■ انعكس تعزيز العلاقات العسكرية بين تركيا واسرائيل على مؤتمر دولي للمياه أنهى أعماله في اسطنبول، أمس، قاطعته سورية وكان مناسبة لـ «مواجهة» بين العراق وتركيا بسبب النزاع بين بغداد وأنقرة ودمشق على مياه نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من الأراضي التركية، ولحقت بغداد الى إمكان استخدام «وسائل» اخرى اذا اصرت أنقرة على عدم

التوصل الى حل للنزاع على المياه عبر الحوار. في ظل هذه الخلفية السياسية غير المشجعة جاء اعلان مسؤول عسكري في أنقرة، أمس، أن رئيس الاركان الاسرائيلي الجنرال امنون شاحاك سيزور تركيا قريباً، خلال الشهر الجاري، تلبية لدعوة من نظيره الجنرال اسماعيل حقي قره داغي ليزيد توتراً قائماً بين أنقرة ودمشق. ومعروف وجود اتفاق للتعاون العسكري تسمح تركيا بموجبه لطائرات حربية اسرائيلية من طراز «إف - ١٦» باستخدام

اجوائها لغرض التدريب، بينما اثار مشاريع صناعات عسكرية مشتركة بين تركيا المسلمة والدولة اليهودية غضب جارتها المسلمتين سورية وايران. يضاف الى هذا تجاهل تركيا ردود فعل عربية على اجراء مناورات بحرية مشتركة مع اسرائيل والولايات المتحدة كانت مقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) وأجلت الى مطلع السنة المقبلة.

وتبادل العراقيون والأتراك اتهامات بمناسبة مؤتمر «مياه





المصدر : الحسنة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٠/٢

العالم: تمويل من أجل المستقبل» الذي نظمته صحيفة «انترناشونال هيرالد تريبيون» وختم أعماله أمس بعدما افتتحه أول من أمس الرئيس سليمان ديميريل الذي دعا إلى اعتماد «قواعد أخلاقية» جديدة في التعامل مع المياه في المنطقة. ولكن رئيس الوفد العراقي السيد اكرم الوتري اتهم انقرة بأنها تفتقد إلى نيات حسنة كونها تسعى إلى احتكار مياه دجلة والفرات عبر تشييد سدود عملاقة عليهما، وتجنبها التوصل إلى اتفاق دولي مع جارتها (العراق وسورية) في شأن تقاسم المياه.

من جهة أخرى شددت صحيفة «الثورة» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم أمس على ضرورة استمرار الحوار بين الدول الثلاث والتوصل إلى اتفاق شامل، مضيفة أنه في حال تعذر التوصل إلى حل منطقي وعادل فمن الممكن اللجوء إلى وسائل أخرى معروفة عالمياً. وطالبت الصحيفة جامعة الدول العربية بالقيام بدور في هذه القضية. وكان الوفد العراقي إلى مؤتمر اسطنبول أشار في بيان إلى أن هناك حاجة ماسة للتوصل إلى اتفاق نهائي يهدف إلى التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات التي تعتمد سورية والعراق عليها إلى حد كبير. واعتبر أنه من دون التوصل إلى اتفاق دائم لاقتسام المياه، فإن المشاريع التركية (السدود) تمثل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي.

ودافع نائب وزير الخارجية التركي تيميا ايشكيت عن موقف بلاده، وأكد أن المؤتمر ليس تجمعا بين حكومات ما يجعله مكاناً غير مناسب لمناقشة الخلافات بين انقرة من جهة، وسورية والعراق من جهة أخرى. ورفض موقفي بغداد ودمشق معتبراً من غير العقلاني مطالبتها بثلثي مياه دجلة والفرات.







المصدر: الحساسة

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣/١٢/١٩٩٧

## دمشق تدعو بغداد الى اجتماع اللجنة المياه

□ دمشق -  
من ابراهيم حميدي:

■ قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان وزارة الخارجية السورية وجهت اول من امس دعوة الى الجانب العراقي لعقد اجتماع للجنة السورية - العراقية الخاصة بموضوع المياه وذلك في دمشق في ١٤ الشهر الجاري.

وأوضحت المصادر ان الجانبين سيبحثان في «تنسيق المواقف حيال الاجراءات التركية المتعلقة بنهري جلة والفرات».

وقاطع المسؤولون السوريون مؤتمر «مياه العالم» تمويل مشاريع المستقبل الذي انتهت اعماله بداية الشهر في اسطنبول، فيما حذر رئيس الوفد العراقي السيد اكرم الوترى من استخدام «وسائل أخرى» للحصول على الحقوق في المياه. وحذرت مصادر رسمية من اخطار مؤتمر اسطنبول لانه جاء في ظل «التحالف الجديد بين تركيا واسرائيل» وأشارت الى خطر طرح مياه المنطقة في «سوق اليورصة».

وسيرأس اجتماعات اللجنة السورية - العراقية وكيل وزارة الـ، العقدة السيد عبدالستار

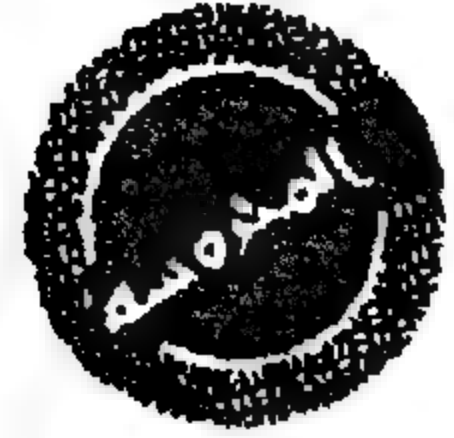
سلمان حسين ومعاون وزير الري السوري المهندس بركات حديد. وتابعت المصادر المطلعة ان الجانبين «سيبادلان المعلومات التقنية عن المشاريع المخطط لاقامتها في الجانبين، وسيبحثان في كيفية مواجهة السياسة المائية لتركيا واستمرارها في مشاريعها من دون التنسيق مع بغداد ودمشق».

ويعود آخر اجتماع للجنة الى شباط (فبراير) العام الماضي، حيث اتفق الطرفان على مقاطعة الشركات التي تمول مشاريع تركية من دون تنسيق مع دول المجري الأدنى، وجددا مطالبتها بالتوصل الى «قسمة عادلة» لمياه الفرات وجلة.

ويطالب البلدان العربيان بالدخول في مفاوضات جدية للتوصل الى اتفاق نهائي بدل البروتوكول المرحلي لعام ١٩٨٧ الذي نص على نصريف ٥٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية من اصل اجمالي التدفق البالغ ألف متر مكعب.

وقالت المصادر ان الاتفاق على دعوة لجنة المياه الى الاجتماع تم خلال محادثات الوفد السوري الخاص بلجنة الحدود في بغداد الشهر الماضي.





المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٥ / ١٠ / ١٩٩٧

مسؤول تركي:

أنقرة تزود دمشق بكميات أكبر

من المياه المتدفق عليهما

أنقرة - وكالات الأنباء - أعلن  
أولجالي أديجار مدير عام مشروعات  
شرق الأناضول للمياه أن بلاده تزود  
سوريا الآن بحوالي ١٢٠٠ متر مكعب  
في الثانية من مياه نهر الفرات.

وأشار أولجالي في تصريحات  
صحفية أمس إن أنقرة كانت قد  
تمهدت عام ١٩٨٧ بتزويد سوريا بـ  
٥٠٠ متر مكعب من المياه فقط وصلت  
الآن إلى حوالي ١٢٠٠ متر مكعب في  
الثانية موضحاً أن سد أتاتورك لم يعد  
يخزن المزيد من مياه الفرات بطاقته  
الحالية في حين أن محطات التخزين  
الوجودية بالسد في حاجة للمياه  
لتوليد الطاقة.

يذكر أن سوريا تؤكد أن المياه التي  
تصلها من نهر الفرات غير كافية  
لمشروعاتها الزراعية والكهربائية.





المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٦ / ١ / ١٩٩٧

## العمال سيواجهون أزمة مياه مع نقص الاستثمارات الخاصة مطلوب ٦٠٠ مليار دولار لتحديث المنشآت المائية على مدى السنوات العشر القادمة

قال خبراء مياه أن العالم سيقترب من أزمة في إمدادات المياه إذا لم توجه المزيد من الاستثمارات الخاصة لمشروعات من المتوقع أن تحتاج تمويلًا يصل إلى ٦٠٠ مليار دولار في العقد المقبل. وأبلغوا مؤتمرا عن تمويل مشروعات المياه في استنبول أن معارضة سياسية وعزوف التمويل المستثمرين تضاعفتا لإعاقة تدفق الاستثمارات على هذا القطاع الذي يواجه طلبًا متناميًا بشدة وأمدادات غير كافية. وقال يوهان باسني المدير بالبنك الأوروبي للتنمية والإعمار هناك عجز استثماري متزايد بمستويات هائلة لا يمكن أن يغطيه سويالقطاع الخاص. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن هناك حاجة إلى ٦٠٠ مليار دولار لتحديث المنشآت المائية على مدى الأعوام العشرة المقبلة. ويزيد هذا المبلغ إلى ٨٠٠ مليار دولار إذا شمل مشروعات الري. وهناك حاجة لهذه الأموال لمكافحة نقص مزارع في الموارد المائية، فهناك نحو مليار شخص في الدول النامية يفتقرون للمياه غير الملوثة الصريف الصحي وأكثر من ٢٠٠ مليون يعانون من نقص كبير في المياه. وينمو الطلب على المياه بشكل أسرع من معدل النمو السكاني كما تشير التنمية السريعة في الخضر التي تزيد من النقص في الموارد. ودعا ديكلان دوف المدير بمؤسسة التمويل الدولية إلى تغيير جذري تخصيص الموارد لتحسين خلق في الوضع القائم الذي يجعل السكان الأكثر فقرًا يدفعون أكثر مقابل الحصول على المياه. ففي هاتي ينفق الفرد ٢٠٪ من دخله على المياه وفي شرق

أفريقيا ينفق نحو ٩٪ في مقابل ما بين واحد والنين في المائة ينفقها الفرد على المياه في العالم المتقدم. وقال دوف أن سوء الإدارة يقاوم المشكلة في قطاع المياه مشيرًا إلى كثير من الدول النامية التي يتراوح فيها فاقد المياه بين ٣٠ و ٥٠٪ ودعا إلى تغيير المفاهيم عن المياه التي تعدها الكثير من الثقافات سلعة مجانية قلائدات من الواضح بدرجة أكبر أن المياه أصبحت تقسم بالندرة وأنها تحتاج للبدء في تحديد سعر حقيقي لها. والتعامل معها على أنها سلعة تجارية. وقال جان كلود فيليار مدير البنك الدولي أن هناك حاجة ملحة لاستراتيجية شاملة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا حيث يواجه واحد في المائة من مياه العالم نحو ٥٪ من سكان وقرى خطة للبنك الدولي أن هناك حاجة إلى تمويل يتراوح بين ٦٠ و ٤٥ مليار دولار على مدى الأعوام العشرة المقبلة لتمويل مشروعات المياه في المنطقة. ومن المتوقع أن تتراوح مساهمة القطاع الخاص مليارين وثلاثة مليارات دولار فقط. وسيستثمر ما بين ١٢ و ١٥ مليار دولار من مانحين دوليين والباقي من رسوم استخدام المياه. وقال فيليار أن هناك حاجة إلى تحقيق تقدم نحو فرض أسعار اقتصادية لاستخدام المياه وإصلاحات تنظيمية وضمانات حكومية لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة.





المصدر : ..... الوسط ..... ط

التاريخ : ..... ٢٠٠٧/١٠/١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سورية - تركيا

دمشق تحتفل بتحويل مجرى الفرات... وأنقرة بمؤتمر دولي

لتمويل مشاريعها

## ملف المياه يعود الى الواجهة السورية - التركية

دمشق - ابراهيم حميدي

هذين الجانبين في كلام الرئيس حافظ الأسد في الاسكندرية من ان بلاده ترفض ان تكون «شرطياً» لتركيا مع ابداء «جهوزية سورية للمساعدة اذا كانت هناك امكانية او انهم (في انقرة) يرون ان هناك امكانية لمساعدتهم». وانضحت الرغبة في عدم التصعيد السوري في تصريحات وزير الخارجية السيد فاروق الشرع لاحدى الاقنية التلفزيونية التركية عن الاستعداد للحوار مع الاتراك في «الكان والزمان» اللذين يقترحونهما.

ومع ان الاتراك لم ينظموا تدفق نهر الفرات على رغم ان وفداً رسمياً وعد بذلك في آذار (مارس) الماضي، فان الزعبي لم يوجه اي انتقاد الى انقرة في الحفل الذي حضره كبار المسؤولين ونائباً رئيس الوزراء ومعظم الوزراء. واكتفى بالانتقاد الضمني عندما قال: «في كل يوم يقوم صرح جديد في سورية الأسد التي تقف بجرأة وثبات في الخندق الأول ضد التحدي الصهيوني وضد التحديات مهما كان نوعها ومصدرها».

ويعتبر سد «تشرين» ثاني اكبر السدود السورية الاربعة، بعد سد «الثورة» الذي دشن في بداية التسعينات، ويتألف من محطة كهربائية بطول ٢٦٦ متراً وارتفاع ٧٢ متراً لتوليد ٢٢٠

دفع تطوران ملف المياه الى الواجهة الاقليمية في العلاقات السورية - التركية بعد طول تركيز على موضوعي المناورات البحرية الثلاثية المقررة في آخر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، و«التحالف» العسكري التركي - الاسرائيلي.

ويتمثل التطور الأول في الاحتفال الرسمي الكبير الذي جرى بالقرب من الحدود السورية - التركية لدى تحويل مجرى نهر الفرات عن جسم سد «تشرين» الذي تقيمه الحكومة والتطور الثاني هو مؤتمر «مياه العالم» تمويل مشاريع المستقبل» الذي افتتحه الرئيس التركي سليمان ديميريل في اسطنبول.

وعلى رغم ان رئيس الوزراء السوري المهندس محمود الزعبي لم يشر في خطابه اثناء الاحتفال الى الموقف التركي، الا ان توقيت اجراء حفل القدس قبل يوم من افتتاح مؤتمر اسطنبول الذي سمعت دمشق لاقناع الدول العربية بعدم المشاركة فيه، حمل مضموناً مهماً يتعلق باصرار سورية على الحصول على حقوقها من جهة وعلى عدم التصعيد مع تركيا من جهة ثانية. ويمكن تلمس







المصدر: الوسط

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/٢٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انقرة الصريح عن فكرة بورصة المياه، ومقارنة ذلك بالثروة النفطية العربية». وانتقدت المذكرة الرسمية مساعي الحكومة التركية لطرح الثروة المائية في «سوق البورصة» للحصول على التمويل الدولي في ظل عدم القدرة على تمويل المشاريع على نهر الفرات (٢٨٠٠ كلم) ودجلة (١٩٥٠ كلم) اللذين تتشاطعا عليهما أيضاً سورية والعراق. وكانت دمشق وبغداد دعماً إلى مقاطعة الشركات والمؤسسات التي تمول مشاريع تركية على نهر الفرات من دون التنسيق معهما، وطالبتها بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن ذلك.

### ١٦ اجتماعاً

وجاء في المذكرة الرسمية التي حصلت «الوسط» على نسخة منها، أن طرح المياه في «بورصة دولية يتناقض كلياً مع اتفاق العام ١٩٨٠ لاقامة لجنة ثلاثية خاصة بالمياه للتوصل إلى اتفاق عادل ومعقول والتفاوض من أجل حل النزاعات المشتركة ضمن فترة معقولة والتزام الاتفاقات الموقعة».

وكانت اللجنة الثلاثية الخاصة بمياه الفرات فشلت في التوصل إلى اتفاق نهائي على رغم أنها عقدت ١٦ اجتماعاً كان آخرها في نهاية العام ١٩٩٢، كما أن الاتفاق المرحلي الذي وقع في ١٩٨٧ نص على أن العمل به يتم فقط إلى حين البدء في ملء «سد اتاتورك» أكبر المشاريع التي تقيمها تركيا في إطار «مشروع تطوير جنوب شرقي الأناضول». وهي نقطة أخرى تتركب بها دمشق لدعوتها الأتراك للدخول في مفاوضات. ويقدر الخبراء السوريون مجموع ما تخزنه السدود التركية بأكثر من ٩٠ بليون متر مكعب في مقابل ١٦ بليوناً لسدي «الثورة» و«تشرين» في سورية و١٢ بليوناً لسدي «حديثة» و«القادسية» في العراق، أي أن مخزون سدود تركيا يبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف السدود في البلدين العربيين.

و«الخطر» في البعدين السياسي والتقني، حسب ما جاء في المذكرة أن سد اتاتورك يعطي الفرصة لتركيا لأن تقطع المياه عن سورية والعراق مدة سنة كاملة إذا أرادت كما حصل فعلاً في العام ١٩٩٠ لمدة شهر و١٩٩١ لمدة ١٤ ساعة، إذ أن طاقة البحيرة تبلغ نحو ٢٢ بليون متر مكعب وهو إجمالي التدفق السنوي إلى الأراضي السورية. كما أن الوارد المائي السنوي الواسطي للفرات يكفي لري ٢,٥ مليون هكتار، في حين تخطط انقرة لري نحو مليوني هكتار.

وأشارت المذكرة إلى أن حجم تخزين السدود

مخفاوواط وتخزين ١,٩ بليون متر مكعب، وتبلغ كلفته أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، وقدم «الصندوق الكويتي للأنماء الاجتماعي والاقتصادي» و«الصندوق العربي للأنماء الاجتماعي والاقتصادي» قرضين بقيمة ١٦٥ مليون دولار للمساهمة في تمويله.

وكان وفد من وزارة الري التركية «وعد» في آذار (مارس) الماضي بتنظيم تدفق النهر الذي يبلغ بشكل وسطي ألف متر مكعب في الثانية، عبر حبس المياه في سد اتاتورك أكبر السدود التركية، وذلك لمساعدة سورية على تحويل المجري عن جسم السد إلى حين الانتهاء من عملية البناء، لكن ذلك لم يحصل، فقررت الحكومة تحويله من دون الاعتماد على «التنظيم التركي». ويعتقد خبراء بأن انقرة «فوجئت» بقدرة السوريين على تحويل المجري من دون تنظيم التدفق الذي بلغ خلال العملية ٧٥٠ متراً مكعباً في الثانية.

ومعلوم أن سورية تطالب جارتها على الحدود الشمالية بالتوصل إلى اتفاق نهائي لاقتسام مياه الفرات بعد الدخول في مفاوضات جدية تؤدي إلى اتفاق عادل بين سورية والعراق وتركيا، لذلك فإن دمشق تنتقد أي مشاريع على مجرى النهر تقام من دون التنسيق معها، كما ترى أن التعاون الإقليمي لا يمكن أن يحصل قبل التوصل إلى اتفاق نهائي وعادل بدلاً من الاتفاق المرحلي للعام ١٩٨٧ الذي نص على تصريف ٥٠٠ متر مكعب في الثانية إلى السوريين والعراقيين.

### بورصة المياه والنفط

من هنا تأتي أسباب معارضة مؤتمر «مياه العالم» تمويل مشاريع المستقبل الذي رعته صحيفة «هيرالد تريبيون» الأميركية وحضره عدد من الزعماء والمثليين عن الدول العربية والمؤسسات الدولية، في مقدمتهم رئيس «البنك الدولي» جيمس وولفنسون. وكان وزير الدولة السوري للشؤون الخارجية السيد ناصر قدور اجتمع أخيراً إلى جميع سفراء الدول العربية، وسلمهم مذكرة رسمية تدعو إلى «مقاطعة» المؤتمر وتوضيح الموقف السوري إزاء ملف المياه. وكانت دمشق نجحت في العام ١٩٩١ بفضل «تضامن» الدول العربية معها في إفشال «قمة مياه الشرق الأوسط» في تركيا لتحقيق أهداف مشابهة لأهداف مؤتمر اسطنبول.

وتعتقد الخارجية السورية بأن هذا المؤتمر «أخطر بكثير» من مؤتمر «قمة المياه في الشرق الأوسط» بسبب «الظروف الدولية الراهنة والتحالف الجديد بين تركيا وإسرائيل، وإعلان





المصدر : الوسط

التاريخ : ١٩٩٧ / ١ / ١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥- الخطة التركية ثلاثية المراحل.  
٦- عدم الاعتراف بإيقاف تدفق نهر الفرات في العام ١٩٩٠.  
٧- سورية تعترض على بناء سدود تركية من دون مبرر.  
ولقد على هذه المذكرة وزعت الخارجية السورية دراسة تفصيلية على عدد من السفراء والدول المهمة، متضمنة ردوداً على كل نقطة من هذه النقاط السبع. وجاء في الدراسة التي حصلت «الوسط» على نسخة منها: «على نقيض التصريحات التركية التي تضمنت مفاهيم خاطئة عن المياه، فإن أياً من المسؤولين السوريين لم يتحدث عن احتمال حصول صراعات في المنطقة من أجل المياه. كما أن سورية بالذات ترى دائماً في المياه جسراً للسلام بين شعوب المنطقة»، وأضافت أن الخبراء السوريين «لم يطرحوا مطلقاً الرقم ٧٠٠ متر مكعب بل أن طروحاتهم مبنية على أساس الحق والعدالة. وأن دمشق تعمل للوصول إلى اتفاق نهائي تحدد فيه حصص الأطراف بشكل عادل ومعقول». وزارت «أن الادعاء بأن هذا الرقم قرار سياسي ادعاء باطل لا أساس له من الصحة».

وتعليقاً على إصرار المسؤولين الأتراك على أن الفرات وبحلة «عابران للحدود وليس دوليين»، قال خبراء الإدارة القانونية الذين أعدوا الدراسة أن الوفد التركي «أصيب بخيبة أمل» في اجتماعات اللجنة الدولية السادسة التي ناقشت «قانون استخدام المجاري المائية للأغراض غير اللاحقة» في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٦ ونيسان (أبريل) ١٩٩٧ لأنه لم يجد أي مؤيد لطروحاته. وفي هذا المجال عرف المجتمعون المجري المائي الدولي بأنه «شبكة المياه السطحية والجوفية التي

تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض كلاً واحداً ويتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة».

أما بالنسبة إلى اعتبار بحلة والفرات حوضاً واحداً كما طالب الخبراء الأتراك في اجتماعات اللجنة الثلاثية في السنوات الأخيرة، فقالت الدراسة أن «جميع الدراسات التركية تعتبرهما حوضاً واحداً فكيف ترضى لغيرها أن يؤمن بهذه

التركية على نهر بحلة يبلغ ١٨,٥ بليون متر مكعب سنوياً، وهذا الرقم يساوي إجمالي الوارد المائي لنهر بحلة الذي تتشاطا عليه أيضاً سورية والعراق، مع أنها (سورية) الدولة «الأفقر بالمياه والأكثر حاجة لحقوقها الشرعية في مياه الفرات». وشكل الموقف من ملف المياه ساحة للجدل السوري - التركي. وفي ظل غياب اللقاءات المباشرة بسبب رفض انقرة ذلك منذ العام ١٩٩٣، انتقل البلدان إلى الأروقة الدبلوماسية لايصال موقفيهما إلى الدول المعنية وحشد تأييدها. إذ أن وزارة الخارجية التركية بدأت في السنوات الأخيرة توزيع دراسة ضخمة عن موقفها المائي على الدول الأوروبية والعربية وأميركا وعلى المنظمات الدولية، الأمر الذي دفع الخارجية السورية إلى إعداد دراسة مشابهة ترد على كل نقطة يذكرها الجانب التركي.

### المذكرة التركية

ويمكن تلخيص النقاط التي تضمنتها المذكرة التركية وحصلت «الوسط» على نسخة منها ووزعت على السفراء المعتمدين في مصر، عشية الاجتماع الأخير لمجلس الجامعة العربية على الشكل الآتي:

- ١- أن الصحافة العربية تقدم ملف المياه على أنه عنصر للصراع مع الأتراك.
- ٢- أن سورية تطالب بالحصول على ٧٠٠ متر مكعب في الثانية من نهر الفرات بدلاً من ٥٠٠ متر مكعب، وهذا قرار سياسي.
- ٢- أن نهري الفرات وبحلة عابران للحدود وليس دوليين.
- ٤- أن حوضي بحلة والفرات حوض واحد.





المصدر : ... الوسط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١/١٠

الفكرة الخافضة للعلم اصلا والخاطئة بالمفاهيم الفنية والقانونية.

### توزيع الجدوى الاقتصادية

ويطالب الفنيون الاثراك بـ «الانتفاع الامثل والنصف وللعقول للمجاري العابرة للحدود» على اساس تقويم المشاريع القائمة في الدول الثلاث كأنها في دولة واحدة من حيث الجدوى الاقتصادية وبالتالي ضرورة التركيز على المشاريع ذات الجدوى الاكثر، أي ما يعرف بـ «خطة المراحل الثلاث»، لكن الخبراء السوريين يرون على ذلك بان مفهوم «امثل انتفاع يدل الى الحصول على اقصى المنافع الممكنة لجميع دول المجرى المائي وتحقيق اكبر قدر ممكن من الايفاء بجميع حاجاتها، وفي الوقت ذاته تقليل الضرر او الحاجات غير المحققة لكل منها الى حد ادنى».

وفي مقابل النفي التركي، تؤيد سورية ان تصريف الفرات انخفض بين ١٢ كانون الثاني (يناير) و١٢ شباط (فبراير) ١٩٩٠ الى نحو ٤٥ متراً مكعباً في الثانية بدلاً من الف متر مكعب وذلك بشكل مخالف لـ «ابسط قواعد القانون الدولي القاضية بضرورة التشاور والاطلاع المسبق» بأي تصرف من قبل دولة المجرى الاعلى، وينطبق ذلك على موضوع اقامة سدي بيره جيک وقره قميش التركيين قرب الحدود السورية - التركية (٨٢٥ كلم). واوضحت الدراسة الرسمية رداً على قول انقرة ان سد بيره جيک سد تنظيمي، ان سورية والعراق «ليستا في حاجة الى سدود خارج اراضيها لتنظيم حصصهما من الموارد المائية المشتركة، لان سدودهما تكفي لتحقيق ذلك لاكثر من عامين متتاليين»، ولتأكيد عدم صحة الموقف التركي ذكرت الدراسة ان السد ذاته سيروي مساحة ٨١,٦ ألف هكتار.

وكانت دمشق وبغداد ارسلتا رسائل الى الهيئات الدولية التي كانت تنوي تمويل هذين المشروعين التركيين، وحصلتا على تلميحات منها. وقالت المصادر السورية ان «البنك الدولي» ابلغ دمشق انه «ليس منخراطاً في تمويل أي من النشاطات التي تقوم بها تركيا على نهر الفرات، وانه يرى اهمية بالغة في ان تتوصل الدول المتشاطئة على مجرى مائي، الى اتفاقات ملائمة او ترتيبات معينة». ووضح مسؤولون في البنك الدولي في رسائل رسمية الى دمشق انه «عندما يطلب من البنك تمويل مشروع علينا ان نتأكد انه لا يسبب أي اذى ملحوظ لأي من الدول المتشاطئة» ■





المصدر: الأهرام

التاريخ: ٨/١٠/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد الجدل حول موقع السد الأردني - الإسرائيلي على اليرموك

## سوريا والأردن تبحثان قضايا المياه المشتركة السبت المقبل اللجنة العراقية - السورية تناقش المشاريع التركية على الفرات

دمشق - من عاطف صقر:

صرح المهندس بركات حديد معاون وزير الري السوري لـ «الأهرام» بأنه سيقوِّجُه إلى الأردن السبت المقبل على رأس وفد سوري لحضور الاجتماعات السورية - الأردنية حول قضايا المياه.

وأضاف أنه سيقبلور الموضوعات التي يتناولها الجانبان عقب نهاية الاجتماعات، في الوقت الذي نكر فيه مصدر مطلع لـ «الأهرام» أن الوفد السوري سيقفد موقع سد العدسية الذي كانت الأردن وإسرائيل قد اتفقتا على إقامته على نهر اليرموك بالأراضي الأردنية، بحيث يكون جانب منه على الضفة الأردنية للنهر والجانب الآخر على الضفة المقابلة (إسرائيل).

وأشارت المصادر إلى أن انعقاد الاجتماعات القادمة بين الجانبين يأتي بعد قلق سوريا من الأنباء الإسرائيلية، التي تم نفيها في وقت لاحق، حول اعتزام إسرائيل نقل موقع السد المتفق عليه مع الأردن من الأراضي الأردنية إلى الجولان المحتل والذي تطالب سوريا بإعادة أراضيها إليها حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.

ونكر مصدر سوري لـ «الأهرام» أن سوريا ملتزمة

بالاتفاقية الأردنية - السورية المبرمة عام ١٩٨٧ والتي تضمن حصول سوريا على ٩٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك، مؤكداً أن سوريا لا تأخذ شيئاً من حصّة الأردن. وأوضح أن هناك تعليمات من الجهات العليا السورية بأن تلتزم سوريا بالاتفاقية نصاً وروحاً. وتتضمن الاتفاقية إنشاء سد «الوحدة» على نهر اليرموك، إلا أنه لم يتم بعد. ويقول المهندس عبد العزيز المصري مسئول المياه الدولية بوزارة الري السورية إن السد طاقته التخزينية حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب، وستحصل الأردن على المياه المخزنة وسوريا على ٧٥٪ من طاقته الكهربائية كما علم «الأهرام» أن الجانب العراقي لم يرد حتى أمس بشأن الاجتماع الدوري للجنة الفنية السورية - العراقية الخاصة بالمياه الدولية، الذي دعت سوريا إلى عقده يوم الثلاثاء القادم.

وتبحث اللجنة التطورات الأخيرة للمشاريع التركية فوق نهر الفرات النابع من تركيا والمار عبر سوريا ليصب في العراق وتسعى سوريا والعراق إلى التوصل إلى قسمة عادلة لمياه نهري الفرات وجلة مع تركيا. وكان العراق قد انتقد أخيراً محاولات تركيا الترويج لبيع المياه لدول الجوار.







المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٠/٨

## لجنة المياه السورية - الأردنية تجتمع في عمان النسبت

□ دمشق -  
من ابراهيم حميدي:

■ قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان اللجنة السورية - الأردنية الخاصة بمياه نهر اليرموك ستجتمع السبت المقبل في عمان لايام عدة. وأشارت الى ان دمشق لا تزال تنتظر الرد العراقي على اقتراحها عقد اجتماع للجنة السورية - العراقية الخاصة بالمياه في ١٤ الشهر الجاري. وأوضحت المصادر ان معاون وزير الري سراس الجانب السوري التي اجتماع السبت في حضور مدير ادارة المعاهدات في الخارجية الدكتور أمين أسير ومدير مكتب المياه الدولية في وزارة الري المهندس عبدالعزيز المصري ومسؤولين عن حوض

اليرموك. وأشارت الى ان جدول الأعمال يشمل ثلاث نقاط هي: معالجة موضوع المياه المالحة التي تصرف في اتجاهي الحدود، متابعة تنفيذ اتفاق سد الوحدة (موقع عام ١٩٨٧)، والاطلاع عن كذب على الكلام عن التخطيط لاقامة سد أردني - اسرائيلي في منطقة الحمة، التي تطالب دمشق باستعادتها من اسرائيل. وأوضحت مصادر دبلوماسية لـ «الحياة» ان الجانب السوري يريد التاكيد من ان الأردنيين يرفضون نقل سد العدسية الى منطقة الحمة، بعد نفيهم وجود اي اتفاق مع اسرائيل في هذا الشأن، علماً ان وزير البنى التحتية الاسرائيلي ارييل شارون أشار إلى وجود «تنسيق» مع عمان.

يذكر ان وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع قال انه إذا تأكدت بلاده من ان الأردن شريك في «لعبة» تغيير موقع السد من العدسية الى الحمة، ستتحمل عمان مسؤولية كبيرة. وبالنسبة الى سد «الوحدة» قالت المصادر الدبلوماسية ان هذا الموضوع يشكل «اولوية» لسورية، وأشارت الى موافقتها على استكمال بناء السد في اجتماع اللجنة في دمشق في آب (اغسطس) العام الماضي. وقدرت دراسة فنية أعدتها شركة أميركية قبل عشر سنين نفقات المشروع بنحو ٤٥٠ مليون دولار. ويتفق الجانبان العام الماضي على ان يكلف الأردنيون مؤسسة دولية اجراء الدراسات وتمويل المشروع.





المصدر : الحبيسة

التاريخ : ١٩٩٧/١/٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحتاج الى ١٣٠٠ مليون متر مكعب اضافية يومياً سنة ٢٠٢٠

## دمشق "تعطش" اعتباراً من السنة ٢٠٠٥

□ دمشق - الحياة:

توقعت مصادر رسمية ان تتفاعل أزمة مياه الشرب والري في دمشق وريفها لتصل الى حدود الكارثة سنة ٢٠٢٠ والى عجز عن تأمين المياه تقدر نسبته بنحو ٨٠ في المئة.

ورأت المصادر ان دمشق على أبواب العطش قبل سنة ٢٠٠٥ وان لا ينقذها سوى تنفيذ مشروع استراتيجي لجبر المياه من خارج حوض بردى والاعوج، مع وضع خطط وضوابط لكبح الهجرة الكبيرة والمتزايدة من السكان الى دمشق.

وقد رت مذكرة عن تأمين مياه الشرب الى دمشق وريفها، اعدتها لجنة من رئاسة مجلس الوزراء احتياجات دمشق وريفها بنحو ٣٤٢ مليون متر مكعب سنوياً وأشارت الى ان الاحتياجات من المياه لأغراض الشرب والري والاستخدامات المنزلية والصناعية بلغت العام الماضي ٤٠٧ ملايين متر مكعب في حين بلغت نسبة العجز في تأمينها حتى اوائل ايلول (سبتمبر) ١٩٩٦ بنحو ٢٥ في المئة.

وقالت المذكرة: ان اجمالي الاحتياجات سيصل السنة ٢٠٠٠ الى ٥٧٧ مليون متر مكعب سنوياً اي بعجز نسبته ٤٦ في المئة لترتفع الاحتياجات سنة ٢٠١٠ الى ٩٦٧ مليون متر مكعب بعجز نسبته ٦٩ في المئة وتسجل سنة ٢٠٢٠ رقماً قياسياً قدره ١٥٨٤ مليون متر مكعب بنسبة عجز تزيد على ٨٠ في المئة.

وأشارت المذكرة الى ان متوسط قيمة هطول الامطار والثلوج على كامل مساحة حوض بردى والاعوج، بحدود ٢٦٥٩ مليون متر مكعب سنوياً بينما تبلغ قيمة التبخر في الفترة نفسها على مجمل المساحة نحو ١٨٠٨ ملايين متر مكعب سنوياً

مما يعني ان قيمة الموارد المائية الطبيعية في حوض بردى والاعوج تساوي ٨٥٠ مليون متر مكعب سنوياً في حين تبلغ نسبة القيمة الاجمالية للموارد المائية الممكن استثمارها للشرب بين ٦٥ و ٧٠ في المئة من هذه الموارد اي ما يعادل بين ٥٥٠ و ٥٩٥ مليون متر مكعب في السنة.

وتشير المذكرة الى ان مساحة الاراضي المروية في حوض بردى والاعوج، وصلت الى نحو ٧٣ الف هكتار تستهلك نحو ١٠٢٥ مليون متر مكعب سنوياً لريها يتم تأمينها من المياه السطحية والجوفية والمختلطة.

ويذكر ان الموارد المائية الطبيعية في الحوض هي موارد محدودة ويستخدم الجزء الاعظم من مياه الينابيع الكبرى مثل الفيحة وبردى لصالح مياه الشرب بينما يستخدم الباقي من مياه الينابيع الاخرى والمياه الجوفية من الآبار لتغطية احتياجات الشرب والري في محافظة ريف دمشق.

وتكرت المصادر ان تسببه العجز الحالي في مياه الشرب في دمشق بلغ ٩ في المئة تعوض بتقنين يومي يراوح بين ست

وتسع ساعات على مدار ستة اشهر متواصلة.

وأشارت الى ان نسبة ٥٥ في المئة من المياه التي تشربها دمشق صيفاً ليست عذبة لكنها آمنة صحياً وتحصل السلطات عليها من آبار دمشق ونهر بردى لتضخ في الشبكة بعد معالجتها وتعقيمها وغالباً ما تسبب عكراً في المياه.

ويشير البرنامج التقديري المعد سلفاً لإنتاج المياه في دمشق للفترة بين الشهر الرابع من السنة الجارية والشهر الثاني من ١٩٩٨، ان الدعم الوسطي لمياه نبع الفيحة هو ٥٠ ألف متر مكعب يومياً بواسطة الضخ من النبع الرئيسي والينابيع الجانبية وعن

حاروش وآبار دير قانون، و١٦٣ من آبار السهل (مشروع بردى) مما يعني ان مجموع الدعم الوسطي سيكون في حدود ٣١٣ ألف متر مكعب في اليوم.

وتبين ان النقص في الاحتياجات سيصل نروته في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل اذ ينتج النبع ٢٥٨ ألف متر مكعب يومياً يمكن رفدها من زيادة تصريفه من آبار دمشق وآبار السهل بمقدار ٣١٣ ألف متر مكعب يومياً يكون المجموع ٥٧١ ألف متر مكعب يومياً بينما تصل الحاجة الى ٦٢٥ ألف متر مكعب يومياً.

ويقدر عدد الساعات التي يلزم قطع الماء خلالها لتوفير هذه

النسبة تسع ساعات يومياً.

وأوضحت مصادر مؤسسة مياه الشرب ان العجز في تأمين مياه الشرب كان العام الماضي نحو ١٣٢ مليون متر مكعب وسيصل العجز في السنة الفين الى نحو ٣٠٢ مليون متر مكعب ليرتفع سنة ٢٠١٠ الى ٦٩٢ مليون متر مكعب وليتضاعف سنة ٢٠٢٠ الى حدود ١٣٠٩ مليون متر مكعب يومياً.

وحسب المصادر تبدو دمشق على أبواب عطش حقيقي سنة ٢٠٠٥ على ابعد تقدير ولن تنفع في مواجهته اجراءات التعويض الصناعي الحالي باستخدام مياه الآبار وجبر مياه بردى ولا حتى اتباع نظام تقنين اكثر صرامة.





المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأضاف التقرير أن الحكومة المصرية بدأت تتخذ خطوات جادة  
لاشتراك القطاع الخاص في توفير مياه الشرب وحماية الموارد المائية  
فتم الاتفاق مع إحدى شركات القطاع الخاص للقيام بتنقية المياه  
وبيعها بسعر يعادل 2,5 دولار أمريكي للمتر المكعب.  
وبعد نجاح التجربة سيتم إقامة مصانع محلية لتنقية المياه في  
أطار مشروع تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في 3 محافظات  
هي القاهرة والسويس والإسماعيلية بهدف اكتشاف وإصلاح حالات  
تسرب المياه في المنازل والمباني الحكومية.





المصدر: السعالم السوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١٠

# البنك الدولي يحذر من وقوع أزمة في المياه بالشرق الأوسط

□ كتب - عبد الرحمن إبراهيم:

توقع تقرير مهم للبنك الدولي حدوث أزمة خطيرة في المياه العذبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال سنوات قليلة مؤكدا انخفاض نصيب الفرد من المياه الى النصف خلال 30 عاما. وكشف التقرير عن أن هذه المنطقة يصل نصيبها الى 1٪ فقط من المياه العذبة في العالم بينما يتركز بها حوالي 5٪ من سكان العالم. واقترح التقرير عدة حلول لتجنب هذه الأزمة منها مبادرات حكومية لتشجيع تعاون الدول لتنظيم كيفية استخدام المياه دون إهدار وطالب التقرير بإعطاء الفرصة للقطاع الخاص والمستثمرين من خلال تقديم التيسيرات لهم لإقامة شركات ومصانع لتتقية وتحلية مياه البحر وتحويلها الى مياه عذبة. كما طالب التقرير الشركات والمصانع التابعة للقطاع العام والخاص بالحفاظ على المياه العذبة من التلوث وعدم القاء المخلفات في الأنهار.. وأشار التقرير الى وجود فرصة كبيرة للقطاع الخاص للعمل في توفير مياه الشرب وبيعها في زجاجات خاصة في المناطق

النائية والصحراوية البعيدة عن الأنهار. وأكد التقرير على ضرورة الموازنة بين الطلب على المياه والتمتع منها وإيجاد مصادر بديلة بغرض تحرير الدول من الاعتماد على كميات المياه العذبة المحدودة وتشجيع إقامة الشركات الإقليمية والدولية بهدف تعزيز التعاون الفني والمالي في قضايا المياه. وأشار تقرير البنك الدولي الى أن استهلاك المياه تضاعف على نطاق العالم خمس مرات في هذا القرن ومن المتوقع انخفاض نصيب الفرد من المياه المتاحة بمقدار الثلث خلال القرن القادم موضحا وجود حالات لنقص المياه حتى في البلاد الغنية بالمياه مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين.. وأشار التقرير الى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أشد مناطق العالم جفافا حيث تفتقر الى موارد كبيرة من المياه العذبة الطبيعية ولوحظ أن ثلاثة أرباع رقعة اليابس فيها تقسم بالجفاف كما أن معدلات سقوط المطر منخفضة وغير منتظمة وريثة التوزيع.

وأكد التقرير أن حوالي 45 مليون نسمة أي حوالي 16٪ من سكان المنطقة يفتقرون الى امادات المياه المأمونة.. لا يحصل أكثر من 80 مليون نسمة على خدمات الصرف الصحي المأمونة.. وكما انخفض نصيب الفرد من المياه المتاحة سنويا الى 1250 مترا مكعبا وهو أدنى معدل على مستوى العالم ويتوقع أن ينخفض مرة أخرى بنسبة 50٪ بحلول عام 2025 ويرجع السبب في ذلك الى إهدار المياه







المصدر: الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١

## العالم يبحث عن ٦٠٠ مليار دولار لمواجهة أزمة المياه

ان هناك نحو ملياري شخص في الدول النامية يفتقرون إلى المياه النظيفة والصرف الصحي. كما ينمو الطلب على المياه بأكثر من ضعف معدل النمو السكاني. وقد دعت المؤسسة الدولية للتمويل إلى ضرورة أحداث تغيير جذري في تخصيص الموارد لتصحيح الخلل في الوضع القائم الذي يجعل السكان الأكثر فقرا يدفعون أكثر مقابل الحصول على المياه. حتى «هايتي» ينفق الفرد ٢٠ من دخله على المياه. وفي شرق إفريقيا ينفق نحو ٩/ مقابل أقل من ٢/ ينفقها الفرد على المياه في العالم المتقدم. وتري خطط البنك الدولي لمواجهة هذه الأزمة ان هناك حاجة إلى تمويل يتراوح بين ٤٥ و ٦٠ مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط فقط على مدى الأعوام العشر القادمة.

اسطنبول - رويتر - أكد خبراء المياه ان العالم سيقرب من أزمة في امدادات المياه ما لم توجد المزيد من الاستثمارات التي يصل مقدارها إلى ٦٠٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة. وأشار المشاركون في مؤتمر دولي حول مشروعات المياه «باسطنبول» إلى ان عزوف المستثمرين عن المساهمة في قطاع مشروعات المياه ينذر بحدوث كارثة في ظل الطلب المتنامي للمياه ووجود امدادات غير كافية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى ان هناك حاجة إلى ٦٠٠ مليار دولار لتحديث المنشآت المائية على مدى الأعوام العشر القادمة ويزيد هذا المبلغ إلى ٨٠٠ مليار دولار إذا شمل مشروعات الري. وفي ظل النقص المستمر للاستثمار في مجال مشروعات المياه تشير الاحصاءات إلى





المصدر: العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٢

## إسرائيل تسرق المياه المصرية والسعودية والسورية

كتب: محمد نعمان

كشفت تقرير مصري النقاب عن سرقة إسرائيل للمياه الجوفية من صحراء سيناء من خلال عمليات الحفر الزائد التي تجعل ميل الأرض في وادي عربة أكبر منه في صحراء سيناء، حيث تتجمع المياه في شكل حوض يعمل على تبريد المفاعل النووي الإسرائيلي (ديمونه). وأكد التقرير السري الذي رفع مؤخراً إلى الخارجية المصرية على حدوث تسرب إشعاعات نووية من ديمونه بسبب قلة المياه في حوض التبريد في وادي عربة حينما قل منسوب المياه الجوفية بـصحراء سيناء.

وأشار إلى أن المفاعلات النووية تعتمد في تشغيلها على توافر كل من الماء الثقيل والماء الخفيف لإستخدامه في المهدئ والمبرد، لأن المفاعلات الذرية الإسرائيلية عبارة عن مفاعلات حرارية غير متجانسة، ويسبب قلة المياه فإنها تؤدي إلى إختزان كميات متراكمة من الطاقة. وكشف التقرير الذي تنفرد (العربي) بنشره الأسباب الحقيقية وراء توقف المشروع الأردني - الإسرائيلي بتحويل مجرى مياه نهر الأردن، حيث كان سينتج للجانب الأردني الكشوف عن مقدار تشغيل المفاعلات النووية الإسرائيلية من خلال كمية المياه التي يتيحها هذا الاتفاق لإسرائيل. وقد عملت إسرائيل على أن يكون إستهلاكها اليومي للمياه سرياً حيث أنه لو طرحنا مقدار إحتياج المستوطنات والمصانع والمزارعين من المياه من مقدار المياه المستهلكة لأمكن معرفة قوة عمل وتشغيل المفاعلات النووية الإسرائيلية من خلال كمية المياه المتبقية والتي تستخدم في عملية تبريد المفاعلات.

وحذر التقرير من خطورة مشاريع المياه الإسرائيلية - التركية المعروفة باسم (أنبوب السلام) حيث تشكل جوس انداز خطيراً بوجود مفاعلات ذرية إسرائيلية تعمل بقوة وطاقة أكبر، وهو ما حدا بإسرائيل لنقل جزء من مياه هذا المشروع عن طريق ناقلات شحن وليس أنابيب ضخ، لأن معرفة قطر الانابيب وطولها يمكن من حساب كمية المياه التي يتم توفيرها لإسرائيل وبالتالي يمكن معرفة قوة تشغيل هذه المفاعلات.

وأفاد التقرير قيام إسرائيل بعمليات سحب لمياه حوض الديسي السعودي وهو أكبر حوض جوفي للمياه في منطقة الشرق الأوسط لإستخدامها في مجال الطاقة النووية، وحذر من أن إسرائيل تهدف من السيطرة على المياه اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية إلى أن تضطر الدول العربية المجاورة في المستقبل القريب إلى الإتفاق معها على تزويدها بالمياه اللازمة لتوليد الطاقة واتهم التقرير تركيا بتحويل المياه من منطقة (الثفود) المتنازع عليها مع سوريا (والتي هي في حقيقة الأمر ملك لدمشق) إلى الجانب الإسرائيلي، محذراً من المخاطر المحدقة بالجانب السوري ■





المصدر: الحسبيسي

للتنمية والصناعات والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١٣

# أزمة المياه في العالم العربي: طموحات التنمية والمستقبل السياسي

الكتاب: المياه في العالم العربي - آفاق  
وأحتمالات المستقبل

تحرير: بيتر روجرز وبيتر ليدون.  
الناشر: مركز الأبحاث للدراسات والبحوث  
الاستراتيجية - أبوظبي ١٩٩٧.

سمير رزق الله

العربي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية  
العربية والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة  
والأراضي الجافة.

بلغ عدد المشاركين في الندوة حوالي الخمسين  
باحثاً وخبيراً عربياً جاءوا من مراكز أكاديمية  
عربية وأميركية وبريطانية ومن العديد من  
المنظمات الحكومية والدولية. وكان واضحاً أن  
هناك إجماعاً على وجود أزمة مياه في العالم  
العربي على رغم زيادة الاستثمارات في رفع  
مستوى واردات المياه المتاحة للمدن، وازدياد حجم  
المياه المتاحة بفضل بناء السدود على مجاري  
المياه السطحية وعن طريق حفر الآبار وضخ المياه  
الجوفية وتحلية مياه البحر، وغير ذلك من  
المنجزات التكنولوجية. وتوضح مقدمة الكتاب هذا  
الوضع بالقول: «... وهكذا فإن الزيادة الهائلة على  
الطلب يقابلها وارد سنوي ليس من السهل زيادته  
زيادة كبيرة مما يعني وجود نوع من التصادم أو  
المازق، أو لنطلق عليه أزمة سياسية».

يضم الكتاب أحد عشر فصلاً: «مشكلات المياه  
في العالم العربي - إدارة الموارد النادرة»  
عبدالكريم صادق وشوقي البرغوثي، «المياه  
العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في  
الشرق الأوسط: جون ووتربري» «نظرة  
شاملة إلى الدول والأقاليم» جي. إيه. إل.  
«المنطقة الوسطى - المشكلات والاتفاق» يحيى  
عبدالمجيد، «الشرق العربي - تاريخ المياه  
ومشكلاتها وأفاقها المستقبلية» يحيى بكور وجون  
كولازر، «تنمية موارد المياه في دول المغرب  
العربي» محمد جيلالي وعلي جبالي، «المياه في  
شبه الجزيرة العربية - المشكلات وأفاق المستقبل»  
جميل العلوي ومحمد عبدالرزاق، «التحلية أسلوب  
جديد لتوفير المياه» تيسير دباغ وبيتر سادير  
وعبدالعزيز السقابي ومحمد صادق، «تغير المناخ  
العالمي وأثاره على توافر المياه واستخدامها في  
الشرق الأوسط» توماس ناف، «جدول أعمال  
للأعوام الثلاثين القادمة» بيتر روجرز.

ويبدو من استعراض هذه العناوين أن الندوة  
(وبالغالب الكتاب) ركزت على الجوانب التقنية  
والجغرافية في معالجة أزمة المياه، ومرت بسرعة  
إلى حد ما - على الجوانب السياسية والأمنية

■ لا يصل كتاب «المياه في العالم العربي -  
آفاق وأحتمالات المستقبل» في تصوره لازمة المياه  
المتوقعة في المنطقة العربية، إلى درجة التشاؤم  
السوداوية التي تطلقها كتب أخرى مماثلة وتوقع  
نشوب «حروب الماء» في مطلع القرن المقبل في ظل  
تراجع المصادر المائية من جهة وزيادة الكثافة  
السكانية المتطلبة للمزيد من المياه من جهة أخرى،  
وأخيراً الاستقطاب السياسي والأمني الذي طال  
الدول المعنية بمجاري المياه (تركيا - سورية -  
العراق، ومصر - السودان - إثيوبيا على سبيل  
المثال لا الحصر).

وإذا كانت هذه النظرة غير التشاؤمية (مع أنها  
ليست متفائلة بالضرورة) تشكل الميزة الأولى  
للكتاب المترجم عن الإنكليزية، فإن الميزة الثانية  
هي أن الدراسات الموجودة في هذا الكتاب الضخم  
(٤٩٦ صفحة) تركز على أزمة المياه في «العالم  
العربي» بالتحديد، وليس في «الشرق الأوسط» أو  
«الشرق الأدنى» وهي مدلولات استراتيجية تحاول  
أن تنظر إلى الوضع العام من منظور انخراط  
إسرائيل في هذه المنظومة الجغرافية السياسية الناشئة  
عن عمليات السلام الجارية حالياً، من دون الأخذ  
في الاعتبار المصالح العربية الحيوية، خصوصاً  
في مصادر المياه ومجاريها التي تلعب دوراً مهماً  
في رسم خطط التنمية المستقبلية.

الكتاب في الأساس هو مجموعة الدراسات  
والأبحاث والنقاشات التي جرت في إطار ندوة  
تحمل العنوان ذاته أقيمت في أواخر العام ١٩٩٣  
في كامبردج بالتعاون بين جامعة هارفرد الأميركية  
والصندوق العربي بالبحرين. وهي ندوة تعتبر  
امتداداً لمؤتمر موارد المياه واستخداماتها الذي  
عقد العام ١٩٨٦ وأشرف عليه كل من الصندوق







المصدر: **المستقبل**

التاريخ: ١٩٩٧/١٠/١٣ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مياه جنوب لبنان، هو بعض من المخطط الصهيوني البعيد المدى الرامي الى توطين ملايين اليهود المهاجرين في المناطق الفلسطينية (ورياً اللبنانية والسورية) المحتلة.

ولا نستطيع ان نطالب الكتاب بمعالجة الابعاد السياسية والامنية لازمة المياه في العالم العربي، فهذا امر لم يكن في بال منظمي الندوة او اخر العام ١٩٩٣. وكل ما نراه هنا، ان هؤلاء الخبراء يضعون امام رجال السياسة والقانون والاقتصاد خبراتهم في حقول ادارة المصادر المائية، وذلك بهدف تنظيم استهلاك المياه في زمننا الحاضر والتخطيط لمستقبل سيشهد حتماً ازمتاً أعقد وأصعب وأخطر. والخلاصة، التي وردت في مقدمة الكتاب تحمل الميزات الأساسية لهذه الندوة المهمة وذات الابعاد الحيوية جداً:

«يعتقد المشاركون في الندوة ان بعض الدراسات التي نشرت عن مشكلة المياه في الدول العربية قد بالغت بشأن الأخطار المحيطة. ولم يتنبأ غالبية المشاركين بنشوب نزاع مسلح حول المياه على مدى الأعوام العشرين القادمة. وأكدوا ايمانهم بان الازمة السياسية التي تلوح في الأفق بوضوح - بشأن المياه في العالم العربي - يمكن السيطرة عليها حتى لا تتحول الى مجموعة من الازمت الخطيرة حول الموارد القومية، وذلك بفضل الاستجابة الحكيمة المبكرة والقوية من جانب المجتمعات العربية، والمتمثلة في تنظيم الطلب على المياه، على هدى الموضوعات الرئيسية التالية:

- ١ - صياغة وتشريع وتنفيذ استراتيجية واضحة.
  - ٢ - اقامة مؤسسات تعنى بشؤون المياه.
  - ٣ - اجراء الدراسات والبحوث اللازمة.
- اما حدوث ازمت في موارد المياه فلن ينجم عنه إلا اثار مدمرة قاسية على اقتصاديات الشعوب العربية، وعلى حياتها ومستوى معيشتها، وعلى علاقات التعاون بين الدول العربية.



والاستراتيجية في منطقة تعتبر بؤرة لصراعات مصيرية عويصة. ومن دون الانتفاص من أهمية الطابع التقني الحالي والمستقبلي، فنحن نرى ان الصراع على المياه في المنطقة العربية في مطلع القرن المقبل سيتخذ الموازيات السياسية والامنية نفسها للصراعات الوطنية والقومية الراهنة. فالسدود التي تقيمها تركيا على منابع بحلة والفرات لا يمكن النظر اليها إلا من خلال الموقف التركي المعادي للعراق وسورية. كما وأن اقدام الدولة اليهم بية على استغلال مصادر المياه في فلسطين المحتلة كلها، والنظر بعين طامعة الى







المصدر: الحسياسة

التاريخ: ١٩٩٧/١/١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الأردن يؤكد لسورية معارضته إقامة سد مع إسرائيل في الجولان

□ دمشق -

من ابراهيم حميدي:

■ حصلت سورية على «تطمينات أكيدة» بأن الحكومة الأردنية «لا يعقل» أن تقيم سداً مشتركاً مع إسرائيل في «الأراضي السورية المحتلة» الأمر الذي يعتبر اعترافاً رسمياً أردنياً بحق دمشق في المطالبة بمنطقة الحمة في إطار مطالبتها باستعادة الجولان، على عكس تصريحات سابقة لمسؤولين أردنيين. جاء ذلك أمس في ختام الاجتماع الـ ١١ للجنة السورية - الأردنية الخاصة بنهر اليرموك الذي استمر ثلاثة أيام. وترأس الجانب الأردني في الاجتماع الأمين العام لسلطة وادي الأردن الدكتور نور بريد محاسنة والجانب السوري معاون وزير الري المهندس بركات حميد، وضم رئيس إدارة المعاهدات في وزارة الخارجية الدكتور أمين أسبر ومدير مكتب المياه الدولية في وزارة الري المهندس عبدالعزيز المصري.

وأكد الجانب الأردني في محضر الاجتماع الذي اطلعت عليه «الحياة» استمرار «اهتمامه بتنفيذ مشروع سد الوحدة بموجب اتفاق استثمار مياه نهر اليرموك الموقع عام ١٩٨٧، كما بين الجانب الأردني أن دراسات تحديث الدراسة لإنشاء السد، التي من الضروري تقديمها للممولين، ستكون جاهزة قبل نهاية العام ١٩٨٧». وأضاف المحضر، الذي وقع عليه الجانبان في مقر سلطة المياه الأردنية، أن الوفد الأردني «أكد أنه لا يمكن، ولا يعقل، أن يقيم الأردن مع أي دولة أو طرف سداً على الأراضي السورية بما في ذلك بطبيعة الحال الأراضي السورية المحتلة».

وكان هذا الموضوع أحد الملفات الأساسية التي أراد السوريون بحثها، في ضوء إعلان وزير البنى التحتية الإسرائيلي أرييل شارون الشهر الماضي أن نقل موقع سد «العديسية» إلى منطقة الحمة جنوب غربي الجولان المحتل، جاء بـ «تنسيق» مع الأردن الأمر الذي نفته عمان. وأضاف البيان الرسمي أن الطرفين بحثا أيضاً في تلوث مياه نهر اليرموك «نتيجة المياه العادمة وعدم وجود محطات معالجة لها. واطلع الجانب الأردني الجانب السوري على مشاريع إقامة محطة تنقية أريد المنتظر انتهاء العمل فيها مع نهاية عام ١٩٩٨، كما اطلع السوريون الأردنيين على مخططات عمل محطات تنقية في منطقتي درعا ومزيريب. وأكد الطرفان نية العمل قوفاً على منع أي تسرب للمياه العادمة إلى نهر اليرموك حمايةً لفعالية مياهه».







